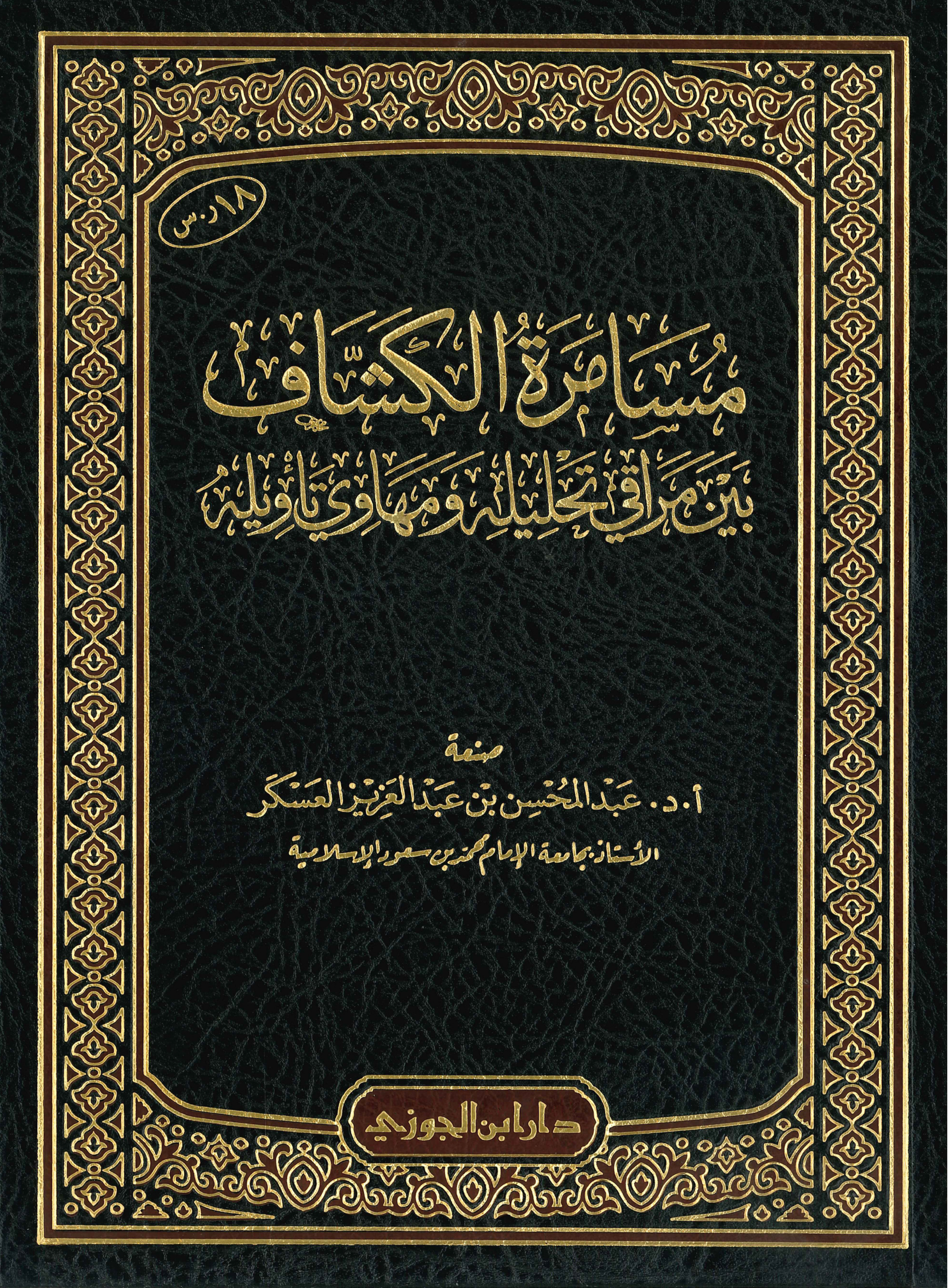
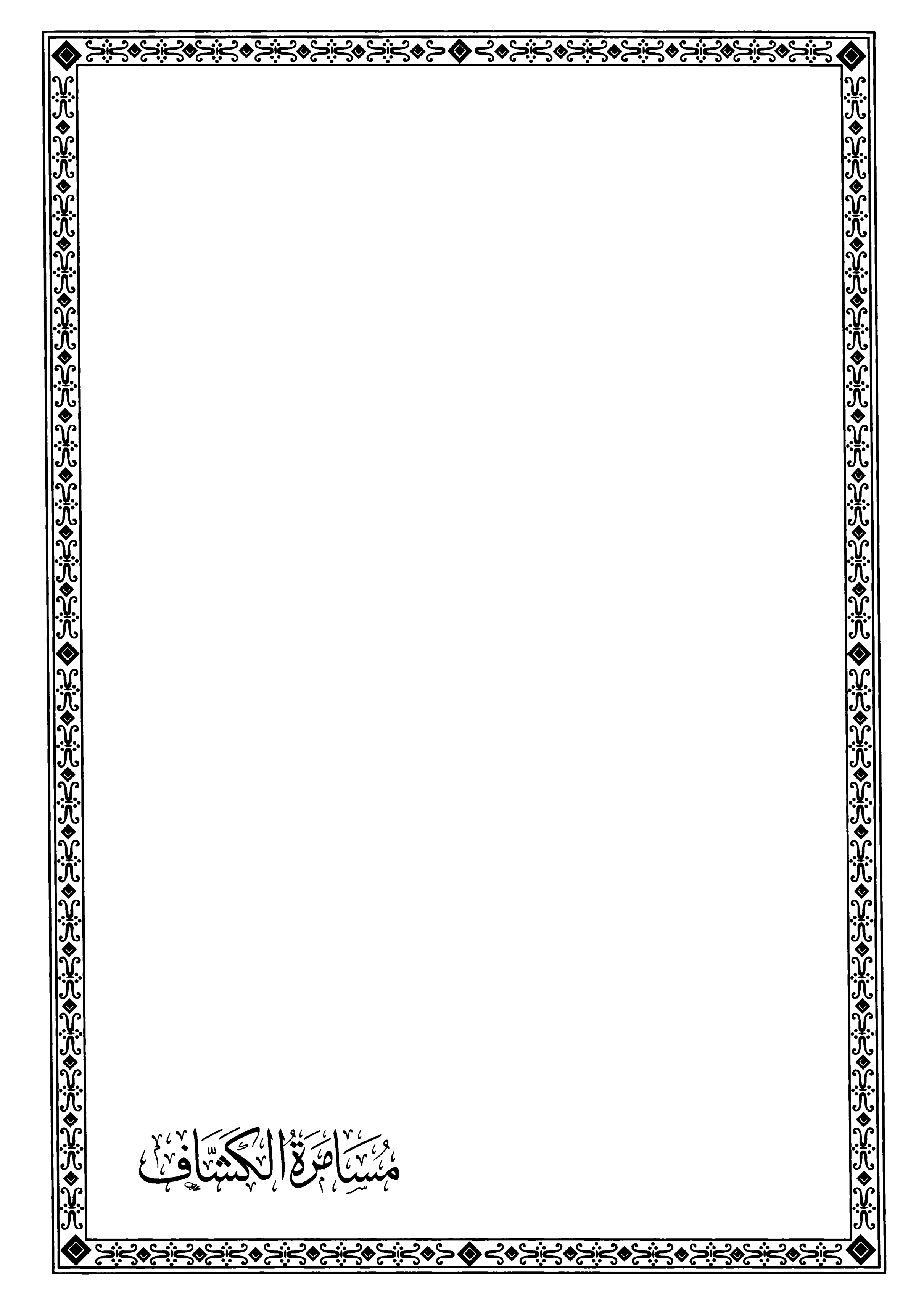
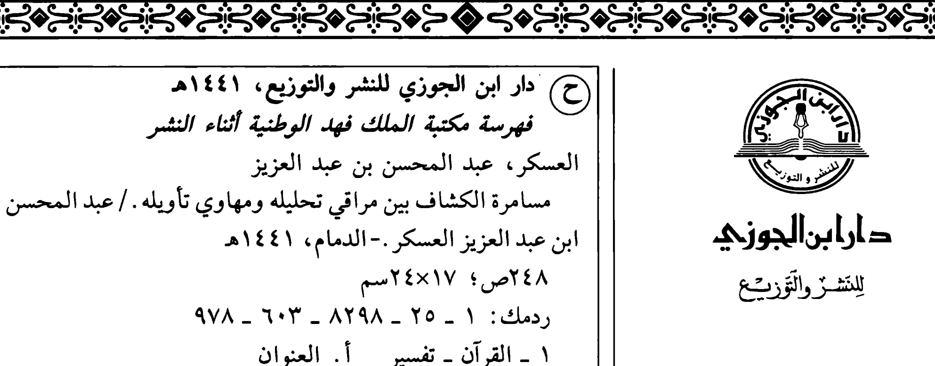


١٨ ر.س
مسامرة الكشاف
بين مراقي تحليله ومهاوي تأويله
صنعة
أ.د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
دار ابن الجوزي


مسامرة الكشاف



ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العسكر، عبد المحسن بن عبد العزيز

مسامرة الكشاف بين مراقي تحليله ومهاوي تأويله. / عبد المحسن ابن عبد العزيز العسكر. - الدمام، ١٤٤١هـ

٢٤٨ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ١ - ٢٥ - ٨٢٩٨ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - القرآن - تفسير أ. العنوان

ديوي ٢٢٧,٣ ١٤٤١/٩٣٩٧



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:

الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان

ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣

٨٤١٢١٠٠

ص ب. واصل: ٨١١٤

الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦

الرقم الإضافي: ٤٩٧٣

الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥

جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨

الأحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢

جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩

جوّال: ٠٥٩٢٠٤١٣٧١

لبنان:

بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠

فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:

القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com

+966503897671

aljawzi

eljawzi

aljawzi.net

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ

الباركود الدولي: 9786038298251

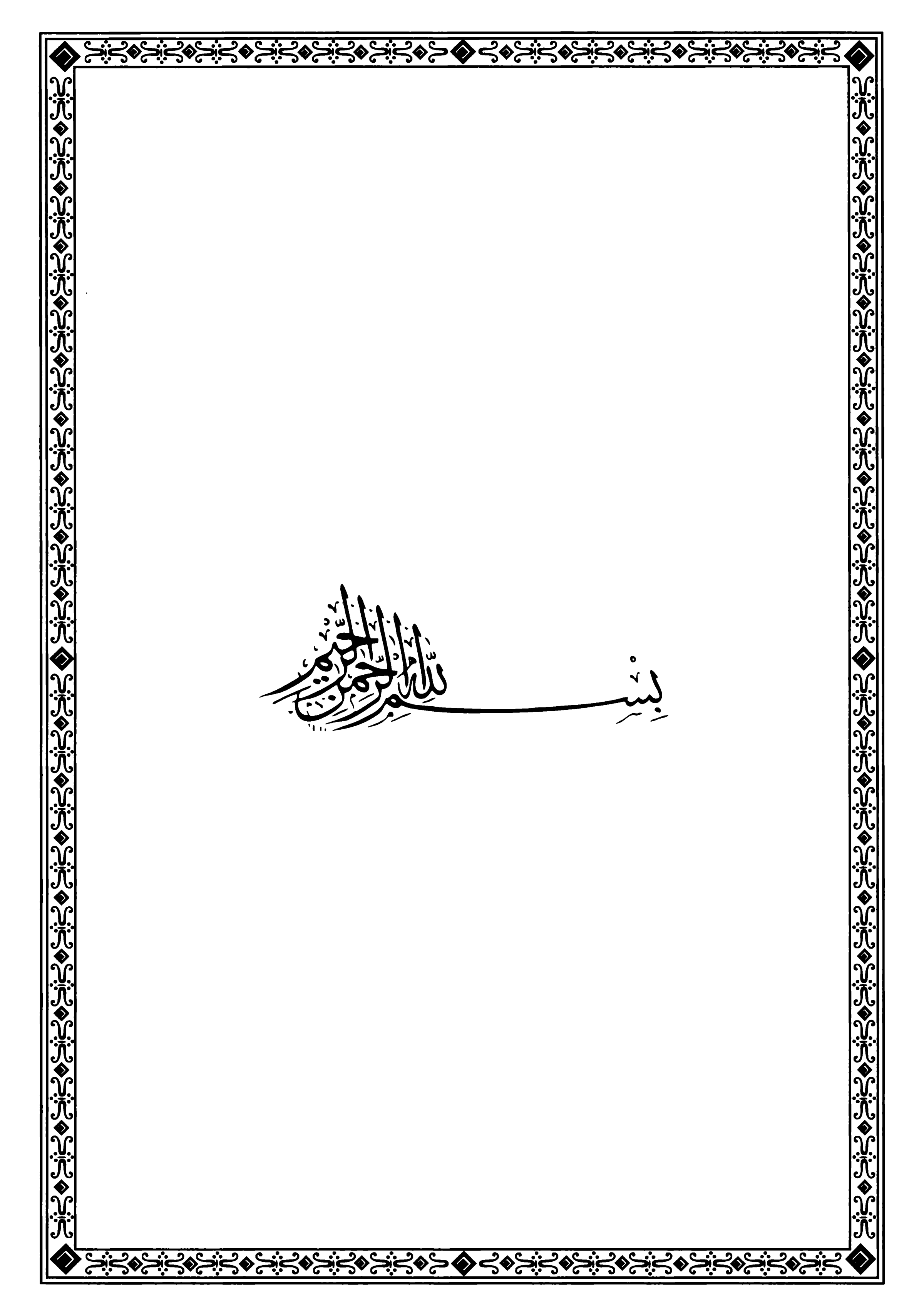


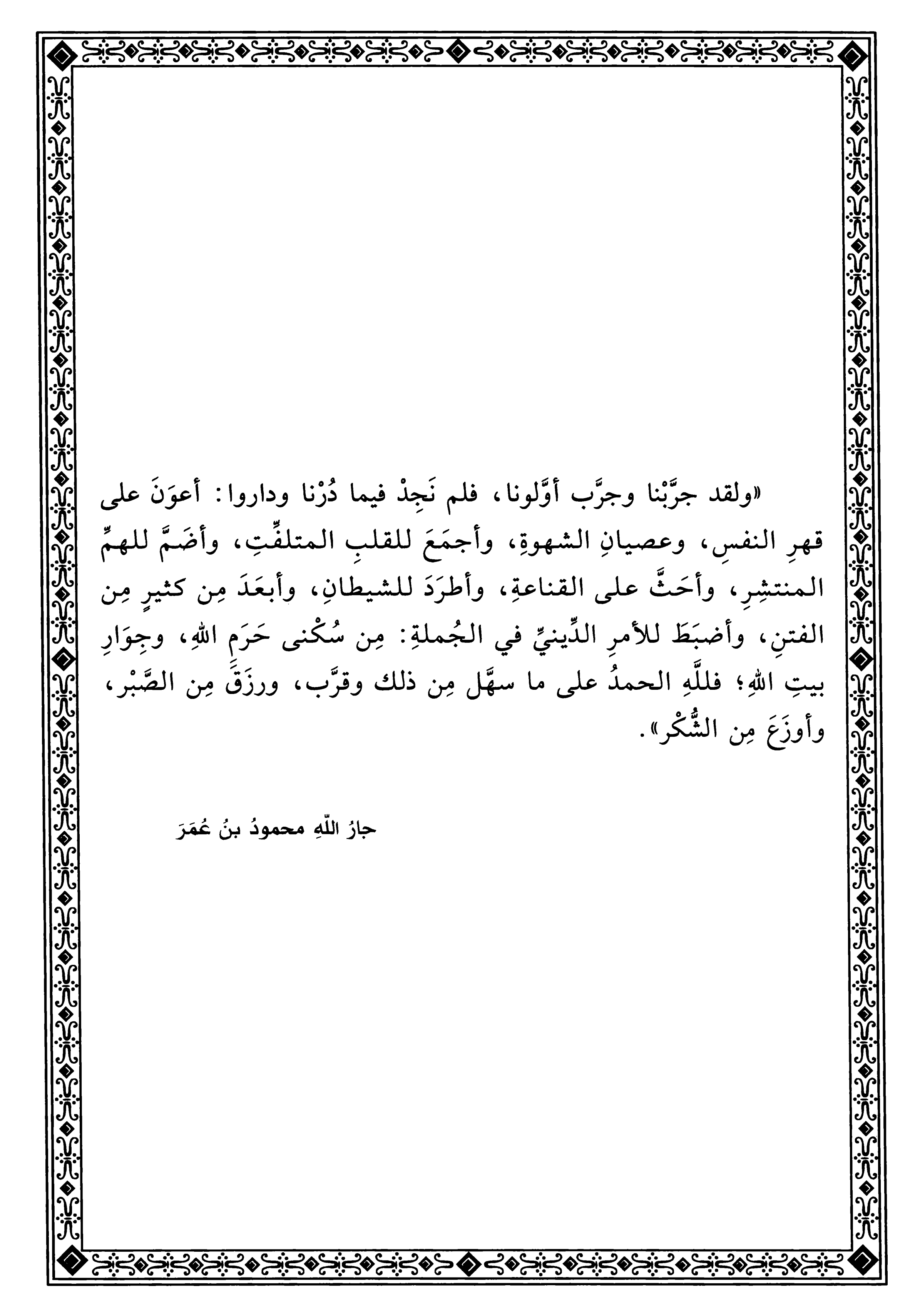
صنعة

أ. د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم



«ولقد جرَّبْنا وجرَّب أوَّلونا، فلم نَجِدْ فيما دُرْنا وداروا: أعوَنَ على قهرِ النفسِ، وعصيانِ الشهوةِ، وأجمَعَ للقلبِ المتلفِّتِ، وأضَمَّ للهمِّ المنتشِرِ، وأحَثَّ على القناعةِ، وأطرَدَ للشيطانِ، وأبعَدَ مِن كثيرٍ مِن الفتنِ، وأضبَطَ للأمرِ الدِّينيِّ في الجُملةِ: مِن سُكْنى حَرَمِ اللهِ، وجِوَارِ بيتِ اللهِ؛ فللَّهِ الحمدُ على ما سهَّل مِن ذلك وقرَّب، ورزَقَ مِن الصَّبْر، وأوزَعَ مِن الشُّكْر».

جارُ اللّهِ محمودُ بنُ عُمَرَ

المقدِّمة

الحمدُ للهِ مُنزِلِ الكتابْ، وهادي أُولي الألبابْ، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ المؤيَّدِ بالحِكْمةِ وفَصْلِ الخطابْ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الذين هم خيرُ آلٍ وأصحابْ.

أمَّا بعدُ:

فقد اختصَّ اللهُ هذه الأمَّةَ بأعظمِ النِّعَمْ، وجعَلَها أفضلَ الأُمَمْ، وأرسَلَ إليها أفضَلَ رسُلِهْ، وأنزَلَ عليها خيرَ كتُبِهْ؛ ليُخرِجَهم به مِن الظلماتِ إلى النور، وأمَرَهم بتلاوةِ هذا الكتابِ، وتدبُّرِ آياتِه، والعملِ به.

ولقد تتابَعَتْ جهودُ علماءِ الأمَّةِ في تفسيرِ الكتابِ الحكيمِ، وبيانِ معانِيه، وكشفِ أسرارِه، وإماطةِ اللثامِ عن وجوهِ إعجازِه؛ فأخرَجُوا لنا علومًا عظيمة، وكنوزًا ثمينة، ممَّا حواه هذا الكتابُ العظيمُ المبارَكُ بين دَفَّتَيْهِ مِن الشرائعِ والأحكامِ والحِكَمِ والهدايات، وما تضمَّنه مِن الدلائلِ على أسبابِ السعادةِ ومقوِّماتِها في الدنيا والآخرة.

كما استنبَطَ علماؤُنا مِن هذا القرآنِ الحكيمِ خصائصَ وأسرارًا في اللغةِ العربيَّة، وكشَفُوا ما تقُومُ عليه مِن النظامِ الدقيقِ في تراكيبِها، وفي مدلولاتِ مُفرَداتِها، وتناسُقِ تصاريفِها، واطِّرادِ أقيِسَتِها؛ ممَّا كان سببًا لأنواعٍ مِن التأليفِ في لغةِ القرآنْ، ونحوِ القرآنْ، وبلاغةِ القرآنْ.

ولقد اشتهَرَ عند كثيرٍ مِن العلماءِ المتقدِّمِينَ والمتأخِّرِين: أنَّ تفسيرَ

«الكشَّافِ» للعلَّامةِ الزَّمَخْشَرِيِّ مِن أعظم الكتبِ المصنَّفَةِ في بلاغةِ القرآنِ؛ فقد كان هدفُهُ في أصلِهِ نبيلًا؛ فإنَّه أراد أن يَكشِفَ الغطاءَ عن وجوهِ الإعجاز، وأن يبيِّنَ للناسِ الفرقَ الشاسعَ ما بين كلامِ اللهِ العظيمِ وكلامِ البَشَر، فجعَلَ يحلِّلُ أساليبَ القرآنِ في نَظْمِها ونِظَامِها؛ ليُمِيطَ اللِّثامَ عن أسرارِ العَلَاقاتِ بين الكلماتِ والحروفِ ـ أعني: حروفَ المعاني ـ في الجملةِ والجُمَل؛ وهذا هو المَعقِدُ الأكبرُ الذي وُضِعَ مِن أجلِهِ علمُ البلاغةِ، وأجاد الزَّمَخْشَرِيُّ، وأتى ـ كما قيل ـ بكثيرٍ ممَّا لم تأتِ به الأوائلُ، وترَكَ لمَن بعده زادًا علميًّا كبيرًا في بلاغةِ القرآنِ، وتحليلِ أساليبِهِ الرائعةِ، لا يُمكِنُ أن يُجحَدَ؛ حتى جاء كتابُهُ طِرازًا فريدًا، ونسيجًا جديدًا، ولقد مهَّد السبيلَ ونهَجَ المناهجَ لكلِّ متحدِّثٍ في بلاغةِ القرآن؛ وذلك فضلُ اللهِ ومِنَّتُهُ التي يختصُّ بها مَن يشاءُ.

ولقد قامت على «الكشَّافِ» دراساتٌ كثيرةٌ تَكشِفُ جهودَ مؤلِّفِهِ الجَمَّةَ في التفسيرِ واللغةِ، والنحوِ والبلاغة، وحَسْبُكَ أن تعلَمَ أنَّ أعظَمَ مصنَّفٍ في التفسيرِ دارَتْ عليه أكبرُ حَرَكةٍ عِلْميَّةٍ هو: تفسيرُ البَيْضاويِّ: «أنوارُ التنزيلْ، وأسرارُ التأويلْ»، وهذا التفسيرُ مختصَرٌ في أكثرِهِ مِن «الكشَّافِ»، وهو ـ على اختصارِهِ ـ حافلٌ بالفوائدِ والنِّكاتِ العِلْميَّهْ، والدقائقِ الأصوليَّهْ، واللطائفِ البَيَانيَّهْ، مع ما تضمَّنه مِن وجوهِ الإعرابِ، وبيانِ لغاتِ القرآن.

ومَن أُتِيحَ له الاطِّلاعُ على الفهارسِ الشاملةِ لعلومِ القرآنِ، وعلى كشَّافاتِ المخطوطاتِ في علومِ القرآنِ في أنحاءِ العالَم: سيأخُذُهُ العجَبُ مِن كثرةِ نُسَخِ «الكشَّافِ» الخَطِّيَّةِ القابعةِ في الخزائنِ، وما أُجرِيَ عليه مِن دراساتٍ مختلِفةٍ؛ شرحًا له، وتعليقًا عليه، واختصارًا له، وتخريجًا لأحاديثِه، وكشفًا لمخالَفاتِه؛ حتَّى إنَّ بعضَ العلماءِ خصَّ خُطْبةَ «الكشَّافِ» حَسْبُ بالشرحِ؛ منهم الفَيْرُوزْآباديُّ صاحبُ «القامُوس»، وقد

شرَحَ الخطبةَ مرَّتَيْنِ، وسمَّى شرحَهُ الثانيَ: «نُغْبةَ الرَّشَّافْ، مِن خُطْبةِ الكشَّافْ».

وأقرَبُ مِن هذا: ما تراهُ في «كشفِ الظُّنونِ» للحاجِّ[1] خَلِيفةَ في طبعتِهِ الأُولى؛ ففيه خمسُ ورَقاتٍ مِن القَطْعِ الكبيرِ خاصَّةٍ بـ«الكشَّافِ»؛ بذكرِ أسماءِ المؤلَّفاتِ والدِّراساتِ التي قامت عليه، في كلِّ ورَقةٍ عَمُودان، والأسطُرُ فيها يَتبَعُ بعضُها بعضًا؛ فلا فراغَ ولا تفقيرَ مِن أوَّلِ الصفحةِ؛ بل الصفحةُ كلُّها مليئةٌ مِن أوَّلِها إلى آخرِها بالحديثِ عن هذا الكتابِ وما قام حوله مِن تصانيفَ ودِراساتٍ مختلِفة.

وما زالت الدِّراساتُ تصدُرُ عن هذا الكتابِ إلى يومِ الناسِ هذا، وأصحابُ هذه الدِّراساتِ مُجمِعونَ على نبوغ مؤلِّفِ «الكشَّافِ»، وأنَّه مُبدِعٌ في الفنونِ التي خاضَها وتكلَّم فيها، «وأنَّ تصانيفَهُ كلَّها غُرَرٌ»[2]، كما أنَّهم متَّفِقونَ على أنَّ الرجُلَ معتزِليٌّ متعصِّبٌ لم يستطِعْ أن يُخفِيَ اعتزالَه؛ بل جاهَرَ به، ولَوَى أعناقَ الآيِ حتى تسايِرَ مذهبَه، وأوَّلَ كلَّ ما خالَفَهُ منها، وصرَّح في «الكشَّافِ»: أنَّ الدِّينَ الحقَّ هو الاعتزالُ فحَسْبُ؛ يقولُ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] ـ: «فقد آذَنَ أنَّ الإسلامَ هو: العَدْلُ، والتوحيدُ، وهو الدِّينُ عند اللهِ، وما عداهُ، فليس عنده في شيءٍ مِن الدِّين»[3].

ومع هذا التعصُّبِ، فلم يستغنِ العلماءُ عن «الكشَّافِ»، ولم يهجُرُوهُ في الأعمِّ الأغلبِ؛ لأهمِّيَّتِهِ عندهم.

---

(١) اعتاد الناسُ أن يقولوا: «حَاجِي خَلِيفة»؛ وهو نطقٌ خاصٌّ بالأَتْراكِ؛ فينبغي أن يَظَلَّ خاصًّا لهم؛ أفاده الدكتورُ الطَّنَاحيُّ في كتابِهِ الماتعِ: «المُوجَزِ في مَراجِعِ التراجِمِ والبُلْدان» (١/٩٩).

(٢) «الفِكْرُ السامي» (٢/٢٠٨).

(٣) «الكشَّاف» (١/٢٩٧).

ولقد تبيَّن لي ذلك واضحًا حين مَنَّ اللهُ عليَّ بوضعِ كتابِ «البلاغةِ في ضوءِ مذهبِ السلفِ في الاعتقاد»[1]: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ أكبرُ شخصيَّةٍ علميَّةٍ استغلَّت البلاغةِ أسوأَ استغلالٍ لخِدْمةِ معتقَدِها؛ أعني: في مُحِيطِ أهلِ السُّنَّةِ بالمعنى العامِّ، دَعْ عنك النِّحَلَ الأخرى، ولقد أثارَ صنيعُهُ هذا حَفِيظةَ طوائفَ مِن العلماءِ، فتكلَّموا فيه وفي كتابِهِ «الكشَّافِ»، وأبعَدَ بعضٌ فنادى بهَجْرِ الكتابِ، وتحريمِ النظرِ فيه، وأن غيرَهُ يُغنِي عنه.

وأنا طالما حاكَ في صَدْري، ودارَ في خَلَدي، وحدَّثَتْني نفسي: أن أخُصَّ «الكشَّافَ» بمؤلَّفٍ كاشفٍ، يتوخَّى العدلَ ما اسطَعْتُ إلى ذلك سبيلًا، فعقَدتُّ العزمَ على ذلك، وحسَرْتُ عن الذِّراعِ، وشمَّرتُ عن الساقِ، ولقد تقاضَاني الأمرُ أن أنظُرَ في «الكشَّافِ» نظرًا طويلًا، فسامَرْتُهُ - على ثِقَلٍ - ولا مسامَرةَ الحبيب للحبيبْ، وخلَوْتُ به عن الشاهدِ والرقيبْ:

خَلَوْتُ بِهِ وَالْكَوْنُ كَاللَّيْلِ مُظْلِمٌ وَلَكِنَّهُ لَيْلٌ عَنِ النُّورِ يُسْلَخُ

وليس كما قال ذاك:

خَلَوْتُ بِهِ وَبَاطِنُهُ سَلِيمُ بِلَا دَنَسٍ وَظَاهِرُهُ كَلِيمُ!

ولقد قصَدتُّ مِن كتابتي إلى **هدفَيْن**:

الأوَّلُ: إنصافُ «الكشَّافِ» ببيانِ ما له وما عليه.

ثانيًا: وضعُ المَنْهَجيَّةِ الصحيحةِ للإفادةِ مِن الكتاب، مع الحِيطةِ مِن دسائسِهِ الاعتزاليَّة.

هذا؛ وأرجو أن تكونَ حكومتي فيه عادلةً غيرَ عائلة، وما توفيقي إلا بالله عليه توكَّلْتُ وإليه أُنِيب.

---

(١) نُشِرَ في طبعتِهِ الأُولى عام ١٤٣٥هـ، عن دارِ المِنْهاجِ بالرياض.

وسمَّيْتُ الكتابَ:

«مُسامَرةُ الكشَّافِ
بين مَراقِي تحلِيلِهْ، ومَهاوِي تأويلِهْ»

وأرَدتُّ بـ«التحليلِ»: ما أجاد فيه مؤلِّفُهُ مِن التحليلِ المبدِعِ لكلامِ اللهِ تعالى، والكشفِ عن بلاغتِهِ البالغةِ حدَّ الإعجاز.

وقصَدتُّ بـ«التأويلِ»: ما صرَفَهُ المؤلِّفُ مِن آيِ الذِّكرِ الحكيمِ بغيرِ بُرْهانٍ سائغٍ، ليوافِقَ معتقَدَه؛ فالبحثُ يقفُ بين مَوقِفَي الزَّمَخْشَريِّ في التفسيرِ: ما أبدَعَ في تحليلِهْ، وما اشتطَّ في تأويلِهْ؛ ليصِلَ مِن ذلك إلى القولِ المنصِفِ في «الكشَّافِ»، والمنهجِ الصحيحِ في التعامُلِ معه.

وإنِّي مؤمِّلٌ ـ بعونِ الله ـ أن هذا الكتابَ ـ وإن لم يَنقَعْ غُلَّةً، ويصرِّحْ عن المحضِ ـ: أن يسُدَّ فراغًا في المكتبةِ الإسلاميَّة، وأن يَجِدَ فيه القارئُ ما يرُوقُهُ ويُمتِعُهُ مِن الفوائدِ والعوائدِ؛ واللهُ هو الواهبُ بمَنِّهِ وفضلِه.

قال ابنُ مالكٍ في تقدمتِهِ «للتسهيلِ»: «وإذا كانت العلومُ مِنْحةً إلهيَّةْ، ومواهبَ اختصاصيَّةْ، فغيرُ مستبعَدٍ أن يُدَّخَرَ لبعضِ المتأخِّرِينَ ما عَسُرَ على كثيرٍ من المتقدِّمِين»[(١)].

هذا؛ وكنتُ نشَرْتُ هذا الكتابَ أوَّلًا في أصلِهِ بحثًا محكَّمًا ـ في مَجَلَّةِ جامعةِ الإمامِ محمَّدِ بنِ سعودٍ الإسلاميَّةِ[(٢)]، ولما كانت هاتِهِ المَجَلَّةُ ـ على حُسْنِها، وعُلُوِّ مكانتِها ـ محدودةَ الانتشار، عزَمْتُ على طبعِهِ تعميمًا للفائدةِ به، لا سيَّما مع كثرةِ السؤالِ عنه؛ فزِدتُّ فيه أشياءَ

---

(١) «تسهيلُ الفوائد» (ص٢).

(٢) العدد الثالث والثلاثون، شوَّال ١٤٣٥هـ.

مُهِمَّةً؛ منها مسائلُ عقَديَّةٌ وكَلاميَّةٌ اقتضاها البحثُ، مثلُ مسألةِ الرؤيةِ والكسبِ عند الأشاعرة، وعرَضْتُ بتوسُّعٍ للفَرْقِ بين فِرْقَتَي الأشاعرةِ والمعتزِلةِ في قضايا الاعتقاد، وقرأتُ مسائلَ الاعتقادِ التي صُغْتُها على سماحةِ شيخِنا العلَّامةِ النِّحْريرِ أستاذِ الأستاذِينَ الشيخِ أبي عبدِ اللهِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ ناصرٍ البَرَّاكِ ـ فسَحَ اللهُ في أجَلِهْ، وبارَكَ في صالِحِ عمَلِهْ ـ فأقرَّه وحرَّره، وأفاض عليه مِن علمِهِ وتحقيقِه.

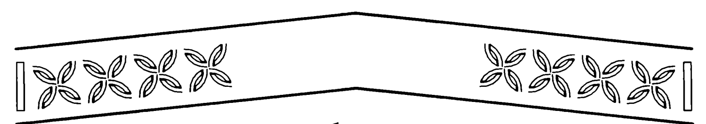
كما أودَعْتُ في هذه النَّشْرةِ الرِّسالةَ الموسومةَ بـ«سَبَبِ الانكفافْ، عن إقراءِ الكشَّافْ»؛ للتقيِّ السُّبْكيِّ، وكنتُ تَطلَّبْتُها زمَنًا، فلم أَظفَرْ بها كاملةً إلا بأَخَرةٍ؛ وهو مِن تيسيرِ اللهِ تعالى.

ولقد بذَلْتُ الجُهْدَ في جمعِ مادَّةِ الكتابِ، مِن مصادرَ مختلِفة، وتحريرِ مسائِلِه، ومع هذا كلِّه:

فَلَا بُدَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنْ تَجِدَنَّهُ فَسَامِحْ وَكُنْ بِالسَّتْرِ أَعْظَمَ مُفْضِلِ!
فَمَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطُّ وَمَنْ لَهُ الْـ ـمَحَاسِنُ قَدْ تَمَّتْ سِوَى خَيْرِ مُرْسَلِ؟!

اللَّهُمَّ اجعَلْنا مِن القوَّامِين بالقِسْط، واهدِنا لكلمةِ الحقِّ في الرضا والغَضَب، ووَفِّقْنا للمنهجِ القويمْ، والصراطِ المستقيمْ؛ بمَنِّكَ وكَرَمِكَ يا ذا الجلالِ والإكرام.

وكتَبَ
عبد المُحسِن بن عبد العزيز العَسْكَر
الرياض
سلخ رجب ١٤٤١هـ



جارُ اللّهِ الزَّمَخْشَريّ

مَداخِلُ سِيرتِه

يحسُنُ ـ قبل البدءِ بالحديثِ عن الكتابِ ـ: أن أعرِّفَ بصاحبِه، وأُثبِتَ شيئًا مِن المعلوماتِ التي تَنفَعُ القارئَ وتُفِيدُهُ في معرفةِ الزَّمَخْشَريِّ، وبيانِ تاريخِهِ العِلْميِّ، فنقولُ:

اسمُهُ ونَسَبُه:

هو: محمودُ بنُ عُمَرَ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ، الزَّمَخْشَريُّ، جارُ الله، أبو القاسمِ، وُلِدَ سنةَ (٤٦٧هـ) بـ«زَمَخْشَرَ»، وإليها نسبتُهُ، مِن قُرَى خُوَارَزْمَ، ولهذا يقالُ له: الخُوارَزْميُّ.

وتقَعُ خُوارَزْمُ اليومَ ـ تحديدًا ـ بين جُمْهُورِيَّتَيْ أُوزْبَكِسْتانَ وتُرْكُمَانِسْتانَ.

وتُوُفِّيَ بالجُرْجانيَّةِ مدينةٍ قُرْبَ زَمَخْشَرَ سنةَ (٥٣٨هـ)، عَقِبَ قفولِهِ مِن مكَّة.

طلبُهُ للعلم:

اشتغَلَ الزَّمَخْشَريُّ مِن صغرِهِ بطلبِ العلمِ، وتنقَّل في البلدانِ، ثمَّ جاوَرَ بمكَّةَ، وتلقَّب: جارَ اللهِ.

ونبَغَ في عدَّةِ علومٍ؛ منها:

التفسيرُ، والفقهُ، واللغةُ، والنحوُ، والأدبُ، وغيرُها.

وصنَّف مصنَّفاتٍ كثيرةٍ؛ منها:

«أساسُ البلاغةِ»؛ معجَمٌ لُغويٌّ، و«المفصَّلُ»، و«الأُنمُوذَجُ»؛ كلاهما في النحوِ، و«المَقَاماتُ»، و«الجِبالُ والأَمكِنةُ والمِيَاهُ»؛ وكلُّها مطبوعةٌ.

وله كتبٌ أخرى، أعرَضْنا عن ذكرِها اختصارًا؛ فإنَّه معدودٌ مِن المُكثِرينَ في التصنيفِ، وقد أورَدَ اسمَهُ جميلُ العَظْم الدِّمَشْقيُّ في كتابِهِ «عقودُ الجَوْهَرْ، مِن ترجمةِ مَنْ لهم خمسونَ تصنيفًا فمِئَةٌ فأكثَرْ».

وأشهَرُ مصنَّفاتِ الزَّمَخْشَريِّ على الإطلاقِ: «الكشَّافُ»؛ في تفسيرِ القرآنِ، وهو مَجَالُ حديثِنا في هذا السِّفْر.

اعتزالُه:

أخَذَ الزَّمَخْشَريُّ الاعتزالَ عن شيخِهِ محمودِ بنِ جَرِيرٍ الضَّبِّيِّ، وهذا الرجُلُ هو الذي أدخَلَ الاعتزالَ على أهلِ خُوارَزْمَ، ولم يكن يُعرَفُ بها قبل ذلك، ويبدو أن هذا الرجُلَ كان متعصِّبًا في هذا المذهبِ؛ لأنَّه ورَّثه تلاميذَهُ؛ ومنهم مؤلِّفُ «الكشَّافِ»، وقد أجمَعَتِ المصادرُ المترجِمةُ للزَّمَخْشَريِّ على أنَّه كان مجاهِرًا بمذهبِهِ، و«كشَّافُهُ»: ممتلِئٌ بالاعتزالِ، كما سترى؛ قال الذَّهَبيُّ: «وكان داعيةً إلى الاعتزالِ، اللهُ يسامِحُه»[(١)].

مكانتُهُ في العِلم:

اشتهَرَ اسمُ الزَّمَخْشَريِّ، وطار ذِكرُهُ في الآفاقِ، وتسابَقَ إليه الطُّلَّابُ مِن كلِّ جهةٍ، وكَثُرَ ثناءُ العلماءِ عليه، وكان كلَّما حَلَّ في بلدٍ، اجتمَعَ عليه علماؤُها وكبراؤُها؛ قال عنه ياقوتُ الحَمَويُّ: «كان إمامًا في

---

(١) «سِيَرُ أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٥١).

التفسيرِ، والنحوِ، واللغةِ، والأدبِ، واسعَ العلمِ، كبيرَ الفضلِ، متفنِّنًا في علومٍ شتَّى»(١).

وقال السَّمْعانيُّ: «برَعَ في الآدابِ، وصنَّف التصانيفَ، ورَدَ العراقَ وخُرَاسانَ، ما دخَلَ بَلَدًا إلا واجتمَعُوا عليه، وتَلْمَذُوا له، وكان علَّامةً نسَّابة»(٢).

وقال ابنُ خَلِّكانَ: «الإمامُ الكبيرُ في التفسيرِ والحديثِ، والنحوِ واللغةِ، وعلمِ البيانِ؛ كان إمامَ عصرِهِ مِن غيرِ مُدافِعٍ، تُشَدُّ إليه الرِّحالُ في فنونِه»(٣).

وقال السُّيُوطيُّ: «كان واسعَ العلمِ، كثيرَ الفضلِ، غايةً في الذَّكَاءِ وجَوْدةِ القَريحةِ، متفنِّنًا في كلِّ علمٍ، معتزِليًّا، قويًّا في مذهبِهِ، مجاهِرًا به، حَنَفيًّا»(٤).

وقال ابنُ الأنباريِّ: «قَدِمَ الزَّمَخْشَريُّ إلى بَغْدادَ للحجِّ، فجاءه شيخُنا الشريفُ ابنُ الشَّجَريِّ مهنِّئًا له بقدومِهِ، فلمَّا جالَسَهُ، أنشَدَهُ الشريفُ، فقال:

كَانَتْ مُسَاءَلَةُ الرُّكْبَانِ تُخْبِرُنِي ... عَنْ أَحْمَدَ بْنِ دُؤَادٍ أَطْيَبَ الخَبَرِ
حَتَّى الْتَقَيْنَا فَلَا وَاللَّهِ مَا سَمِعَتْ ... أُذْنِي بِأَحْسَنَ مِمَّا قَدْ رَأَى بَصَرِي

وأنشَدَهُ أيضًا:

وَأَسْتَكْثِرُ الْأَخْبَارَ قَبْلَ لِقَائِهِ ... فَلَمَّا الْتَقَيْنَا صَغَّرَ الخَبَرَ الخُبْرُ

وأثنى عليه، ولم يَنطِقِ الزَّمَخْشَريُّ حتى فرَغَ الشريفُ مِن كلامِهِ،

---

(١) «مُعجَمُ الأدباء» (٧/ ١٤٧).
(٢) ينظر: «سِيَرُ أعلام النبلاء» (٩/ ١٥٥).
(٣) «وَفَيَاتُ الأعيان» (٥/ ١٦٨).
(٤) «بُغْيةُ الوُعاة» (٢/ ٢٧٩).

فلمَّا فرَغَ، شكَرَ الشريفَ وعظَّمه وتصاغَرَ له، وقال: إنَّ زيدَ الخيلِ دخَلَ على رسولِ اللهِ ﷺ، فحِينَ بَصُرَ بالنبيِّ ﷺ، رفَعَ صوتَهُ بالشهادةِ، فقال له الرسولُ ﷺ: «**يَا زَيْدَ الخَيْلِ، كُلُّ رَجُلٍ وُصِفَ لِي وَجَدتُّهُ دُونَ الصِّفَةِ إِلَّا أَنْتَ؛ فَإِنَّكَ فَوْقَ مَا وُصِفْتَ**»(١)، وكذلك الشريفُ، ودعا له، وأثنى عليه، قال: فعَجِبَ الحاضِرونَ مِن كلامِهما؛ لأنَّ الخبرَ كان أليَقَ بالشريفِ، والشِّعْرَ أليقُ بالزَّمَخْشَرِيِّ»(٢).

وممَّا يدُلُّ على اشتهارِ الزَّمَخْشَرِيِّ وعُلُوِّ كَعْبِهِ في العِلْم: أنَّ كبارَ العلماءِ في عصرِهِ جعَلُوا يكتُبُونَ إليه طالِبِينَ منه أن يُجيزَهم بمَرْويَّاتِهِ، وأن يمُدَّهُمْ بترجمتِهِ، وأسماءِ مصنَّفاتِهِ؛ ليدوِّنوها في أَثْباتِهم:

فممَّن كتَبَ إليه: القاضي عِيَاضٌ علَّامةُ المَغرِبِ، ولكنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ لم يُجِزْهُ، ويُروَى أنَّ القاضيَ عِياضًا لمَّا بلَغَهُ امتناعُ الزَّمَخْشَرِيِّ مِن إجازتِهِ، قال: «الحمدُ للهِ الذي لم يَجعَلْ عليَّ يدًا لمبتدِعٍ أو فاسقٍ»، أو نحوَ هذا مِن العباراتِ، واللهُ أعلم؛ ذكَرَ ذلك المَقَّرِيُّ(٣).

وممَّن استجاز الزَّمَخْشَرِيَّ فأجازَهُ: الحافظُ أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ الأَصبَهانيُّ، وقد بعَثَ إليه كتابًا طريفًا يستعطِفُ فيه الزَّمَخْشَرِيَّ، ويتلطَّفُ له في القول.

---

(١) روى هذا الخبَرَ ابنُ إسحاقَ دون إسنادٍ؛ كما في «سِيرةِ ابنِ هِشَام» (٢/ ٥٧٧)، وبنحوِهِ ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقات» (١/ ٣٢١)، ولم يُسنِدْهُ، وأورَدَهُ ابنُ حَجَرٍ في «الإصابة» (١/ ٥٧٣)؛ في ترجمةِ زيدِ الخَيْل، وسَمِعتُ أيام مُقامي في صَنْعاءَ مِن شيخِنا علَّامةِ اليَمَنِ القاضي محمَّدِ بنِ إسماعيلَ العَمْرانيِّ ـ أمتَعَ اللهُ به ـ قولَهُ: «لم أَقِفْ على هذا الخبَرِ مسنَدًا، مع طُولِ بَحْث».

(٢) «نُزْهةُ الأَلِبَّاء، في طبقاتِ الأُدَباء» (ص٢٩٠).

(٣) في «أزهارِ الرِّياض» (٣/ ٢٨٢).

ويجمُلُ بنا أن نُورِدَ هذا الكتابَ لِمَا يبيِّنُهُ مِن مكانةِ الزَّمَخْشَرِيِّ عند معاصِرِيهِ.

يقولُ أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ ـ بما نصُّهُ بعد البَسْمَلةِ ـ: «إنْ رَأَى الشيخُ الأجَلُّ العالِمُ العلَّامةُ، أدام اللهُ توفيقَه، أن يُجيزَ جميعَ سَمَاعاتِهِ وإجازاتِهِ ورِوَاياتِهِ، وما أَلَّفه في فنونِ العلمِ، وأنشَأَهُ مِن المَقَاماتِ والرسائلِ والشِّعْرِ، لأحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ السِّلَفيِّ الأَصبَهانيِّ، ويذكُرَ مَولِدَهُ ونَسَبَهُ إلى أعلى أبٍ يَعرِفُه، ويُثْبِتَ كلَّ ذلك بخَطِّهِ تحت هذا الاستدعاءِ، مضافًا إليه ذِكْرُ ما صنَّفه، وذِكْرُ شيوخِهِ الذين أَخَذَ عنهم، وما سَمِعَ عليهم مِن أمَّهاتِ المُهِمَّات، حديثًا كان أو لغةً، أو نحوًا أو بيانًا: فَعَلَ مُثابًا، وإنْ تمَّم إنعامَهُ بإثباتِ أبياتٍ قِصَارٍ، ومقطوعاتٍ في الحِكَمِ والأمثالِ والزُّهْدِ، وغيرِ ذلك مِن نَظْمِه، وممَّا أنشَدَهُ شيوخُهُ مِن قِبَلِهم، أو مِن قِبَلِ شيوخِهم، بعد تسميةِ كلٍّ منهم، وإضافةِ شِعْرِهِ إليه، **والشرطُ في كلِّ هذا: أن يكونَ بالإسنادِ المتَّصِلِ إلى قائلِهِ: كان له الفضلُ**، وكذلك إنْ صَحِبَهُ، أصحَبَهُ[1] بشيءٍ مِن رواياتِهِ، أنعَمَ بكَتْبِ أحاديثَ عاليةٍ، واللهُ تعالى يوفِّقُهُ ويُحسِنُ جزاءَهْ، ويُطِيلُ لنشرِ العلمِ والإفادةِ بقاءَهْ.

ويَعلَمُ ـ وفَّقه اللهُ ـ أنَّه قد وقَعَ إلينا كتابٌ مِن يعقوبَ بنِ شرينَ الجَنَديِّ رَحِمَهُ اللهُ، وفيه قصيدةٌ يَرْثِي بها البُرْهانَ البخاريَّ، والحاجةُ داعيةٌ إلى مَعرِفةِ اسمِهِ ونَسَبِهِ وضَبْطِهِ؛ هل هو «ابنُ شرين» بالسينِ المهمَلةِ، أو المعجَمةِ؟ وكذلك «الجَنَديُّ» بفتحِ الجيمِ والنونِ، أو ضمِّ الجيمِ وإسكانِ النونِ بعدها؟

والحمدُ للهِ حقَّ حَمْدِهْ، وصلواتُهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ نبيِّهِ وعَبْدِهْ،

---

(١) كذا في الأصل.

وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ مِن بَعْدِهْ»(١).

وقد أجابه الزمخشريُّ، وبعثَ إليه بالإجازةِ العامةِ لجميعِ مروياتهِ.

شِعرُه:

للزَّمَخْشَريِّ شِعْرٌ كثيرٌ، وله دِيوانٌ مطبوع وشِعرُهُ ـ وإن كان يغلِبُ عليه أنَّه مِن شعرِ العلماءِ ـ فإنَّ فيه لَفَتاتٍ حُلْوةً، ومعانيَ لطيفةً، لا سيَّما ما جاء منه في المراسَلاتِ التي وقَعَتْ بينه وبين علماءِ عصرِهِ؛ فمِن ذلك: أنَّه كتَبَ لصاحبِهِ محمَّدِ بنِ الفَرَجِ أبي عبدِ اللهِ المالِكيِّ الكَتَّانيِّ المعروفِ بالذَّكِيِّ النَّحْويِّ:

فَدَيْتُ الإمَامَ المَغْرِبيَّ الَّذِي لَهُ ... فَضَائِلُ شَتَّى مَا تَفَرَّقْنَ فِي خَلْقِ
لَـهُ أَدَبٌ جَـزْلٌ وَعِـلْـمٌ مُـرَقَّـقٌ ... وَشُعْلَةُ فَهْمٍ دُونَها خَطْفَةُ البَرْقِ
لَقَدْ رُزِقَتْ مِنْهُ المَغَارِبَةُ الْهَوَى ... مَوَدَّةَ شَيْخٍ وَاحِدِ الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ

فأجاب الذَّكِيُّ:

حَثَثْتُ مِنَ اقْصَى المَغْرِبَيْنِ رَكَائِبِي ... لِأُبْصِرَ مَنْ فِي كَفِّهِ شُعْلَةُ الحَقِّ
فَمَا زِلْتُ فِي عَشْوَاءَ أَخْبِطُ لَا أَرَى ... يَقِينًا وَلَا دِينًا يُزَيَّنُ بِالصِّدْقِ
إِلَى أَنْ بَدَا عَلَّامَةُ الدَّهْرِ مُشْرِقًا ... فَلَا غَرْوَ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ مِنْ شَرْقِ(٢)

حبُّه للعرَبِ والعربيَّة:

الزَّمَخْشَريُّ في أصلِهِ أعجميٌّ ـ لا شكَّ في ذلك ـ ولكنَّه أحَبَّ العرَبَ ولُغَتَهم:

أمَّا حبُّهُ للعرَبِ: فلأنَّ جنسَ العربِ أفضلُ مِن جنسِ العجَم.

---

(١) ينظر: «أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٢٨٣). (٢) «الوافي بالوَفَيَات» (٤/ ٢٢٧).

وأمَّا **حبُّهُ للُّغَةِ العرَبيَّةِ**: فلأنَّها لغةُ القرآنِ، ولسانُ النبيِّ ﷺ، وهي أفضَلُ اللغاتِ وأوسَعُها وأكمَلُها بلا رَيْبٍ، وأدَلُّها على ما في الضمائرِ، وحبُّها مِن الدِّين.

ولقد أدرَكَ الزَّمَخْشَريُّ تميُّزَ العربيَّةِ على غيرِها مِن اللغاتِ؛ لأنَّ له اطِّلاعًا على غيرِها مِن اللغاتِ، وله مُعجَمٌ فارسيٌّ عرَبيٌّ طُبِعَ سنةَ ١٨٤٣م، يقولُ في مقدِّمةِ كتابِهِ «الفائقِ»: «الحمدُ لله الذي فتَقَ لسانَ الذَّبِيحْ، بالعربيَّةِ البيِّنةِ والخطابِ الفصيحْ، وتولَّاهُ بأَثَرةِ التقدُّمِ في النطقِ باللغةِ التي هي أفصحُ اللغاتْ، وجعَلَهُ أبَا عُذْرِ التصدِّي للبلاغةِ التي هي أتمُّ البلاغاتْ»[١].

وقال في «أساسِ البلاغةِ»: «لغةُ العربِ أفصَحُ اللغاتْ، وبَلَاغتُها أتَمُّ البَلَاغاتْ»[٢].

وقد أعلَنَ تفضيلَهُ للعرَبِ على غيرِهم في مواضعَ؛ فمِن ذلك:

قولُهُ في «نوابغِ الكَلِمِ»: «العَرَبُ نَبْعٌ صُلْبُ المُعاجِمْ، والغَرَبُ مِثْلٌ للأعاجِمْ»[٣].

وقولُهُ: «فَرْقُكَ بين الرُّطَبِ والعَجَمْ، هو الفَرْقُ بين العَرَبِ والعَجَمْ»[٤].

---

(١) «الفائقُ في غريب الحديث» (١/ ١١). (٢) «أساسُ البلاغة» (٣/ ١٧٣).

(٣) «نوابغُ الكَلِم» (ص٦).

والنَّبْعُ: شجَرٌ قَوِيٌّ تُتَّخَذُ منه السِّهامُ؛ يقالُ: «رجُلٌ صُلْبُ المَعجَم»: إذا كان عزيزَ النَّفْسِ قويًّا؛ مِن قولِهم: «عَجَمْتُ العُودَ أَعْجُمُهُ» بالضمِّ: إذا عَضَضْتَهُ؛ لتَعرِفَ صلابَتَهُ مِن خَوَرِه، والغَرَبُ: نوعٌ مِن الشَّجَر، يريدُ: أن العرَبَ فصحاءُ أعزَّاءُ أَقْوِياءُ، دون الأعاجمِ؛ قاله التَّفْتَازانيُّ في «النِّعَمِ السوابغْ، شرحِ الكَلِمِ النوابغْ» (ص١٣٦).

(٤) «نوابغُ الكَلِمِ» (ص٣١).

والعَجَمُ: النَّوَى، واحدتُهُ: عَجمةٌ.

وتحدَّث الزَّمَخْشَريُّ بنعمةِ اللهِ عليه: أنْ جعَلَهُ مِن علماءِ العربيَّةِ، وأنْ عصَمَهُ مِن الانخراطِ في جموعِ الشُّعُوبيِّينَ والناكِبِينَ عن الحقِّ ممَّن بُلِيَتْ بهم أمَّةُ الإسلامِ؛ يقولُ في مقدِّمةِ «المفصَّلِ»: «اللهَ أَحْمَدُ على أنْ جعَلَني مِن علماءِ العربيَّهْ، وجبَلَني على الغَضَبِ للعَرَبِ والعَصَبيَّهْ، وأبَى لي أن أنفرِدَ عن صميمِ أنصارِهم وأَمْتازْ، وأنضوِيَ إلى لفيفِ الشُّعُوبيَّةِ وأنحازْ، وعصَمَني مِن مذهبِهم الذي لم يُجْدِ عليهم إلا الرَّشْقَ بألسنةِ اللاعِنِينْ، والمَشْقَ بأَسِنَّةِ الطاعِنِينْ»[(١)].

ومِصْداقُ ما ذكَرْنا مِن إعجابِ الزَّمَخْشَريِّ بلغةِ العَرَبِ: ما ذكَرَهُ الصَّفَديُّ عنه وعن غيرِهِ مِن علماءِ العَجَمِ، الذين أقبَلوا على لغةِ العرَبِ، واشتغَلُوا بخِدْمتِها، ونشَروا محاسِنَها؛ لِمَا رأَوْا فيها مِن معالمِ العبقريَّةِ والإعجازِ؛ يقولُ الصَّفَديُّ: «ما سَمِعْنا بمَنِ اشتغَلَ مِن العجَمِ بالعربيَّةِ إلا وفضَّلَ اللغةَ العربيَّةَ؛ بُرْهانُ هذه الدعوى: أنَّ أبا عليٍّ الفارِسيَّ، وبُنْدَارًا، وأبا حاتمٍ، والزَّمَخْشَريَّ، وغيرَ هؤلاءِ، لمَّا اشتغَلوا بالعربيَّةِ، وذاقوا حَلَاوتَها، هامُوا بها وكَلِفُوا بمحاسنِها، وأفنَوُا اللياليَ والأيَّامَ في تحصيلِها، وأنفَقُوا مُدَّةَ العُمْرِ في تأليفِها وتدوينِها، وتتبُّعِ مَحاسِنِها، وقواعدِ أَقْيِسَتِها، وغرائبِ فنونِها.

ومِن المستحيلِ: أن يكونَ هؤلاءِ القومُ اجتهَدُوا هذا الاجتهادَ في العربيَّةِ، وأفنَوْا مُدَّةِ العُمْرِ، وهي ما لا يُخلَفُ في شيءٍ هو دونَ غيرِه، والأَوْلى بهم وبكلِّ عاقلٍ الاشتغالُ بالأحسنِ والأفصحِ، والأبلغِ والأحكمِ، ولو عَلِمَ هؤلاءِ القومُ أنَّ اللغةَ الأعجميَّةَ لها أفعلُ التفضيلِ، ما عرَّجوا على العربيَّةِ إلا ريثما عرَفُوها، ثُمَّ عاجُوا إلى لُغَتِهم»[(٢)].

---

(١) «المفصَّلُ في علمِ العربيَّة» (ص٢).

(٢) «نُصْرةُ الثائرْ، على المَثَلِ السائرْ» (ص٣٨٧).

ثمَّ نقَلَ الصَّفَديُّ بعد ذلك كلامَ الزَّمَخْشَريِّ في فضلِ العرَبِ على غيرِهم، وهو الذي سُقناهُ آنِفًا منقولًا مِن كتابِهِ «نوابغِ الكَلِمِ»، وأردَفَهُ بالشرحِ والتحليلِ مُعجَبًا به.

عُزُوبَتُه:

تذكُرُ المصادرُ: أن الزَّمَخْشَريَّ لم يتزوَّجْ، وأنه مِن العلماءِ العُزَّاب، وسلَكَهُ أحدُ معاصِرِينا في كتابٍ جمَعَ فيه أسماءَ العلماءِ العُزَّاب[1].

ويذكُرُ الكاتِبونَ عن الزَّمَخْشَرِيِّ: أن السبَبَ في إعراضِهِ عن الزواجِ إقبالُهُ على العلم؛ حيثُ انقطَعَ إليه، واشتغَلَ به اشتغالًا كُلِّيًّا تعليمًا وتصنيفًا، فملَكَ العلمُ عليه نَفْسَهُ ووَقْتَه، وأَنِسَ به، حتى لم يعُدْ يفكِّرُ في زوجةٍ ولا وَلَد، ولسانُ حالِهِ كما قال الأوَّلُ:

لَنَا مِنْ بَنَاتِ الفِكْرِ نَسْلٌ بِهَا نَسْلُو

ومما اشتهَرَ عنه مِن الشِّعْرِ، وهو موجودٌ في «ديوانِهِ»: قولُهُ:

سَهَرِي لِتَنْقِيحِ الْعُلُومِ أَلَذُّ لِي ... مِنْ وَصْلِ غَانِيَةٍ وَطِيبِ عِنَاقِ
وَتَمايُلِي طَرَبًا لِحَلِّ عَوِيصَةٍ ... أَشْهَى وَأَحْلَى مِنْ مُدَامَةِ سَاقِي
وَصَرِيرُ أَقْلَامِي عَلَى صَفَحَاتِهَا ... أَحْلَى مِنَ الدَّوْكَاءِ وَالْعُشَّاقِ
وَأَلَذُّ مِنْ نَقْرِ الْفَتَاةِ لِدُفِّهَا ... نَقْرِي لِأُلْقِي الرَّمْلَ عَنْ أَوْرَاقِي[2]

وصرَّح الزَّمَخْشَريُّ نفسُهُ في شعرِهِ السائرِ: أن مصنَّفاتِهِ بمَنزِلةِ أولادِهِ، يقولُ:

---

(١) ينظر: «العلماءُ العُزَّاب» لأبي غدة (ص٧٠).
(٢) «ديوان الزمخشري» (ص٤٣٧).

وَحَسْبِي تَصَانِيفِي وَحَسْبِي رُوَاتُهَا بَنِينَ بِهِمْ سِيقَتْ إِلَيَّ مَطَالِبِي
إِذَا الأَبُ لَمْ يَأْمَنْ مِنِ ابْنٍ عُقُوقَهُ وَلَا أَنْ يَعُقَّ الإِبْنُ بَعْضَ النَّوَائِبِ
فَإِنِّيَ مِنْهُمْ آمِنٌ وَعَلَيْهِمُ وَأَعْقَابُهُمْ أَرْجُوهُمُ لِلْعَوَاقِبِ(١)

فالرَّجُلُ ـ إذَنْ ـ يختارُ العُزُوبةَ ويفضِّلُها على الزواجِ ومعاشَرةِ الحليلةِ، ويَرَى أن في تركِ الزواجِ أمانًا مِن عقوقِ الأولاد.

ونحنُ نقولُ: إن هذا الكلامَ في مِيزانِ الشرعِ غيرُ صحيح؛ لأن نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ جاءت بالحَثِّ على الزواجِ وطلَبِ النَّسْل؛ قال ﷺ: «**مَنِ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ، فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ**»(٢)، وروى الإمامُ أحمدُ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يأمُرُ بالباءةِ، ويَنهَى عن التبتُّلِ نهيًا شديدًا، ويقولُ: «**تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ؛ إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٣).

والزواجُ فِطْرةُ اللهِ التي فطَرَ الناسَ عليها، وهو سُنَّةُ الأنبياءِ والمُرسَلين؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرَّعْد: ٣٨].

إذا تبيَّن ذلك، فلْيُعلَمْ: أن تركَ الزَّمَخْشَريِّ للزواج:

ـ إن كان لِعِلَّةٍ بَدَنيَّةٍ، أو لاستغراقِ وقتِهِ في العلمِ، فهو معذورٌ؛ على أنه لو جمَعَ بين العلمِ والزواجِ، لكان أفضلَ؛ أُسْوةً بالنبيِّينَ والصِّدِّيقين، وساداتِ المُؤمِنين.

---

(١) السابق (ص٤٤).
(٢) أخرجه البخاري (١٨٠٦)، ومسلِم (١٤٠٠)، عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه.
(٣) «المسند» (١٣٥٦٩)، وصحَّح المحقِّقونَ إسنادَهُ، ورواه بنحوِهِ أبو داودَ (٢٠٥٠) والنَّسَائيُّ (٣٢٢٧)، عن مَعقِلِ بنِ يَسَارٍ رضي الله عنه.

ـ وأمَّا إن كان إعراضُهُ عن الزواجِ لمجرَّدِ تفضيلِهِ العُزُوبةَ، فهو مخطِئٌ؛ لمخالَفتِهِ مقصودَ الشرعِ مِن تكثيرِ الأمَّة، ومخالِفٌ لهَدْيِ الرُّسُلِ وأتباعِهم، ولم يُذكَرْ في علماءِ السَّلَفِ مَن آثَرَ تركَ النكاحِ، وإن رَغِبَ عنه بعضُ العُبَّاد، وليس ذلك معدودًا في مَحامِدِهِم؛ بل مِن نقصِ عِلْمِهم.

ودعوى الزَّمَخْشَرِيِّ: أن تركَ الأولادِ أمانٌ مِن العقوقِ **لا تُسلَّمُ له؛** لأنه ليس لدَيْهِ علمٌ يقينيٌّ أنه سيُرزَقُ أبناءً عَقَقةً؛ فقد يُرزَقُ أبناءً صالِحين؛ بل قد يكونُونَ علماءَ مثلَهُ، أو خيرًا منه، واللهُ أعلم.

وعلى هذا: فلا ينبغي أن تُعَدَّ عُزُوبةُ الزَّمَخْشَرِيِّ في جملةِ المناقبِ الحَسَنةِ له، ولا لغيرِهِ مِن العلماءِ الذينَ آثَرُوا العلمَ على الزواجِ؛ لأن ذلك خلافُ الفِطْرةِ والشَّرْعِ؛ كما تقدَّم.



منزِلةُ الكشَّاف، وسبَبُ تأليفِه

إنَّ الكلامَ على «تفسيرِ الكشَّافِ» واسعُ المَدَى، متعدِّدُ الجوانبِ؛ فهو أحدُ أشهَرِ كتبِ التفسيرِ بالرأيِ، وصرَّح مؤلِّفُهُ في دِيباجتِهِ: أنَّه ألَّفه لجماعتِهِ المُعتزِلةِ العَدْليَّةِ[١]، ويَظهَرُ أنَّهم كانوا مِن الزَّيْديَّةِ؛ كما قال أبو حَيَّانَ، وهاكَ عبارتَه: «كان [أي: الزَّمَخْشَريُّ] بمَكَّةَ مجاوِرًا للزَّيْديَّةِ، ومصاحِبًا لهم، وصنَّف كتابَهُ «الكشَّافَ» لأجلِهم»[٢].

ولكنَّ الكتابَ صار له شأنٌ، وبات أهلُ الفِرَقِ الأخرى يَرجِعُونَ إليه، ويُفيدُونَ منه؛ ليس في الجوانبِ اللُّغَويَّةِ والبلاغيَّةِ فحَسْبُ؛ بل في التفسيرِ بعامَّةٍ، حتى المنتسِبونَ لمذاهبِ السلفِ في العقيدةِ؛ فإنَّهم يَرجِعُونَ إلى «الكشَّافِ»، ويعتمِدُون كثيرًا مِن أقوالِهِ في اللغة والنحوِ، وفي أبوابِ الإعجازِ، ولا يستغنونَ عنه، منذُ إمامِ عصرِهِ في التفسيرِ الحافظِ ابنِ كَثِيرٍ، إلى إمامِ عصرِنا في هذا الفنِّ الشيخِ محمَّدِ الأمينِ الشِّنْقِيطيِّ؛ كما يَظهَرُ ذلك في تفسيرِهِ الشهيرِ: «أضواءِ البَيَانِ»، وكما أخبَرَني ابنُهُ صاحبُنا وصديقُنا الشيخُ المفسِّرُ عبدُ اللهِ الأمينُ: أنَّ والدَهُ كثيرًا ما كان يراجِعُ «الكشَّافَ» قبل إلقائِهِ دروسَ التفسيرِ في المسجدِ النَّبَويِّ، وفي الجامعةِ الإسلاميَّةِ بالمدينة، كما كان يَرجِعُ إلى «الكشَّافِ»

---

(١) **العَدْليَّةُ**: أحدُ ألقابِ المعتزِلةِ؛ نسبةً إلى «العَدْلِ» الذي هو أحدُ أصولِهم في الاعتقاد.

(٢) «البحرُ المحيط» (١/ ٣٧٨).

حالَ تأليفِهِ كتابَهُ «أضواءَ البيان»، في التفسير، وأنَّه كان يأنَسُ بترجيحاتِهِ واختياراتِهِ؛ تغمَّد اللهُ الجميعَ برحمتِه.

وقد صرَّح كثيرٌ مِن أفاضلِ أهلِ السُّنَّةِ بمَرجِعيَّةِ «الكشَّافِ» في فنونِهِ التي صار رائدًا فيها، وأنَّه لا يُمكِنُ إغفالُهُ، ولا الاستغناءُ عنه، مع شِدَّتِهِ عليهم؛ حتى قال فقيهُ أهلِ السُّنَّةِ في عصرِهِ ومفسِّرُهم العلَّامةُ الشيخُ محمَّدُ بنُ صالحِ العُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللهُ: «الزَّمَخْشَريُّ صاحبُ «الكشَّافِ»، جيِّدٌ في البلاغةِ واللغةِ، وكلُّ مَن بعدَهُ عِيَالٌ عليه يأخُذُونَ مِن كلامِه»(١)؛ فالشيخُ العُثَيمِينُ ـ إذَنْ ـ يَرَى أن صاحبَ «الكشَّافِ» هو الرائدُ في بابِ البلاغةِ القرآنيَّة، وأنه حامِلُ لوائِها، ومشيِّدُ بنائِها.

وقال الحَجْويُّ في ترجمةِ الزَّمَخْشَريِّ: «كان مِن أكابرِ الحَنَفيَّةِ والمعتزِلةِ، وقد اندثَرَتْ آثارُ المعتزِلةِ إلا تفسيرَهُ «الكشَّافُ»، فلم يَقدِروا على إعدامِه؛ لشِدَّةِ الحاجةِ إليه»(٢).

وقال الشيخُ محمَّدٌ الفاضلُ ابنُ عاشورٍ: «فأصبَحَ كتابُهُ «الكشَّافُ» عُمْدةَ الناسِ على اختلافِهم: بين مُشايِعٍ له ومُخالِف، وعلى وَفْرةِ مخالفِيه، وانقطاعِ مُشايِعِيه، يَرجِعونَ إليه على أنَّه نَسِيجُ وَحْدِهِ في طريقتِهِ البلاغيَّةِ الإعجازيَّة، وفي غَوْصِهِ على دقائقِ المعاني، وحُسْنِ إبرازِهِ على طريقةٍ علميَّةٍ سائغةٍ بتحليلِ التركيب، وإبرازِ خصائصِهِ واعتباراتِه، على ما يُكثِرُ صاحبُ «الكشَّافِ» مِن عُنْفٍ على مُخالفِيه، وما يتناوَلُهم به ـ خصوصًا أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ ـ مِن قَدْحٍ وشَتْمٍ، وسَبٍّ وتجهيلٍ.

فإنَّ ما جُبِلَ عليه أهلُ السُّنَّةِ، وقامت عليه طريقتُهم العلميَّةُ مِن الإنصافِ ـ: قد حمَلَهم على الإغضاءِ عن تلك الهَفَواتِ المُخجِلة،

---

(١) «تفسيرُ سورة الأنعام» (ص٢٦٨). (٢) «الفِكْرُ السامي» (٢/ ٢٠٨).

والعَوْراتِ الفاضحة؛ فإنَّهم أقبَلوا على دراستِهِ وشرحِهِ، وبنَوْا عليه عامَّةَ بحوثِهم في القرآنِ؛ لا يَخْلُو تفسيرٌ أو تأليفٌ في موضوعٍ قرآنيٍّ مِن رجوعٍ إلَيْهْ، واعتمادٍ علَيْهْ»[١].

وأنا لم أَرَ كتابًا صنَّفه صاحبُ مَذهَبٍ بِدْعيٍّ لإخوانِهِ في مَذْهَبِهِ، ثمَّ استفاد منه غيرُهم مِن مُخالِفِيهم، وطار صِيتُهُ في الأقطارِ شرقًا وغربًا، كما رأيتُ في «كشَّافِ الزَّمَخْشَرِيِّ»؛ فقد استطاع صاحبُهُ بما أُوتِيَ مِن المَلَكاتِ؛ مِن قوَّةٍ في العلمِ، وتلطُّفٍ في الحجَّةِ، ونفوذٍ في البيانِ: أن يَفرِضَ كتابَهُ على الآخَرِين، وأن يكونَ تفسيرُهُ أحدَ كُتُبِ التفسيرِ المعتمَدَ في بابِه؛ فلا يستغني عنه كثيرٌ مِن الناس.

يقولُ الزَّمَخْشَرِيُّ في مقدِّمتِهِ: «ولقد رأيتُ إخوانَنا في الدِّينِ مِن أفاضلِ الفئةِ الناجيةِ العَدْليَّهْ، الْجَامِعِينَ بين علمِ العربيَّةِ والأصولِ الدِّينيَّهْ، كلَّما رجَعُوا إليَّ في تفسيرِ آيةٍ، فأبرَزْتُ لهم بعضَ الحقائقِ مِن الحُجُبْ ـ: أفاضوا في الاستحسانِ والتعجُّبْ، واستُطِيروا شوقًا إلى مصنَّفٍ يضُمُّ أطرافًا مِن ذلك، حتى اجتمَعوا إليَّ مقترِحِينَ أن أُملِيَ عليهم في الكَشْفِ عن حقائقِ التنزيلْ، وعيونِ الأقاويلْ، في وجوهِ التأويلْ، فاستعفَيْتُ، فأَبَوْا إلا المراجَعةَ والاستشفاعَ بعُظماءِ الدِّينِ، وعلماءِ العَدْلِ والتوحيد.

والذي حَدَاني على الاستعفاءِ ـ على عِلْمي أنَّهم طلَبوا ما الإجابةُ إليه عليَّ واجبةٌ؛ لأنَّ الخوضَ فيه كفرضِ العَيْن ـ: ما أرى عليه الزمانَ؛ مِن رَثَاثةِ أحوالِهْ، ورَكَاكةِ رِجَالِهْ، وتقاصُرِ هِمَمِهم عن أدنى عُدَدِ هذا العِلْم، فضلًا أن تترقَّى إلى الكلامِ المؤسَّسِ على عِلْمَيِ المعاني والبَيَان»[٢].

---

(١) «التفسيرُ ورجالُه» (ص٨٥). (٢) «الكشَّاف» (١/ ١٥).

لقد أَلَّف الزَّمَخْشَرِيُّ كتابَهُ «الكشَّافَ» بأَخَرةٍ مِن حياتِه؛ أي: فيما بين السِّتِّينَ والسبعينَ مِن عُمُرِه، وهو ما عبَّر عنه بقولِهِ في مقدِّمتِهِ: «وناهَزْتُ العَشْرَ التي سمَّتْها العرَبُ دَقَّاقةَ الرِّقَاب»[(١)]؛ فمعنى ذلك: أنَّه أَلَّف «الكشَّافَ» بعد ما تكامَلَتْ علومُه، وكَبُرَ عقلُه، ونَضِجَتْ مواهبُه، وتوغَّل في معرفةِ لغةِ العرَبِ، وأَلَّف في فنونِها المختلِفةِ؛ مِن لغةٍ ونحوٍ، وبلاغة وعَرُوضٍ، وأحاط بأسرارِها، وذلك مِن أعظمِ الوسائلِ لفهمِ القرآن؛ كما ذكَرَهُ غيرُ واحدٍ مِن أئمَّةِ اللُّغَةِ والتفسير.

يقولُ الواحِديُّ: «كيف يتأتَّى لمن جَهِلَ لسانَ العَرَبِ: أن يَعرِفَ تفسيرَ كتابٍ جُعِلَ مُعجِزةً في فصاحةِ ألفاظِهِ، وبُعْدِ أغراضِهِ، لخاتَمِ النبيِّينَ وسيِّدِ المرسَلِين ـ صلى الله عليه وسلم وعلى آلِهِ الطيِّبين ـ في زمانٍ أهلُهُ يتحلَّوْنَ بالفصاحة، ويتحدَّوْنَ بحُسْنِ الخطابِ وشرَفِ العبارة؟! وإنَّ مَثَلَ مَن طلَبَ ذلك مَثَلُ مَن شَهِدَ الهيجاءَ بلا سلاحْ، ورام أن يَصعَدَ الهواءَ بلا جَنَاحْ!»[(٢)].

ويقولُ الخَطَّابيُّ: «إنَّ بَيانَ الشريعةِ لمَّا كان مصدرُهُ عن لسانِ العرَبِ، وكان العمَلُ بمُوجِبِهِ لا يَصِحُّ إلا بإحكامِ العلم بمقدِّمتِهِ ـ: كان مِن الواجبِ على أهلِ العلمِ وطلَّابِ الأثرِ: أن يَجعَلوا أوَّلًا عُظْمَ اجتهادِهم، وأن يَصرِفوا جُلَّ عنايتِهم: إلى علمِ اللغةِ والمعرفةِ بوجوهِها، والوقوفِ على مُثُلِها ورسومِها»[(٣)]، وذكَرَ أبو منصورٍ الأَزْهَريُّ: «أن مَن جَهِلَ لسانَ العَرَبِ وكثرةَ ألفاظِها، وافتنانَها في مَذَاهبِها، جَهِلَ جُمَلَ علمِ الكتاب»[(٤)]؛ وكلامُهم في هذا الشأنِ كثيرٌ.

ويُلحَظُ مِن كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ عن نفسِهِ وما تَنطِقُ به ترجمتُهُ: أنَّه

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ١٨).
(٢) «التفسير البسيط» (١/ ٤١١).
(٣) «غريبُ الحديث» (١/ ٥٣).
(٤) «تهذيب اللغة» (١/ ٥).

ـ حالَ تصنيفِهِ «الكشَّاف» ـ صار مَرجِعًا معتبَرًا لدى جماعتِهِ المعتزِلةِ، كما أنَّه ألَّفه وهو في هَناءِ بالْ، ونُعومةِ حالْ؛ حيثُ صنَّفه وهو مجاوِرٌ بمكَّةَ جِوارَهُ الثانيَ، فكان آنَسَ ما يكونُ بعبادةِ اللهِ، ثمَّ بما لَقِيَ مِن الكَفِّ النديَّةِ مِن أميرِ مكَّةَ عَلِيِّ بنِ حَمْزةَ بنِ وَهَّاسٍ الحَسَنيِّ الشريفِ الممدَّحِ؛ فلهذا أشاد به في مقدِّمةِ «دِيوانِه»؛ إذ يقولُ:

وَلَوْلَا ابْنُ وَهَّاسٍ وَسَابِغُ فَضْلِهِ رَعَيْتُ هَشِيمًا وَاسْتَقَيْتُ مُصَرَّدَا(١)

ولا يَلبَثُ أن يُظهِرَ سرورَهُ بمُقامِهِ بمَكَّةَ، ومجاوَرتِهِ البيتَ الحرامَ، وأن يذكُرَ ذلك في «تفسيرِهِ»؛ شكرًا للهِ على نِعَمِه؛ كقولِهِ ـ عند تفسيرِهِ لقولِهِ تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ۝٥٦﴾ [العنكبوت: ٥٦] ـ يقولُ:

«**معنى الآيةِ**: أنَّ المؤمِنَ إذا لم يَتسهَّلْ له العبادةُ في بلدٍ هو فيه، ولم يتمشَّ له أمرُ دِينِهِ كما يُحِبُّ، فليهاجِرْ عنه إلى بلدٍ يقدِّرُ أنَّه فيه أسلَمُ قلبًا، وأصَحُّ دِينًا، وأكثَرُ عبادةً، وأحسَنُ خشوعًا.

ولعَمْري؛ إنَّ البقاعَ تتفاوَتُ في ذلك التفاوُتَ الكثيرَ، ولقد جرَّبْنا وجرَّب أوَّلونا، فلم نَجِدْ ـ فيما دُرْنا وداروا ـ: أعوَنَ على قهرِ النفسِ، وعصيانِ الشهوةِ، وأجمَعَ للقلبِ المتلفِّتِ، وأضَمَّ للهمِّ المنتشِرِ، وأحَثَّ على القناعةِ، وأطرَدَ للشيطانِ، وأبعَدَ مِن كثيرٍ مِن الفتنِ، وأضبَطَ للأمرِ الدِّينيِّ في الجُملةِ: مِن سُكْنى حَرَمِ اللهِ، وجِوَارِ بيتِ اللهِ؛ فللَّهِ الحمدُ على ما سهَّل مِن ذلك وقرَّب، ورزَقَ مِن الصَّبْر، وأوزَعَ مِن الشُّكْر»(٢).

أقولُ: فلمَّا اجتمَعَتْ له تلك الأسبابُ، اهتَزَّ عِطْفُه، وتحرَّك

---

(١) «ديوانُ الزَّمَخْشَريِّ» (ص١)، **والمصرَّدُ**: القليل.

(٢) «الكشَّاف» (٢/ ٤٠٠).

نشاطُه، وطابت نفسُه، وهاجَت قَرِيحتُه؛ فكان مِن آثارِ ذلك: أنَّه انكَبَّ بما آتاهُ اللهُ مِن العلومِ على كتابِ اللهِ يفسِّرُهُ، لا يَلْوِي على شيءٍ، حتى تأتَّى له أن أتمَّه في مدَّةٍ وجيزةٍ في نَظَرِه، هي سَنَتانِ وأربعةُ أشهرٍ، أشار إليها بمُدَّةِ خلافةِ أبي بكرٍ الصدِّيقِ ﷺ، وهو أقلُّ الخُلَفاءِ الراشدِينَ أيَّامًا في مُدَّةِ حُكْمِه، وهذا يتناسَبُ مع ما أراده الزَّمَخْشَريُّ مِن قِصَرِ المدَّةِ في تأليفِ «الكشَّافِ»، نسبةً إلى المُدَدِ التي ألَّف فيها غيرُهُ مِن كتبِ التفسيرِ التي في جِرْمِه.

هذا مع أنَّه قدَّر له أن تكونَ مُدَّةُ تأليفِهِ ثلاثينَ سنةً، ورَجَعَ الفضلَ في ذلك إلى مُقامِهِ بجوارِ البيتِ الحرامِ، ويلُوحُ مِن كلامِهِ أنَّه كان مُعجَبًا بتفسيرِهِ؛ ولذا كان يقولُ:

إِنَّ التَّفَاسِيرَ فِي الدُّنْيَا بِلَا عَدَدٍ ... وَلَيْسَ فِيهَا لَعَمْرِي مِثْلُ كَشَّافِي
إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الهُدَى فَالْزَمْ قِرَاءَتَهُ ... فَالجَهْلُ كَالدَّاءِ وَالكَشَّافُ كَالشَّافِي(١)

كما كان مُعجَبًا بنفسِهِ؛ يدُلُّ على ذلك قولُهُ في «نوابغِ الكَلِم»: «كم رأيتُ مِن أعرَجْ، في دَرَجِ المعالي أعرَجْ، ومِن صحيحِ القَدَمْ، ليس له في الخيرِ قَدَمْ!»(٢)، وما مُرادُه بالأعرج إلا نفسهُ.

ونقَلَ ابنُ عاشورٍ، عن جَدِّهِ الوزيرِ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ لمَّا أتمَّ تفسيرَ «الكشَّافَ»، وضَعَهُ في الكعبةِ في مُدَّةِ الحجِّ بقصدِ أن يطالِعَهُ العلماءُ الذين يحضُرُونَ المَوسِمَ، وقال: مَن بدا له أن يجادِلَ في شيءٍ، فلْيَفْعَلْ، فزعَمُوا أنَّ بعضَ أهلِ العلمِ اعترَضَ عليه قائلًا: بماذا فسَّرتَ قولَهُ تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]؟ وأنَّه وَجَمَ لها، قال ابنُ عاشورٍ معلِّقًا: «وأنا أَحسَبُ إنْ صحَّت هذه الحكايةُ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ

---

(١) «نوابغُ الكَلِم» (ص١١).
(٢) السابق.

أعرَضَ عن مجاوَبتِهِ؛ لأنَّه رآه لا يفرِّقُ بين الجدالِ الممنوعِ في الحجِّ، وبين الجدالِ في العلم»(١).

ويذكُرُ الزَّمَخْشَريُّ في مقدِّمةِ «الكشَّافِ»: أنَّ هناك أَمَالِيَ أملاها في وقتٍ سابقٍ على بعضِ الآياتِ سارت بها الرُّكْبانُ؛ وذلك قبل أن يدخُلَ مَكَّةَ في جوارِهِ الثاني، وكان يُسألُ عنها في كلِّ بلدٍ يدخُلُها، على كثرةِ ما دخَلَ مِن البلادِ(٢)، حتى دخَلَ مكَّةَ، فوجَدَ أميرَها ابنَ وهَّاسٍ يسألُهُ عن تلك الأمالي، وكان شديدَ الرغبةِ فيها، حتى إنَّه هَمَّ أن يَرحَلَ إليه في خُوَارَزْمَ ليأخُذَها منه؛ وحينئذٍ لم يَجِدِ الزَّمَخْشَريُّ بُدًّا مِن تأليفِ «الكشَّاف»(٣).

ويبدو لي: أن تلك الأماليَ التي تفرَّقت في البلادِ هي التي تُسمَّى في بعضِ المصادرِ القديمةِ بـ«الكشَّافِ القديمِ»(٤)، واللهُ أعلم.

---

(١) «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (٢/ ٢٣٥)؛ ولم أقفْ على الخبرِ عند غيرِه.

(٢) يقولُ عن نفسِهِ في «أساسِ البلاغة» (١/ ٧٨)، مادَّة: (ت ر ب): «وَطِئتُ كُلَّ تُرْبةٍ في بلادِ العَرَب».

(٣) ينظر: «الكشَّاف» (١/ ١٨).

(٤) ينظر: «البُرْهانْ، في علومِ القرآنْ» (١/ ٧٢، ٣٠٤، ٣٤٧)، (٢/ ٤١٧)، (٣/ ١٤٥، ١٤٦، ٢٨٧)، (٤/ ١٩٧، ٣٨٥)، و«الإتقانْ، في علومِ القرآنْ» (٥/ ١٦٤٣، ١٨٢٤)، و«تُحْفةُ الأديبْ، في نحاةِ مُغْني اللبيبْ» (١/ ٣٧٧)، ورأيتُ نصًّا مهمًّا عند ابنِ تيميَّةَ في الردِّ على الرافضةِ في كتابِهِ «مِنْهاجِ السُّنَّةِ» (٤/ ١٣٧)، عزاه إلى الزَّمَخْشَريِّ في «تفسيرِهِ»، ولم أَجِدْهُ في «الكشَّافِ» المطبوعِ؛ فلعلَّه في «الكشَّافِ» القديم، واللهُ أعلم، ثم وقفتُ على كلام مهم في هذا الصدد، للدكتور حازم حيدر، يقول وفقه الله: «كتاب «الكشاف القديم» للزمخشري (ت٥٣٨هـ) هو غير «الكشاف» المشهور الذي بين الأيدي الآن؛ الذي ألفه بمكة عام (٥٢٨هـ) وقد ناهز العشر التي تسميها العرب دَقَّاقَةَ الرِّقاب ـ أي: بعد الستين ـ وفرغ منه في مقدار مُدَّة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ أي: في سنتين وثلاثة أشهر. ويُفهَم من قوله في مقدمة «الجديد»: =

ويبدو أيضًا: أنَّها فُقِدَتْ واختفَتْ؛ لأنَّها تفسيُر غيرُ كاملٍ، ولأنَّ «الكشَّافَ» بصورتِهِ الأخيرةِ هو المعتمَدُ عند المصنِّفِ؛ لأنَّه تفسيرٌ لكاملِ القرآنِ، ولأنَّ مصنِّفَهُ زَبَره بيدِهِ، وحرَّره تحريرًا؛ فلذلك تلقَّاه الناسُ عنه، وترَكوا تلك الأماليَ؛ حتى نُسِيَت وانقرَضَت.

وأيًّا ما كان، فيكفي الزَّمَخْشَريَّ غِبْطةً عند نفسِهِ: أن يكونَ صاحبَ مدرسةٍ في التفسيرِ البلاغيِّ؛ فإنَّه بنى تفسيرَهُ على علمِ البلاغةِ؛ حتى قال ابنُ خَلْدونَ عن «الكشَّافِ»: «وهو كلُّه مبنيٌّ على هذا الفنِّ؛ وهو أصلُه»[١].

ولهذا قيل عن الزَّمَخْشَريِّ: «إنَّه أكبرُ دارسٍ لبلاغةِ القرآنِ مِن المفسِّرين»[٢].

ولقد حاكاهُ كثيرون، وترسَّم خُطاهُ جماعاتٌ:

ومِن أشهرِ السائِرينَ على سَنَنِهِ، المقتبِسِينَ مِن نارِهِ: البَيْضاويُّ، والنَّسَفيُّ، وأبو السُّعُودِ، ومَن بعدَهم مِن أصحابِ التفسيرِ البلاغيّ.

لقد أحدَثَ «الكشَّافُ» دَوِيًّا في الساحاتِ العِلْميَّةِ، وقامت على هذا التفسيرِ دِرَاساتٌ مختلِفة:

ـ فمِن ذلك: ما وُضِعَ عليه مِن الحواشي الشارحةِ له.

= «فأخذتُ طريقةً أخصرَ من الأولى، مع ضمان التكثير من الفوائد، والفحص عن السرائر»، أنه أَلَّف تفسيرًا قبل الـمُشار إليه، وهو «الكشاف القديم»، فيكون تأليفه له قبل عام (٥٢٨هـ) في خوارزم. وقد نقل الزركشي عن «الكشاف القديم» تسعةَ نصوص لا توجد في الجديد». «علوم القرآن بين البرهان والإتقان» (٦٣٩).

(١) ينظر: «مقدِّمةُ ابنِ خَلْدونَ» (ص٤٥٩).

(٢) «البلاغةُ القرآنيَّةُ في تفسيرِ الزَّمَخْشَريّ» لأستاذِنا العلَّامةِ البلاغيِّ الدكتورِ محمَّد أبو مُوسى (ص٩٥).

ومنها: محاكَماتٌ له في اعتزالِه.

ومنها: محاوَراتٌ له في إعراباتِهْ، ومناقَشاتٌ له في بعضِ عباراتِهْ.

ومنها: شرحٌ لشواهدِهِ الشِّعْريَّة.

ومنها: تخريجٌ لأحاديثِهِ؛ وهذا مِن أجلِّها؛ كما فعَلَ الحافِظانِ الزَّيْلَعيُّ، وابنُ حَجَرٍ؛ رَحِمَهما الله.

ـ كما أُفرِدَتْ خُطْبتُهُ بالشرح.

ـ وفي «كشفِ الظُّنونِ» للحاجِّ خَلِيفةَ عَشَرةُ أعمِدةٍ في خمسِ صَفَحاتٍ مِن القَطْعِ الكبيرِ، كلُّها حديثٌ عن «الكشَّافِ»، وما بُنِيَ عليه مِن المصنَّفاتِ الدارسةِ والشارحةِ والمتعقِّبةِ[١]؛ وذلك قليلٌ في تاريخِ التأليف.

ـ وأجَلُّ حواشي «الكشَّاف» وأكبرُها وأغزرُها فائدةً: حاشيةُ الطِّيبيِّ (ت٧٤٣هـ)، الموسومةُ بـ«فتوحِ الغَيْبْ، في الكَشْفِ عن قِناعِ الرَّيْبْ»؛ وقد طُبِعَتْ حديثًا، وكان الناسُ متطلِّعِينَ إلى طَبْعِها، فيسَّر اللهُ ذلك بفضلِه.

ـ وبلَغَ مِن إعجابِ بعضِ العلماءِ بـ«الكشَّافِ»: أنْ كتَبَ عليه حاشيتَيْنِ؛ كما فعَلَ الفاضلُ يحيى بنُ القاسمِ اليَمَنيُّ (تُوُفِّيَ بعد ٧٥٠هـ)؛ فقد صنَّف في ذلك حاشيتَيْنِ؛ **إحداهما** سمَّاها: «دُرَرَ الأصداف»، وسمَّى **الأخرى**: «تُحْفةَ الأشراف»[٢].

ـ وشرَحَ الفَيْرُوزَآباديُّ صاحبُ «القاموسِ» خُطْبةَ «الكشَّافِ» مرَّتَيْنِ،

---

(١) ينظر: «كشفُ الظُّنون» (٢/ ١٤٧٦).

(٢) ينظر: السابق (٢/ ١٤٨٠)؛ وقد حُقِّقَ «تُحْفةُ الأشراف» في رسائلَ علميَّةٍ في جامعةِ الأزهر.

وسمَّى شرحَهُ **الأوَّلَ**: «قُطْبةَ الخَشَّافْ، لحلِّ خُطْبةِ الكشَّافْ»، وسمَّى **الثانيَ**: «نُغْبةَ الرَّشَّافْ، مِن خُطْبةِ الكشَّافْ»(١).

لقد أفرَغَ الزَّمَخْشَريُّ جهدًا كبيرًا في تفسيرِ كتابِ اللهِ، وكان أكبَرَ همِّهِ استخراجُ الوجوهِ البلاغيَّةِ في القرآنِ؛ لأنَّ كلَّ وجهٍ بلاغيٍّ في القرآنِ هو مِن أدلَّةِ إعجازِهِ(٢)، ولقد انفتَحَ بعمَلِ الزَّمَخْشَريِّ هذا ـ كما يقولُ الفاضلُ ابنُ عاشورٍ ـ بابٌ كان مُغلَقًا في أوجُهِ متعاطي التفسير، وهو بيانُ الوجهِ البلاغيِّ المُعجِزِ مِن كلِّ تركيبٍ قرآنيّ، وجَعْلُ ذلك الوجهِ مِلَاكَ المعنى المستفادِ مِن التركيب؛ بحيثُ إن احتمالاتِ المعاني تتفاوَتُ قُوَّةً وضعفًا؛ على نسبةِ ما تتلاقى مع السِّرِّ البلاغيِّ المتمثِّلِ في التركيب، أو تتجافى عنه(٣).

وظاهرٌ: أنَّه استقَرَّ في نفسِ الزَّمَخْشَريِّ: أنَّ القرآنَ استوعَبَ جميعَ شُعَبِ البلاغةِ التي يحتمِلُها اللسانُ العرَبيُّ، فلم يدَعِ القرآنُ وجهًا مِن وجوهِ البلاغةِ يُمكِنُ أن يَرِدَ في كلامٍ إلا اشتمَلَ عليه؛ **استمِعْ إليه يقولُ**: «وللهِ درُّ أمرِ التنزيلِ وإحاطتِهِ بفنونِ البلاغةِ وشُعَبِها! لا تكادُ تستغرِبُ منها فنًّا إلا عَثَرْتَ عليه فيه على أقوَمِ مَناهجِهْ، وأسدِّ مَدارجِهْ»(٤).

وتَبَعًا لذلك: فقد صرَّح الزَّمَخْشَريُّ بأنَّ «نَظْمَ القرآنِ»: هو أُمُّ الإعجازِ، والقانونُ الذي وقَعَ عليه التحدِّي، وأنَّ مراعاتَهُ أهمُّ ما يَجِبُ على المفسِّرِ(٥)، وذكَرَ في مقدِّمةِ «أساسِ البلاغةِ»: أنَّ اللهَ تعالى: «أنزَلَ كتابَهُ مختصًّا مِن بين الكتبِ السماويَّةِ بصفةِ البلاغةِ، التي تَقَطَّعَتْ عليها

---

(١) ينظر: «كشفُ الظُّنون» (٢/ ١٤٧٦).
(٢) ينظر: «إعجازُ القرآن، والبلاغةُ النبويَّة» (ص٢٠١).
(٣) ينظر: «التفسيرُ ورجالُه» (ص٦٠). (٤) «الكشَّاف» (١/ ٢٠٤).
(٥) ينظر: السابق (٢/ ٢٤٢).

أعناقُ العِتَاقِ السُّبَّق، وَوَنَتْ عنها خُطَا الجِيَادِ القُرَّح»[١].

فالزَّمَخْشَرِيُّ يرى أنَّ الإعجازَ مِن جهةِ النَّظْمِ هو أهمُّ وجوهِ الإعجازِ، وأنَّ نَظْمَ القرآنِ هو مَنَاطُ التحدِّي، وهو قُطْبُ رَحَى الإعجازِ، وأكبرُ وجوهِ الإعجازِ.

وهذا هو قولُ الجمهورِ؛ قال أبو محمَّدٍ ابنُ عطيَّةَ: «القولُ الذي عليه الجمهورُ والحُذَّاقُ ـ وهو الصحيحُ في نفسِهِ ـ: أنَّ التحدِّيَ إنَّما وقَعَ بنَظْمِهِ وصِحَّةِ مَعَانيه، وتَوَالي فصاحةِ ألفاظِه»[٢].

وتبعًا لهذا المذهبِ في إعجازِ القرآنِ، فإنَّ علمَ البلاغةِ عند الزَّمَخْشَرِيِّ هو أكبرُ الوسائلِ إلى إدراكِ الإعجازِ؛ كما صرَّح بذلك في فاتحةِ «كشَّافِه»:

يقولُ: «إنَّ أملأَ العلومِ بما يغمُرُ القرائِحْ، وأنهَضَها بما يَبهَرُ الألبابَ القوارِحْ، مِن غرائبِ نُكَتٍ يلطُفُ مَسلَكُها، ومستودَعاتِ أسرارٍ يَدِقُّ سَلْكُها: عِلْمُ التفسيرِ الذي لا يَتِمُّ لتَعاطِيه، وإجالةِ النظرِ فيه: كلُّ ذي عِلْمٍ...

فالفقيهُ وإنْ برَّز على الأقرانِ في علمِ الفتاوَى والأحكامْ، والمتكلِّمُ وإن بَزَّ أهلَ الدنيا في صناعةِ الكَلَامْ، وحافِظُ القِصَصِ والأخبارِ وإن كان مِن ابنِ القِرِّيَّةِ[٣] أحفَظْ، والواعظُ وإن كان مِن الحَسَنِ البَصْريِّ أوعَظْ، والنَّحْويُّ وإن كان أنحى مِن سِيبَوَيْهْ، واللُّغَويُّ وإن علَكَ اللغاتِ بقوَّةِ

---

(١) «أساسُ البلاغة» (١/ج). (٢) «المحرَّرُ الوجيز» (١/ ٣٨).

(٣) ابنُ القِرِّيَّةِ؛ بكسرِ القافِ، وتشديدِ الراء المكسورةِ، بعدها ياءٌ مشدَّدةٌ، هو: أيُّوبُ بنُ زيدِ بنِ قَيْسٍ، والقِرِّيَّةُ: جَدَّتُه؛ وهو أحدُ الفُصَحاءِ الحُكَماء، وكان أعرابيًّا أُمِّيًّا، قتَلَهُ الحجَّاجُ سَنَةَ (٨٤هـ)، وله أخبارٌ معه؛ ذكَرَها الصَّفَديُّ في «الوافي» (١٠/ ٢٥).

لَحْيَيْهْ: **لا يتصدَّى**[1] منهم أحدٌ لسلوكِ تلك الطرائقْ، ولا يغُوصُ على شيءٍ مِن تلك الحقائقْ، **إلا رجُلٌ** قد برَعَ في عِلْمَيْنِ مختصَّيْنِ بالقرآنْ؛ **وهما علمُ المعاني وعلمُ البَيَانْ**، وتمهَّل في ارتيادِهما آوِنَهْ، وتَعِبَ في التنقيرِ عنهما أزمِنَهْ، وبعَثَتْهُ على تتبُّعِ مَظانِّهما: هِمَّةٌ في مَعرِفةِ لطائفِ حُجَّةِ اللهْ، وحِرْصٌ على استيضاحِ مُعجِزةِ رسولِ اللهْ، بعد أن يكونَ آخِذًا مِن سائرِ العلومِ بحظّ، جامعًا بين أمرَيْنِ: تحقيقٍ وحِفْظْ، كثيرَ المُطالَعاتْ، طويلَ المُراجَعاتْ، قد رجَعَ زمانًا ورُجِعَ إلَيْهْ، ورَدَّ ورُدَّ علَيْهْ، فارسًا في علمِ الإعرابْ، مقدَّمًا في حَمَلةِ الكتابْ.

وكان ـ مع ذلك ـ مسترسِلَ الطبيعةِ مُنقادَها، مشتعِلَ القَريحةِ وَقَّادَها، يَقْظانَ النَّفْسِ درَّاكًا لِلَّمْحةِ وإن لَطُفَ شانُها، منتبِهًا على الرَّمْزةِ وإن خَفِيَ مكانُها، لا كَزًّا جاسيًا، ولا غليظًا جافيًا، متصرِّفًا ذا دُرْبةٍ بأساليبِ النظمِ والنَّثْرْ، مرتاضًا غيرَ رَيِّضٍ بتلقيحِ بناتِ الفِكْرْ، قد عَلِمَ كيفَ يُرتَّبُ الكلامُ ويُؤلَّفُ، وكيف يُنظَمُ ويُرصَفْ، طالما دُفِعَ إلى مَضايِقِهْ، ووقَعَ في مَداحِضِهِ ومَزالِقِهْ»[2].

وقد اعترَفَ كثيرٌ مِن العلماءِ بما قدَّمه الزَّمَخْشَريُّ مِن الحديثِ عن بلاغةِ القرآنِ، وسلَّموا بأنَّه سُلْطانُ هذه الطريقهْ، والإمامُ السالكُ في هذا المَجَازَ إلى الحقيقهْ[3].

وبالَغَ بعضُهم فقال: «**لولا الأَعْرَجانْ، لَذَهَبَتْ بلاغةُ القرآنْ**»؛ سَمِعْتُهُ مِن بعضِ أساتذتِنا؛ يريدُ بهما الزَّمَخْشَريَّ، والسَّكَّاكيَّ (ت٦٢٦هـ)، ولم أَجِدْهُ منسوبًا في المصادرِ المعتبَرة، وكان الزَّمَخْشَريُّ أعرَجَ؛ حيثُ كانت

(١) قولُه: «لا يتصدَّى»، خبَرُ: «فالفقيهُ». ينظر: «فتوح الغَيْب» (١/ ٦٥٥).
(٢) «الكشَّاف» (١/ ١٣).
(٣) ينظر: «نواهدُ الأبكارْ، وشواردُ الأفكارْ» (١/ ٣).

رِجلُهُ مقطوعةً، واتَّخذَ مكانَها رِجْلًا مِن خَشَب[١]، أمَّا السَّكَّاكيُّ، فلم أَجِدْ في ترجمتِهِ أنه كان أعرَجَ؛ فلْيُتحقَّقْ مِن ذلك.

وأورَدَ هذا القولَ عبدُ الفتَّاحِ أبو غُدَّةَ، عن شيخِهِ محمَّدٍ الناشدِ الحَلَبيِّ (ت١٣٦٢هـ) بلفظِ: «**لولا الأعرَجُ والكَوْسَجُ، لَظَلَّ القرآنُ بِكْرًا**»[٢]؛ أي: لم تتبيَّنْ بلاغتُهُ على وجهِها الأكمل، وأراد بـ«الكَوْسَجِ»: السَّكَّاكيَّ، و«الكَوْسَجُ» في اللغةِ: القليلُ شَعْرِ اللِّحْيةِ، وقيل: هو الخفيفُ اللِّحْيةِ مِن العارِضَيْن.

ورأيتُ في كتابِ «تلفيقِ الأخبارْ، وتلقيحِ الآثارْ» هذه المَقُولةَ بلفظِ: «لولا الكَوسَجُ والأَعرَجُ، لَعَرَجَ القرآنُ كما نَزَلَ»[٣].

ولا شَكَّ أن هذه الأقوالَ فيها مبالَغةٌ كما تقدَّم، وفيها مصادَرةٌ لجهودٍ سابِقةٍ على الرَّجُلَيْنِ ولاحِقةٍ لهما في بلاغةِ القرآنِ ممَّن سبَقُوا الزَّمَخْشَريَّ والسكَّاكيّ، وكان لأصحابِها قَدَمُ صِدْقٍ في هذا المِضْمارِ؛ كابنِ قُتَيْبةَ (ت٢٧٦هـ)، وابنِ جَرِيرٍ (ت٣١٠هـ)، والواحِديِّ (ت٤٦٨هـ)،

---

(١) جاء في «مُعجَمِ الأُدَباء» (٧/ ١٤٧): أنَّ الزَّمَخْشَريَّ أصابه خُرَّاجٌ في رِجْلِهِ، فقطَعَها، واتَّخذَ رِجْلًا مِن خَشَبٍ، وقيل: أصابه بَرْدُ الثَّلْجِ في بعضِ أسفارِهِ بنواحي خُوارَزْمَ، فسقَطَتْ رِجْلُه.
وذُكِرَ أنَّ الدامَغَانيَّ المتكلِّمَ الفقيهَ سأله عن سببِ قطعِ رِجْلِه؟ فقال: «دُعَاءُ الوالدةِ؛ وذلك أنِّي أمسَكْتُ عُصْفُورًا وأنا صبيٌّ صغيرٌ، وربَطْتُ برِجْلِهِ خَيْطًا، فأفلَتَ مِن يدي، ودخَلَ خَرْقًا، فجذَبْتُهُ، فانقطَعَتْ رِجْلُه، فتألَّمَتْ له والدتي، وقالت: «قَطَعَ اللهُ رِجْلَكَ، كما قَطَعْتَ رِجْلَه!»؛ فلمَّا رحَلْتُ إلى بُخارَى في طَلَبِ العلم، سقَطْتُ عن الدابَّةِ في أثناءِ الطريقِ، فانكَسَرَتْ رِجْلي، وأصابني مِن الألم ما أوجَبَ قَطْعَها». وينظر أيضًا: «إِنْباهُ الرُّواهْ، على أَنْباهِ النُّحاهْ» (٣/ ٢٦٨).

(٢) ينظر: «العلماءُ العُزَّاب» (ص١١٨).

(٣) «تلفيق الأخبار» (ص٦٤).

صاحبِ «الوجيزِ»، و«الوسيطِ»، و«البسيطِ»؛ وهي ثلاثةُ تآليفَ في التفسيرِ، وأوسَعُها وأجَلُّها «البسيطُ»، وقد طُبِعَ أخيرًا في خمسةٍ وعشرينَ مجلَّدًا بفهارسِه[١].

فهؤلاءِ العلماءُ عُنُوا باللغةِ وبنظمِ القرآنِ، إلى جانبِ عنايتِهم بالتفسيرِ؛ فلا ينبغي أن تُطوَى جهودُهم، وإنْ فاقَهم الزَّمَخْشَريُّ بعنايتِهِ ببلاغةِ القرآنِ؛ فهذا ظاهرٌ لا يُنكَرْ، ومشهورٌ لا يَحْتاجُ أن يُشهَرْ؛ فإنَّ «الكشَّافَ» أوَّلُ تفسيرٍ يصِلُ إلينا، هدَفُهُ الكشفُ عن بلاغةِ القرآنِ؛ فلذا طار كتابُهُ في أقصى الشرقِ والغربِ، ودار عليه النظَرُ؛ إذْ لم يكن لكتابِهِ نظيرٌ في هذا الضَّرْبِ؛ كما يقولُ صاحبُ «نواهدِ الأبكار»[٢].

وذكَرَ الباحثُ عَدْنانُ زرزور: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ أغار على تفسيرِ شيخِهِ الحاكمِ الجُشَميِّ المعتزِليِّ (ت ٤٩٤هـ)، وغيَّر عباراتِهِ بأدَبِهِ وبلاغتِهِ، ثمَّ زاد عليه في النواحي اللُّغَويَّةِ، ومع ذلك فقد طوى ذِكْرَ اسمِ شيخِهِ، فلم يذكُرْهُ البَتَّةَ[٣].

قلتُ: كذا رأى الباحثُ، وأنا في رَيْبٍ مِن ذلك، ولعليِّ أستبعِدُهُ؛ **لأمرَيْن**:

---

(١) ثَمَّ أُطْرُوحةُ دكتوراه نُوقِشَتْ في كلِّيَّةِ اللغةِ العربيَّةِ بجامعةِ الإمامِ بعنوانِ: «المباحثُ البلاغيَّةُ في تفسيرِ البسيط»، للباحثِ عبدِ الله المهنَّا، كنتُ المُشرِفَ عليها، وقد كشَفَ الباحثُ بجهدِهِ المتميِّزِ عن جهودِ الواحديِّ في علوم البلاغةِ، وقد نال الدرَجةَ بمَرتَبةِ الشرَفِ الأُولى، ومِن اللطائفِ: أنَّ ما كتَبَهُ الواحديُّ في بديعِ القرآنِ خاصَّةً أظهَرُ مِن جهدِ الزَّمَخْشَريِّ فيه.
ويُذكَرُ هنا: أنَّ كتابَ «البسيطِ» للواحديِّ كان مِن أهمِّ الكتُبِ التي يَرجِعُ إليها ابنُ القيِّم في التفسير. ينظر: «مدارج السالكين» (١/ ٦٣ مقدِّمة التحقيق/ ط. عالم الفوائد).

(٢) ينظر: «نواهدُ الأبكارْ، وشواردُ الأفكارْ» (١/ ٣).

(٣) ينظر: «الحاكمُ الجُشَميُّ ومنهجُهُ في التفسير» (ص٤٥٩).

الأوَّلُ: أنَّ الباحثَ لم يذكُرْ أدلَّةً واضحةً قاطعةً على هذه الدعوى، وما ذكَرَهُ مِن الشواهدِ في تشابُهِ التفسيرَيْنِ غيرُ مُقنِعة.

الثاني: أنَّ هذه الدعوى لو كانت صحيحةً، لاشتهَرَتْ بين العلماءِ قديمًا وحديثًا على امتدادِ القرونِ، لا سيَّما عند المعتزِلةِ الذين هم أعرَفُ الناسِ بتراثِ أصحابِهم.

غايةُ ما ذكَرَ الباحثُ في هذا: إشارةٌ عابرةٌ للمؤرِّخِ الجَنْداريِّ: أنَّ «الكشَّافَ» مأخوذٌ مِن الحاكمِ، وقد صدَّرها الجَنْداريُّ بصيغةِ التمريضِ «قيل»، ومثلُ هذا في مِيزانِ التحقيقِ العلميِّ لا يُفِيد.

هذا؛ ولم يُطبَعْ تفسيرُ الحاكمِ الجُشَميِّ حتى اليومِ فيما أعلمُ، وإذا طُبعَ التفسيرُ، انبلَجَ صبحُ الحقيقةِ، وصدَرَ الناسُ عن الحُكْمِ اليقين.

وقال شمسُ الدِّينِ الأَصفَهانيُّ (ت٧٤٩هـ) ـ في تفسيرِهِ المسمَّى: «أنوارَ الحقائقِ الربانيَّهْ، في تفسيرِ اللطائفِ القرآنيَّهْ» ـ: «تتبَّعْتُ «الكشَّافَ»، فوجَدتُّ أنَّ كلَّ ما أخَذَه مِن الزَّجَّاج»[1]؛ أي: مِن كتابِ الزجَّاجِ الموسومِ بـ «معاني القرآنِ وإعرابِه»، ويذكُرُ الطِّيبيُّ في «حاشيتِهِ على الكشَّافِ»: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ أخَذَ مِن الزَّجَّاجِ ما لا يُحصَى كثرةً[2].

ووقَفْتُ على كلماتٍ لأبي حَيَّانَ والبِقَاعيِّ يَلمِزانِ فيها الزَّمَخْشَريَّ ويتَّهِمانِهِ: بأنه ينقُلُ عن الزجَّاج، ولا يُشِيرُ إلى أخذِهِ منه؛ كقولِ أبي حَيَّانَ ـ بعد أن ساق كلامًا للزَّمَخْشَريِّ ـ: «انتهى؛ وهو مُسترَقٌ مِن قولِ الزجَّاج»[3]، وقولِهِ: «انتهى؛ وبعضُهُ مُسترَقٌ مِن كلامِ

---

(١) «كشفُ الظُّنون» (٢/ ١٤٨٣)؛ ولم يُطبَعْ تفسيرُ الأَصفَهانيِّ بعدُ، وإنما طُبعت مقدمتُه، وقد حُقِّقَ كاملًا في رسائلَ علميَّةٍ في جامعةِ الإمامِ محمَّدِ بنِ سعودٍ الإسلاميَّة.

(٢) «فتوحُ الغَيْب» (١/ ٧١٠).

(٣) «البحرُ المحيط» (٦/ ١٣٩).

الزجَّاج»[١]، وقولِهِ: «وما ذكَرَهُ مِن الأمرِ الأوَّلِ أخَذَهُ مِن الزجَّاج»[٢]، وقولِ البِقاعيِّ: «ولا يَصِحُّ قولُ مَن نسَبَ إلى «الكشَّافِ» ذلك؛ فإن كلامَهُ مأخوذٌ مِن الزجَّاج»[٣].

وأنا أقولُ: لا يُنكِرُ أحدٌ أن الزَّمَخْشَريَّ أخَذَ مِن الزجَّاجِ ما أخَذَ، وانتفَعَ باختياراتِه، ولكنْ لا يُمكِنُ القولُ بأن ما في «الكشَّافِ» مِن علومِ العَرَبيَّةِ ومعاني القرآنِ: مأخوذٌ مِن الزجَّاج، أو مُسترَقٌ منه؛ **وذلك لأمورٍ**:

أوَّلُها: أنَّ هذا القولَ لو كان صحيحًا، لتهافَتَ العلماءُ على ذكرِهِ؛ فإنَّ هذا القولَ ممَّا تتوافَرُ الهِمَمُ على معرفتِهِ ونَقْلِه؛ لاشتهارِ الكتابَيْن.

الثاني: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ كثيرًا ما يذكُرُ اسمَ الزَّجَّاج، وقد رأيتُهُ صرَّح باسمِهِ في قرابةِ خمسينَ موضعًا مِن «الكشَّافِ»، ولو أنَّه اعتمَدَ على هذا الكتابِ كليًّا، لأخفى اسمَهُ، أو قلَّل مِن ذكرِهِ؛ كما يفعَلُهُ بعضُ المصنِّفِينَ، حين يُغِيرُونَ على كتبِ غيرِهم، ويُدرِجُونها في مصنَّفاتِهم.

الثالثُ: أنَّ «معانيَ القرآنِ وإعرابَهُ» للزَّجَّاج، و«كشَّافَ» الزَّمَخْشَريِّ، مطبوعانِ ومشهورانِ في الناس، وكلُّ مَنِ اطَّلَعَ عليهما، وجَدَ فرقًا ظاهرًا بينهما:

- **فالأوَّلُ**: مَعْنيٌّ بالإعرابِ بالدرَجةِ الأُولى، وبيانِ المعاني صِرْفةً.

- **والثاني**: مشغولٌ بما هو أكبرُ مِن المعاني الصِّرْفة، وأكبرُ مِن الإعراب؛ وهو الكشفُ عن الأسرارِ البيانيَّةِ الكامنةِ في مَطاوِي النَّظْمِ القرآنيِّ التي بهَرَتِ العرَبَ، وأظهَرَتْ عَجْزَهم عند التحدِّي؛ فلكلٍّ مِن مؤلِّفَيِ الكتابِ وِجْهةٌ هو مولِّيها.

---

(١) «البحرُ المحيط» (٣/ ٣٧٧). (٢) السابق (٤/ ٤٢٩).
(٣) «نَظْمُ الدُّرَر» (١١/ ١٣).

والذي أراهُ ـ فصلًا للنِّزاعِ ـ: هو أن يقُومَ أحدُ الدارِسِينَ المختصِّينَ في العَرَبيَّةِ وعلومِها بدراسةِ الكتابَيْن، ومقابَلةِ كلامِ الرجُلَيْن؛ ليُعرَفَ هل كلُّ ما في «الكشَّافِ» مُسترَقٌ مِن الزجَّاج، كما قِيل، أو أكثرُهُ، أو أن الأمرَ بخلافِ ذلك؟ وبهاتِهِ الدراسةِ ينكشِفُ الحقّ، ويتضِحُ الصبحُ لذي عينَيْن.

ومهما يكن مِن شيءٍ، فقد صار لـ«الكشَّافِ» ذِكْرٌ بين المَشارِقةِ، فانتفَعوا به، وفتَحَ لهم بابًا مِن العلمِ تقدَّموا به.

ولمَّا تكلَّم ابنُ خَلْدونَ عن علمِ البيانِ ونشأتِهِ والمؤلَّفاتِ فيه، قال: «وأحوَجُ ما يكونُ إلى هذا الفنِّ، [أي: البلاغةِ]: المفسِّرون، وأكثرُ تفاسيرِ المتقدِّمينَ غُفْلٌ منه، حتى ظهَرَ جارُ اللهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، ووضَعَ كتابَهُ في التفسيرِ، وتتبَّع آيَ القرآنِ بأحكامِ هذا الفنِّ، بما يُبدِي البعضَ مِن إعجازِهِ؛ فانفرَدَ بهذا الفضلِ على جميعِ التفاسير»(١).

وقال أيضًا: «**وبالجملةِ:** فالمَشارِقةُ على هذا الفنِّ أقوَمُ مِن المَغارِبةِ، وسببُهُ ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّه كَماليٌّ في العلومِ اللسانيَّة، والصنائعُ الكماليَّةُ تُوجَدُ في وفورِ العُمْرانِ، والمَشرِقُ أوفَرُ عُمْرانًا مِن المَغرِبِ كما ذكَرْناه، **أو نقولُ:** لعنايةِ العجَمِ ـ وهم مُعظَمُ أهلِ المَشرِقِ ـ بـ«تفسيرِ الزَّمَخْشَريِّ»، وهو كلُّه مَبْنيٌّ على هذا الفنِّ؛ وهو أصلُه»(٢).

هذا ما قاله ابنُ خَلْدونَ في وقتِهِ، وقد تُوُفِّيَ سنةَ (٨٠٨هـ)، ولكنَّ «الكشَّافَ» دخَلَ المَغرِبَ في عصرِهِ وبعد عصرِهِ، وانتفَعَ به المَغارِبةُ، كما انتفَعَ به المَشارِقةُ، إلى يومِنا هذا، ويَكفِيكَ: «تفسيرُ التحريرِ والتنويرِ» لابنِ عاشورٍ التُّونُسيِّ رَحِمَهُ اللهُ (ت١٣٩٣هـ)؛ فإنَّه ألَّفه على منهجِ الزَّمَخْشَريِّ، وقد ترسَّم فيه خُطَاه.

---

(١) «مقدِّمةُ ابنِ خَلْدونَ» (ص٤٥٩). (٢) السابق (الموضع نفسه).

إبداعُ الزَّمَخْشَريّ

لقد أبدَعَ الزَّمَخْشَريُّ في الكشفِ عن بلاغةِ القرآنِ أوَّلًا، ثمَّ في إعرابِهِ وبيانِ معانيه، حتى اعترَفَ له كثيرٌ مِن العلماءِ بالفضيلةِ في ذلك، وكانوا يلقِّبُونه بالعلَّامة[1]، ويَخلَعونَ عليه عباراتِ الثناءِ، ويَصِفُونَهُ بأنَّه «إمامُ عصرِهِ مِن غيرِ مدافِعٍ، تُشَدُّ إليه الرِّحالُ في فنونِه»[2]، وقالوا: «إنَّ تصانيفَهُ كلَّها غُرَرٌ»[3]، واعتمَدوا تفسيرَهُ مَرجِعًا في بلاغةِ القرآنِ، وجعَلوا يختلِفونَ إليه في ذلك، وكلَّما ورَدُوهُ، صدَرُوا منه عن رِيٍّ.

ولا عجَبَ بعد ذلك أن يُقالَ: إنَّ كثيرًا ممَّا نَجِدُ في كتبِ التفسيرِ مِن الأسرارِ البلاغيَّةْ، واللطائفِ البيانيَّةْ، والنِّكاتِ الإعرابيَّةْ، منقولٌ مِن الزَّمَخْشَريِّ مباشَرةً، أو بواسِطةِ أتباعِهِ وأهلِ مَدرَستِهِ، السائرِينَ على طريقتِهِ؛ سواءٌ أُشيرَ إلى ذلك أم لم يُشَرْ إليه.

وإنَّنا لنجِدُ في المصادرِ البلاغيَّةِ مَن يعتمِدُ على «الكشَّافِ» في تحليلِهِ واستنباطاتِهِ؛ كـ«الجامعِ الكبيرِ» لابنِ الأثيرِ، و«المِفْتاحِ» للسَّكَّاكيِّ، و«الإيضاحِ» للخطيبِ القَزْوينيِّ، و«الطِّرازِ» للعَلَويِّ، وغيرِها.

وأَحسَبُ أنَّ إجادةَ الزَّمَخْشَريِّ في تفسيرِهِ راجعةٌ إلى أمرَيْن:

* **الأوَّل:** تبحُّرُهُ في علومِ العربيَّةِ، وتمكُّنُهُ منها، ومعلومٌ:

---

(١) ينظر: «العواصِمُ والقواصِمْ، في الذبِّ عن سُنَّةِ أبي القاسِمْ» (٧/ ٩١)، و«جَمْهرةُ مقالاتِ ورسائلِ الإمامِ محمَّدِ الطاهرِ بنِ عاشُورٍ» (٤/ ١٩٠٦).

(٢) «وَفَيَاتُ الأعيان» (٥/ ١٦٨). (٣) «الفِكْرُ السامي» (٢/ ٢٠٨).

أنَّ مَعرِفةَ العربيَّةِ هي المَدخَلُ لفهمِ القرآنِ، وإدراكِ إعجازِه:

يقولُ عبدُ القاهرِ: «ليس النَّظْمُ إلا أن تضَعَ كلامَكَ الوضعَ الذي يقتضيهِ علمُ النحوِ، وتَعمَلَ على قوانينِهِ وأصولِهِ، وتَعرِفَ مناهجَهُ التي نُهِجَتْ؛ فلا تَزِيغُ عنها، وتَحفَظَ الرسومَ التي رُسِمَتْ لك؛ فلا تُخِلُّ بشيءٍ منها»(١).

قلتُ: والزَّمَخْشَريُّ مِن أئمَّةِ العلمِ بالعربيَّةِ، وتبحُّرُهُ في العربيَّةِ هو أساسُهُ ومُنطلَقُهُ في علومِ البلاغةِ التي هي أدواتُ البحثِ في نظمِ القرآنِ وإعجازِه؛ «ولهذا إنَّ مَن لم يكن متمكِّنًا مِن النحوِ، لا يَقدِرُ على الكلامِ في هذا(٢)؛ أَلَا تَرَى أنَّ الزَّمَخْشَريَّ لمَّا كان عارِفًا بالنحوِ، تيسَّر له في تفسيرِهِ ما لا يتيسَّرُ لغيرِه، وباقتدارِهِ على الإعرابِ، والنظرِ في أسرارِ العربيَّةِ، وتعليلِ أحكامِها: أورَدَ تلك الإشكالاتِ، وأجاب عنها بتلك الأجوبةِ المُرقِصةِ، وبالنحوِ: استطالَ، ومهَرَ، وتبحَّر، ودُرْبةُ(٣) فَنَّي النظمِ والنثرِ هي التي نبَّهَتْهُ لذلك؛ حتى إنَّ الإمامَ فخرَ الدِّينِ في «تفسيرِهِ» تراهُ إذا تكلَّم في سائرِ العلومِ غيرَ مقلِّدٍ لأحدٍ، فإذا جاء المعاني والبيانُ، قلَّد الزَّمَخْشَريَّ في ذلك، وقال: «قال محمودٌ الخُوَارَزْميُّ»، و«قال صاحبُ «الكشَّاف»»(٤).

وممَّا يدُلُّ على تبحُّرِ الزَّمَخْشَرِيِّ وعُلُوِّ كعبِهِ في العربيَّة: أنَّ له فيها اختياراتٍ مشهورةً.

---

(١) «دلائلُ الإعجاز» (ص٨١). (٢) أي: في علوم البلاغة.

(٣) **الدُّرْبةُ**: كثرةُ التدريبِ والممارَسةِ، وفي «الصَّحاحِ» (١/ ١٢٤) «د ر ب»: «الدُّرْبةُ: عادةٌ وجَرَاءةٌ على الحَرْبِ وكلِّ أمرٍ».

(٤) «نُصْرةُ الثائر» (ص٢٨٢). وتتمَّةُ كلامِهِ: «ولهذا قال العلماءُ: «مَن نظَرَ في «الكشَّافِ»، ولم يكُنْ عارفًا بالعرَبيَّةِ، وأصولِ الدِّينِ، صار معتزِليًّا». اهـ. وهو تنبيهٌ منه حسَنٌ؛ فعلى مريدِ قراءةِ الكتابِ، أن يكونَ مِن ذلك على بالٍ.

وقد **أَلَّف «المفصَّلَ» في النحوِ**، وقامت عليه شروحٌ، وله فيه اختياراتٌ نَحْويَّةٌ، وهو مِن أشهرِ كُتُبِ النحوِ بعد سيبوَيْهِ؛ لِمَا فيه مِن الترتيبِ والتبويبِ، ومَزْجِ النحوِ بالصرفِ، وقد سار فيه مؤلِّفُهُ على طريقةِ المدرسةِ البغداديَّةِ التي تقومُ على اختيارِ آرائِها مِن مدرستَيِ البَصْرةِ والكُوفة[1].

و**«المفصَّلُ»: سابقٌ على «الكشَّافِ» في تأليفِهِ**؛ حيثُ فرَغَ مِن تأليفِ «المفصَّلِ» في غُرَّةِ المحرَّم سنةَ ٥١٥هـ[2]، وانتهى مِن تأليفِ «الكشَّافِ» ـ كما جاء في آخرِهِ ـ في الثالثِ والعشرينَ مِن ربيعِ الآخِرِ سنةَ ٥٢٨هـ.

وقد سلَكَ الزَّمَخْشَريُّ في «المفصَّلِ» الطريقةَ القاعديَّةَ التقريريَّةَ، ولكنَّه حين اشتغَلَ بتفسيرِ القرآنِ، وجَدَ نفسَهُ في مواضعَ يخالِفُ ما قرَّره سابقًا في «مفصَّلِهِ»، فكان يختارُ مِن الآراءِ ما يراه منسجِمًا مع المعنى الصحيحِ الذي يلائِمُ السياقَ القرآنيَّ، دون التفاتٍ إلى القاعدةِ النَّحْويَّة.

فهو إذَنْ في عمليَّةِ التفسيرِ: يرى وجوبَ الانطلاقِ مِن مراعاةِ جانبِ المعنى أوَّلًا، لا ما تقتضيهِ الصنعةُ الإعرابيَّةُ؛ بل كان هذا دأبَهُ أيضًا في اختيارِ الوجوهِ البلاغيَّةِ؛ فإنَّه كان يختارُ منها ما يناسِبُ صحَّةَ المعاني[3].

وكأنَّ هذا منهجٌ مطَّرِدٌ عند الرجُلِ، وتلك ـ في الحقِّ ـ طريقةُ المحقِّقِينَ الكبارِ؛ مِن أمثالِ: ابنِ جَريرٍ، وابنِ تيميَّةَ، وابنِ القيِّمِ، وأبي حَيَّانَ[4]، ومِن بعدِهم عصريُّنا العلَّامةُ الفقيهُ المفسِّرُ الشيخُ محمَّدٌ

---

(١) ينظر: «المدارسُ النَّحْوية» (ص٢٨٥)، و«المدرسةُ البَغْداديَّة في تاريخِ النحو العربي» (ص٤١٨).

(٢) ينظر: «وَفَيَاتُ الأعيان» (٥/ ١٦٩). (٣) ينظر: «الكشَّاف» (١/ ١٨١).

(٤) قال أبو حيَّانَ في «البحرِ المحيط» (٣/ ١٥٩): «ولسنا متعبَّدينَ بقولِ نُحاةِ البصرةِ، =

العُثَيْمِينُ رَحِمَ اللهُ الجميعَ؛ فإنَّهم يراعونَ المعنى، وإن كان يخالِفُ ـ في بعضِ الأحيانِ ـ ما اشتهَرَ مِن قواعدِ العربيَّةِ البَصْريَّةِ أو الكوفيَّة.

بل هي طريقةُ أئمَّةِ النحاةِ المتقدِّمين؛ كأبي عليٍّ الفارسيِّ، وابنِ جِنِّيْ؛ قال ابنُ جِنِّيْ: «فإن أمكنَكَ أن يكونَ تقديرُ الإعرابِ على سَمْتِ تفسيرِ المعنى، فهو ما لا غايةَ وراءَه، وإن كان تقديرُ الإعرابِ مخالِفًا لتفسيرِ المعنى، تقبَّلتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليه، وصحَّحتَ طريقَ تقديرِ الإعراب»[1].

وكان ابنُ جِنِّيْ نفسُهُ عقَدَ في «خصائصِهِ» بابًا قال فيه: «بابٌ: في تجاذُبِ المعاني والإعراب»، ثمَّ صدَّره بقولِهِ: «هذا موضعٌ كان أبو عليٍّ رَحِمَهُ اللهُ يعتادُهُ، ويُلِمُّ كثيرًا به، ويَبعَثُ على المراجَعةِ له، وإلطافِ النظرِ فيه؛ وذلك أنَّك تجِدُ في كثيرٍ مِن المنثورِ والمنظومِ الإعرابَ والمعنى متجاذِبَيْنِ: هذا يدعوكَ إلى أمرٍ، وهذا يَمنَعُكَ منه؛ فمتى اعتوَرَا كلامًا مَّا، أمسَكْتَ بعُرْوةِ المعنى، وارتَحْتَ[2] لتصحيحِ الإعراب»[3]، ثمَّ ذكَرَ ابنُ جِنِّيْ شواهدَ مِن القرآنِ يستدِلُّ بها على قولِهِ هذا.

فالزَّمَخْشَريُّ يراعي المعانيَ؛ ولهذا تجِدُهُ يرُدُّ وجوهًا مِن الإعرابِ؛ لأنَّ المعنى يأباها[4]؛ وهذه فضيلةٌ له.

= ولا غيرِهم ممَّن خالَفَهم؛ فكم حُكْمٍ ثبَتَ بنقلِ الكوفيِّينَ مِن كلامِ العرَبِ لم ينقُلْهُ البصريُّون! وكم حُكْمٍ ثبَتَ بنقلِ البصريِّينَ لم ينقُلْهُ الكوفيُّون! وإنما يَعرِفُ ذلك مَن له استبحارٌ في علمِ العربيَّةِ، لا أصحابُ الكنانيش، المشتغِلُونَ بضروبٍ مِن العلوم، الآخِذُونَ عن الصُّحُفِ دون الشيوخ».

(١) «الخصائص» (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٢) كذا؛ وأَحسَبُها: «احتَلْتَ»؛ فهو المناسِبُ للسياق.

(٣) «الخصائص» (٣/ ٢٥٥).

(٤) ينظر على سبيل المثال: «الكشَّاف» (٢/ ٤٥٩).

كما أنَّه في «الكشَّافِ» يختارُ رأيًا إعرابيًّا كان ذهَبَ إلى خلافِهِ سابقًا:

فمِن ذلك: أنَّه قرَّر في «المفصَّلِ»: أنَّ عطفَ البيانِ لا يأتي إلا جامدًا[1]، ثمَّ أعرَبَ في «الكشَّافِ» «مَلِكًا» مِن قولِهِ تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢﴾ [الناس: ٢] عطفَ بيانٍ، وهو مشتقٌّ؛ كما ترى، وهو الصحيحُ؛ لأنَّ القرآنَ حاكمٌ على النحو.

وقد جمَعَ أحدُ الباحِثينَ مسائلَ اختلَفَ فيها قولُ الزَّمَخْشَريِّ ما بين «المفصَّلِ» و«الكشَّافِ»[2]، ومِن أكبرِ أسبابِ هذا الاختلافِ: ما ذكَرْتُهُ آنفًا.

وممَّا يُسجَّلُ للزَّمَخْشَريِّ، ويُحمَدُ عليه: استشهادُهُ بالحديثِ النبويِّ في «الكشَّافِ»، مخالِفًا بهذا جمهورَ النَّحْويِّينَ الذين يَمنَعونَ مِن ذلك؛ فالزَّمَخْشَريُّ مِن أوائلِ المستشهِدِينَ بالحديثِ في النحوِ، وهو قبل ابنِ مالكٍ الذي عُرِفَ بهذا القولِ، ومِن الغريبِ: أنَّه لم يشتهِرْ هذا الرأيُ عن الزَّمَخْشَريِّ، مع ظهورِهِ في مواضعَ مِن «الكشَّاف»[3].

ومِن جهودِ الزَّمَخْشَريِّ في العربيَّة: أنَّه صنَّف مُعجَمًا لُغَويًّا، ولقد أجاد فيه وأبدَعَ؛ إذْ بيَّن الحقيقةَ مِن المجازِ في الألفاظِ المستعمَلةِ إفرادًا وتركيبًا، وتأمَّلْ كيف سمَّاه: «أساسَ البلاغةِ»! فكأنَّه يرى أنَّ العلمَ باللغةِ مُفردَاتِها وتراكيبِها ومجازاتِها، هو أساسُ البلاغة.

---

(١) ينظر: «المفصَّلُ في علمِ العربيَّة» (ص١٢٢).

(٢) هو: الباحثُ عبدُ العزيزِ الحَرْبيُّ، وعنوانُ بحثِهِ: «آراءُ الزَّمَخْشَريِّ في المفصَّلِ التي خالَفَها في الكشَّاف»، نُشِرَ في مَجَلَّةِ جامعةِ الإمامِ محمَّدِ بنِ سعودٍ الإسلاميَّةِ، العدد ١٨ محرَّم ١٤٣٢هـ، ولم يستقصِ الباحثُ جميعَ المسائلِ؛ بل اكتفى بدراسةِ ثمانَ عَشْرةَ مسألةً فحَسْبُ.

(٣) «الكشَّاف» (١/ ٢٣٤، ٤٨١). وينظر: «النحوُ وكُتُبُ التفسير» لإبراهيم رُفَيْده (١/ ٧٢٥).

وكان معتزًّا بكونِهِ مِن علماءِ العربيَّةِ؛ يقولُ في مقدِّمةِ «المفصَّلِ: «اللهَ أَحْمَدُ[1] على أنْ جعَلَني مِن علماءِ العرَبيَّهْ، وجبَلَني على الغضَبِ للعرَبِ والعصَبيَّهْ»[2].

ونجِدُهُ يفتخِرُ في «الكشَّافِ»، وتأخُذُهُ النَّشوةُ في بعضِ المواضعِ التي يحرِّرُ فيها مسألةً مِن مسائلِ النحوِ؛ فيُشيرُ إلى أنَّ هذا وأمثالَهُ، [أي: التقريرَ الذي قرَّره]، ممَّا يُوجِبُ الجثْوَ بين يدَيِ الناظرِ في «كتابِ سيبوَيْهِ»، وهو يعني نَفْسَه.

وصنيعُ الزَّمَخْشَريِّ هذا: يذكِّرُنا مِن بعضِ الوجوهِ بما فعَلَهُ مسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ صاحبُ «الصحيحِ» رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنَّه قال في أثناءِ بابِ أوقاتِ الصلواتِ الخمسِ: «حدَّثَنا يحيى بنُ يحيى التَّمِيميُّ، قال: أخبَرَنا عبدُ اللهِ بنُ يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ، قال: سمِعْتُ أبي يقولُ: «لا يُستطاعُ العلمِ براحةِ الجِسْمِ»[3].

ساق مسلِمٌ هذه المَقُولةَ، مع أنَّه لا يذكُرُ في كتابِهِ إلا أحاديثَ النبيِّ ﷺ مَحْضةً، وهذه الحكايةُ لا تتعلَّقُ بأحاديثِ مواقيتِ الصلاةِ؛ فكيف أدخَلَها مسلِمٌ بين هذه الأحاديثِ؟:

قال النوَويُّ رَحِمَهُ اللهُ: «حكى القاضي عِياضٌ رَحِمَهُ اللهُ تعالى عن بعضِ الأئمَّةِ: أنَّه قال: «سبَبُهُ: أنَّ مسلِمًا رَحِمَهُ اللهُ تعالى أعجَبَهُ حُسْنُ سياقِ هذه

---

(١) قال السُّبْكيُّ في «جَمْعِ الجوامع» (١/ ١٠١): «الزَّمَخْشَريُّ استفتَحَ «المفصَّلَ» بالجملةِ الفِعْليَّةِ، و«الكشَّافَ» بالاسميَّةِ؛ لأنَّ النِّعْمةَ التي ذكَرَها في «المفصَّلِ» خاصَّةٌ به، وفي «الكشَّافِ» عامَّةٌ». اهـ.
قلتُ: يُحمَدُ للسُّبْكيِّ انتباهُهُ للفرقِ ما بين الجملتَيْن؛ لكنَّ التعليلَ الذي ذكَرَهُ عليلٌ؛ فالله تعالى محمودٌ على كلِّ نعمةٍ بأكملِ صيغة.

(٢) «المفصَّلُ في علم العربيَّة» (ص٢).

(٣) «صحيحُ مسلِم» (١/ ٤٢٨ رقم ٦١٢).

الطُّرُقِ التي ذكَرَها لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، وكثرةِ فوائدِها، وتلخيصِ مقاصدِها، وما اشتمَلَتْ عليه مِن الفوائدِ في الأحكامِ وغيرِها، ولا نَعلَمُ أحدًا شارَكَهُ فيها، فلمَّا رأى ذلك، أراد أن ينبِّهَ مَن رَغِبَ في تحصيلِ الرُّتْبةِ التي يَنالُ بها مَعرِفةَ مثلِ هذا، فقال: طريقُهُ: أن يكثُرَ اشتغالُهُ وإتعابُهُ جسمَهُ في الاعتناءِ بتحصيلِ العلمِ؛ هذا شرحُ ما حكاه القاضي»[١].

قلتُ: فتضلُّعُ جارِ اللهِ مِن النحوِ أعانه على فهمِ أسرارِ التراكيب، وبلاغةِ الأساليب، ومعرفةِ مقتضَياتِ الأحوال؛ ولهذا فإن الزَّمَخْشَريَّ يؤكِّدُ على المفسِّرِ: أن يُعنَى بأوضاعِ اللغةِ:

استمِعْ إليه يقولُ في «الكشَّافِ»: «ومِن حقِّ مفسِّرِ كتابِ اللهِ الباهرِ، وكلامِهِ المعجِزِ: أن يتعاهَدَ في مذاهبِهِ بقاءَ النظمِ على حُسْنِهِ، والبلاغةَ على كمالِها، وما وقَعَ به التحدِّي سليمًا مِن القادحِ، فإذا لم يتعاهَدْ أوضاعَ اللغةِ، فهو مِن تعاهُدِ النظمِ والبلاغةِ على مراحلَ»[٢].اهـ.

ويذكُرُ في موضعٍ آخَرَ مِن «الكشَّافِ» أيضًا: أنَّ مَن يتناوَلُ التفسيرَ ولا يَدَ له في علمِ العربيَّةِ: أنَّه قد يُلحِدُ في آياتِ اللهِ وهو لا يشعُرُ[٣].

وكان ذكَرَ في مقدِّمةِ «المفصَّلِ»: أنَّ علمَ النحوِ والإعرابِ: «هو المِرْقاةُ المنصوبةُ إلى علمِ البيانْ، المُطلِعُ على نُكَتِ نَظْمِ القرآنْ، الكافِلُ بإبرازِ محاسنِهْ، المُوكَلُ بإثارةِ معادِنِهْ»[٤].

قلتُ: والعلماءُ مُقِرُّونَ للزَّمَخْشَريِّ بالتقدُّمِ في علمِ العربيَّةِ، وقد ذكَرَ الألُوسيُّ المفسِّرُ: أن الزَّمَخْشَريَّ في هذا العلمِ لا يقلِّدُ غيرَهُ[٥]؛

---

(١) «شرحُ صحيحِ مسلِم» (٥/ ١١٤).
(٢) «الكشَّاف» (١/ ١٤٥).
(٣) ينظر: السابق (١/ ٥٠٣).
(٤) «المفصَّلُ في علمِ العربيَّة» (ص٤).
(٥) «رُوحُ المعاني» (٢٤/ ١٠).

يعني: أنه مجتهِدٌ، قال ذلك منكِرًا على أحَدِ المفسِّرينَ قولَهُ: «إن الزَّمَخْشَريَّ لا سلَفَ له في إعرابٍ أعرَبَه».

فالمقصودُ: أن إمامةَ الزَّمَخْشَريَّ في العرَبيَّةِ لا يُنكِرُها منصِفٌ؛ حتى خصومُهُ الذين أكثَروا مِن التعقُّبِ عليه ومناقَشتِهِ كانوا يعترِفونَ بذلك؛ ومنهم: أبو حَيَّانَ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنَّه ذكَرَ ـ بعد أن ساق كلمةَ الزَّمَخْشَريِّ السابِقةَ في إشارتِهِ لنفسِهِ، وأنَّه فَهِمَ سِيبَوَيْهِ ـ: أنَّ ذلك صحيحٌ، ثُمَّ ذكَرَ أبو حَيَّانَ عن الزَّمَخْشَريِّ: أنَّه رحَلَ في شَبِيبتِهِ[1] مِن بلَدِهِ خُوارَزْمَ إلى مَكَّةَ شرَّفها اللهُ تعالى؛ لِيَقرَأَ سِيبَوَيْهِ، فقرَأَهُ كلَّه هناك على العلَّامةِ أبي بكرٍ عبدِ اللهِ بنِ طَلْحةَ بنِ محمَّدٍ الأَندَلُسيِّ، وكان مجاوِرًا بمَكَّةَ، وأجازَهُ به، ثمَّ ذكَرَ أبو حَيَّانَ: أنَّ كتابَهُ «الكشَّافَ» يدُلُّ على أنَّ صاحبَهُ ناظِرَ في «كتابِ سِيبوَيْهِ»[2].

فشهادةُ أبي حَيَّانَ هذه تُبطِلُ قولَ ابنِ مالكٍ في «شرحِ التسهيلِ»[3]، ومقلِّدِهِ السَّلْسِيليِّ المِصْريِّ (ت٧٧٠هـ) شارحِ «التسهيلِ»: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ اطَّلَعَ على «كتابِ سيبوَيْهِ» على وجهِ التصفُّحِ والانتقاءِ، لا على وجهِ التدبُّرِ والاستقصاءِ[4].

وممَّا يُبطِلُ هذا القولَ أيضًا: ما جزَمَ به العلَّامةُ المعاصِرُ ابنُ

---

(١) في الأصل ـ أي: في طبعةِ السعادةِ المعتمَدةِ هنا ـ: «شَيْبَتِه»، والصوابُ ما أثبتُّ؛ كما في نسخةِ «البَحْرِ المحيط» (١٣/ ١٨٨) بتحقيقِ الدكتورِ عبدِ اللهِ التُّرْكي، ط. مركز هَجَر للبحوثِ والدِّراسات، وهي أجودُ طَبَعاتِ الكتابِ على الإطلاق، وقد نُشِرَتْ بأَخَرةٍ، ولو كنتُ وقَفْتُ عليها منذُ بدايةِ تصنيفِ الكتابِ، لَمَا رجَعْتُ إلا إليها.

(٢) ينظر: «البَحْرُ المحيط» (٤/ ٣٧٢).

(٣) ينظر: «شرحُ التسهيل» (٣/ ٢٠٣).

(٤) ينظر: «شفاءُ العليلْ، في إيضاحِ التسهيلْ» (ص٦٨٨).

عاشُورٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ مِن أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ معروفٌ بشِدَّةِ متابَعتِهِ لسيبَوَيْهِ[١].

ولو لم يكُنِ الزَّمَخْشَرِيُّ مُتقِنًا لـ«كتابِ سِيبَوَيْهِ»، ما تيسَّر له أن يُتابِعَهُ، ولا أن يتحرَّى مَذهَبَه، ويُكثِرَ ذِكْرَهُ في كتابِه.

ووجَدتُّ للزَّمَخْشَرِيِّ عبارةً لطيفةً في «الكشَّافِ»، حين أراد تعزيزَ مذهبٍ إعرابيٍّ في آيةٍ؛ يقولُ فيها: «وهو قولُ نَحْوِيٍّ سِيبَوِيٍّ»[٢]؛ يعني: أنَّه قولٌ قويٌّ، وهذه العبارةُ تُوحي بمَحَبَّتِهِ لسيبوَيْهِ وتعظيمِهِ له، ولم أَقِفْ عليها عند غيرِهِ مِن العلماء.

ومِن إجلالِهِ لسيبوَيْهِ وتمجيدِهِ له: أنَّه لمَّا اختار في قولِهِ تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ [البقرة: ١٣٨]: أنَّ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾: مَصدَرٌ مؤكِّدٌ؛ قال: «وهو الذي ذكَرَهُ سيبوَيْهِ، والقولُ ما قالت حَذَامِ»[٣].

ومِن تعظيمِ الزَّمَخْشَرِيِّ لسيبوَيْهِ وتوقيرِهِ له: أنَّه حين ذكَرَ وجهًا نَحْوِيًّا ضعيفًا، وهو مِن اختياراتِ سيبوَيْهِ؛ فإنَّه لم يسمِّهِ باسمِهِ؛ بل قال: «ومِن الناسِ: مَن زعَمَ...».

وهذا الأدَبُ الحسَنُ والتصرُّفُ الذَّكِيُّ مِن الزَّمَخْشَرِيِّ، لم يُعجِبِ ابنَ مالكٍ؛ بل جعَلَهُ دليلًا على عدَمِ مَعرِفةِ الزَّمَخْشَرِيِّ بكلامِ سيبوَيْهِ؛ فقال: «وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في «مُ اللهِ»: «ومِن الناسِ: مَن زعَمَ أنَّها مِنَ «ايْمُنُ»[٤]، **قلتُ:** لم يَعرِفْ مَن الذي زعَمَ ذلك، وهو سيبوَيْهِ - رَحِمَهُ اللهُ - فإنَّه قال في «بابِ عِدَّةِ ما يكونُ عليه الكَلِمُ»: «واعلَمْ: أنَّ بعضَ العرَبِ يقولُ: «مُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ»؛ يريدُ: ايْمُ اللهِ»[٥]، وفي عدَمِ مَعرِفةِ الزَّمَخْشَرِيِّ

---

(١) ينظر: «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (٢٩/ ٣٤٧).
(٢) «الكشَّاف» (١/ ٥٤٥). (٣) السابق (١/ ٢٣٧).
(٤) «المفصَّلُ في علمِ العربيَّة» (ص٣٤٦). (٥) «الكتابُ» لسيبوَيْهِ (٤/ ٢٢٩).

بأنَّ صاحبَ هذا القولِ: سيبوَيْهِ، دليلٌ على أنَّه لم يَعرِفْ مِن كتابِهِ إلا ما يُعرَفُ بتصفُّحٍ وانتقاءْ، لا بتدبُّرٍ واستقصاءْ؛ فما أوفَرَ تبجُّحَهْ! وأيسَرَ ترجُّحَهْ! عفا اللهُ عنَّا وعنه»(١).

وقد تعقَّب أبو حيَّانَ ابنَ مالكٍ، وصوَّب رأيَ الزَّمَخْشَريِّ؛ كما استحسَنَ صنيعَهُ في إغفالِ اسم سيبوَيْهِ في هذا المكانِ، وذكَرَ أنَّ هذا لا يدُلُّ على جهلِ الزَّمَخْشَريِّ بأقوالِ سيبَوَيْهِ؛ بل بمَعرفتِهِ بها واحترامِهِ لصاحبِها؛ ولهذا قال: «لمَّا كان عنده [أي: عند الزَّمَخْشَريِّ] هذا القولُ ضعيفًا، تأدَّب مع سيبَوَيْهِ، فقال: «ومِن الناسِ»، ولم يصرِّحْ باسمِهِ؛ إعظامًا له لمَّا خالَفَه»(٢).

ولكنَّ أبا حيَّانَ في نهايةِ الأمرِ وافَقَ ابنَ مالكٍ في أنَّ الزَّمَخْشَريَّ مُعجَبٌ بنفسِهِ، مستعلِنٌ بذلك؛ فقال: «وأمَّا قولُهُ: «فما أوفَرَ تبجُّحَهْ، وأيسَرَ ترجُّحَهْ!»، فهو كما قال وافِرُ التبجُّحْ، يسيرُ الترجُّحْ، معظِّمٌ نفسَهُ على طريقةِ أمثالِهِ مِن أهلِ بلادِه».

وإذْ ذكَرْتُ ابنَ مالكٍ هنا، فلا بُدَّ مِن الإشارةِ إلى أنَّه ـ على فضلِهِ، وحُسْنِ أدَبِهِ ـ كان مُغرَمًا بنقدِ الزَّمَخْشَريِّ، والاستدراكِ عليه، وقد يخطِّئُهُ، وكأنَّه في الأكثرِ لا يذكُرُ كلامَهُ إلا للردِّ عليه؛ كما ظهَرَ لي ذلك في كتابَيْهِ: «شرحِ التسهيلِ»(٣)، و«شرحِ الكافيةِ الشافيةِ»(٤)؛ بل ما زال به يتتبَّعُهُ حتى قال عنه في «بابِ النعتِ»، مِن «شرحِ التسهيلِ»: «وأجاز الزَّمَخْشَريُّ اقترانَ الواقعةِ نعتًا بالواوِ، زاعمًا توكيدَ الارتباطِ بالمنعوتِ؛

---

(١) ينظر: «شرحُ التسهيل» (٣/ ٢٠٣). (٢) «التذييلُ والتكميل» (١١/ ٣٦١).

(٣) ينظر على سبيلِ المثالِ منه: (١/ ٣٤٦، ٣٨٢)، (٢/ ١٠٦، ١٥٩، ٢٥٨، ٣٣٧)، (٣/ ٤٢، ٨٦، ٣٠٣).

(٤) ينظر ـ مثلًا ـ منه: (١/ ٣٩٤، ٥٣٤)، (٣/ ١٤٦٩، ١٦٣٧)، (٤/ ٢٠٩٦).

وهذا مِن آرائِهِ الواهيَهْ، وزَعَماتِهِ المتلاشيَهْ»[١].

وهذا كلُّه يصدِّقُ ما يُروَى: أنَّ ابنَ مالكٍ يعتبِرُ الزَّمَخْشَريَّ نَحْويًّا صغيرًا؛ جاء ذلك عن ابنِ مالكٍ في قولِهِ عن ابنِ الحاجبِ: «إنَّه أخَذَ علمَهُ عن صاحبِ «المفصَّلِ»، وصاحبُ «المفصَّلِ» نَحْويٌّ صغير!»[٢].

ومع هذا الغَمْطِ المُتَّصِلِ مِنِ ابنِ مالكٍ للزَّمَخْشَريِّ؛ فإنه لا يَملِكُ نَفْسَهُ عن إبداءِ الإعجابِ به في بعضِ المواضعِ؛ كقولِهِ ـ تعليقًا على قولِهِ تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] ـ: «قال الزَّمَخْشَريُّ: «هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعنَى به إلا بما يتلُوهُ، وأصلُهُ: «إنِ الحياةُ إلا حياتُنا الدنيا»، ثم وُضِعَ «هِيَ» موضعَ الحياةِ؛ لأن الخبَرَ يدُلُّ عليها ويبيِّنُها»، ثم عقَّب ابنُ مالكٍ، قال: «وهذا مِن جَيِّدِ كلامِه»[٣].

وممَّا يجمُلُ أن أتناوَلَهُ هنا مِن الحديثِ أيضًا: ما اشتهَرَ مِن مناقَشاتِ أبي حَيَّانَ للزَّمَخْشَريِّ، فأقولُ:

إنَّ مِن أهلِ العلمِ مَن ينتصِرُ للزَّمَخْشَريِّ، ويقِفُ معه ضدَّ أبي حَيَّانَ:

فمِن ذلك: ما يذكُرُه ابنُ هِشَامٍ في «مُغْني اللبيبِ»، عن الزَّمَخْشَريِّ: أنَّه يستعمِلُ مصطلَحاتِ البيانيِّينَ ـ أي: البلاغيِّينَ ـ فيعترِضُ عليه أبو حَيَّانَ؛ ظنًّا منه أنَّه يتكلَّمُ في النحوِ، وأبو حَيَّانَ ـ في رأيِ ابنِ هِشَامٍ ـ ليس مِن علماءِ البلاغةِ[٤]، وليس ماهرًا في هذا الفنِّ، كما سيأتي.

وكان أستاذُنا الدكتورُ العالِمُ محمَّدُ أبو موسى يقولُ: «إنَّ أبا حَيَّانَ

---

(١) «شرحُ التسهيل» (٣/ ٣١٠).
(٢) ينظر: «بُغْيةُ الوُعاة» (١/ ١٣٤)، و«نَفْحُ الطِّيب» (٧/ ٢٧٢).
(٣) «شرحُ التسهيل» (١/ ١٦٣).
(٤) ينظر: «مُغْني اللَّبيب» (ص٥٢١).

متحامِلٌ على الزَّمَخْشَريِّ، سَطْحيٌّ في مناقَشاتِهِ له»[١]؛ كذا قال الأستاذُ.

والمسألةُ بحاجةٍ إلى تتبُّعٍ أكبرَ مِن هذا، على أنِّي رأيتُ السَّمِينَ الحَلَبيَّ يقولُ عن شيخِهِ أبي حَيَّانَ: «ولكنَّه [يعني: أبا حَيَّانَ] مُغرًى بأن يقالَ: قد اعترضَ على الزَّمَخْشَريِّ»[٢].

على أنَّا نقولُ أيضًا: ولو صحَّ ما أُخِذَ على الزَّمَخْشَريِّ مِن مسائلِ العرَبيَّةِ التي لم يُصِبْ في اجتهادِهِ فيها، فإنَّ ذلك لا يُسقِطُهُ مِن رُتْبةِ العلماءِ بالعرَبيَّةِ، ولا يَقدَحُ في مَنزِلتِهِ، ويُعجِبُني في هذا المقامِ: ما قاله ابنُ الوزيرِ معتذِرًا عمَّا يقَعُ مِن الخطإِ مِن بعضِ المجتهِدِينَ، مستشهِدًا بالزَّمَخْشَريِّ؛ فيقولُ: «الاحترازُ مِن الخطإِ النادرِ لا يَجِبُ، والتبحُّرُ في العلمِ لا يَعصِمُ منه، وقد خطَّؤُوا الزَّمَخْشَريَّ ﷺ في بعضِ المسائلِ النَّحْويَّةِ؛ كما تقدَّم في جوابِ الأصلِ الرابعِ، وفي بعضِ المسائلِ اللُّغَويَّةِ ممَّا ذكَرَهُ في «الكشَّافِ»، كما ذكَروهُ في تخطئتِهِ في تفسيرِ قولِهِ: ﴿بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]، مع أنَّه في هذَيْنِ الفَنَّيْنِ ـ ممَّن لا يُشَقُّ له غُبارْ، ولا يُقاسُ به الأئمَّةُ الكِبارْ، ولم يزَلْ علماءُ العرَبيَّةِ يخطِّئُ بعضُهم بعضًا؛ بل قد يَغلَطُ العرَبيُّ في عربيَّتِه»[٣]، ثمَّ ذكَرَ ابنُ الوزيرِ شواهدَ على ما قال.

ومِن قوَّةِ الزَّمَخْشَريِّ في العربيَّةِ، وتعظيمِهِ لها:

ـ أنَّه ليس بمقلِّدٍ لأصحابِهِ المعتزِلةِ فيما يتعلَّقُ بمسائلِ العرَبيَّةِ؛ كما ذكَرَ ذلك الشِّهابُ في «حاشيتِهِ على البَيْضاويِّ»[٤].

ـ كما أنَّه ليس بمقلِّدٍ لهم في مسألةِ الإعجازِ؛ فإنَّ كثيرًا مِن

---

(١) «البلاغةُ القرآنيَّةُ في تفسيرِ الزَّمَخْشَريّ» (ص٩٩).
(٢) «الدُّرُّ المَصُون» (٤/ ٢٤١). (٣) «العواصمُ والقواصم» (٢/ ٣٣).
(٤) ينظر: «حاشيةُ الشِّهَاب» (١/ ٢٢٥).

المعتزِلةِ يقولون: «إنَّ القرآنَ مُعجِزٌ بالصَّرْفةِ»، أمَّا الزَّمَخْشَريُّ، فيرى أنَّه مُعجِزٌ بنَظْمِهِ، وما فيه مِن الإخبارِ بالغيوبِ، وقرَّر ذلك في مواضعَ مِن «الكشَّاف»[1].

بل إنَّه عاب في رسالتِهِ: «**إعجازُ سُورةِ الكَوْثَرِ**»، على مَن قال بالصَّرْفةِ مِن أصحابِه، وسَخِرَ مِن النَّظَّام بكلماتٍ لاذِعةٍ على طريقتِهِ الأدَبيَّةِ في تفنُّنِهِ بالكلماتِ والعباراتِ؛ يقولُ: «ودَعْ عنك حديثَ الصَّرْفةِ، فما الصَّرْفةُ إلا صُفْرةٌ[2] مِن النَّظَّامْ، وفَهَّةٌ[3] منه في الإسلامْ، ولقد رُدَّتْ على النَّظَّامِ صُفْرتُهْ، كما رُدَّتْ عليه طَفْرتُهْ، ولو صَحَّ ما قاله، لوجَبَ في حِكْمةِ اللهِ البالِغَهْ، وحُجَّتِهِ الدامِغَهْ، أن يُنزِلَهُ على أرَكِّ نَمَطٍ وأنزَلِهْ، وأفسَلِ[4] أُسْلوبٍ وأسفَلِهْ، وأعراهُ مِن حُلَلِ البلاغةِ وحُلِيِّها، وأخلاهُ مِن بَهِيِّ جواهرِ العقولِ وثَرِيِّها»[5].

وقولُهُ: «لو صَحَّ ما قاله...» إلخ، هذا مِن أقوى الحُجَجِ في إبطالِ القولِ بالصَّرْفةِ؛ فإنَّه يريدُ أنَّه لو كان القرآنُ مُعجِزًا بالصَّرْفةِ، لكان دَلَالةُ الكلامِ الركيكِ النازلِ في الفصاحةِ على هذا المطلوبِ أوكَدَ مِن دَلَالةِ الكلامِ العالي في الفصاحة.

وحاصلُ القولِ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ علَّامةٌ في العرَبيَّةِ؛ فيُؤخَذُ عنه فيها كما يُؤخَذُ عنه في البَيَان، ولقد أعانه تمكُّنُهُ في العرَبيَّةِ وعلومِها المختلِفةِ، وعُلُوُّ كَعْبِهِ فيها، وما هو عليه مِن ثقوبِ الذِّهْنِ، والبَصَرِ التامِّ

---

(١) ينظر: «الكشَّاف» (١/ ١٩٢)، (٢/ ٧٥، ٣٧١).

(٢) **الصُّفْرةُ**: الجنونُ؛ يقالُ: به صُفْرةٌ؛ أي: زال عقلُهُ؛ لأنَّهم كانوا يَمسَحونَهُ بالزَّعْفَران.

(٣) **الفَهَّةُ**: السَّقْطةُ مِن العَيِّ والجهل؛ يقالُ: فَهِهَ - كفَرِحَ - يَفْهَهُ فَهاهةً وفَهَّةً.

(٤) **الفَسْلُ**: الرديءُ.

(٥) «إعجازُ سُورةِ الكوثَر» للزَّمَخْشَريِّ (ص٦١).

بلغةِ العرَبِ: أن ينقُلَ النحوَ مِن الاهتمامِ بأحوالِ الإعرابِ والبناءِ، إلى العنايةِ بالمعاني التي تَزخَرُ بها العباراتُ؛ فصار النحوُ في يدِ جارِ اللهِ الزَّمَخْشَريِّ مِصْباحًا يستضيءُ به؛ ليكشِفَ عن أسرارِ الجمالِ في اللغة.

*** وثاني الأمرَيْنِ في إجادةِ الزَّمَخْشَريِّ[1]:**

أنَّه ترسَّم خُطَا العالِمِ الجِهْبِذِ، والبلاغيِّ الكبيرِ: عبدِ القاهرِ الجُرْجانيِّ رَحِمَهُ اللهُ، وتمثَّل عِلْمَه، ولم يستوعِبْ أحدٌ تراثَ عبدِ القاهرِ، كما استوعَبه الزمخشريُّ؛ فالزَّمَخْشَريُّ نقَلَ أفكارَ الشيخِ عبدِ القاهرِ مِن النظَريِّ إلى التطبيق؛ فطبَّق في «تفسيرِهِ» ـ في الجملةِ ـ كلَّ ما كتَبَهُ عبدُ القاهرِ في كتابَيْهِ: «دلائلِ الإعجازِ»، و«أسرارِ البلاغةِ»؛ لأنَّه اكتشَفَ في هذَيْنِ الكتابَيْنِ عَبْقَرِيَّةَ اللغةِ العرَبيَّةِ، ودلائلَ عظَمتِها، كما أدرَكَ بواسطتِهما أسرارَ الفصاحةِ في الكلامِ العرَبيِّ، ومتى تبلُغُ البلاغةُ ذِرْوتَها.

ويرى أستاذُنا الدكتورُ أبو مُوسى: أنَّه «لو لم يُوجَدْ عبدُ القاهرِ، لَمَا كان «الكشَّافُ» على هذا الوجهِ الذي نراه»[2].

لقد كانت آراءُ عبدِ القاهرِ ونظريَّتُهُ في النَّظْمِ واضحةً كُلَّ الوضوحِ في ذِهْنِ جارِ اللهِ؛ ولهذا تراهُ يصرِّحُ بأنَّ أسرارَ القرآنِ ونُكَتَهُ لا يُبرِزُها إلا علمُ البلاغةِ، وإلا بَقِيَتْ محتجِبةً في أكمامِها[3].

ومِن هنا: مضى يحلِّلُ آيَ الذِّكْرِ الحكيم، وجعَلَ يحدِّقُ النظَرَ، ويُطيلُ التفكُّرَ؛ في آيِ القرآنِ في كلماتِه، وما بينها مِن الروابطِ والعَلَاقات، وما أنتَجَهُ هذ النظمُ مِن صُوَرِ المعاني وأحوالِها، واستطاعَ

---

(١) راجِعْ قوليَ السابقَ: «وأحسَبُ أنَّ إجادةَ الزَّمَخْشَريِّ في تفسيرِهِ راجعةٌ إلى أمرَيْن».

(٢) محاضرة «المَدْخَلُ إلى بلاغةِ القرآن»، مُثبتة في الشبكة العنكبية.

(٣) ينظر: «الكشّاف» (٣/ ٣٠).

ـ إلى حدٍّ كبيرٍ ـ بثاقبِ فكرِهِ وما أُوتِيَهُ مِن العلمِ والذكاءِ: أن يَكشِفَ عن رَوْعةِ القرآنِ وجمالِه، وبَرَاعةِ أسلوبِه، وانسجامِ تأليفِه، وسهولةِ نَظْمِهِ وسلامتِه، وعذوبتِهِ وجزالتِه، إلى أمثالِ تلكَ المحاسِنِ وهاتيكَ البدائعِ التي أسالت على العَرَبِ الواديَ عَجْزًا، حتى حارت عقولُهم، وقَصُرَتْ عن بلوغِ شَأْوِهِ جهابِذتُهم وفحولُهم.

وأراد الزَّمَخْشَريُّ بذلك: أن يُمِيطَ اللِّثامَ عن وجهِ الإعجازِ، وأن يَكشِفَ السِّتْرَ عن خبايا النَّظْمِ الملثَّمة، مهتمًّا خاصَّةً بعِلْمَيِ المعاني والبيان؛ لتشابُكِهما في دَلَالاتِ الألفاظِ والتراكيبِ، وفي أسرارِ التنزيلِ القرآنيِّ ولطائفِهِ الدقيقة، وإن كانت عنايتُهُ ـ أي: الزَّمَخْشَريِّ ـ بالعِلْمِ الأوَّلِ (المعاني) أتَمَّ وأكمَلَ؛ لأنَّه رأسُ علوم البلاغةِ، ولأنَّ عبدَ القاهرِ وغيرَهُ علَّلوا به إعجازَ القرآنِ؛ فهو مَدَارُ الحُجَّةِ القاطِعَهْ، والدَّلَالةِ الساطِعَهْ[1].

لقد أفاد الزَّمَخْشَريُّ أيَّما إفادةٍ مِن علمِ عبدِ القاهرِ في كلِّ ما عرَضَهُ في «الكشَّافِ» مِن خصائصِ التعبيرِ؛ مستعينًا بما عنده مِن حِسٍّ أدبيٍّ، ومَعرِفةٍ باللغةِ، كما تقدَّم بيانُهُ، «والذي يقارِنُ صنيعَ عبدِ القاهرِ بصنيعِ الزَّمَخْشَريِّ، يَجِدُ **الأوَّلَ**: قد رسَمَ الخُطَّةَ وأعدَّ المثالَ وبيَّن، ويَجِدُ **الثانيَ**: قد تولَّى التنفيذَ الدقيقَ لِمَا رسَمَ صاحبُه»[2]، مع أنَّ الزَّمَخْشَريَّ لم يذكُرْ عبدَ القاهرِ إلا مرَّةً واحدةً[3]، مستشهِدًا ببيتٍ له على سبيلِ التمليح.

وإنَّك إذا قرأتَ «الكشَّافَ» بتركيزٍ، فإنَّك تَجِدُ الزَّمَخْشريَّ متوثِّبًا،

---

(١) ينظر: «البلاغةُ تطوُّرٌ وتاريخ» (ص٢٢٢).
(٢) «خُطُواتُ التفسيرِ البَيَاني» للدكتور محمَّد رجَب البيُّومي (ص٢٣٢).
(٣) ينظر: «الكشَّاف» (٣/ ١٣٤).

وكأنَّه يُطِلُّ عليكَ مِن بين السطورِ بشخصيَّتِهِ الفَذَّة؛ وعقْلِهِ المتوقِّد، فتراهُ متحمِّسًا منفعِلًا، وقد جمَعَ نفسَهُ وفكرَه، واستعملَ علومَه؛ ليُحسِنَ صياغةَ العبارة، ويأتيَ بالفائدةِ الفَذَّة، والنُّكْتةِ المستملَحة، والنادِرةِ المُطرِبة، وهَمُّهُ أن يستثيرَ ذِهنَك، ويهُزَّ عواطفَكَ لعَظَمةِ كتابِ اللهِ؛ لتأخُذَ العِظَة، وتَعرِفَ مَكمَنَ العِبْرة.

ثمَّ لا يَلبَثُ أن يُلقِيَ عليكَ سؤالًا ليُوقِظَ فهمَك، ثمَّ يُجِيبَ هو:

فتراهُ يُكثِرُ مِن قولِ: «فإنْ قُلْتَ، قُلْتُ»؛ [استعمَلَها أكثرَ مِن (١٥٠٠) مَرَّةٍ]، وتحت كلِّ سؤالٍ نُكْتةٌ وفائدة، وجُلُّها: مِن بناتِ صَدْرِهْ، وثَمَراتِ فِكْرِهْ، ولا عجَبَ؛ فالرجُلُ سبَّاقُ غاياتْ، وصاحِبُ آياتْ، ولقد صرَّح بأنَّ هذه الطريقةَ؛ وهي إلقاءُ السؤالاتِ، ثمَّ إتباعُها بجواباتِها، مِن أحسنِ الأساليبِ في التعليم؛ يقولُ: «وأحسَنُ الجوابِ وأوقَعُه: ما كان مشتقًّا مِن السؤالِ، ومنتزَعًا منه»[(١)].

ومِن أساليبِهِ أيضًا التي يستعمِلُها: عبارةُ: «أَلَا تَرَى؟!»؛ [جاءت (٢١٤) مَرَّةً]، ونحوُ ذلك؛ يَفعَلُ ذلك؛ ليُطلِعَكَ على إعجازِ القرآنِ الباهِر، وجمالِ أسلوبِهِ العجيب؛ في مناسَباتِهِ وإشاراتِه، وفي منطوقِهِ ومفهومِه، وفي معانيهِ الإضافيَّةِ؛ مِن تقديمٍ وتأخير، وتنكيرٍ وتعريف، وذِكْرٍ وحَذْف، وإيجازٍ وإطنابٍ وقَصْر، ووَصْلٍ وفَصْل، ومِن الإخبارِ بالاسم، والإخبارِ بالفعل، وما إلى ذلك مِن خصائصِ العبارات، وما يكمِّلُ ذلك مِن علومِ البيانِ في تشبيهاتِهِ وكناياتِهِ ومَجَازاتِه، ووجوهِ الحُسْنِ اللفظيَّةِ والمعنويَّة.

وكأنِّي بالزَّمَخْشَريِّ في معالَجتِهِ لنظمِ القرآنِ، وتقليبِ النظرِ في

---

(١) ينظر: «الكشَّاف» (١/ ٣٠٤).

أساليبِه، يريدُ أن يعلِّمَ القارئَ المنهجَ الصحيحَ في التفتيشِ عن أسرارِ البلاغةِ في كلِّ كلامٍ بليغٍ مِن كلامِ الناسِ؛ فدِراسَتُهُ لنَظْمِ القرآنِ هي أُنمُوذَجٌ رائدٌ لدراسةِ الشعرِ وغيرِهِ مِن فنونِ القَوْل، وبمثلِ هذه الدراسةِ تَظهَرُ مزايا الكلام، وتُعرَفُ وجوهُ التفاضُلِ بين كلامِ الناس.

هذا؛ وما زال الزَّمَخْشَريُّ يُعالِجُ البلاغةَ في «تفسيرِهِ»؛ حتى أتى بإضافاتٍ مُهِمَّةٍ تُحسَبُ له في تاريخِ هذا العلمِ؛ مِن وَضْعِ بعضِ المصطلَحاتِ البلاغيَّةِ؛ كـ«التهكُّمِ»(١)، و«الترجيعِ»(٢)، و«الكلامِ المُنْصِفِ»(٣)، و«الإلهابِ والتهييجِ»(٤)، وغيرِها؛ ممَّا يحتاجُ إلى تتبُّعٍ أكبرَ مِن هذا.

وذكَرَ ابنُ أبي الإِصبَعِ المِصْريُّ: أنَّ مصطلَحَ «التهكُّمِ» مِن مخترَعاتِهِ(٥)؛ أي: مِن مخترَعاتِ ابنِ أبي الإِصبَعِ نَفْسِه.

وأقولُ: إنْ كان ابنُ أبي الإِصبَعِ يريدُ أنَّه أوَّلُ مَن عقَدَ له بابًا مِن البلاغيِّينَ، فذلك حقٌّ، وإلا فإنَّه مسبوقٌ بالزَّمَخْشَريّ.

ويذكُرُ الدكتورُ أحمدُ مطلوب: أنَّ العَلَويَّ أوَّلُ مَنِ استعمَلَ مصطلَحَ «الإلهابِ والتهييجِ»(٦).

والحقُّ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ متقدِّمٌ عليه في ذلك.

هذا؛ وكم مِن المصطلَحاتِ البلاغيَّةِ واللطائفِ البيانيَّةِ التي نُسِبَتْ إلى رجالٍ، والزَّمَخْشَريُّ أبو عُذْرتِها، ومُمتطِي صَهْوتِها!

---

(١) ينظر: «الكشاف» (١/ ٣٩٦)، (٢/ ٣٨٦).
(٢) ينظر: السابق (٢/ ٤٤). (٣) ينظر: السابق (٢/ ٤٤٩).
(٤) ينظر: السابق (٢/ ١٣٦).
(٥) ينظر: «تحريرُ التحبير» (ص٥٨٦)، و«بديعُ القرآن» (ص٢٨٣).
(٦) ينظر: «مُعجَمُ المصطلَحاتِ البلاغيَّةِ وتطوُّرِها» (١/ ٣١٠).

ومِن أهمِّ ما قدَّمه الزَّمَخْشَريُّ في العمَلِ البلاغيِّ: أنَّه هو الذي قسَّم البلاغةَ التقسيمَ الثلاثيَّ المعروفَ: «المعاني، والبيانُ، والبديعُ»(١)، ولم تكنِ البلاغةُ معروفةً بهذا التقسيمِ قبل الزَّمَخْشَريّ.

وإنَّما كانت تُسمَّى البلاغةُ كلُّها بـ«**البديعِ**»؛ كما هو عند ابنِ المعتزِّ، أو بـ«**البيانِ**»؛ كما تراه عند عبدِ القاهرِ الجُرْجانيِّ، وعليِّ بنِ خَلَفٍ الكاتبِ مؤلِّفِ «موادِّ البيان».

فجاء الزَّمَخْشَريُّ ورأينا البلاغةَ العلميَّةَ عنده تَعنِي علومًا ثلاثةً، وإن كان ثَمَّ تداخُلٌ في بعضِ الموضوعاتِ لدَيْه، شأنُ أوَّلِ فكرةٍ تُبتدَعُ.

وهو على كلِّ حالٍ: سابقٌ للسَّكَّاكيِّ (ت ٦٢٦هـ)، وسابقٌ لبدرِ الدِّينِ ابنِ مالكٍ (ت ٦٨٦هـ)، وإن كان بدرُ الدِّينِ هو الذي صرَّح بتسميةِ «البديعِ» عِلْمًا قَسِيمًا لعلمَيِ «المعاني»، و«البيانِ»، في أوَّلِ كتابِهِ «المِصْباح»، في حينِ صرَّح الزَّمَخْشَريُّ بالقِسْمَيْنِ الأوَّلَيْنِ في أوَّلِ كتابِهِ، وصرَّح بـ «البديعِ» في موضعٍ آخَرَ(٢).

ومهما يكُنْ مِن شيءٍ، فإنَّ للزَّمَخْشَريِّ فَضْلَ الريادةِ في ذلك التقسيمِ؛ ولهذا تابَعَهُ جمهورُ البلاغيِّينَ عليه، ومِن العلماءِ: مَن يرى أنَّه «ينبغي أن يُعَدَّ الزَّمَخْشَريُّ ـ بعد عبدِ القاهرِ ـ في صدرِ الواضِعِينَ لعلمِ البيان»(٣).

نعَمْ؛ لقد أحدَثَ «الكشَّاف» حرَكةً علميَّةً في الساحةِ البلاغيَّة، وصار له تأثيرٌ لا يُدفَعُ فيمَن بعده:

ومِن ذلك: أنَّه كان أحدَ المصادرِ الكبرى التي استقى منها

---

(١) ينظر: «الكشَّاف» (١/ ١٤، ١٧). وينظر أيضًا: «البلاغةُ تطوُّرٌ وتاريخ» (ص٢١٦)، و«النَّظْمُ القرآنيّ، في كشَّافِ الزَّمَخْشَريّ» (ص٢٦).

(٢) ينظر: «الكشَّاف» (٢/ ٣٦٠).

(٣) مقدِّمةُ «حُسْنِ الصَّنيع» (ص٥).

السَّكَّاكيُّ لتأليفِ كتابِهِ: «المِفْتاح»[١].

وكان أحدَ المصادرِ التي اعتمَدَ عليها الخَطِيبُ القَزْوِينيُّ في تأليفِ كتابِهِ المشهورِ: «الإيضاحُ في علومِ البلاغةِ»، وقد سمَّاه الخطيبُ في هذا الكتابِ قُرابةَ (٣٠) مَرَّةً، ويقولُ أستاذُنا العلَّامةُ البلاغيُّ محمَّد أبو مُوسى: «كتابُ «الإيضاحِ» فيه صَفَحاتٌ كاملةٌ مِن الزَّمَخْشَرِيِّ»[٢]، وجاء في مقدِّمةِ المعلِّقِينَ على كتابِ «الإيضاحِ» ـ وهم جماعةٌ مِن علماءِ الأزهرِ[٣] ـ: «الذي لا شَكَّ فيه: أنَّ اتِّجاهَ الخطيبِ إلى الزَّمَخْشَرِيِّ، واعتمادَهُ عليه في الشواهدِ القرآنيَّةِ، وفي تحريرِ المشاكلِ البلاغيَّةِ الغامضةِ؛ لا شكَّ أنَّه أفادَهُ أعظَمَ الفوائدِ، ومكَّنه أن يَقِفَ في أكثرِ المسائلِ الخلافيَّةِ مَوقِفَ الحَكَمِ الفَيصَل».

وذكَرَ محقِّقُ «الجامعِ الكبيرِ»: أنَّ مؤلِّفَهُ ابنَ الأثيرِ «أغار على «الكشَّافِ»، واستباحَهُ، واستاقَ منه ما استاقَ في كتابِه، وكأنَّه عثَرَ على غَنِيمةٍ باردةٍ، أو كَنْزٍ مستباحٍ ليس له مَن يذُبُّ عنه، أو نَهْبٍ صالحٍ ليس له مَن يَملِكُه!»، ثمَّ قال المحقِّقُ الدكتورُ هِشامٌ الشَّرْقاويُّ: «وقد تتبَّعتُ نقولَهُ [أي: ابنِ الأثيرِ] في «الجامعِ الكبيرِ» مِن «الكشَّافِ»، وأحصَيْتُها، فبَلَغتْ عِدَّةُ مواضِعِها ما يقرُبُ مِن مِئةٍ وعشرِينَ موضعًا!»[٤].

وكان مِن آثارِ «الكشَّافِ»: أنَّه كان دافعًا ليحيى بنِ حَمْزةَ العَلَويِّ لتأليفِ كتابِهِ الكبيرِ: «الطِّرازِ»، الذي يُعَدُّ أحدَ أهمِّ المصادرِ البلاغيَّةِ؛

---

(١) «جَمْهرةُ مقالاتِ ورسائلِ الإمامِ محمَّدٍ الطاهرِ بنِ عاشُورٍ» (١١٨٦/٣).
(٢) محاضَرةُ: «المَدْخَل إلى بلاغةِ القرآن».
(٣) لم تُذكَرْ أسماؤُهم، والكتابُ مطبوعٌ في مَطْبَعةِ السُّنَّةِ المحمَّديَّةِ بمِصْرَ، دون تاريخ.
(٤) «الجامعُ الكبير» (٧٩/١)؛ مقدِّمةُ المحقِّق.

لِمَا عُرِفَ به مؤلِّفُهُ مِن التبحُّرِ في العلومِ المختلِفةِ، والذكاءِ المُفرِطِ، وكثرةِ التصانيفِ، وقد كتَبَهُ مؤلِّفُهُ في الأصلِ لطلَّابِهِ؛ ليكونَ مِرْقاةً لفهمِ «الكشَّافِ»، وإدراكِ وجوهِ الإعجازِ؛ كما هو ظاهرٌ مِن اسمِهِ المرقومِ على طُرَّتِهِ: «الطِّرازْ، المتضمِّنُ لأسرارِ البلاغةِ وعلومِ حقائقِ الإعجازْ».

يقولُ العَلَويُّ في مقدِّمتِهِ: «ثُمَّ إنَّ الباعثَ على تأليفِ هذا الكتابِ: هو أنَّ جماعةً مِن الإخوانِ شرَعُوا عليَّ في قراءةِ كتابِ «الكشَّافِ»؛ تفسيرِ العالِمِ المحقِّقِ، أستاذِ المفسِّرين، محمودِ بنِ عُمَرَ الزَّمَخْشَرِيِّ؛ فإنَّه أسَّسه على قواعدِ هذا العلمِ؛ فاتَّضَحَ ـ عند ذلك ـ وجهُ الإعجازِ مِن التنزيلْ، وعُرِفَ مِن أجلِهِ وجهُ التَّفرِقةِ بين المستقيمِ والمُعْوَجِّ مِن التأويلْ، وتحقَّقوا أنَّه لا سبيلَ إلى الاطِّلاعِ على حقائقِ إعجازِ القرآنِ إلا بإدراكِهْ، والوقوفِ على أسرارِهِ وأغوارِهْ، ومِن أجلِ هذا الوجهِ كان متميِّزًا عن سائرِ التفاسيرِ؛ لأنِّي لا أَعلَمُ تفسيرًا مؤسَّسًا على علمَيِ المعاني والبيانِ سواه، فسأَلَني بعضُهم أن أُملِيَ فيه كتابًا يشتمِلُ على التهذيبِ والتحقيقِ؛ فالتهذيبُ: يَرجِعُ إلى الألفاظِ، والتحقيقُ: يَرجِعُ إلى المعاني؛ إذْ كان لا مَنْدُوحةَ لأحدِهما عن الثاني»[١].

فـ«الطِّرازُ» ـ إذَنْ ـ مِرْقاةٌ ومَدخَلٌ لفهم «الكشَّافِ»، وتقريبِ بلاغاتِهْ؛ وذلك مُشعِرٌ بدِقَّةِ مسالكِ «الكشَّافِ» ولُطْفِ إشاراتِهْ.

وهذا ما أدرَكَهُ مؤلِّفُهُ جارُ اللهِ نفسُه؛ فالذي يبدو أنَّه أَحَسَّ أنَّ كتابَهُ مركَّزٌ في عباراتِهْ ـ كما يقالُ في لغةِ العصرِ ـ ومضغوطٌ في مباحثِهِ وتعليلاتِهْ، وأنَّ قارئَهُ سيبذُلُ فيه جُهْدًا في قراءتِهِ وفهمِهِ؛ حتى إنَّ بعضَ عباراتِهِ لَتَخفَى على بعضِ العلماءِ، وقد رأيتُ رسالةً لعَضُدِ الدِّينِ الإِيجِيِّ

---

(١) «الطِّراز» (١/ ٥).

المتكلِّمِ المشهورِ صاحبِ كتابِ «المواقفِ» (ت٧٥٦هـ)، يَسألُ فيها العلماءَ عن عبارةٍ في «الكشَّافِ» خَفِيَتْ عليه، وقد ساقها السُّبْكيُّ في «طَبقاتِ الشافعيَّة»(١)، والسُّيوطيُّ في «الأشباهِ والنظائر»(٢).

لهذا كلِّه: وضَعَ الزَّمَخْشَريُّ لقارئِ «الكشَّافِ» جَمَامًا(٣) واستراحةً يخلُدُ فيها إلى الراحةِ بعد قراءةِ التفسيرِ؛ ذلكم هو كتابُ «رَبيعِ الأبرارِ»، وهو كتابٌ في الأَدَب، حافلٌ بالأخبارِ والحِكَم.

يقولُ في مقدِّمتِهِ: «هذا كتابٌ قصَدتُّ به إجمامَ خواطرِ الناظِرينَ في «الكشَّافِ عن حقائقِ التنزيل»، وترويحَ قلوبِهم المُتعَبةِ بإجالةِ الفكرِ في استخراجِ ودائعِ علمِهِ وخَبَاياهْ، والتنفيسَ عن أذهانِهم المكدودةِ باستيضاحِ غوامضِهِ وخَفَاياهْ، وأن تكونَ مُطالَعتُهُ ترفيهًا لمَن مَلّ، والنظَرُ فيه إحماضًا(٤) لمَن اختَلّ؛ فأخرَجْتُهُ لهم رَوْضةً مُزهِرهْ، وحديقةً مُثمِرهْ»(٥). اهـ.

---

(١) ينظر: «طَبَقاتُ الشافعيَّة» (١٠/ ٤٧).

(٢) ينظر: «الأشباهُ والنظائرُ في النحو» (٦/ ٢٩٥).

(٣) **الجَمَامُ** بالفتح: الراحةُ؛ يقالُ: جَمَّ الفَرَسُ يَجِمُّ ويَجُمُّ جَمًّا وجَمَامًا: إذا ذهَبَ إعياؤُهُ، وأُجِمَّ الفَرَسُ، وجُمَّ أيضًا ـ على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ فيهما ـ أي: تُرِكَ ركوبُهُ، ويقالُ: أَجْمِمْ نفسَكَ يومًا أو يومَيْن. «الصحاح»، و«القاموس المحيط»، مادَّة: (ج م م).

(٤) يقالُ: أحمَضَ القومُ إحماضًا: إذا أفاضُوا فيما يُؤنِسُهم مِن الكلامِ والأخبار، والأصلُ فيه: الحَمْضُ مِن النباتِ، وهو للإبلِ كالفاكهةِ للإنسان، وفي خبَرِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه: أنه كان يقولُ ـ إذا أفاض مَن عندَهُ في الحديثِ بعد القرآنِ والتفسيرِ ـ: «أَحمِضُوا»؛ لمَّا خاف عليهم المَلالَ، أحبَّ أن يُرِيحَهُم، فأمَرَهم بالأخذِ في مُلَحِ الكلامِ والحكايات. ينظر: «النهايةُ في غريب الحديث» لابنِ الأثير (١/ ٤٤١)، و«شَرحُ السُّنَّة» للبَغَوي (١٣/ ١٨٣).

(٥) «رَبيعُ الأبرار» (١/ ١٩).

وبهذا يكونُ لـ«الكشَّافِ» مَدخَلٌ واستجمامٌ: كتابانِ صُنِّفَا مِن أَجْلِهْ، وهذا ما لم أقفْ في تاريخِ التصنيفِ على مِثْلِهْ.

لقد كُتِبَت دِراساتٌ عن «الكشَّاف»:

فألَّف الدكتورُ أحمدُ الحُوفيُّ سِفْرًا سمَّاه: «الزَّمَخْشَرِيّ».

وكتَبَ أستاذُنا المرحومُ الدكتورُ دَرْوِيشٌ الجِنْديُّ كتابًا بعنوانِ: «النظمُ القرآنيُّ في الكشَّاف».

وألَّف أستاذُنا العلَّامةُ البلاغيُّ الدكتورُ محمَّد أبو مُوسى مصنَّفَهُ الموسومَ بـ«البلاغةُ القرآنيَّةُ في تفسيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ»، وهي رسالةُ دكتوراه أبدَعَ فيها وأجاد، وهي معدودةٌ مِن أمَّاتِ المصادرِ في كتبِ البلاغةِ بعامَّة، والبلاغةِ القرآنيَّةِ بخاصَّة، ومع ذلك كلِّه كان أستاذُنا أبو مُوسى يقولُ: «لو جاءني طالبٌ يريدُ تسجيلَ بحثٍ في بلاغةِ «الكشَّافِ، لم أمانِعْ»، يريدُ: أنَّ البحثَ في «الكشَّافِ» ما زال بِكْرًا، وأنَّ في القَوْسِ مَنزَعًا، وأنَّ القلمَ مهما كتَبَ في «الكشَّافِ»، فلن يقضيَ لُبانَتَهُ منه.

وتذكِّرُني هذه العبارةُ مِن أستاذِنا بما جاء في «كشفِ الظُّنونِ»؛ مِن وصفِ «الكشَّافِ»: بأنَّه حِصْنٌ حَصِينٌ[1]، ومُهْرةٌ لم تُركَبْ، ودُرَّةٌ لم تُثقَبْ[2]، وبمَقُولةِ الأديبِ إسعافٍ النَّشَاشِيبيِّ: «ما غاص أحدٌ في «الكشَّافِ» غَوْصهْ، إلا أخرَجَ دُرَّهْ»[3].

هذا؛ ولا يَزالُ «الكشَّافُ» مَرجِعًا معتبَرًا عند العلماءِ يَرجِعونَ إليه، وبخاصَّةٍ أهلُ التفسيرِ، وأهلُ العربيَّة، ناهِيكَ بأهلِ البلاغة.

وكان مِن العلماءِ مَن يُقرِئُ «الكشَّافَ» في المساجدِ والمدارسِ،

---

(١) «كشفُ الظُّنون» (٢/ ١٤٧٨). (٢) السابق (٢/ ١٤٧٩).
(٣) «كلمةٌ في اللغةِ العربيَّة» (ص٣٣).

كما تَجِدُ ذلك في تراجِمِ العلماءِ في «بُغْيةِ الوُعَاةِ»، وفي «البَدْرِ الطالِعِ»، وغيرِهما مِن كتبِ التراجِمِ والتاريخ.

وعنايةُ أهلِ اليمنِ في العصورِ المتأخِّرةِ أكثرُ مِن غيرِهم، وكنتُ قد ذكَرْتُ آنفًا: أنَّ الفاضلَ اليَمَنيَّ كتَبَ حاشيتَيْنِ على «الكشَّاف».

وحين دخَلْتُ صَنْعاءَ اليَمَنِ في منتصَفِ ربيعِ الآخِرِ لعامِ ١٤١٧هـ، وجَدتُّ جماعةً مِن الزَّيْديَّةِ في «جامعِ صَنْعاءَ» في حَلْقةٍ يقرؤُونَ «الكشَّافَ»، ومعلومٌ أنَّ الزيديَّةَ معتزِلةٌ في أصولِ الدِّينِ؛ فهم معنيُّونَ بهذا الكتابِ وغيرِهِ مِن تُراثِ المعتزِلة؛ ولذلك فإنَّ كتابَ «المُغْنِي» لعبدِ الجبَّارِ أكثرُ ما وُجِدَتْ مجلَّداتُهُ الخَطِّيَّةُ في اليمَنِ؛ قال الشَّهْرَسْتانيُّ (ت٥٤٨هـ): «أمَّا الزيديَّةُ في الأصولِ: فيَرَوْنَ رأيَ المعتزِلةِ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّة»[(١)]، وأخبَرَ علَّامةُ اليَمَنِ ومُجتهِدُهُ صالحٌ المَقْبَليُّ (ت١١٠٨هـ) ـ وهو الخبيرُ بمسالكِ القومِ؛ إذْ كان زيديًّا، فنجَّاه اللهُ، وصار مِن أهلِ الدليلِ ـ أخبَرَ عن زيديَّةِ اليمَنِ؛ فقال: «الزيديَّةُ في هذا الجَبَلِ مِن اليمَنِ هم معتزِلةٌ في كلِّ المَوارِدِ إلا في شيءٍ مِن مسائلِ الإمامةِ؛ وهي مسألةٌ فقهيَّة»[(٢)].

قلتُ: وذكَرَ العلَّامةُ الشيخُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ آلُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ: أنَّ عمدةَ الزيديَّةِ الوحيدَ هو «كشَّافُ الزَّمَخْشَريِّ»[(٣)]، وذكَرَ قبله ابنُ الوَزِيرِ أنَّ الزيديَّةَ مطبِقُونَ على الأخذِ مِن «الكشَّافِ»، والنقلِ عنه، وقال: «ولا يُعلَمُ في الزيديَّةِ مَن يتحرَّى عن النقلِ عن الكشَّاف»[(٤)].

ومِن عنايةِ الزيديَّةِ بـ«الكشَّافِ»: أنَّ لهم فيه إسنادًا متَّصِلًا بالقراءةِ إلى مصنِّفِهِ حتى اليومِ، وأَعرِفُ مِن جِلَّةِ أصدقائِنا المعتنِينَ بالروايةِ،

---

(١) «المِلَلُ والنِّحَل» (١/ ١٦٢). (٢) «العَلَمُ الشامخ» (ص١٢).

(٣) ينظر: «فتاوَى ورسائلُ الشيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ آلِ الشيخ» (١/ ٢٥٧).

(٤) «العواصمُ والقواصم» (٢/ ٣٣٣).

وتحصيلِ الأسانيدِ: مَن ذهَبَ إلى هناك، وقرَأَ «الكشَّافَ» كاملًا بإسنادِهِ إلى مصنِّفِه.

ولعلَّك تذكُرُ ـ أيُّها القارئُ ـ ما نقَلْتُهُ أنا في أوائلِ كتابي هذا الذي بين يدَيْكَ عن أبي حَيَّانَ: أن الزَّمَخْشَريَّ إنما ألَّف «الكَشَّاف»؛ استجابةً لطَلَبِ جماعةٍ مِن الزَّيْديَّةِ كانوا بمَكَّةَ.

هذا؛ وما يَزَالُ المفسِّرونَ منذُ ألَّف الزَّمَخْشَريُّ كتابَهُ حتى يومِنا هذا، يَرجِعُونَ إلى «الكشَّافِ»، على اختلافِ مَذاهِبِهم، ويعتمِدُونَهُ في توجيهِ الآياتِ وإعرابِها، وفي بلاغةِ القرآن.

فكلُّهم يعوِّلُ علَيْهْ، وينقُلُ منه ويَرجِعُ إلَيْهْ؛ فهو مَرجِعٌ عند المتقدِّمينْ، وعُمْدةٌ لدى المتأخِّرينْ.

حتى الذين يرُدُّونَ عليه بقَسْوةٍ وينتقِدُونَهُ؛ كالفخرِ الرازيِّ الذي قال عنه مرَّةً: «مِسْكينٌ... فُضُوليٌّ، كثيرُ الخَوْضِ فيما لا يَعرِفُ... ما شَمَّ رائحةَ العلم»[(١)]، فإنه ينقُلُ منه ويغترِفُ مِن علومِه؛ وحَسْبُكَ أن تعلَمَ أن اسمَ «الزَّمَخْشَريِّ»، واسمَ «الكشَّافِ» ورَدَا في «مَفَاتِيحِ الغَيْبِ» أكثرَ مِن (٩٠٠) مَرَّةٍ.

وجزَمَ أستاذُنا الدكتورُ أبو مُوسى: بأنَّ ما في الرازيِّ مِن البلاغةِ كلُّه منقولٌ مِن الزَّمَخْشَريِّ[(٢)]، وقال قبله صلاحُ الدِّينِ الصَّفَديُّ: «الإمامُ فخرُ الدِّينِ في «تفسيرِهِ» تراهُ إذا تكلَّم في سائرِ العلومِ غيرَ مقلِّدٍ لأحدٍ، فإذا جاء المعاني والبيانُ، قلَّد الزَّمَخْشَريَّ في ذلك، وقال: «قال محمودٌ الخُوَارَزْميُّ»، و«قال صاحبُ الكشَّاف»[(٣)].

(١) «مفاتيحُ الغَيْب» (٧/ ٢٢١).

(٢) محاضَرة: «المَدخَلُ إلى بلاغةِ القرآنِ».

(٣) «نُصْرةُ الثائرْ، على المَثَلِ السائرْ» (ص٢٨٢).

فالرازيُّ يستفيدُ مِن الزَّمَخْشَريِّ في معاني القرآنِ وأعاريبِه، وفي بلاغتِهِ ونَظْمِه، وفي مناسَباتِه، وغيرِ ذلك؛ ممَّا يبرهِنُ على أنَّ كلمتَهُ في الزَّمَخْشَريِّ غيرُ صحيحةٍ مطلَقًا، وكيف تَصِحُّ وفيها رَمْيُ عالمٍ بالجهلِ والفضول؟! وله مؤلَّفاتٌ شاهدةٌ بعلمِه؛ فهي جرحٌ شديدٌ، وقدحٌ في علميَّةِ الرجلِ؛ فهي ـ مِن بعضِ الوجوهِ ـ أشدُّ مِن رَمْيِهِ بالبدعة!

لقد أذكَرَتْني كلمةُ الرازيِّ هذه في الزَّمَخْشَريِّ مَقُولةَ الأَلُوسيِّ المفسِّرِ في الرازيِّ نفسِهِ؛ فإنَّ الرازيَّ ساق حديثًا منكَرًا نسَبَهُ إلى النبيِّ ﷺ، ولا يُعلَمُ مَن خرَّجه، فتعقَّبه الأَلُوسيُّ، ونقَلَ الحديثَ عنه، وعزَاهُ إليه قائلًا: «ذكَرَ ذلك الإمامُ [يريدُ: الرازيَّ] وهو لعَمْرِي إمامٌ في نَقْلِ مثلِ ذلك؛ ممَّا لا يُعوَّلُ عليه عند أئمَّةِ الحديثِ؛ فإيَّاك والاقتداءَ به!»[1].

هذا؛ وممَّن انتفَعَ بالزَّمَخْشَريِّ، وقَسَا عليه: أبو حَيَّانَ؛ فقد وصَفَهُ بأنَّه يحرِّفُ القرآنَ[2]، وقال عنه: إنَّه «كثيرُ التبجُّحِ بكتابِ سيبوَيْهِ، وكم مِن نصٍّ في كتابِ سيبوَيْهِ عَمِيَ بصرُهُ [عنه] وبصيرتُه!»[3]، ويصِفُ بعضَ اختياراتِهِ في اللغةِ بأنَّها: «تخيُّلٌ أَعجَميٌّ مخالِفٌ لفَهْمِ العربيِّ القُحِّ»[4]، وأنَّها: «فَهْمٌ أَعجَميٌّ»[5].

وينقُلُ السُّيُوطيُّ عن أبي حَيَّانَ قولَهُ: «أصحابُنا يقولونَ: «إنَّ الزَّمَخْشَريَّ غيرُ نَحْويٍّ، ولا يلتفِتُونَ إليه، ولا إلى خلافِهِ في النحوِ»؛ يعني: المواضعَ التي خالَفَ فيها النَّحْويِّينَ، وانفرَدَ بها، وكتابُهُ «المفصَّلُ» عندهم محتقَرٌ، لا يُشتغَلُ به، ولا يُنظَرُ إليه، إلا على وجهِ النقصِ له،

---

(١) «رُوحُ المَعَاني» (٢٩١/٣٠).
(٢) «البحرُ المحيط» (٨٥/٧).
(٣) السابق (٣٠٣/٨).
(٤) السابق (١٤٩/٨).
(٥) السابق (٢٠٦/٨).

والحطِّ عليه!»(١).

أقولُ: هذا الكلامُ الذي نقَلَهُ السُّيُوطيُّ عن أبي حَيَّانَ، لم أَجِدْهُ في مؤلَّفاتِه التي بين يديَّ!

وأيًّا ما كان؛ فإنَّ مَوقِفَ أبي حَيَّانَ مِن الزَّمَخْشَريِّ غيرُ مطَّردٍ(٢):

فتارَةً: يَمدَحُهُ، ويعتذِرُ له.

وتارَةً: يذُمُّهُ، ويُغلِظُ له في القول.

والظاهرُ: أنَّه إذا رأى تحليلاتِهِ المُطرِبةَ، لم يستطِعْ أن يكتُمَ إعجابَه، وإذا رأى شذوذَهُ النَّحْويَّ، واشتطاطَهُ الاعتزاليَّ، ووقوعَهُ في القُرَّاءِ، ذمَّه ونالَ منه، ويذكُرُ أستاذُ أساتذتِنا العلَّامةُ محمَّد عبد الخالقِ عُضَيمةَ: أنَّ أبا حَيَّانَ يطعُنُ في اختياراتِ الزَّمَخْشَريِّ النَّحْويَّةِ، ثُمَّ يتابِعُه!(٣).

ومِن كلامِ أبي حَيَّانَ في الثناءِ على الزَّمَخْشَريِّ: قولُهُ في مقدِّمةِ «البحرِ المحيطِ» ـ بعد أن ساق كثيرًا مِن مقدِّمةِ «الكشَّافِ» ـ: «انتهى كلامُ الزَّمَخْشَريِّ في وصفِ متعاطي تفسيرِ القرآنِ، وأنتَ ترى هذا الكلامَ، وما احتوى عليه مِن الترصيفِ الذي يُبهِرُ بجنسِهِ الأدباءَ، ويَقهَرُ بفصاحتِهِ البلغاءَ، وهو شاهدٌ له بأهليَّتِهِ للنظرِ في تفسيرِ القرآنْ، واستخراجِ لطائفِ الفرقانْ»(٤).

ويرى أبو حَيَّانَ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ مُجِيدٌ في الانتقاءِ مِن كلامِ

---

(١) «الأشباهُ والنظائرُ في النحو» (٥/ ٢٧).

(٢) كما سيأتي؛ إن شاء الله تعالى.

(٣) «دِراساتٌ لأسلوبِ القرآن» (القِسْم ١، ١/ ١٦).

(٤) «البحرُ المحيط» (١/ ١٠).

المفسِّرينَ، وأنَّه بارعٌ في صياغتِهِ بأسلوبِه؛ قال في بعضِ المواضعِ: «وقد أخَذَ الزَّمَخْشَريُّ أقوالَ السلَفِ، وحسَّنها ببلاغتِهِ وانتقاءِ ألفاظِه»(١)، وقال: «أخَذَهُ الزَّمَخْشَريُّ والقولَ الذي قبله، ونمَّقَهما ببلاغتِهْ، وحُسْنِ خَطَابتِهْ»(٢).

ويحدِّثُنا أبو حَيَّانَ عن الزَّمَخْشَريِّ، وابنِ عَطِيَّةَ، ويذكُرُ فَضْلَهما، مقارِنًا بينهما؛ فيقولُ: «وهذا أبو القاسم محمودُ بنُ عُمَرَ المَشرِقيُّ الخُوَارَزْميُّ الزَّمَخْشَريُّ، وأبو محمَّدٍ عبدُ الحقِّ بنُ غالبِ بنِ عطيَّةَ الأَندَلُسيُّ المَغرِبيُّ الغَرْناطيُّ، أجَلُّ مَن صنَّف في علمِ التفسيرْ، وأفضلُ مَن تعرَّض للتنقيحِ فيه والتحريرْ، وقد اشتهَرَا ولا كاشتهارِ الشمسْ، وخُلِّدَا في الأحياءِ وإنْ همَدَا في الرَّمْسْ، وكلامُهما فيه يدُلُّ على تقدُّمِهما في علومْ؛ مِن منثورٍ ومنظومْ، ومنقولٍ ومفهومْ، وتقلُّبٍ في فنونِ الآدابْ، وتمكُّنٍ مِن علمَي المعاني والإعرابْ، وفي خُطْبَتَيْ كتابَيْهما وفي غضونِ كتابِ الزَّمَخْشَريِّ: ما يدُلُّ على أنَّهما فارِسَا مَيْدانْ، ومُمارِسَا فصاحةٍ وبَيَانْ»(٣).

ثمَّ يقولُ: «ولمَّا كان كتاباهما في التفسيرِ قد أنجَدَا وأغارَا، وأشرَقَا في سماءِ هذا العلمِ بَدْرَيْنِ وأنارَا، وتنزَّلا مِن الكتبِ التفسيريَّةِ مَنزِلةَ الإنسانِ مِن العَيْنْ، والذهَبِ الإبريزِ مِن العَيْنْ، ويتيمةِ الدُّرِّ مِن اللآلي، وليلةِ القَدْرِ مِن الليالي؛ فعكَفَ الناسُ شرقًا وغربًا عليهما، وثَنَوْا أَعِنَّةَ الاعتناءِ إليهما، وكان فيهما على جلالتِهما مجالٌ لانتقادِ ذوي التبريزْ، ومَسرَحٌ للتخييلِ فيهما والتمييزْ ـ: ثَنَيْتُ إليهما عِنَانَ الانتقادْ، وحَلَلْتُ ما تخيَّل الناسُ فيهما مِنَ الاعتقادْ: أنَّهما في التفسيرِ الغايةُ التي لا تُدرَكْ،

(١) «البحرُ المحيط» (٨/ ٤٩٠).
(٢) السابق (٣/ ١٢٥).
(٣) السابق (١/ ٩).

والمَسلَكُ الوَعْرُ الذي لا يكادُ يُسلَكْ، وعرَضْتُهما على مَحَكِّ النَّظَرْ، وأَوْرَيتُ فيهما نارَ الفِكَرْ، حتى خَلُصَ دَسِيسُهما، وبرَزَ نَفِيسُهما، وسيرى ذلك مَن هو للنظَرِ أَهْلْ، واجتمَعَ فيه إنصافٌ وعَدْلْ؛ فإنَّه يتعجَّبُ مِن التولُّجِ على الضراغِمْ، والتحرُّزِ لأشبالِها والأَنْفُ راغِمْ؛ إذْ هذانِ الرجُلانِ هما فارِسَا علم التفسيرْ، ومُمارِسَا تحريرِهِ والتحبيرْ، نشَرَاهُ نَشْرًا، وطار لهما به ذِكْرًا، وكانا متعاصِرَيْنِ في الحَيَاة، متقاربَيْنِ في المَمَاتْ»[(١)].

ثمَّ ينتهي أبو حَيَّانَ إلى المقارَنةِ بين تفسيرِ الزَّمَخْشَريِّ: «الكشَّافِ»، وتفسيرِ ابنِ عطيَّةَ: «المحرَّرِ الوجيزِ»؛ فيقولُ في نتيجةِ الحُكْم: «وكتابُ ابنِ عطيَّةِ أنقَلُ وأجمَعُ وأخلَصْ، وكتابُ الزَّمَخْشَريِّ ألخَصُ وأغوَصْ»[(٢)].

ومهما قال أبو حَيَّانَ في ذمِّ الزَّمَخْشَريِّ، فإنَّ إفادتَهُ منه كبيرةٌ جِدًّا؛ فإنَّه اغترَفَ مِن تفسيرِهِ كثيرًا.

وحَسْبُكَ أن يَرِدَ اسمُ «الكشَّافِ» في «البحرِ المحيطِ» أكثرَ مِن (٣٠٠٠) مرَّةٍ![(٣)]، ورُبَّما نقَلَ عنه في مواضعَ أخرى، ولم يسمِّه!

نعَمْ؛ قد يرُدُّ عليه أبو حَيَّانَ ويخالِفُهُ، لكنَّ الجمهورَ الأعظَمَ مِن هذه النقولِ عن «الكشَّافِ» منقولٌ للفائدةِ منه، وللتكثُّرِ به، وأظُنُّ أنَّ مِن أسبابِ حَمْلِ أبي حَيَّانَ على الزَّمَخْشَريِّ: ما أُشِيرَ إليه آنِفًا.

وأُضيفُ أيضًا: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ بلاغيٌّ مِن الطِّرازِ الأوَّلِ، وقد وصَفُوهُ بأنَّه: «في غايةِ المَعرِفةِ بفنونِ البلاغةِ»[(٤)]؛ فهو يستعمِلُ

---

(١) «البحرُ المحيط» (١/ ١٠). (٢) السابق (١/ ١٠).

(٣) توصَّلْتُ إلى هذه الإحصاءاتِ مِن طريقِ المكتبةِ الشاملةِ عبرَ الحاسبِ؛ فللَّهِ الحمدُ على ما يسَّر.

(٤) «لسانُ المِيزان» (٨/ ٨).

مصطلَحاتِ البلاغيِّينَ، ويتحاكَمُ كثيرًا إلى قواعدِهم في أساليبِ الكلامِ، وفي نَظْمِه، ويَرجِعُ إلى أصولِهم، وأبو حَيَّانَ لا يَعتَدُّ بأحكامِ البلاغيِّين، ويرفُضُ أن تُحكَى على أنَّها مَذهَبٌ، مُدَّعِيًا: «أنَّهم يَبْنُونَها على خيالاتٍ هَذَيانيَّة، واستقراءاتٍ غيرِ كاملة»(١).

وهذا الكلامُ يَكشِفُ عن مِقْدارِ عِلْمِ أبي حَيَّانَ بالبلاغةِ، وأنَّه ليس مِن أهلِها؛ فهو مصدِّقٌ لِمَا قاله ابنُ هِشامٍ عنه، وتقدَّمَتِ الإشارةُ إلى كلامِه.

وأصرَحُ مِن كلامِ ابنِ هِشام: ما قاله ابنُ الطَّيِّبِ الفاسِيُّ عن أبي حَيَّانَ؛ إذْ يقولُ: «وأمَّا أبو حَيَّانَ: فإنَّه لمَّا دخَلَ البلادَ المَشرِقيَّةَ، صار ظاهِريًّا؛ فلذلك تراهُ يَجرِي في غالبِ علومِهِ وتفاسيرِهِ مع الظواهِرْ، ولا يحقِّقُ المسائلَ كلَّها تحقيقَ مدقِّقٍ ماهِرْ؛ ولذلك تراهم كثيرًا ما يعترِضُونَ عليه إذا خرَجَ عن العربيَّةِ إلى الخَوْضِ في المعاني والبيانِ وغيرِهما مِن العلومِ الدقيقة، واللهُ أعلم»(٢).

وأمَّا كلامُ أبي حَيَّانَ عن «مفصَّلِ الزَّمَخْشَرِيِّ»، وأنَّه محتقَرٌ عند العلماءِ: فليس هذا بصحيحٍ، وقد تكلَّمْتُ آنِفًا عن «المفصَّلِ»، وليت أبا حَيَّانَ سمَّى لنا الذين طعَنُوا في «المفصَّل»؛ بل الذي رأينا عكسُ ذلك، وهو أنَّ النَّحْويِّينَ مقبِلُونَ عليه بالشرحِ والتعليقِ، وقد ذكَرَ الحاجُّ خَلِيفةُ أكثرَ مِن أربعِينَ شرحًا له، وما ترَكَ الحاجُّ خَلِيفةُ وما فاته أكثرُ مِن هذا العدَدِ مِن غيرِ شكٍّ، وقد صدَّر الكلامَ عنه بقولِهِ: «هو كتابٌ عظيمُ القَدْر»(٣)، ثمَّ طَفِقَ يسرُدُ شروحَه.

---

(١) «الأشباهُ والنظائرُ في النحو» (٥/ ٢٠)، وعجَبٌ: أنَّ أبا حَيَّانَ في مقدِّمةِ «البحرِ المحيط» (٥/ ٢٠) أثنى على علمِ البلاغةِ، وذكَرَ أنَّه مِن أهمِّ علومِ التفسير!

(٢) «فَيْضُ نَشْرِ الانشراحْ، مِن رَوْضِ طَيِّ الاقتراحْ» (١/ ٤٥٧).

(٣) «كشفُ الظُّنون» (٢/ ١٧٧٤).

وفي مكتبتي مِن شروحِهِ المطبوعة: شرحُ صدرِ الأفاضلِ الخُوَارَزْميِّ (ت٦١٧هـ)، وشرحُ ابنِ يَعِيشَ (ت٦٤٣هـ)، وشرحُ ابنِ الحاجِبِ (ت٦٤٦هـ)، وشرحُ الجَنَديِّ (ت٧٠٠هـ)، وشرحٌ مرقومٌ على الآلةِ الكاتبةِ ليحيى بنِ حَمْزةَ العَلَويِّ اليَمَنيِّ صاحبِ «الطِّرازِ» (ت٧٤٩هـ)، اسمُهُ: «المحصَّلْ، في كشفِ أسرارِ المفصَّلْ».

يقولُ صدرُ الأفاضلِ في مقدِّمتِه: «إنَّ «المفصَّلَ» لشيخِنا[١] جارِ اللهِ العلَّامةِ أبي القاسمِ محمودِ بنِ عُمَرَ الزَّمَخْشَريِّ رَحِمَهُ اللهُ، كتابٌ جامعٌ، فيه مِن كلِّ فنٍّ إعرابيٍّ فَصْلْ، محصولُهُ معنًى لطيفٌ ولفظٌ جَزْلْ، ولعَمْري، إنَّه باكتنازِهِ واختصارِهْ، خيرٌ مِن «الكتابِ»[٢] مع سَعَتِهِ وانتشارِهْ»[٣].

هذا؛ وممَّن أفاد مِن «الكشَّافِ»، وعوَّل عليه: العلماءُ المنتسِبُونَ إلى أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، السائرونَ على سَنَنِ السلَفِ؛ كشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ، وابنِ كَثِيرٍ، وغيرِهما، رحمةُ اللهِ على الجميعِ؛ فإنَّهم ذكَرُوهُ في مؤلَّفاتِهم، وأخَذُوا بقولِهِ في مسائلَ، ورجَّحوا بترجيحاتِهِ، وإن ردُّوا عليه، كما رَدَّ عليه غيرُهم:

ومِن أقوالِهِ المشهورةِ المنقولةِ عنه: اختيارُهُ في الحروفِ المقطَّعةِ: أنَّها إشارةٌ إلى الإعجازِ، وتحدِّي العرَبِ بهذا القرآنِ العظيم؛ وقد تابَعَهُ عليه ابنُ كَثِيرٍ[٤].

وقال السعدُ التَّفْتَازانيُّ في مقدِّمةِ شرحِهِ لـ«الكشَّافِ»، متحدِّثًا عن

---

(١) صدرُ الأفاضلِ لم يُدرِكِ الزَّمَخْشَريَّ، وإنَّما يقولُ: «شيخُنا»؛ مِن باب التعظيمِ والاعترافِ بالنَّهَلِ مِن علومِه.

(٢) أي: كتابِ سيبوَيْهِ.

(٣) «شرحُ المفصَّل = التخمير» (١/ ١٣٢).

(٤) ينظر: «تفسيرُ ابنِ كَثِير» (١/ ٢٤٨).

مزاياهُ[(١)]: «وبعدُ؛ فإنَّ كتابَ «الكشَّافِ» للشيخِ العلَّامَهْ، أحلَّه اللهُ مِن فضلِهِ دارَ المُقامَهْ، قد اشتهَرَ صِيتُ جلالةِ قَدْرِهِ كالأمطارْ، في الأقطارْ، وصار أمرُ نَبَاهةِ ذِكْرِهِ كالأمثالِ في الأمصارْ، رمَقَتْ نحوَهُ عيونُ العيونِ مِن الأفاضِلْ، ونطَقَتْ بفضلِهِ كلمةُ الكَمَلةِ مِن الأماثِلْ، حتى وصَفَهُ بحُسْنِ التأليفِ أطباقُ الآفاقْ، ووضَعَهُ لِلُطْفِ التوصيفِ الحُذَّاقُ على الأحداقْ، اعترَفَ بسُمُوِّ مَحَلِّهِ المُعانِدُ والمُعادِي، ونادَى بعُلُوِّ رُتْبَتِهِ كلُّ وادٍ ونادِي، ترتاحُ له أربابُ العلمِ المَتينْ، والفضلِ المُبينْ، وينزاحُ عن وجوهِ الإعجازِ شُبَهُ المرتابِينْ، تَملأُ الرَّوْعةُ منه قلوبَ الأفاضِلِ وتَملِكُ نفوسَهم، ويهُزُّ الإعجابُ منه أعطافَهم، ويرقِّصُ رؤوسَهم، فيه لكلِّ مَحتِدٍ مِثالْ، ولكلِّ مُنضَوٍ ثُمالْ، وينثالُ على الناظرِ البصيرِ مِن غرائبِ نُكَتِهِ أرسالْ، تهُبُّ حوالَيْهِ رِياحُ آمالِ الفضلاءْ، وتزُفُّ عليه نعامُ قلوبِ الأزكياءْ، يخُوضُونَ غِمَارَ نُكَتِهِ وأسرارِهْ، ويغُوصُونَ على فرائدِ الفوائدِ في بحارِهْ، لا سيَّما المعاصِرينَ الذين سبَقُونا قليلَا، فقد ابتَدُروا إليه رَعِيلًا رَعِيلَا، وادَّرَعوا فيه ليلًا طويلَا، وصبَرُوا عليه صبرًا جميلَا، فيُبدُونَ ما ترَكَهُ الأوَّلونَ مِن حِكَمِهْ، ويبيِّنونَ عمَّا اشتبَهَ على الآخَرينَ مِن كَلِمِهْ، ولو لم يكُنْ منهم إلا التنبيهُ على مَظَانِّ الاشتباهْ، والتنويهُ لبيانِ ما يَجِبُ له الانتباهْ، فكيف وقد وجَّهوا ركائبَهم نحوَ بابِهْ، وطرَحوا سفائنَهم في عُبَابِهْ، وسهَّلوا ما وَعَرَ مِن مسالكِ شِعَابِهْ، وذلَّلوا ما صَعُبَ مِن شواردِ صِعَابِهْ، وبلَغوا كُلَّ مَبلَغٍ في كشفِ الحُجُبِ عن أسرارِهْ، والسُّدَفِ عن أنوارِهْ، ونَيْلِ الاستطاعةِ بسطوعِ نارِهْ، وطلوعِ نهارِهْ، ولقد دخَلْتُ في زُمْرتِهم، واتَّصَلْتُ بجُمْلتِهم، حين كان غُصْنُ الشبابِ رَطِيبًا، وبَرْدُ الحَداثةِ قَشِيبًا، وكُمُّ الأَمَلِ طَرِيًّا، والفهمُ عن الخَلَلِ بَرِيًّا، أستكشِفُ

(١) وهذا الشرحُ لم يُنشَرْ بعدُ؛ على أهمِّيَّتِهِ، وكثرةِ فوائدِه.

لتحقيقِهِ خَفَاياهُ وخَبَاياهْ، وأدأَبُ في طريقِهِ رِكابَ الطَّلَبِ ومَطَاياهْ، مع جِدٍّ في الأمرِ جديدْ، وحِرْصٍ على الكَدِّ عتيدْ، وابتدارٍ مِن السُّعودِ متواصِلْ، واقتدارٍ على الصُّعودِ متكامِلْ، فقاسَيْتُ ما قاسَيْتْ، حتى احتوَيْتُ على ما تمنَّيْتْ، ثمَّ طَفِقْتُ أبذُلُ للطالِبينَ ما صادَفْتُ مِن مخزونِ فِقَرِهْ، وأنثُرُ على الراغِبينَ ما حصَّلْتُ مِن مكنونِ دُرَرِهْ. . .» إلخ(١).

والسعدُ التَّفْتَازانيُّ صاحبُ هذا الكلامِ، هو الملقَّبُ عند العلماءِ بـ«العلَّامةِ الثاني»، والزَّمَخْشَريُّ ملقَّبٌ عندهم بـ«العلَّامةِ» دُونَ قَيْدٍ(٢)؛ فكأنَّ السعدَ تالٍ له في المَنزِلةِ والرُّتْبة.

وتمتَدُّ الاستفادةُ مِن الزَّمَخْشَريِّ وتفسيرِهِ مِن مؤلِّفِهِ حتى عصرِنا الراهنِ؛ إذْ نَجِدُ شيخَيِ التفسيرِ وحَبْرَيْهِ النِّحْريرَيْنِ المحمَّدَيْنِ: ابنَ عاشورٍ، والأمينَ الشِّنْقِيطيَّ (تُوُفِّيا في سنةٍ واحدةٍ ١٣٩٣هـ)؛ فقد اعتمَدَا على «الكشَّافِ» اعتمادًا واضحًا في مصنَّفَيْهما، وناهِيكَ بهما.

وقد ورَدَ اسمُ الزَّمَخْشَريِّ وكتابِهِ «الكشَّافِ» في «تفسيرِ التحريرِ والتنويرِ» أكثرَ مِن (١٠٠٠) مَرَّةٍ! كما ورَدَ اسمُ الزَّمَخْشَريِّ وكتابِهِ في «أضواءِ البيَانِ» (٢٤٠) مَرَّةٍ، تقريبًا.

وأخبَرَني صديقُنا العالِمُ الدكتورُ المفسِّرُ الشيخُ عبدُ اللهِ الأمينُ بنُ محمَّدٍ الأمينِ الشِّنْقِيطيُّ(٣): أنَّ والدَهُ العلَّامةَ محمَّدًا الأمينَ صاحبَ «أضواءِ البيانِ» كان كثيرَ الرجوعِ إلى «الكشَّافِ» في تحضيرِهِ لدروسِهِ الشهيرةِ التي كان يُلقِيها في المَسجِدِ النبَويِّ، وفي الجامعةِ الإسلاميَّة،

---

(١) «حاشيةُ الكشَّاف» مخطوط (الورقة ٢).

(٢) ينظر: «جَمْهرةُ مقالاتِ ورسائلِ الإمامِ محمَّدٍ الطاهرِ بنِ عاشُورٍ» (١٩٠٦/٤).

(٣) عميدُ كلِّيَّةِ القرآنِ (سابقًا) بالجامعةِ الإسلاميَّةِ بالمدينةِ، والمدرِّسُ بالمسجدِ النبويِّ الآنَ.

وأنَّه كان يُشِيدُ بقُوَّةِ فهمِ الزَّمَخْشريِّ، وحُسْنِ تعبيرِه، ورُبَّما قدَّم اختيارَهُ على غيرِه.

هذا، وللكَشَّافِ مَزَايا يذكُرُها العلماءُ، سوى ما ذكَرْتُ:

فمِن ذلك: خُلُوُّهُ مِن الحَشْوِ والتطويل.

ومنها: سلامتُهُ مِن القِصَصِ والإسرائيليَّاتِ في الجملةِ، وانظُرْ ردَّه العنيفَ على مَنِ اتَّهَمَ يُوسُفَ ﷺ بمقارَبةِ المرأةِ؛ اعتمادًا على أخبارٍ إسرائيليَّة[١].

ومِن مَزَاياهُ: اعتمادُهُ في بيانِ المعاني على لغةِ العرَبِ[٢]، وانتقاؤُهُ للشواهدِ الحَسَنةِ مِن أشعارِ العرَبِ قديمِها وحديثِها، موضِّحًا بها معانيَ القرآنِ، ومستدِلًّا بها على صحَّةِ الإعرابِ، ونحوِ ذلك، وقد جاوَزَتِ الشواهدُ الشِّعْرِيَّةُ في «الكشَّافِ» أَلْفَ بيتٍ، ورُبَّما استشهَدَ بشيءٍ مِن شِعْرِهِ، ولكنَّه لا ينسُبُهُ لنفسِهِ، هذه عادتُه، ولكلِّ مؤلِّفٍ عاداتٌ؛ كما سيأتي الحديثُ عنه.

وأيًّا ما كان؛ فالزَّمَخْشَريُّ له عنايةٌ بلغةِ العرَبِ، وأفاده ذلك كثيرًا في تفسيرِ كلامِ الله.

ومِن عنايةِ الزَّمَخْشَرِيِّ باللغةِ: أنَّه ألَّف فيها «أساسَ البلاغةِ»، وهو مِن المعجَماتِ المُهمَّةِ، وانتحى فيه مَذهَبًا مبتكَرًا؛ بذِكْرِ المعاني المجازيَّةِ للكلماتِ، وهو مَنهَجٌ جديدٌ نافعٌ لكلِّ مَن له عنايةٌ باللغةِ؛ إذْ به يُعرَفُ تطوُّرُ ألفاظِ اللغةِ، وامتدادُ استعمالاتِها؛ فالزَّمَخْشَريُّ حُجَّةٌ في اللغةِ بشهادةِ أئمَّةِ الشأن.

---

(١) ينظر: «الكشَّاف» (٢/ ١٠٥).

(٢) ينظر: «مَنَاهِلُ العِرْفان» (٢/ ٧٨)، و«التفسيرُ والمفسِّرون» (١/ ٤٥٢).

واشتغالُ اللُّغويِّ بعلمِ التفسيرِ مما يُفِيدُ كثيرًا في هذا العلمِ؛ قال أبو إسحاقَ الشاطِبيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «مَن أراد تفهُّمَهُ، فمِن جهةِ لسانِ العَرَبِ يُفهَمُ، ولا سبيلَ إلى تطلُّبِ فهمِهِ مِن غيرِ هذه الجِهَة»[(١)].

ولما ذكَرَ ابنُ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ: أن تأويلَ القرآنِ يَرجِعُ إلى ثلاثةِ أوجُهٍ، قال: «**الثالثُ منها**: ما كان عِلْمُهُ عند أهلِ اللسانِ الذي نزَلَ به القرآنُ؛ وذلك عِلمُ تأويلِ عرَبِيَّتِهِ وإعرابِه، لا يُوصَلُ إلى علمِ ذلك إلا مِن قِبَلِهم»[(٢)].

ومِن الدلائلِ على سَعَةِ اطِّلاعِ الزَّمَخْشَرِيِّ في اللغةِ وطُولِ باعِهِ فيها: أنَّه انفرَدَ دون اللُّغَويِّينَ بذكرِ «البِخَاعِ» عند تفسيرِهِ لقولِهِ تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الشعراء: ٣]، وعرَّفه بقولِهِ: «البِخَاعُ: بالباءِ؛ وهو عِرْقٌ مستبطِنُ الفَقَارِ، وذلك أقصى حَدِّ الذَّبْح»[(٣)].

وتابَعَهُ على ذلك جماعةٌ مِن اللُّغَويِّينَ؛ منهم: المطرِّزيُّ[(٤)]، وابنُ منظورٍ[(٥)]، وصاحبُ «القاموسِ»[(٦)]، وغيرُهم، ولكنَّ ابنَ الأثيرِ تعقَّب الزَّمَخْشَريَّ بقولِهِ: «هكذا ذكَرَهُ [أي: الزَّمَخْشَرِيُّ] في كتابِ «الفائقِ في غريبِ الحديثِ»، وكتابِ «الكشَّافِ في تفسيرِ القرآنِ»، ولم أَجِدْهُ لغيرِهِ، وطالما بحَثْتُ عنه في كتبِ اللغةِ والطِّبِّ والتشريحِ، فلم أَجِدِ «البِخَاعَ» بالباءِ، مذكورًا في شيءٍ منها»[(٧)].

---

(١) «الموافَقات» (٢/ ١٠٢). (٢) «جامع البيان» (١/ ٨٨).
(٣) «الكشَّاف» (٢/ ٣٣٥).
(٤) «المُغرِبْ، في ترتيبِ المُعرِبْ» (٢/ ٢٩٣).
(٥) «لسانُ العَرَب»، مادَّة: (ب خ ع).
(٦) «القاموسُ المحيط»، مادَّة: (ب خ ع).
(٧) «النِّهايةُ في غريبِ الحديثِ والأثر» (١/ ١٠٢).

ولم يلتفِتِ العلماءُ إلى تعقُّبِ ابنِ الأثيرِ هذا واستدراكِهِ؛ بل تابَعوا الزَّمَخْشَريَّ، وعَزَوْا إليه الكلمةَ وتفسيرَها؛ بل نقَلَ الزَّبِيديُّ عن شيخِهِ الفاسيِّ اعتراضَهُ على ابنِ الأثيرِ؛ قال الزَّبِيديُّ: «قال شيخُنا: وقد تعقَّبَ ابنَ الأثيرِ قومٌ: بأنَّ الزَّمَخْشَريَّ ثقةٌ ثابتٌ واسعُ الاطِّلاعِ؛ فهو مقدَّمٌ»[1].

ومِن مزايا «الكشَّافِ» أيضًا: عنايةُ مؤلِّفِهِ بكشفِ بِدَعِ التفاسيرِ، والردِّ على أصحابِ الأقوالِ الضعيفةِ، وبيانِ سقوطِها، لا سيَّما في الإعرابِ والمعاني؛ ففتَحَ بذلك رَوْزَنةً لمَن بعدَه، رأى منها أحدُ العلماءِ المعاصِرينَ: أن يؤلِّفَ كتابًا بهذا العنوانِ: «بِدَعُ التفاسيرِ»[2]، وكثيرٌ مِن مادَّتِهِ أو أكثرُها منقولٌ مِن «الكشَّاف».

ولا يتورَّعُ الزَّمَخْشَريُّ أن يَصِفَ القولَ الباطلَ: بأنَّه مِن بِدَعِ التفاسيرِ، ولو كان قائلُهُ مِن أصحابِهِ:

فمِن ذلك: أنَّه قال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤] ـ: «وعن إبراهيمَ، ويحيى بنِ وثَّابٍ: أنَّهما قرَآ: «وَكَلَّمَ اللهَ» بالنصبِ، ومِن بِدَعِ التفاسيرِ: أنَّه مِن الكَلْمِ، وأنَّ معناهُ: وجرَّح اللهُ مُوسى بأظفارِ المِحَنْ، ومَخالِبِ الفِتَنْ»[3].

إنَّ الزَّمَخْشَريَّ لا يرفُضُ أصلَ تحريفِ التكليمِ؛ لأنَّ مذهبَهُ نفيُ الكلامِ عن اللهِ؛ ولهذا ارتضى قراءةَ إبراهيمَ ويحيى بنِ وثَّابٍ؛ لأنَّها تقتضي أنَّ مُوسى هو المكلِّمُ، ومع ذلك أنكَرَ على مَن فسَّر التكليمَ بالتجريحِ مِن أهلِ طائفتِهِ المعتزِلةِ الذين يُنكِرُونَ أنَّ اللهَ متكلِّمٌ حقيقةً؛ لأنَّ

---

(١) «تاجُ العَرُوس» (٢٠/٣٠٧).
(٢) هو: عبدُ اللهِ بنُ الصِّدِّيقِ الغُمَاريُّ المَغرِبيُّ، وكتابُهُ مطبوعٌ.
(٣) «الكشَّاف» (١/٣٩٨).

هذا التفسيرَ لا يناسِبُ سياقَ الآيةِ مع ما قبلها، وهذا التفسيرُ لو صَحَّ، لكان يخدُمُهُ في مذهبِهِ، لكنَّه ذَكِيٌّ لا يُريدُ أن يعوِّلَ في تصحيحِ مذهبِهِ على مثلِ هذا التفسيرِ السقيمِ؛ فإنَّه منافِرٌ لسياقِ الآيةِ؛ ولهذا وصَفَهُ بأنَّه مِن بِدَعِ التفاسير.

وتراهُ يرُدُّ الأقوالَ الباطلةَ والضعيفةَ في التفسيرِ، بعبارةٍ بليغةٍ تَكْفي في إسقاطِها ودَحْضِها:

كقولِهِ فيمَن فسَّر الهَجْرَ: بأنَّه رَبْطُ المرأةِ بالهِجَارِ؛ أي: الحَبْلِ - في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤] -: «وقيل: معناه؛ أي: الهَجْرُ: أكرِهُوهُنَّ على الجِماعِ واربِطُوهُنَّ؛ مِن: هجَرَ البعيرَ: إذا شَدَّهُ بالهِجَارِ؛ وهذا مِن تفسيرِ الثُّقَلاءِ»[١].

ومِن مَزايا «الكشَّاف»: إجلالُهُ للصحابةِ ﵃، وثناؤُهُ عليهم[٢]، وردودُهُ على الروافضِ، وإبطالُ شُبَهِهِم التي يُثيرُونها في الطعنِ على الصحابةِ[٣]، ودفاعُهُ عن عائشةَ ﵂، وردُّهُ على الذينَ يَرْمُونَها بالفاحشةِ؛ وهم عامَّةُ الروافض:

فإنَّه قال في تفسيرِ آياتِ الإفكِ: «ولو فَلَيْتَ[٤] القرآنَ كلَّه، وفتَّشْتَ عمَّا أوعَدَ به مِن العُصاةِ، لم تَرَ اللهَ تعالى قد غلَّظ في شيءٍ تغليظَهُ في إفْكِ عائشةَ رِضْوانُ اللهِ عليها، ولا أنزَلَ مِن الآياتِ القوارعِ المشحونةِ بالوعيدِ الشديدِ، والعِتابِ البليغِ، والزَّجْرِ العنيفِ، واستعظامِ ما رُكِّبَ مِن

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ٣٦٣).
(٢) ينظر: السابق (٢/ ١٦).
(٣) ينظر: السابق (٢/ ١٦٩، ٣٥٩).
(٤) قال ابنُ السِّكِّيتِ: «وقد فَلَيْتُ الشِّعْرَ: إذا تدبَّرْتَهُ، واستخرَجْتَ معانيَهُ وغريبَهُ». «إصلاحُ المَنْطِق» (ص٢٤٦). وينظر: «الصحاح» (٦/ ٢٤٥٧)، مادَّة: (ف ل ا).

ذلك، واستفظاعِ ما أُقدِمَ عليه ـ: ما أنزَلَ فيه على طُرُقٍ مختلِفةٍ، وأساليبَ مُفْتَنَّةٍ، كلُّ واحدٍ منها كافٍ في بابِه، ولو لم يُنزِلْ إلا هذه الثلاثَ، لَكَفَى بها؛ حيثُ جعَلَ القَذَفةَ ملعونِينَ في الدارَيْنِ جميعًا، وتوعَّدهم بالعذابِ العظيمِ في الآخِرةِ، وبأنَّ أَلسِنتَهم وأَيدِيَهم وأَرجُلَهم تَشهَدُ عليهم بما أَفكُوا وبَهَتُوا، وأنَّه يوفِّيهم جزاءَهم الحقَّ الواجبَ الذي هم أهلُهُ؛ حتى يَعلَموا عند ذلك: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾ [النور: ٢٥]، فأوجَزَ في ذلك وأشبَعَ، وفصَّل وأجمَلَ، وأكَّد وكرَّر، وجاء بما لم يقَعْ في وعيدِ المُشرِكينَ عَبَدةِ الأوثانِ إلا ما هو دونه في الفَظَاعةِ، وما ذاك إلا لأمرٍ!

وعن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّه كان بالبَصْرةِ يومَ عَرَفةَ، وكان يُسألُ عن تفسيرِ القرآنِ، حتى سُئِلَ عن هذه الآياتِ[1]؟ فقال: «**مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، ثُمَّ تَابَ مِنْهُ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، إِلَّا مَنْ خَاضَ فِي أَمْرِ عَائِشَةَ**»؛ وهذه منه مبالَغةٌ وتعظيمٌ لأمرِ الإِفْك.

ولقد برَّأ اللهُ تعالى أربعةً بأربعةٍ:

ـ برَّأ يُوسُفَ عليه السلام بلسانِ الشاهدِ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [يوسف: ٢٦].

ـ وبرَّأ مُوسى مِن قولِ اليهودِ فيه بالحَجَرِ الذي ذهَبَ بثَوْبِه.

ـ وبرَّأ مَرْيَمَ بإنطاقِ وَلَدِها حين نادى مِن حِجْرِها: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

ـ وبرَّأ عائشةَ بهذه الآياتِ العِظامِ في كتابِهِ المُعجِزِ المتلُوِّ على وجهِ الدهرِ، مِثْلَ هذه التبرئةِ بهذه المبالَغات.

---

(١) يعني: قولَهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾ [النور: ٢٤ ـ ٢٥].

فانظُرْ: كم بَيْنَها وبين تَبرِئةِ أولئك؟! وما ذاك إلا لإظهارِ عُلُوِّ مَنزِلةِ رسولِ اللهِ ﷺ، والتنبيهِ على إنافةِ مَحَلِّ سيِّدِ ولدِ آدمَ، وخِيرةِ الأوَّلين والآخِرينَ، وحُجَّةِ اللهِ على العالَمين.

ومَن أراد أن يتحقَّق عَظَمةَ شأنِهِ ﷺ، وتقدُّمَ قَدَمِه، وإحرازَهُ لقَصَبِ السَّبْقِ دون كلِّ سابقٍ، فَلْيَتَلَقَّ ذلك مِن آياتِ الإفك، وليتأمَّلْ كيف غَضِبَ اللهُ في حُرْمتِه؟! وكيف بالَغَ في نفيِ التُّهَمةِ عن حجابِه؟!»[١].

وإنَّما أورَدتُّ النصَّ على طُولِهِ؛ لِمَا فيه مِن الجَزالةِ وصدقِ الغَيْرةِ؛ فللَّهِ دَرُّ صاحبِهِ مِن بليغٍ أصاب المَحَزَّ، وطبَّق المَفصِلَ[٢]، وأتى على الأرَب!

ومِن إشاراتِهِ اللطيفةِ المعبِّرةِ الدالَّةِ على تعظيمِهِ وحبِّهِ للصحابةِ ـ ورُبَّ إشارةٍ أبلَغُ مِن عبارةٍ! ـ: ما ذكَرَهُ في دِيباجةِ «الكشَّافِ»؛ مَن أنَّه فرَغَ مِن تأليفِهِ في مِقْدارِ مُدَّةِ خلافةِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه؛ فهذا ممَّا يدعو القارئَ إلى البحثِ والتفتيشِ في سِيرةِ هذا الخليفةِ الراشدِ، والوقوفِ على مناقبِهِ العظيمة، وآثارِهِ الكريمة؛ ليَعلَمَ ما لم يكن يَعلَمُهُ مِن سِيرتِهِ العَطِرة، وحُبُّ أبي بكرٍ وتولِّيه هو الفارقُ بين أهلِ السُّنَّةِ والرافضة.

وممَّا يُذكَرُ للزَّمَخْشَريِّ في «الكشَّافِ»: تعظيمُهُ للشريعة، والأمرِ والنهيِ، والوعدِ والوعيدِ، وعيبُهُ على الناسِ تساهُلَهم بالأحكامِ؛ وذلك في مواضعَ مِن تفسيرِهِ؛ يقولُ: «وكم مِن بابٍ مِن أبوابِ الدِّينِ هو عند

---

(١) «الكشَّاف» (٢/ ٣٠٦).

(٢) قال أبو زَيْدٍ: «يقالُ للبليغِ مِن الرِّجالِ: «قد رَدَّ قالَبَ الكلام، وقد طبَّق المَفصِلَ، ووضَعَ الهِنَاءَ مَواضِعَ النَّقْب». ينظر: «لسانُ العَرَب» (١/ ٦٨٩)، و«فتوحُ الغَيْب» (١٠/ ٢٩٢).

الناسِ كالشريعةِ المنسوخةِ، قد تركوا العمَلَ به!»[(١)]، وقال مرَّةً: «وهذا ممَّا الناسُ منه في غَفْلةٍ، وهو عندهم كالشريعةِ المنسوخة!»[(٢)].

وقد ذكَرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «العقيدةِ التدمُريَّةِ» هذا المَنحَى عند المعتزِلةِ بعامَّةٍ؛ وهو تعظيمُهم للأمرِ والنهيِ، والوعدِ والوعيدِ، مع ما هم عليه مِن التكذيبِ في القَدَرِ، وقال: «إنَّهم في ذلك خيرٌ ممَّن يُقِرُّ بالقَدَرِ، مع إنكارِ الأمرِ والنهيِ، والوعدِ والوعيدِ»[(٣)]، يريدُ: الجَبْريَّةَ مِن الجَهْميَّةِ ومَن تَبِعَهم كالأشاعرةِ؛ فإنَّهم يُقِرُّونَ بالقَدَرِ، ويضعُفُ إقرارُهم بالأمرِ والنهيِ؛ كما يَظهَرُ ذلك في نَفْيِهم للأسبابِ؛ حيثُ إنَّ الأعمالَ الصالحةَ سبَبٌ للثوابْ، والأعمالَ السيِّئةَ سبَبٌ للعقابْ.

وممَّا يُذكَرُ للزَّمَخْشَرِيِّ: مصاوَلتُهُ لغلاةِ الصوفيَّةِ؛ بالردِّ عليهم، وتكذيبِ دعاواهم، وقد يمزُجُ أسلوبَهُ بشيءٍ مِن السُّخْرِيَةِ؛ لينفِّرَ عنهم:

قال ـ عند قولِهِ سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١] ـ: «**وعن الحسَنِ**: «زعَمَ أقوامٌ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ: أنَّهم يُحِبُّونَ اللهَ، فأراد أن يَجعَلَ لقولِهم تصديقًا مِن عمَلٍ؛ فمَنِ ادَّعى مَحَبَّتَهُ، وخالَفَ سُنَّةَ رسولِهِ، فهو كذَّاب، وكتابُ اللهِ يكذِّبُه، وإذا رأيتَ مَن يذكُرُ محبَّةَ اللهِ، ويصفِّقُ بيَدَيْهِ مع ذِكْرِها، ويَطرَبُ ويَنعَرُ ويَصعَقُ، فلا تشُكَّ في أنَّه لا يَعرِفُ ما «اللهُ»؟! ولا يَدرِي ما «محبَّةُ الله»؟! وما تصفيقُهُ وطَرَبُهُ، ونَعْرتُهُ وصَعْقتُهُ، إلا أنَّه تصوَّر في نفسِهِ الخبيثةِ صُورةً مستملَحةً معشَّقةً، فسمَّاها: «اللهَ»؛ بجهلِهِ ودَعَارتِهِ، ثمَّ صفَّق وطَرِبَ، ونعَرَ وصَعِقَ على تصوُّرِها، ورُبَّما رأيتَ المَنِيَّ قد ملأَ إزارَ ذلك المُحِبِّ عند صَعْقتِهِ، وحَمْقَى العامَّةِ على حوالَيْهِ

(١) «الكشَّاف» (٢/ ٣٠٧). (٢) السابق (٢/ ٣١٧).

(٣) «العقيدةُ التدمُريَّة» (ص١٣٩).

قد ملؤُوا أردانَهم بالدموعِ؛ لِمَا رقَّقهم مِن حالِه!»(١).

وهاجَمَ الصوفيَّةَ بما يَكرَهُونَ نَزْلةً أخرى ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ [المائدة: ٥٤] ـ فقال معرِّضًا بهم؛ بل مصرِّحًا:

«**محبَّةُ العبادِ لربِّهم**: طاعتُهُ وابتغاءُ مَرْضاتِه، وألَّا يَفعَلوا ما يُوجِبُ سَخَطَهُ وعقابَه.

ومحبَّةُ اللهِ لعبادِهِ: أن يُثِيبَهم أحسَنَ الثوابِ على طاعتِهم، ويعظِّمَهم، ويُثنِيَ عليهم، ويَرضَى عنهم(٢).

وأمَّا ما يعتقِدُهُ أجهلُ الناسِ، وأعداهُمْ للعلمِ وأهلِهِ، وأمقَتُهم للشرعِ، وأسوَؤُهم طريقةً ـ وإن كانت طريقتُهم عند أمثالِهم مِن الجَهَلَةِ والسُّفَهاءِ شيئًا ـ وهم الفِرْقةُ المفتعَلةُ المتفعِّلةُ مِن الصُّوفِ، وما يَدِينُونَ به؛ مِن المحبَّةِ والعِشْقِ والتغنِّي ـ على كَرَاسِيِّهم خرَّبها اللهُ، وفي مَراقِصِهم عطَّلها اللهُ ـ بأبياتِ الغَزَلِ المَقُولةِ في المُرْدانِ الذين يسمُّونهم شُهَداءَ، وصَعَقاتِهم التي أينَ عنها صَعْقةُ مُوسى عند دَكِّ الطُّورِ؟! فتعالى اللهُ عنه عُلُوًّا كبيرًا!»(٣).

وقد علَّق على هذا الكلامِ أستاذُنا العلَّامةُ الشيخُ عبدُ الرحمٰنِ بنُ ناصرٍ البَرَّاكُ ـ متَّعَنا اللهُ بحياتِهِ ـ أثناءَ مُدارَستي «الكشَّافَ» على سَمَاحتِهِ، بما حاصلُهُ:

«تشنيعُ الزَّمَخْشَريِّ على الصُّوفيَّةِ بسببِ ما ذكَرَ عنهم، هم ـ في

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ٣٠١، ٤٢١)، (٢/ ١٣٠).

(٢) الصوابُ: إثباتُ المَحَبَّةِ للهِ تعالى حقيقةً، كما أثبَتَها لنفسِهِ، على ما يَليقُ به سبحانه؛ بلا تأويلٍ ولا تكييفٍ، وقولُ الزَّمَخْشَريِّ: «ومحبَّةُ اللهِ لعبادِهِ: أن يُثِيبَهم أحسَنَ الثوابِ...»، إلخ، أقولُ: هذا مِن لازمِ محبَّتِه تعالى، لا هي.

(٣) «الكشَّاف» (١/ ٤٢١).

الحقيقةِ ـ مستحِقُّونَ له؛ لأنَّهم مُفرِطونَ في دعوى المحبَّةِ، ومُسرِفونَ في الأعمالِ التي يزعُمُونَ أنَّها ـ أي: المحبَّةَ ـ هي الباعثُ عليها؛ مِن السَّماعِ والرَّقْصِ، وذِكْرِ العِشْقِ، خلا أنَّ الزَّمَخْشَريَّ أفحَشَ في بعضِ كلماتِه.

أمَّا الحاملُ له للحَمْلِ عليهم، والسُّخْرِيَةِ بهم، وتسفيهِهِم، فيحتمِلُ أنَّ ذلك منه باعتبارِ نظَرِ العقلِ، وللعقلِ شأنٌ عند المعتزِلةِ، أو باعتبارِ النظَرِ الشَّرْعيِّ؛ فإنَّ أعمالَ أولئك المتصوِّفةِ مخالِفةٌ لدَلَالةِ الشرعِ، وهي بِدَعٌ لا أصلَ لها في كتابِ اللهِ ولا سُنَّةِ رسولِهِ ﷺ، أو الحاملُ له كلا النظَرَيْنِ؛ العقليُّ، والشرعيُّ؛ وذلك أقرَب، واللهُ أعلم».اهـ. بنحوِهِ كلامُ شيخِنا البَرَّاك.

ولقد تأذَّى الصوفيَّةُ، وأصحابُهم، ومَن يَحطِبُ في حِبالِهم، بكلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ المذكور، واحمرَّتْ له أُنوفُهم، وأجلَبُوا عليه بخَيْلِهم ورَجِلِهم، وزعَموا: «أنَّه لا يَحِلُّ كَتْبُه»[1]، ورأَوْا فيه تطاوُلًا على أولياءِ اللهِ ـ بزَعْمِهم ـ:

ومِن ذلك: ما قاله الرازيُّ ـ تعليقًا على كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ في آيةِ آلِ عِمْرانَ ـ قال: «خاض صاحبُ «الكشَّافِ» في هذا المَقَامِ في الطعنِ في أولياءِ اللهِ تعالى، وكتَبَ هاهنا ما لا يَليقُ بالعاقلِ أن يكتُبَ مثلَهُ في كُتُبِ الفُحْشِ؛ فهَبْ أنَّه اجترَأَ على الطعنِ في أولياءِ اللهِ تعالى؛ فكيف اجترَأَ على كَتْبِهِ مثلَ ذلك الكلامِ الفاحشِ في تفسيرِ كلامِ اللهِ تعالى؟! نسألُ اللهَ العِصْمةَ والهداية»[2].

ومما يُحسَبُ للزَّمَخْشَريِّ: ردودُهُ على الرافضةِ، ونقضُ استدلالاتِهم

---

(١) «نُكَتٌ وتنبيهاتٌ في تفسيرِ القرآنِ المَجيد» لأبي العبَّاسِ البسيليّ (٢/ ١٠٧).
(٢) «مفاتيحُ الغَيْب» (٧/ ١٩).

بالقرآن، ساخِرًا بهم في بعضِ المواضعِ؛ كقولِهِ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۝٧﴾ [الشرح: ٧] ـ: «ومِن البِدَعِ: ما رُوِيَ عن بعضِ الرافِضةِ: أنه قرَأَ: «فَانْصِبْ» بكسرِ الصاد؛ أي: فانصِبْ عَلِيًّا للإمامة، ولو صَحَّ هذا للرافِضيِّ، لَصَحَّ للناصِبيِّ: أن يَقرَأَ هكذا، ويَجعَلَهُ أمرًا بالنَّصْبِ الذي هو بُغْضُ عَلِيٍّ وعَدَاوتُه»[١].

وقولُهُ:

«**فإن قلتَ:** «يزعُمُ بعضُ الناسِ: أنَّ أبا طالِبٍ صَحَّ إسلامُه»:

قلتُ: يا سبحانَ اللهِ؛ كأنَّ أبا طالبٍ كان أخمَلَ أعمامِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ حتى يشتهِرَ إسلامُ حَمْزةَ والعبَّاسِ رضي الله عنهما، ويَخفَى إسلامُ أبي طالبٍ!»[٢].

وممَّا يُذكَرُ فيُشكَرُ للزَّمَخْشَريِّ أيضًا: تعظيمُهُ لآياتِ اللهِ الكونيَّةِ، وذمُّهُ الغَفْلَةَ عنها:

وذلك كتعليقِهِ على قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ ۝٣٢﴾ [الأنبياء: ٣٢]؛ يقولُ: «﴿عَنْ آيَاتِهَا﴾؛ أي: عمَّا وضَعَ اللهُ فيها مِن الأدلَّةِ والعِبَرِ بالشمسِ والقمرِ وسائرِ النَّيِّرات، ومَسايِرِها وطلوعِها وغروبِها؛ على الحسابِ القويم، والترتيبِ العجيب، الدالِّ على الحكمةِ البالغة، والقدرةِ الباهرة، وأيُّ جهلٍ أعظَمُ مِن جهلِ مَن أعرَضَ عنها ولم يَذهَبْ به وَهْمُهُ إلى تدبُّرِها، والاعتبارِ بها، والاستدلالِ على عَظَمةِ شأنِ مَن أوجَدَها عن عَدَمٍ، ودبَّرها ونصَبَها هذه النِّصْبةَ[٣]، وأودَعَها ما أودَعَها ممَّا لا يَعرِفُ كُنْهَهُ إلا هو؟! عَزَّتْ قدرتُه،

---

(١) «الكشَّاف» (٣/ ٢٨٠). (٢) السابق (٢/ ٢٩٤).

(٣) قال الطِّيبيُّ: «قولُهُ: «هذه النِّصْبةَ»: «النِّصْبةُ»: مصدرٌ، بمعنى النوعِ؛ كالرِّكْبةِ، والجِلْسةِ؛ أي: نوعٌ منه عجيبٌ». «فتوحُ الغَيْب» (١٠/ ٣٤١).

ولَطُفَ علمُه»(١).

وللزَّمَخْشَريِّ ـ مِن بَعْدُ ـ استنباطاتٌ بديعة، وإشاراتٌ ذكيَّة، وتحليلاتٌ ماتعة، ولَفَتاتٌ رائعة، في بيانِ المعاني، والكشفِ عن لطائفِ النَّظْمِ وجواهرِ البيان، وله عرائسُ مِن مُطرِباتِ النَّثْرِ المستجادْ، التي أبدَعَ فيها وأفادْ.

ولا غَرْوَ؛ فالرجُلُ خبيرٌ بمفرَداتِ اللغةِ؛ ينتقي منها أحاسِنَها، ثمَّ يَنظِمُها أحسَنَ نظامٍ؛ فتُصبِحُ كالعِقْدِ المرصَّعِ بالنفائسِ؛ فتَسِيرُ كلماتُهُ في الناسِ ـ لحُسْنِها وسَلَاستِها ـ مَسِيرَ الأمثالِ والحِكَم:

انظُرْ إلى تعليقِهِ على قولِ المُشرِكينَ: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، قال: «أنكَرُوا أن تكُونَ الرسُلُ بشَرًا، ولم يُنكِروا أن يكونَ اللهُ حجَرًا!»(٢).

وقال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدٗا﴾ [طه: ٧٠] ـ: «سبحانَ اللهِ! ما أعجَبَ أمرَهم! قد ألقَوْا حِبالَهم وعِصِيَّهم للكفرِ والجحودْ، ثمَّ ألقَوْا رؤوسَهم بعد ساعةٍ للشُّكْرِ والسجودْ؛ فما أعظَمَ الفرقَ بين الإلقاءَيْن!»(٣).

وقال ـ عند قولِهِ سبحانه: ﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٠ قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ ۝١١﴾ [الشعراء: ١٠ ـ ١١] ـ: «وكم مِن آيةٍ أُنزِلَتْ في شأنِ الكافِرينْ، وفيها أوفَرُ نصيبٍ للمؤمِنينْ؛ تدبُّرًا لها، واعتبارًا بمَوْرِدِها!»(٤).

---

(١) «الكشَّاف» (٢/ ٢٦٣). (٢) السابق (٣/ ١٩٢).

(٣) السابق (٢/ ٢٤٨).

(٤) السابق (٢/ ٣٣٧). وراجِعْ ما قاله الطِّيبيِّ إعجابًا بهذه العبارةِ في حاشيتِهِ على «الكشَّاف» (١٥/ ٥١٨).

ولمَّا أطنَبَ في تحليلِ المثَلَيْنِ في آخِرِ سورةِ التحريم، قال عَقِبَ تحليلِهِ الماتعِ: «وأسرارُ التنزيلِ ورموزُهُ في كلِّ بابٍ بالغةٌ مِن اللطفِ والخفاءِ حَدًّا يَدِقُّ عن تفطُّنِ العالِمِ، ويَزِلُّ عن تبصُّرِه»(١).

وقال في موضعٍ آخَرَ: «ولله دَرُّ أمرِ التنزيلِ وإحاطتِهِ بفنونِ البلاغةِ وشُعَبِها، لا تكادُ تستغربُ منها فَنًّا، إلا عَثَرْتَ عليه فيه على أقوَمِ مناهجِهْ، وأسَدِّ مدارجِهْ»(٢).

ومِن استنباطاتِهِ اللافِتةِ:

قولُهُ ـ عند آيةِ المائدةِ: ﴿مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤] ـ قال: «وفيه فائدةٌ جليلةٌ؛ وهي: أنَّ على كلِّ آخِذٍ عِلْمًا: ألَّا يأخُذَهُ إلا مِن أقتلِ أهلِهِ علمًا، وأنحَرِهم درايةً، وأغوَصِهم على لطائفِهِ وحقائقِه، وإنِ احتاج إلى أن يَضرِبَ إليه أكبادَ الإبلِ؛ فكم مِن آخِذٍ عن غيرِ مُتقِنٍ، قد ضيَّع أيَّامَه، وعَضَّ عند لقاءِ النَّحاريرِ أنامِلَه!»(٣)؛ فللَّهِ درُّهُ! ما أحسَنَ ما استخرَج، وأدَقَّ ما استنبَط!

ومِن إشاراتِهِ البلاغيَّةِ المستملَحةِ: قولُهُ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩] ـ:

«ثُمَّ ثنَّى اللهُ سبحانه في شأنِهم بتمثيلٍ آخَرَ؛ ليكونَ كشفًا لحالِهم بعد كشفٍ، وإيضاحًا غِبَّ إيضاحٍ، وكما يَجِبُ على البليغِ في مَظَانِّ الإجمالِ والإيجازِ: أن يُجمِلَ ويُوجِزَ، فكذلك الواجبُ عليه في مواردِ التفصيلِ والإشباعِ: أن يفصِّلَ ويُشبِعَ؛ أنشَدَ الجاحِظُ:

يَرْمُونَ بِالخُطَبِ الطِّوَالِ وَتَارَةً ... وَحْيَ المُلَاحِظِ خِيفَةَ الرُّقَبَاءِ»(٤)

---

(١) «الكشَّاف» (٢/ ٣٣٧).
(٢) السابق (١/ ٢٠٤).
(٣) السابق (٢/ ٤٠٥).
(٤) السابق (١/ ١٥٩).

ومِن تنبيهاتِهِ المُهِمَّةِ التي تُعِينُ الدارسَ البلاغيَّ، وتُخرِجُهُ مِن مضايقِ الإشكالِ: قولُهُ:

«**فإن قلتَ**: «فلِمَ ترَكَ هذا الآكَدَ في سُورةِ الفُرْقانِ في قولِهِ: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦]؟»:

قلتُ: ليس بواجبٍ أن يَجِيءَ بالآكَدِ في كلِّ موضعٍ، ولكنْ يجيءُ بالوَكيدِ تارَةً، وبالآكَدِ أخرى؛ كما يَجِيءُ بالحَسَنِ في موضعٍ، وبالأحسَنِ في غيرِه؛ ليَفْتَنَّ الكلامُ افتنانًا، وتُجمَعُ الغايةُ وما دُونَها»[(١)].

ومِن تحليلاتِهِ البلاغيَّةِ المُبِينةِ عن حِذْقِهِ في الصناعةِ: ما تراه عند قولِهِ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]؛ **قال**:

«**فإن قلتَ**: «هَبْ أنَّ شِراءَ الضلالةِ بالهدى وقَعَ مَجازًا في معنى الاستبدالِ؛ فما معنى ذِكْرِ الرِّبْحِ والتجارةِ؛ كأنَّ ثَمَّ مبايَعةً على الحقيقة؟»:

قلتُ: هذا مِن الصَّنْعةِ البديعةِ التي تبلُغُ بالمَجَازِ الذِّرْوةَ العُلْيا، وهو أن تُساقَ كلمةٌ مَساقَ المَجازِ، ثمَّ تُقفَّى بأشكالٍ لها وأخَواتٍ؛ إذا تلاحَقْنَ، لم تَرَ كلامًا أحسَنَ منه دِيباجةً، وأكثَرَ ماءً ورَوْنَقًا؛ وهو المَجازُ المرشَّح»[(٢)].

ثمَّ بسَطَ في التمثيلِ والاستشهادِ، وواضحٌ أنَّه يُريدُ بحديثِهِ هذا ما استقَرَّ تعريفُهُ عند البلاغيِّين لاحقًا باسمِ: «الاستعارةِ المرشَّحة».

وقال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾﴾ [الإسراء: ٢٣] ـ:

---

(١) «الكشّاف» (٢/ ٥٦٢).

(٢) السابق (١/ ١٤٧).

«**فإن قلتَ**: «ما معنى «عِنْدَكَ»؟»:

قلتُ: هو أن يَكبَرا ويَعجِزا، وكانا كَلًّا على وَلَدِهما، لا كافلَ لهما غيرُه؛ فهما عنده في بيتِهِ وكَنَفِهِ؛ وذلك أشَقُّ عليه وأشَدُّ احتمالًا وصبرًا، ورُبَّما تولَّى منهما ما كانا يتولَّيانِ منه في حالِ الطُّفُولةِ؛ فهو مأمورٌ بأن يستعمِلَ معهما وَطاءةَ الخُلُقِ، ولِينَ الجانبِ، والاحتمالَ؛ حتى لا يقولَ لهما ـ إذا أضجَرَهُ ما يستقذِرُ منهما، أو يستثقِلُ مِن مُؤَنِهما ـ: «أُفٍّ»؛ فضلًا عمَّا يَزِيدُ عليه.

ولقد بالَغَ سبحانه في التوصِيةِ بهما؛ حيثُ افتتَحَها بأنْ شفَعَ الإحسانَ إليهما بتوحيدِهِ، ونظَمَهما في سِلْكِ القضاءِ بهما معًا، ثمَّ ضيَّق الأمرَ في مراعاتِهما؛ حتى لم يرخِّصْ في أدنى كلمةٍ تنفلِتُ مِن المتضجِّرِ، مع مُوجِباتِ الضجَرِ ومُقتضِياتِه، ومع أحوالٍ لا يَكادُ يدخُلُ صبرُ الإنسانِ معها في الاستطاعة»[١].

وقال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾ [الشورى: ٢٤] ـ:

«(أَمْ): منقطِعةٌ، ومعنى الهمزةِ فيه: التوبيخُ؛ كأنَّه قيل: «أيَتمالَكُونَ أن ينسُبُوا مِثْلَهُ إلى الافتراءِ؟! ثمَّ إلى الافتراءِ على اللهِ الذي هو أعظَمُ الفِرَى وأفحَشُها؟! ﴿فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾: فإنْ يشَإِ اللهُ، يَجعَلْكَ مِن المختومِ على قلوبِهم؛ حتى تفترِيَ عليه الكذبَ؛ فإنَّه لا يجترِئُ على افتراءِ الكذبِ على اللهِ إلا مَن كان في مثلِ حالِهم.

وهذا الأسلوبُ مؤدَّاهُ استبعادُ الافتراءِ مِن مثلِهِ، وأنَّه ـ في البُعْدِ ـ مثلُ الشِّرْكِ باللهِ، والدخولِ في جملةِ المختومِ على قلوبِهم.

---

(١) «الكشَّاف» (٢/ ١٨٤).

ومثالُ هذا: أن يُخوَّنَ بعضُ الأُمَناءِ؛ فيقولَ: «لعلَّ اللهَ خذَلَني! لعلَّ اللهَ أعمى قلبي! وهو لا يُرِيدُ إثباتَ الخِذْلانِ وعَمَى القلبِ، وإنَّما يُرِيدُ استبعادَ أن يُخوَّنَ مِثلُه، والتنبيهَ على أنَّه رُكِبَ مِن تخوينِهِ أمرٌ عظيمٌ. . . »(١).

قال الطِّيبيُّ بعد شرحِهِ لكلامِهِ: «للهِ دَرُّه! ما ألطَفَ بيانَه! وما أدقَّ نظَرَه! ولو لم يكُنْ في كتابِهِ إلا هذا التلويحُ، لكَفَاهُ مَزِيَّةً وفضلًا!»(٢).

ولجارِ اللهِ قُدْرةٌ على التحليلِ وتلمُّسِ البلاغات، في الصِّيَغِ ومألوفِ الاستعمالات:

ومِن ذلك: تحليلُهُ لأسلوبِ النداءِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾؛ يقولُ:

«**فإن قلتَ:** «لِمَ كَثُرَ في كتابِ اللهِ النداءُ على هذه الطريقةِ ما لم يكثُرْ في غيرِه؟»:

قلتُ: لاستقلالِهِ بأوجُهٍ مِن التأكيدِ، وأسبابٍ مِن المبالَغةِ؛ لأنَّ كلَّ ما نادى اللهُ له عبادَه ـ مِن أوامرِهِ ونواهِيه، وزواجِرِهِ وعِظَاتِه، ووعدِهِ ووعيدِه، واقتصاصِ أخبارِ الأُمَمِ الدارِجةِ عليهم، وغيرِ ذلك ممَّا أنطَقَ به كتابَه ـ: أمورٌ عِظامْ، وخطوبٌ جِسامْ، ومَعَانٍ عليهم أن يتيقَّظوا لها، ويَمِيلوا بقلوبِهم وبصائرِهم إليها، وهم عنها غافِلون؛ فاقتضَتِ الحالُ أن يُنادَوْا بالآكَدِ الأبلَغ»(٣).

ومِن ذلك: حديثُهُ عن بلاغةِ ضَرْبِ الأمثالِ؛ يقولُ: «ولِضَرْبِ العرَبِ الأمثالَ، واستحضارِ العلماءَ المُثُلَ والنظائرَ: شأنٌ ليس بالخَفِيِّ في إبرازِ خَبِيئاتِ المعاني، ورَفْعِ الأستارِ عن الحقائقِ؛ حتى تُرِيَكَ

(١) «الكشَّاف» (٣/ ٦٨).

(٢) «فتوحُ الغَيْب» (١٤/ ٥٢).

(٣) «الكشَّاف» (١/ ١٧٤).

المتخيَّلَ في صورةِ المحقَّق، والمتوهَّمَ في مَعرِضِ المتيقَّن، والغائبَ كأنَّه مشاهَدٌ، وفيه تبكيتٌ للخَصِمِ الألَدّ، وقَمْعٌ لسَوْرةِ الجامِحِ الأَبِيّ، ولأمرٍ مَّا: أكثَرَ اللهُ في كتابِهِ المُبينِ وفي سائرِ كُتُبِهِ أمثالَه، وفشَتْ في كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ وكلامِ الأنبياءِ عليهم السلام والحُكَماء»(١).

وقال ـ في أثناءِ شرحِهِ قولَهُ تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: ٤٤] ـ:

«ومَجِيءُ أخبارِهِ على الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ؛ للدَّلَالةِ على الجَلَالِ والكِبْرياءِ، وأنَّ تلك الأمورَ العِظَامَ لا تكونُ إلا بفعلِ فاعلٍ قادرْ، وتكوينِ مكوِّنٍ قاهرْ، وأنَّ فاعلَها فاعلٌ واحدٌ لا يُشارَكُ في أفعالِه؛ فلا يَذهَبُ الوَهْمُ إلى أن يقولَ غيرُهُ: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾، ولا أن يَقضِيَ ذلك الأمرَ الهائلَ غيرُه، ولا أن تستوِيَ السفينةُ على متنِ الجُودِيِّ وتستقِرَّ عليه إلا بتسويتِهِ وإقرارِه.

ولِمَا ذكَرْنا مِن المعاني والنُّكَتِ، استفصَحَ علماءُ البيانِ هذه الآيةَ، ورقَّصوا لها رؤوسَهم، لا لتجانُسِ الكلمتَيْنِ، وهما قولُهُ: ﴿ٱبۡلَعِي﴾، و﴿أَقۡلِعِي﴾؛ وذلك ـ وإن كان لا يُخلِي الكلامَ مِن حُسْنٍ ـ فهو كغيرِ الملتفَتِ إليه بإزاءِ تلك المحاسِنِ، التي هي اللُّبُّ، وما عداها قُشُور»(٢).

وله تعبيراتٌ أدبيَّةٌ لطيفةٌ؛ كأنَّه يُرِيدُ بها أن يروِّحَ عن القارئِ ما يُعانِيهِ مِن شِدَّةِ التركيزِ في كلامِه:

يقولُ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖ﴾ [طه: ٦١] ـ: «السُّحْتُ: لغةُ أهلِ الحجازِ، والإسحاتُ: لغةُ أهلِ نَجْدٍ، وبني تَمِيمٍ؛ ومنه قولُ الفَرَزْدَقِ:

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ١٤٩).

(٢) السابق (٢/ ٨١). ويُنظَرُ تعليقُ السَّمِينِ على هذا الشرحِ في: «الدُّرِّ المَصُون» (٦/ ٣٥٥).

.... **إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ**

في بيتٍ لا تَزالُ الرُّكَبُ تَصطَكُّ في تسويةِ إعرابِه»[١].

ويبدو أنَّ هذه طريقةٌ للزَّمَخْشَرِيِّ ـ أعني: الترويحَ على القرَّاءِ ـ أو أنَّ بين جَنْبَيْهِ نَفْسًا مَرِحةً تأنَسُ للطُّرْفةِ أحيانًا؛ لا سيَّما ما اشتمَلَ منها على فوائدَ:

فإنِّي رأيتُهُ يقولُ في مادَّةِ «ب ل ع» مِن «أساسِ البلاغةِ»: «ومِن المجازِ: أَبلِعْني رِيقِي؛ أي: أَمهِلْني حتى أَقُولَ أو أفعَلَ، وقُلْتُ لبعضِ شيوخي: أَبلِعْني رِيقِي، فقال: قد أَبلَعْتُكَ الرافِدَيْن»[٢].

وقال في مادَّةِ «ق ع س»: «رجُلٌ أَقعَسُ، وبه قَعَسٌ؛ وهو دخولُ الظَّهْرْ، وخروجُ الصَّدْرْ، وتقاعَسَ الرجلُ: أخرَجَ صَدْرَه، وتقولُ: إذا رأيتَ أبكارًا لُعْسَا، وعجائزَ قُعْسَا، فقل: لَعًا وتَعْسَا»[٣].

وقد يأتي بين الفَيْنةِ والأخرى بفائدةٍ مِن أبوابِ العِلْم المختلِفةِ، أو بنصيحةٍ ماتِعةٍ يصُوغُها ببلاغتِهِ وأدَبِهِ الجميل؛ ليُتحِفَ بها القارئَ:

وذلك كقولِهِ: «لا طريقَ إلى تحفُّظِ العلومِ إلا ترديدُ ما يُرادُ تحفُّظُهُ منها، وكلَّما زاد ترديدُهُ، كان أمكَنَ له في القلبِ، وأرسَخَ في الفهمِ، وأثبَتَ للذِّكْرِ، وأبعَدَ مِن النِّسْيان»[٤].

وقولِهِ: «مَن لم يتدبَّرْ، فهو كالأعمى الذي سَوَاءٌ عليه جُنْحُ الليلِ الدامِسْ، وضَحْوةُ النهارِ الشامِسْ»[٥].

وقال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

---

(١) «الكشَّاف» (٢/ ٢٤٦).
(٢) «أساسُ البلاغة» (١/ ٦٢).
(٣) السابق (٢/ ٢٦٧).
(٤) «الكشَّاف» (٢/ ٣٤٩).
(٥) السابق (٢/ ٣١٣).

[النساء: ٩٢] ـ: «فعليه تحريرُ رَقَبةٍ، والتحريرُ: الإعتاقُ، والحُرُّ، والعتيقُ: الكريمُ؛ لأنَّ الكَرَمَ في الأحرارِ، كما أنَّ اللُّؤْمَ في العبيد»(١).

وقال مبتهجًا بمجاوَرتِهِ بيتَ اللهِ وحرَمَهُ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [العنكبوت: ٥٦] ـ:

«معنى الآيةِ: أنَّ المؤمِنَ إذا لم يتسهَّلْ له العبادةُ في بلدٍ هو فيه، ولم يَتَمَشَّ له أمرُ دِينِهِ كما يُحِبُّ، فليهاجِرْ عنه إلى بلَدٍ يقدِّرُ أنَّه فيه أسلَمُ قلبًا، وأصَحُّ دِينًا، وأكثرُ عبادةً، وأحسَنُ خشوعًا.

ولعَمْري، إنَّ البقاعَ تتفاوَتُ في ذلك التفاوُتَ الكثيرَ، ولقد جرَّبْنا وجرَّب أوَّلونا، فلم نَجِدْ فيما دُرْنا وداروا: أعوَنَ على قهرِ النفسِ، وعِصْيانِ الشهوةِ، وأجمَعَ للقلبِ المتلفِّت، وأضَمَّ للهَمِّ المنتشِر، وأحَثَّ على القناعةِ، وأطرَدَ للشيطان، وأبعَدَ مِن كثيرٍ مِن الفِتَن، وأضبَطَ للأمرِ الدِّينيِّ في الجُمْلةِ ـ: مِن سُكنى حَرَمِ اللهِ، وجِوارِ بيتِ اللهِ؛ فللَّهِ الحمدُ على ما سهَّل مِن ذلك وقرَّب، ورزَقَ مِن الصَّبْر، وأوزَعَ مِن الشُّكْر»(٢).

وقد يسُوقُ قِصَّةً له ـ أو خبَرًا عن نفسِهِ ـ يؤيِّدُ بها ما يراهُ مِن التفسيرِ، ويُمتِعُ بها القارئَ؛ كما تراه عند تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ رَبُّهُمۡ لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسۡكِنَنَّكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ﴾ [إبراهيم: ١٣ ـ ١٤]؛ فإنه قال: «المرادُ بالأرضِ: أرضُ الظالِمينَ ودِيارُهم، ونحوُهُ: ﴿وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿وَأَوۡرَثَكُمۡ أَرۡضَهُمۡ وَدِيَٰرَهُمۡ﴾ [الأحزاب: ١٢٧]، وعن النبيِّ ﷺ: «**مَن آذى جارَهْ، ورَّثَهُ اللهُ دارَهْ**»(٣).

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ٣٨٠). (٢) السابق (٢/ ٤٠٠).

(٣) الحديثُ قال عنه ابنُ حَجَرٍ في «الكافي الشاف» «بذَيْلِ الكشَّاف» (٤/ ٩٢): =

ولقد عايَنْتُ هذا في مدَّةٍ قريبةٍ: كان لي خالٌ يَظلِمُهُ عظيمُ القَرْيةِ التي أنا منها، ويُؤذِيني فيه، فمات ذلك العظيمُ، وملَّكني اللهُ ضَيْعَته، فنظَرْتُ يومًا إلى أبناءِ خالي يتردَّدونَ فيها ويدخُلُونَ في دُورِها ويخرُجُونَ، ويأمُرُونَ ويَنْهَوْنَ، فذكَرْتُ قولَ رسولِ اللهِ ﷺ، وحدَّثتُهم به، وسجَدْنا شكرًا لله»[1].

وقد يتظارَفُ بأدَبيَّاتِهِ ومحفوظاتِه:

كقولِهِ ـ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ﴾ [النور: ٢٣] ـ: «﴿ٱلْغَٰفِلَٰتِ﴾: السَّليماتِ الصدور، النَّقِيَّاتِ القلوب، اللاتي ليس فيهنَّ دَهَاءٌ ولا مَكْر؛ لأنهُنَّ لم يجرِّبْنَ الأمور، ولم يرُزْنَ الأحوال؛ فلا يَفطَنَّ لِمَا تَفطَنُ له المجرِّباتُ العرَّافات؛ قال:

وَلَقَدْ لَهَوْتُ بِطَفْلَةٍ مَيَّالَةٍ بَلْهَاءَ تُطْلِعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا»[2].

والمقصودُ: أنَّ الرجُلَ مُفِيدٌ، وأنَّه ذو تعبيرٍ رائقٍ، وصاحبُ تحليلٍ مُطرِبٍ، وتعليلٍ مُعجِبٍ:

وذلك مِصْداقُ ما وُصِفَ به مِن الفصاحةِ، وحُسْنِ التصرُّفِ في الكلامِ، وجَوْدةِ القَرِيحةِ[3]؛ كما وصَفَهُ بذلك كثيرٌ:

= «لم أَجِدْه»، وسكَتَ عنه الزَّيْلَعيُّ في «تخريجِ أحاديثِ الكشَّاف»، وذكَرَهُ العَجْلُونيُّ في «كشف الخَفَاء» (٢/ ٢١٩)، وقال: «... ثم رأيتُ النَّجْمَ، قال: «ولعلَّهُ مَثَلٌ سائرٌ، وليس بحديثٍ».

(١) «الكشَّاف» (٢/ ١٤١).

(٢) السابق (٢/ ٣٠٥).
والطَّفْلةُ ـ بفتح الطاءِ، وسكونِ الفاءِ ـ هي: المرأةُ الرَّخْصةُ الناعمةُ، ويقالُ: امرأةٌ طَفْلةُ الأناملِ؛ أي: ناعِمتُها. والبيتُ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ في «ديوانِهِ» (ص٣٤٩).

(٣) ينظر: «لسانُ المِيزان» (٨/ ٨)، و«بُغْيةُ الوُعاة» (٢/ ٢٧٩).

ومنهم: زكريَّا القَزْوينيُّ الذي ذكَرَ بأنَّ جارَ اللهِ: «كان بالغًا في علمِ العربيَّةِ، وعلمِ البيان، وله تصانيفُ حَسَنةٌ ليس لأحدٍ مِثْلُها في فصاحةِ الألفاظِ، وبلاغةِ المعاني، مع إيجازِ اللفظ، حتى لو أنَّ أحدًا أراد أن ينقُصَ مِن كلامِهِ حرفًا أو يَزِيدَ فيه، بانَ الخَلَل»[١].

وقال ابنُ حَجَرٍ: «كان الزَّمَخْشَريُّ في غايةِ المَعرِفةِ بفنونِ البلاغةِ، وتصرُّفِ الكلام»[٢].

وقال عنه طاش كُبْرِي زادَهْ: «إمامُ الدنيا في علمِ الإعرابِ واللغةِ، والمعاني والبيانْ، والزهدِ وحُسْنِ السِّيرةِ في السِّرِّ والإعلانْ، كان واسعَ العلمِ، كثيرَ الفضلِ، غايةً في الذَّكَاءِ وجَوْدةِ القَرِيحةِ، متفنِّنًا في كلِّ عِلْم»[٣].

قلتُ: وممَّا يَنطِقُ بفصاحةِ الزَّمَخْشَريِّ، وحُسْنِ تصرُّفِهِ في الكلامِ: كتابُهُ اللطيفُ: «نوابِغُ الكَلِم»، وكتابُهُ الآخَرُ: «أطواقُ الذَّهَبِ في المواعظِ»، وما فيهما مِن اللطائفِ والحِكَمِ المَصُوغةِ بأسلوبٍ عَذْبٍ مُوجَزٍ، وفي فِقَرٍ قصيرةٍ متناسِبة؛ فإنَّهما شاهِدانِ بأنَّ مُنشِئَهما معدودٌ في أكابرِ البلغاء.

ومِن دلائلِ البلاغةِ لدَيْه: حُسْنُ اختيارِهِ لأقوالِ البلغاءِ وشِعْرِ الشعراء، وانتقائِهِ لأطايبِ الحِكَمِ وروائعِ المُثُلِ، في كتابِهِ: «رَبيعِ الأبرارِ»، وكان يقالُ: «دَلَّ على عقلِ المرءِ اختيارُه»، أو كما نقَلَ أبو هِلالٍ، وعبارتُهُ: «اختيارُ الرجُلِ قِطْعةٌ مِن عَقْلِه؛ كما أنَّ شِعْرَهُ قطعةٌ مِن عِلْمِه»[٤]، وما زِلْنا نَسمَعُ مِن شيوخِنا في الأدَبِ قولَهُم: «إنَّ أبا تمَّامٍ في «حَماسَتِه»، أشعَرُ منه في شِعْرِه»، وقال بعضُ الشعراء:

---

(١) «آثارُ البِلادْ، وأخبارُ العِبادْ» (ص٥٣٣).
(٢) «لسانُ المِيزان» (٨/٨).
(٣) «مِفْتاحُ السعادة» (٢/٩٧).
(٤) «كتابُ الصناعتَيْن» (ص٣).

قَدْ عَرَفْنَاكَ بِاخْتِيارِكَ إِذْ كَا نَ دَلِيلًا عَلَى اللَّبِيبِ اخْتِيَارُهْ

ومِن دلائلِ البلاغةِ لدى الزَّمَخْشَرِيِّ أيضًا: استجادتُهُ للمستحسَنِ مِن الكلامِ، وما يَخلَعُهُ عليه مِن الأوصافِ الرائقةِ؛ حتى في كتابِهِ المُعجَميِّ «أساسِ البلاغة»:

فمِن ذلك: قولُهُ في مادَّةِ «ز ن ن»: «فلانٌ يُزَنُّ بكذا: يُتَّهَمُ به، وزَنَنْتُهُ به وأَزنَنْتُهُ، وقلتُ مرَّةً لبعضِ أشياخي: «إنَّ فلانًا يُبخِّلُ، وكان أبوه مُبخَّلًا»، فقال: «حامَى على أُمِّهِ أن تُزَنَّ بغيرِ أبيهِ»، ثمَّ عقَّب على ذلك بقولِهِ: «وهو مِن الكلامِ المُتبارِي في الحُسْنِ لفظُهُ ومعناهُ»[(١)].

نَفْسُ هذا المعجَم «أساسِ البلاغةِ»، دليلٌ على تمكُّنِ الزَّمَخْشَرِيِّ مِن البلاغةِ، وأنَّه ذو اطِّلاعٍ وافرٍ، ومَعرِفةٍ واسعةٍ بمَجَازاتِ العرَبِ وكناياتِها، وتصرُّفاتِهم في كلامِهم، وهو أَوحَديٌّ في مَنهَجِهِ الذي سلَكَهُ في هذا المُعجَم.

وممَّا يَشهَدُ - أيضًا - بفصاحةِ الزَّمَخْشَرِيِّ: مَقَاماتُهُ الأَدبيَّةُ التي حاكَى فيها مقاماتِ البديعِ، والحَريريِّ، وهو - وإن لم يَصِلْ إلى بَرَاعتِهما الأدَبيَّةِ - فحَسْبُهُ أنَّه جارَاهما في هذا المَيْدانِ، وفاقَهما في حُسْنِ المضمونِ - في الجملةِ - وجَوْدةِ الهَدَف.

والمقصودُ مِن هذا كلِّه: أن يُعلَمَ أنَّ مَن رمَى الزَّمَخْشَرِيَّ بالعُجْمةِ؛ كأبي حَيَّانَ عفا اللهُ عنه[(٢)] -: فإنَّه لم يُصِبْ.

وحَسْبُكَ شهادةُ ابنِ المنيِّرِ الذي ألَّف كتابَهُ لتعقُّبِ أخطاءِ «الكشَّافِ» - كما سيأتي الحديثُ عنه - فإنَّه لم يستطِعْ أن يكتُمَ إعجابَهُ بكتاباتِ الزَّمَخْشَرِيِّ وتحليلاتِه:

---

(١) «أساسُ البلاغة» (١/ ٤١٠).

(٢) ينظر: «البحرُ المحيط» (٤/ ٢٢٩).

فقال مرَّةً: «هذا كلامٌ نفيسٌ يستحِقُّ أن يُكتَبَ بذَوْبِ التِّبْرْ، لا بالحِبْرْ»[١].

وقال في موضع: «هذا تفسيرٌ مُهذَّبْ، وافتنانٌ مُستعذَبْ، ردَّدتُّهُ على سمعي فزادَ رَوْنقًا بالترديدْ، واستعادَهُ الخاطرُ كأنِّي بَطِيءُ الفهم حين يُفِيدْ»[٢].

وقال ـ عند تفسيرِ الزَّمَخْشَريِّ لقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] ـ: «هذا أيضًا مِن دِقَّةِ نَظَرِهِ في الكتابِ العزيز، والتعمُّقِ في آثارِ معادِنِهْ، وإبرازِ محاسِنِهْ»[٣].

وقال ـ عند تفسيرِهِ لقولِهِ تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾ [هود: ٩١] ـ قال: «وهذا مِن مَحاسِنِ نُكَتِهِ الدالَّةِ على أنَّه كان مَلِيًّا بالحَذَاقةِ في علمِ البيان»[٤].

هذا؛ وقد ذكَرْتُ آنفًا: أنَّ كثيرًا مِن الأسرارِ البلاغيَّة، والنِّكاتِ البيانيَّةِ المتداوَلةِ في كتبِ المفسِّرينَ بعد الزَّمَخْشَريِّ، هي ـ في الحقيقةِ ـ مأخوذةٌ عنه؛ فهي مِن نتاجِ فِكْرِهْ، وبناتِ صَدْرِهْ، أو ملتقَطةٌ مِن فكرةٍ ألقاها الزَّمَخْشَريُّ، ونمَّاها مَن بعدَه؛ كما قيل: «إنَّ الفِكْرةَ كالشَّجَرةِ تنمو وتَكبَرُ بتعاهُدِ اللاحقِ إيَّاها بعد السابق».

ويذكُرُ أبو حَيَّانَ في «بحرِهِ» ـ عند كلامٍ نقَلَهُ عن «الكشَّافِ» ـ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ أخَذَ الفِكْرةَ عن المتقدِّمِين، وحسَّنها بتكثيرِ ألفاظِها ومَصاغَتِها[٥]؛ فإن صَحَّ ذلك، وأنَّها عادةٌ له، فلا بأسَ به؛ فإنَّ الانتفاعَ بكلامِ المصنِّفِينَ بالزيادةِ عليه وبَسْطِهِ وتهذيبِهِ وتقريبِهِ للأفهامِ، هو مِن صميمِ العلمِ، وبابٌ مِن أبوابِ التأليف.

---

(١) «الانتصافُ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (٢/ ٤٠٦).
(٢) السابق (٢/ ٤٤٩).
(٣) السابق (٢/ ٤٦٠).
(٤) السابق (٢/ ٩١).
(٥) ينظر: «البحرُ المحيط» (٨/ ٣٢٩).

عاداتُ الزَّمَخْشَرِيِّ في «الكشَّاف»

جرَتْ عادةُ المصنِّفِينَ: أنَّ لكلِّ واحدٍ منهم عاداتٍ تطَّرِدُ معه في مصنَّفِهِ، وهذه العاداتُ ليست هي خُطَّةَ التأليفِ التي يسلُكُها المصنِّفونَ في كتبِهم، ولا المنهجَ الذي يرسُمُونَهُ ويَسِيرونَ عليه، ولكنَّ العاداتِ شيءٌ آخَرُ رُبَّما يذكُرُهُ المصنِّفُونَ، فيُدخِلُونَهُ نصًّا عليه في المقدِّمة، أو يكتفُونَ بالإشارةِ إليه في أثناءِ أحاديثِهم اللاحقة.

وثَمَّ عاداتٌ لم ينُصَّ عليها أصحابُ المصنَّفاتِ، ولكنَّها يُمكِنُ أن تُكتشَفَ مِن خلالِ اطِّرادِها في كلامِ المؤلِّف.

ومعرفةُ هذه العاداتِ حَسَنٌ جِدًّا للباحِثِينَ؛ لِمَا يحصُلُ بها مِن الفوائدِ؛ مِن فهمِ كلامِ المؤلِّفِ، وتفسيرِ بعضِهِ ببعضٍ، وإدراكِ إشاراتِهِ البعيدةِ؛ وهذا يدخُلُ تحت المصطلَحِ الذي سمَّاهُ أستاذُنا العلَّامةُ محمَّد أبو موسى: «العِلْمَ المسكوتَ عنه»، وهو بابٌ مِن العلمِ مُهِمٌّ لم يتفطَّنْ له إلا قلَّةٌ مِن الناس.

ولا شكَّ أنَّ ثَمَّةَ كُتُبًا مُهِمَّةً بحاجةٍ إلى مَعرِفةِ عاداتِ مؤلِّفيها، لا سيَّما كُتُبُ الأئمَّةِ الكبارِ التي صارت مدارسَ للأجيالِ اللاحقةِ، في مختلِفِ الفنونِ؛ ككتابِ «الجامعِ الصحيحِ» للبخاريِّ، و«تفسيرِ ابنِ جَريرٍ الطبَريِّ»، و«كتابِ سيبوَيْهِ»، و«قصيدةِ الشاطِبيِّ في القراءات»، وغيرِها مِن غُرَرِ مصنَّفاتِ الأئمَّةِ الهُداةِ في هذه الأمَّةِ المبارَكة.

وقد ألَّف شيخُ مشايخِنا العلامة المحدِّث عبدُ الحقِّ الهاشِميُّ:

«عاداتُ البخاريِّ في صحيحِه»؛ وهو مطبوعٌ، ولا أَعلَمُ أنَّ أحدًا صنَّف في عاداتِ سيبوَيْهِ، ولا ابنِ جَريرٍ؛ وهما حَرِيَّانِ بذلك.

والزَّمَخْشَريُّ بحاجةٍ إلى أن نَعرِفَ عاداتِهِ في كتابِهِ؛ لفهمِهِ ومَعرِفةِ إشاراتِهِ ومصطلَحاتِه؛ سواءٌ مِن النواحي العِلْميَّةِ، أو مِن الجوانبِ العمَليَّةِ العَقَديَّةِ التي أراد بها خِدْمةَ مَذهَبِهِ، والردَّ على المخالِفِين.

ولم أَرَ مَن كتَبَ عن عاداتِ الزَّمَخْشَريِّ في كتابِهِ؛ ولكنِّي وجَدتُّ إشاراتٍ متفرِّقةً وشَذَراتٍ معدودةً في بعضِ المصادر:

فممَّا وجَدتُّ مِن ذلك:

أوَّلًا: أنَّه يذكُرُ ما ورَدَ في فضلِ السُّوَرِ في آخِرِها، وهي خلافُ عادةِ المفسِّرين؛ فإنَّهم يذكُرُونَ ما ورَدَ مِن ذلك في أوائلِ السُّوَرِ؛ لِمَا فيه مِن الترغيبِ في قراءتِها، والحَثِّ على حفظِها، ويقالُ: «إنَّ الزَّمَخْشَريَّ سُئِلَ عن وجهِ ذلك؛ فأجاب: بأنَّ الفضائلَ صفاتٌ للسُّوَرِ، والصفةُ تستدعي تقديمَ الموصوف»[(١)].

ثانيًا: ومِن عاداتِ الزَّمَخْشَريِّ المعروفةِ: أنَّه يفسِّرُ القرآنَ، ثمَّ يُتبِعُ التفسيرَ آراءَ المعتزِلةِ القَدَريَّةِ؛ كالمستدِلِّ لأقوالِه[(٢)].

ثالثًا: ومِن عاداتِهِ: أنَّه إذا رأى ظاهرًا يوافِقُ معتقَدَهُ، أورَدَ مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ سؤالًا، وأورَدَ معتقَدَهُ جوابًا؛ ذكَرَ ذلك ابنُ المنيِّرِ، وهو مِن أدرى الناسِ بأسلوبِ الزَّمَخْشَريِّ ومغالَطاتِه، وانظُرْ شاهدًا لهذه العادةِ في آخرِ تفسيرِ سورةِ الذارياتِ مِن «الكشَّافِ»، وراجِعْ تعليقَ ابنِ المنيِّرِ عليه[(٣)].

---

(١) «نواهدُ الأبكار» (١/ ٢٥٤).
(٢) ينظر: «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (٤/ ١٣٣).
(٣) السابق (٤/ ٢١).

رابعًا: ومِن عاداتِهِ في تفسيرِهِ: أنَّه لا يُطِيلُ في ذِكْرِ القَصَصِ، ولا يُطنِبُ في تفاصيلِها، ولا يذكُرُ منها إلا ما لا بُدَّ منه في تفسيرِ الآيةِ، أو ما ثبَتَ عنده في الحديثِ الصحيح(١).

خامسًا: ومِن عاداتِهِ: أنَّه يُورِدُ في «الكشَّافِ» أبياتًا مِن نظمِهِ ومقطَّعاتٍ، ولكنَّه لا ينسُبُها لنفسِهِ، ولا لمعيَّنٍ غيرِه، وقد نبَّه على ذلك غيرُ واحدٍ:

فمِن ذلك: أنَّه قال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] ـ: «وأُنشِدتُّ لبعضِهم:

يَا مَنْ يَرَى مَدَّ البَعُوضِ جَنَاحَهَا ... فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ البَهِيمِ الأَلْيَلِ
وَيَرَى عُرُوقَ نِيَاطِها فِي نَحْرِهَا ... وَالمُخَّ فِي تِلْكَ العِظَامِ النُّحَّلِ
اِغْفِرْ لِعَبْدٍ تَابَ مِنْ فَرَطَاتِهِ ... مَا كَانَ مِنْهُ فِي الزَّمَانِ الأَوَّلِ»(٢)

قال شارحُ شواهدِ «الكشَّافِ» مُحِبُّ الدِّينِ أفندي: «قال الزَّمَخْشَرِيُّ: «وأُنشِدتُّ لبعضِهم»؛ يعني: نَفْسَه؛ كما هو دأبُهُ في كلِّ ما يقُولُهُ في «تفسيرِهِ»: «ولبعضِهم»، أو «أُنشِدتُّ لبعضِهم»(٣).

قلتُ: وصرَّح الزَّمَخْشَرِيُّ بنسبةِ هذه الأبياتِ إلى نفسِهِ في كتابِهِ إلى أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ(٤).

ومِن ذلك: أنه قد يقولُ: «قال بعضُ العَدْلِيَّةِ»؛ أي: المعتزِلةِ(٥)، ويَقصِدُ بذلك نفسَه:

---

(١) ينظر: «نواهدُ الأبكار» (٢/ ٢٣٩). (٢) «الكشَّاف» (١/ ٢٠٦).
(٣) «تنزيلُ الآياتْ، على الشواهدِ مِن الأبياتْ» (ص٢١٥).
(٤) ينظر: «تُحْفةُ الأديبْ، في نحاةِ مُغْني اللبيبْ» (١/ ٣٨٦).
(٥) **العَدْلِيَّةُ:** أحدُ ألقابِ المعتزِلةِ؛ نسبةً إلى العَدْلِ الذي هو أحدُ أصولِهم في الاعتقاد.

ومِن أمثلتِهِ: قولُهُ ـ بعد أنْ ذمَّ مَن يُثبِتُ رؤيةَ اللهِ في الآخرةِ، وهم أهلُ السُّنَّةِ ـ: «والقولُ ما قال بعضُ العَدْليَّةِ فيهم:

لَجَمَاعَةٌ سَمَّوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً وَجَمَاعَةٌ حُمُرٌ لَعَمْرِي مُوكَفَهْ[١]

قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا شُنَعَ الْوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالبَلْكَفَهْ»[٢].

فهذان البيتانِ مِن نظمِهِ؛ كما أثبَتَ ذلك جميعُ مَن عارَضَهُ مِن العلماءِ، ومَن ردَّ عليه؛ كما سيأتي ذِكْرُهُ ـ إن شاء اللهُ ـ مفصَّلًا.

ومعرفةُ هذه العادةِ عند الزَّمَخْشَرِيِّ، تُفِيدُنا في مَعرِفةِ الشِّعْرِ غيرِ المنسوبِ في «الكشَّافِ»، وما أكثَرَه! وهكذا ما سكَتَ عن عَزْوِهِ جامعُ شواهدِ «الكشَّافِ» مُحِبُّ الدِّينِ أفندي في كتابِهِ: «تنزيلُ الآياتْ، على الشواهدِ مِن الأبياتْ»؛ فإنَّه ترَكَ أبياتًا كثيرةً، دون أن ينسُبَها إلى قائلِيها، وإن كان قد شرَحَها:

فمِن ذلك: أنَّه أورَدَ البيتَ الذي استشهَدَ به الزَّمَخْشَرِيُّ في سورةِ الشعراءِ، وهو:

وَأَنْتَ الشَّهِيرُ بِخَفْضِ الْجَنَاحِ فَلَا تَكُ فِي رَفْعِهِ أَجْدَلَا[٣]

ولم يَعْزُهُ إلى قائلٍ، وجزَمَ ابنُ عاشورٍ رحمه الله: بأنَّه مِن نظمِ الزَّمَخْشَريِّ[٤].

وعلى هذا، فنحن إذا وجَدْنا الشِّعْرَ في «الكشَّافِ» غيرَ منسوبٍ، ولم نَعرِفْ صاحبَهُ ـ مع كثرةِ البحثِ ـ فإنَّنا نغلِّبُ الظنَّ بأنَّه مِن نظمِ الزَّمَخْشَرِيّ.

---

(١) قولُهُ: «**حُمُر**»؛ أي: كالحُمُرِ جمع حِمَارٍ، و«**مُوكَفة**»؛ أي: موضوعٌ عليها الإِكافُ، وهو البَرْذَعةُ، مبالَغةً في التشبيه.

(٢) «الكشَّاف» (١/ ٥٠٨).

(٣) ينظر: السابق (٢/ ٣٥٢).

(٤) ينظر: «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (١٤/ ٨٣).

سادسًا: ومِن عاداتِ الزَّمَخْشَرِيِّ ـ وهي أسوَؤُها ـ: طعنُهُ في القراءاتِ القرآنيَّهْ، وذلك إذا خالَفَتِ القواعدَ النَّحْويَّهْ، وتكرَّر ذلك منه في «الكشَّافِ»؛ حتى قيل: «إنَّ القراءاتِ المتواترةَ التي انتقَدَها الزَّمَخْشَرِيُّ: خمسٌ وعشرونَ قراءةً»(١).

فليكُنْ قارئُ «الكشَّافِ» على بيِّنةٍ مِن هذه العادةِ؛ فرُبَّما اغتَرَّ بكلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ في توهينِ قراءاتِ الكتابِ الحكيمِ، وهو كلامٌ باطلٌ:

قال سعدُ الدِّينِ التَّفْتَازانيُّ ـ معلِّقًا على تخطئةِ الزَّمَخْشَرِيِّ لبعضِ القرَّاءِ ـ: «قولُهُ [أي: قولُ الزَّمَخْشَرِيِّ]: «والذي حمَلَهُ...» ـ: «هذا عذرٌ أشدُّ مِن الجُرْمِ؛ حيثُ طعَنَ في إسنادِ القُرَّاءِ السبعةِ ورواياتِهم، وزعَمَ أنَّهم يَقرَؤُونَ مِن عند أنفُسِهم، وهذه عادةُ المصنِّفِ؛ يطعُنُ في تواتُرِ القراءاتِ السَّبْعِ، وينسُبُ الخطأَ:

تارَةً: إليهم؛ كما في هذا الموضع.

وتارَةً: إلى الرُّواةِ عنهم.

وكلاهما خطأٌ؛ لأنَّ القراءاتِ متواتِرةٌ، وكذا المَرْوِيَّاتُ(٢) عنهم؛ وهي ما يُستشهَدُ بها، لا لها»(٣).

وسيأتي مزيدُ بحثٍ في مَوقِفِ الزَّمَخْشَرِيِّ مِن القراءات؛ إن شاء الله.

سابعًا: ومِن عاداتِهِ ـ أو مِن مصطلَحاتِهِ ـ التي يستخدِمُها كثيرًا: لفظُ «الجَبْرِ»، و«المُجبِرةِ».

---

(١) ينظر: «الزَّمَخْشَرِيُّ ومنهجُهُ في توظيفِ القراءاتِ القرآنيَّة» (ص٢٢٤ ـ ٢٤٠).

(٢) في الأصل: «الرويات»؛ وهو خطأٌ طباعيٌّ.

(٣) «حاشيةُ التَّفْتازَانيِّ على الكشَّاف» (٢/ ٣٥٤)، (رسالة دكتوراه، الجزء الذي حقَّقه أستاذُنا الدكتورُ فوزي السيد عبد ربِّه عِيد، وقد أَذِنَ لنا بتصويرِها، وفَّقه الله تعالى).

ويريدُ بهم: **كلَّ مَن يقولُ: «إنَّ اللهَ خالقُ أفعالِ العباد»**:

وأوَّلُ هؤلاءِ: أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، السائرونَ على نهجِ السلَفِ؛ فهم مستهدَفونَ للزَّمَخْشَريِّ؛ لأنَّهم يُقِرُّونَ ويعتقِدُونَ: أنَّ اللهَ خالقُ العبادِ وأفعالِهم: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، وأنَّ كلَّ ما يَجْري مِن خيرٍ وشرٍّ، وإيمانٍ وكفرٍ، وطاعةٍ ومعصيةٍ؛ فاللهُ شاءَهُ وقدَّره وخلَقَه؛ فالعبادُ لا يخرُجُونَ عن مُلْكِهِ وسُلْطانِهِ تعالى، وقد جعَلَ لهم اختيارًا وقُدْرةً لا تخرُجُ عن قُدْرةِ اللهِ وإرادتِه.

وكذلك الأشاعرةُ؛ فإنَّهم مستهدَفونَ للزَّمَخْشَريِّ أيضًا؛ فإنَّهم يقولونَ بخَلْقِ أفعالِ العبادِ، وإن كانوا يقولونَ بالكَسْبِ[1]؛ فإنَّهم خيرٌ مِن المعتزِلةِ القَدَريَّة.

فكلُّ مَن يعتقِدُ أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لله، وأنَّها واقعةٌ بقضائِهِ تعالى وقدَرِه، فهو جَبْريٌّ عند الزَّمَخْشَريِّ؛ ولهذا أمطَرَهم الزَّمَخْشَريُّ بشتائمِهِ، وطَفِقَ يدعو عليهم، ويَصِفُهم بأوصافٍ فَجَّةٍ؛ فيقولُ فيهم:

---

(١) معنى الكَسْبِ عند الأشعريِّ: هو الاقترانُ بين قدرةِ العبدِ الحادثةِ وفعلِهِ الواقعِ بقدرةِ اللهِ وحدَها، ومعنى ذلك: أنَّ العبدَ ليس هو الفاعلَ حقيقةً، ولكنْ عند مباشَرتِهِ للفعلِ يخلُقُ اللهُ الفعلَ، فعند الأشاعرةِ: أنَّ العبدَ غيرُ مستطيعٍ قبلَ الفعلِ، وإنَّما تحصُلُ له الاستطاعةُ كسبًا أثناءَ الفعلِ، وهذا خلافُ ما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فإنَّهم يقولونَ باستطاعةِ العبدِ فيما يَقدِرُ عليه قبل الفعلِ بمشيئةِ اللهِ تعالى، وأراد الأشاعرةُ بمَذهَبِهم هذا التوسُّطَ بين الجَبْرِ والقَدَر، ولكنَّهم في الباطنِ جَبْريَّةٌ؛ فهم موافِقونَ لجَهْمٍ في المعنى؛ كما نبَّه عليه شيخُ الإسلامِ في مواضعَ مِن كُتُبِه؛ كقولِهِ: «الأشعريَّةُ وبعضُ المُثبِتِينَ للقَدَرِ، وافَقُوا الجَهْمَ بنَ صَفْوانَ في أصلِ قولِهِ في الجَبْر، وإن نازَعُوهُ في بعضِ ذلك نزاعًا لفظيًّا، أتَوْا بما لا يُعقَلُ، وبالَغُوا في مخالَفةِ المعتزِلةِ في مسائلِ القَدَرِ حتى نُسِبُوا إلى الجَبرِ». «مِنْهاج السُّنَّة» (١/ ٤٦٤).

«أخزاهُمُ الله»[1]، وقال عنهم: «بلَغَ مِن تهالُكِهم على إضافةِ القبائحِ إلى اللهِ سبحانه: أنْ لفَّقوا الأكاذيبَ على الرسولِ والصحابةِ والتابِعين»[2]، ويَقطَعُ بأنَّ مَن كان جَبْريًّا: «لم يكُنْ على دِينِ اللهِ الذي هو الإسلامُ»[3].

ولْيُنظَرْ كلامُ الزَّمَخْشَريِّ عند قولِهِ: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، وعند قولِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ويُنظَرْ أيضًا تعليقُ الشارحِ الطِّيبيِّ، وابنِ المنيِّرِ، على كلامِهِ في الموضعَيْن.

وممَّا يحسُنُ إيرادُهُ هنا مِن النُّكَتِ العزيزةِ لإفادةِ القارئ، وهو متَّصِلٌ بسبيلٍ ممَّا نحنُ به: ما نقَلَهُ الصَّفَديُّ عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ مِن المقارَنةِ بين فرقتَيِ الأشاعرةِ والمعتزِلةِ، وحَسْبُكَ بابنِ تيميَّةَ في غَزارةِ علمِهِ، وطُولِ باعِهِ، وسَعَةِ اطِّلاعِهِ، وخِبْرتِهِ بالفِرَقِ الإسلاميَّةِ، وفي عَدْلِهِ وإنصافِهِ مع خصومِهِ وغيرِهم.

قال الصَّفَديُّ: «سَمِعْتُ الشيخَ الإمامَ العلَّامةَ تقيَّ الدِّينِ أحمدَ بنَ تيميَّةَ غيرَ مرَّةٍ يقولُ: «**أصولُ فقهِ المعتزِلةِ خيرٌ مِن أصولِ فقهِ الأشاعرة، وأصولُ دِينِ الأشاعرةِ خيرٌ مِن أصولِ دِينِ المعتزِلة**»[4].

لاحِظْ قولَهُ: «سَمِعْتُهُ غيرَ مرَّةٍ»، فإنَّه يدُلُّ على تقرُّرِ هذا المعنى عند الشيخِ، وأنَّه متقرِّرٌ عنده تمامًا.

قلتُ: قولُ شيخِ الإسلامِ: «أصولُ فقهِ المعتزِلةِ خيرٌ مِن أصولِ فقهِ الأشاعرةِ»:

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ٣٩٥).
(٢) السابق (١/ ٤٨١).
(٣) السابق (١/ ٢٩٨).
(٤) «الوافي بالوَفَيَات» (٤/ ٩٣).

يُرِيدُ بـ«أُصولِ الفقهِ»: علمَ أصولِ الفقهِ المعروفَ؛ وهو: «العلمُ الباحثُ عن أدلَّةِ الفقهِ الإجماليَّةِ، وكيفيَّةِ الاستفادةِ منها، وحالِ المستفيدِ»؛ ولعلَّ السببَ في تفضيلِ المعتزِلةِ على الأشاعِرةِ هو: ما يَظهَرُ مِن التناقُضِ عند الأشاعرةِ في بعضِ المسائلِ؛ **فمِن ذلك مَثَلًا**:

أنَّ الأشاعرةَ يُثبِتُ عامَّتُهم القياسَ، ويقولونَ بمشروعيَّتِهِ، والقياسُ قائمٌ على التعليلِ؛ لأنَّ أحكامَ اللهِ شُرِعَتْ لمصلحةِ العبادِ، والأشاعرةُ ينفُونَ عن اللهِ الحكمةَ والتعليلَ في أفعالِهِ تعالى، ويقولون: «إنَّ اللهَ يأمُرُ وينهى لا لحِكْمةٍ، ويخلُقُ لا لحِكْمةٍ؛ بل إنما يأمُرُ وينهى ويخلُقُ لمحضِ المشيئةِ»؛ وهو قولٌ باطلٌ بالكتابِ والسُّنَّة.

وأمَّا المعتزِلةُ، فيقولونَ: «إنَّ اللهَ يأمُرُ وينهى ويخلُقُ لحِكْمةٍ تعُودُ إلى الخلقِ، وهي منفعتُهم فقطْ»؛ أي: أنه لا يَفعَلُ شيئًا مِن ذلك لحكمةٍ تعُودُ إليه سبحانه.

وهذا القولُ ـ على بطلانِهِ ـ خيرٌ مِن قولِ الأشاعرةِ في نفيِ الحكمةِ والتعليلِ في أفعالِهِ تعالى.

وقولُ الشيخِ: «أصولُ دِينِ الأشاعرةِ خيرٌ مِن أصولِ دِينِ المعتزِلةِ»:

يريدُ بـ«أصولِ الدِّينِ»: مسائلَ الاعتقادِ؛ كما في أبوابِ الصفاتِ، وبابِ القَدَرِ:

فالأشاعرةُ يُثبِتونَ الصفاتِ السبعَ للهِ؛ وهي: الحياةُ، والعلمُ، والقدرةُ، والإرادةُ، والسمعُ، والبصرُ، والكلامُ؛ فهم معدودون في الصفاتيَّةِ المُثبِتةِ في الجملة.

والمعتزِلةُ ينفُونَ عن اللهِ ﷻ سائرَ الصفاتِ؛ ومنها: الكلامُ؛ لهذا قالوا في القرآنِ: «إنَّه مخلوقٌ»، وهكذا في مسألةِ القَدَرِ: الأشاعرةُ خيرٌ

مِن المعتزِلةِ؛ لأنَّ المعتزِلةَ ينفُونَ عمومَ مشيئةِ اللهِ في خلقِ أفعالِ العباد، والأشاعرةَ يُثبِتونَ هذه المشيئة.

هذا ما بدا لي في تفسيرِ مَقُولةِ شيخِ الإسلام هذه التي نقَلَها عنه الصَّفَديُّ، ولقد حاوَلْتُ أن أَجِدَ هذه المَقُولةَ في مصنَّفاتِ الشيخ، وأَجِدَ لها سوابقَ أو لواحقَ تفسِّرُها، وتذكُرُ لها شواهدَ، فلم أَقِفْ على شيءٍ مِن ذلك، ولا وجَدتُّ لها أثَرًا ولا عِثْيَرًا؛ فلعلِّي لم أهتدِ إليها، أو أنها في مصنَّفاتِهِ الأخرى التي لم تُطبَعْ بعدُ، وعسى أن نَقِفَ عليها قريبًا، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليم.

ثامنًا: ومِن عاداتِ الزَّمَخْشَريِّ: أنَّه عند آياتِ الابتلاءِ ممَّا أضافه اللهُ إلى نفسِهِ مِن ذلك يقولُ: «لِيفعَلَ بكم فِعْلَ المختبِرِ»؛ كقولِهِ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] ـ: «المعنى: أنَّه دعاهُ بكلماتٍ مِن الدعاءِ فِعْلَ المختبِرِ؛ هل يُجِيبُهُ إليهِنَّ أم لا؟»(١)، وقال ـ عند قولِهِ سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] ـ: «ولَنُصِيبَنَّكم بذلك إصابةً تُشبِهُ فعلَ المختبِرِ لأحوالِكم»(٢)، وقال ـ عند قولِهِ ﷻ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك ٢] ـ: «سمَّى علمَ الواقعِ منهم باختيارِهم: «بَلْوَى»، وهي الخِبْرةُ؛ استعارةً مِن فعلِ المختبِر»(٣).

وقد تابَعَ الزَّمَخْشَريَّ على هذا التعبيرِ كثيرٌ مِن المفسِّرينَ(٤).

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ٢٣٢). (٢) السابق (١/ ٢٤١).
(٣) السابق (٢/ ٢٠٣).
(٤) ينظر مثلًا: «تفسيرُ الرازيّ» (١٧/ ٨٩)، و«تفسيرُ النَّسَفيّ» (١/ ٨٦)، و«البحرُ المحيط» (٨/ ٢٩٧)، و«اللُّبابُ، في علوم الكتابُ» (١٠/ ٣١٩)، و«غرائبُ القرآن» (١/ ٤٣٩)، و«نَظْمُ الدُّرَر» (٢/ ٢٥٣)، و«تفسيرُ أبي السُّعُود» (١/ ١٥٥)، و«تفسيرُ ابنِ عَجِيبة» (٣/ ٢١٥)، وغيرُه.

والذي نبَّه على هذه العادةِ ابنُ عَرَفةَ المفسِّرُ؛ فإنَّه قال: «قولُهُ تعالى: ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ﴾ [الأنعام: ١٦٥]: «قال ابنُ عطيَّةَ: «أي: لِيختبِرَ اللهُ تعالى الخلقَ؛ فيَرَى المُحسِنَ مِن المُسيءِ»[١]، ثمَّ عقَّب ابنُ عَرَفةَ بقولِهِ: «هذا خطأٌ؛ والصوابُ: أن يُقالَ ـ كما [هي] عادةُ الزَّمَخْشَريِّ ـ يقولُ في كلِّ موضعٍ: «يَفعَلُ بكم فعلَ المختبِرِ»[٢].

قال عبدُ المُحسِنِ العَسْكَرُ: مرادُ الزَّمَخْشَريِّ: أنَّه تعالى ليس بحاجةٍ إلى أن يَختبِرَ أحوالَهم؛ فهو أعلَمُ بهم، وهذا ما فَهِمَهُ ابنُ عَرَفةَ؛ ولهذا استحسَنَ عبارتَهُ، وحكَمَ بصوابِها، وخطَّأَ ابنَ عطيَّةَ.

والصحيحُ: **أنَّه لا محذورَ مِن القولِ بأنَّه تعالى يختبِرُ الخَلْقَ**؛ لأنَّ المرادَ اختبارُ حقائقِهم؛ لتَظهَرَ للوجودِ؛ فيكونُ هذا كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي: لِنَعلَمَ ذلك موجودًا ظاهرًا؛ فهو علمُ الظهورِ الذي يحصُلُ به الثوابُ والأجرُ؛ فعلى هذا: لا إشكالَ في تفسيرِ «بَلَوْناهم» بـ: «اختبَرْناهم».

هذا؛ وثَمَّ عاداتٌ أخرى للزَّمَخْشَريِّ في النحوِ والإعرابِ، يذكُرُها العلماءُ، وذِكْرُهم لها دليلٌ على مكانتِهِ وعلوِّ شأنه عندهم، وأنَّ مذاهبَهُ في العربيةِ معتبَرةٌ عندهم؛ فتنبَّهوا مِن خلالِ ذلك إلى عاداتِهِ، ونبَّهوا عليها:

فمِن هذا: ما ذكَرَهُ أبو حَيَّانَ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ يسمِّي المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ: فاعِلًا[٣].

قلتُ: وهذه التسميةُ لم ينفرِدْ بها الزَّمَخْشَريُّ؛ بل هي معروفةٌ عند

---

(١) «المحرَّرُ الوجيز» (٢/ ٣٧١). (٢) «تفسيرُ ابنِ عَرَفةَ» (٢/ ٧٤٩).
(٣) «البحرُ المحيط» (٨/ ٤٣١).

كثيرٍ مِن النَّحْويِّينَ، لا سيَّما القُدَماءُ، وهي أدخَلُ في التجوُّزِ والتسامُحِ في العبارةِ؛ ولهذا قال أبو حَيَّانَ نفسُهُ في إثْرِ تنبيهِهِ هذا: «ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح»(١).

ومِن ذلك: ما نبَّه عليه الدَّمَامِينيُّ بقولِهِ: «جرَتْ عادةُ الزَّمَخْشَريِّ بتجويزِ صلةِ «أنْ» بالأمرِ والنهيِ، ومعناهُ عند السَّبْكِ: مصدرٌ طلَبيٌّ، وقد حقَّقه في سورةِ نُوحٍ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]؛ فقال: «أنِ» الناصبةُ للفعلِ؛ أي: إنَّا أرسَلْناهُ بأَنْ أنذِرْ قومَكَ؛ أي: بأَنْ قلنا له: أنذِرْ؛ أي: بالأمرِ بالإنذار. انتهى»(٢).

ومن ذلك: ما ذكره ابن عاشور عند قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، قال ابنُ عاشور: «عادةُ صاحبِ «الكشاف» تقديرُ: كراهيةَ أن تفعلوا كذا»(٣)، يريد أن المصدرَ المؤوَّلَ مفعولٌ لأجلِه، وهو متعلقٌ بمحذوف تقديره ما ذكره.

هذا ما اجتمَعَ لدَيَّ مِن كلامِ العلماءِ ـ ولم أستَقْصِ ـ في عاداتِ الزَّمَخْشَريِّ المتَّبَعةِ في «كشَّافِهِ»؛ سواءٌ أكانت حسَنةً أم سيِّئةً، مقبولةً أم مرذولةً، ومعرفتُها مُهِمٌّ ـ كما أسلَفْتُ ـ في فهمِ كلامِهِ، والإفادةِ ممَّا أصاب فيه، وتجنُّبِ ما أخطَأَ فيه مِن الاعتزالِ وغيرِهِ، ومِن ردِّهِ القراءاتِ الصحيحةَ، وغيرِ ذلك.

فمَن وجَدَ غيرَ ما ذكَرْتُ، فليُلْحِقْهُ في موضعِه.

---

(١) «البحرُ المحيط» (٨/ ٤٣١).

(٢) «تعليقُ الفرائد» (٢/ ٢٧٠)، وأشار إلى هذه العادةِ أيضًا: السعدُ التَّفْتَازانيُّ في «حاشيتِهِ على الكشَّافِ» (ق ٥٤٨ أ)، عند كلامِ الزَّمَخْشَريِّ على قولِهِ تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧].

(٣) «تفسير التحرير والتنوير» (٢٤/ ٤٥).

نَقْدُ «الكشَّاف»

أَحسَبُ أنِّي أنصَفْتُ الزَّمَخْشَريَّ إجمالًا، فيما مضى مِن البحثِ، أو قارَبْتُ أن أُنصِفَهُ، فيما هو له مِن مصنَّفِهِ «الكشَّافِ»، فَلْنَنتقِلْ إلى ما أُخِذَ عليه، وأرجو أن أكونَ عادلًا في قَوْلي، منصِفًا في حُكْمِي؛ فإن اللهَ ﷻ أمَرَنا بالعَدْلِ مع كلِّ أحدٍ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢].

أقولُ: إنَّ ما تقدَّم مِن الحديثِ عن «الكشَّافِ» يُعَدُّ مِن الجوانبِ الحسَنةِ المضيئةِ فيه؛ **ولكنْ في «الكشَّافِ» أمرٌ جَلَلٌ أذهَبَ بَهْجَتَهْ، وأفسَدَ حَسَنَتَهْ.**

وأعظَمُ ذلك: ما دَسَّ فيه مِن أصولِ المعتزِلةِ، بطُرُقٍ ظاهرةٍ، وأخرى خفيَّةٍ؛ فإنَّ الزَّمَخْشَريَّ معتزِليٌّ جَلْدٌ، وقد رسَخَ الاعتزالُ في قلبِه، وجرى في دَمِه، وظَلَّ يدافِعُ عنه طَوَالَ حياتِهِ، ولا يَصِحُّ ما قيل مِن أنَّه رجَعَ عن الاعتزال.

ولقد أخَذَ الزَّمَخْشَريُّ هذا المَذهَبَ المُردِيَ عن أبي مُضَرَ محمودِ بنِ جَريرٍ الضَّبِّيِّ (ت٥٠٧هـ)، وكان معتزِليًّا كبيرًا داعِيةً للمَذهَب، وهو الذي أيقَظَ الاعتزالَ مِن هَجْعتِهْ، وبعَثَهُ مِن رَقْدتِهْ، وأدخَلَهُ خُوَارَزْمَ، وكان الاعتزالُ قد تَوارَى مِن الأمصارِ الإسلاميَّةِ عقودًا، وانحسَرَ ظِلُّهُ زمانًا طويلًا؛ فقام أبو مُضَرَ هذا بأعباءِ الدَّعْوةِ إلى المذهَبِ، مستعينًا بقُوَّةِ شخصيَّتِهِ، وبتمكُّنِهِ مِن العلومِ، وما أُوتِيَ مِن قُوَّةِ الحُجَّةِ، وسَعَةِ البيان.

ولْنستمِعْ إلى قولِ ياقُوتَ عنه: «كان يُلقَّبُ فَرِيدَ العصرِ، وكان

وَحِيدَ دَهْرِهِ وأوانِهِ في علمِ اللغةِ والنحوِ والطِّبِّ، يُضرَبُ به المَثَلُ في أنواعِ الفضائلِ، أقام بخُوَارَزْمَ مُدَّةً، وانتفَعَ الناسُ بعلومِهِ ومكارمِ أخلاقِه، وأخَذُوا عنه علمًا كثيرًا، وتخرَّج عليه جماعةٌ مِن الأكابرِ في اللغةِ والنحوِ؛ منهم الزَّمَخْشَرِيُّ، **وهو الذي أدخَلَ على خُوَارَزْمَ مَذهَبَ المعتزِلةِ**، ونشَرَهُ بها؛ **فاجتمَعَ عليه الخَلْقُ لجَلَالتِه، وتَمَذْهَبوا بمَذْهَبِه**»(١).

إذَنْ: تأثَّر الزَّمَخْشَرِيُّ بأبي مُضَرَ هذا أيَّما تأثُّرٍ، وأخَذَ عنه الاعتزالَ، وأُشربَ قلبُه حبَّهُ، ولمَّا مات، رثَاهُ بقصائدَ عِدَّةٍ؛ يقولُ في إحداها ـ وهي طويلةٌ ـ:

فَقُلْتُ لِطَبْعِي هَاتِ كُلَّ ذَخِيرَةٍ   فَمِنْ أَجْلِهِ مَا زِلْتُ أَدَّخِرُ الذُّخْرَا
وَأَبْرِزْ كَرِيمَاتِ الْقَوَافِي وَغَيْرَهَا   فَمِنْهُ اسْتَفَدْنَا الْعِلْمَ وَالنَّظْمَ وَالنَّثْرَا(٢)

ووَرِثَ الزَّمَخْشَرِيُّ عن شيخِهِ هذه الرُّوحَ المتحمِّسةَ، والنَّفْسَ المتوثِّبَةَ؛ لنشرِ المَذهَبِ، والحَمِيَّةِ له، وتلميعِ رجالِه.

وعندي: **أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ فاق شيخَهُ في ذلك**:

فإنَّ شيخَهُ: لم يترُكْ مصنَّفاتٍ تُذكَرُ إلا كتابًا فيه مُلَحٌ وأشعارٌ، سمَّاه: «زادَ الراكب»(٣).

أمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ: فألَّف «الكشَّافَ»، وما أدراك ما «الكشَّاف»؟! **«إنَّه وَكْرُ المعتزِلةِ»**، وهو أحدُ أهمِّ أسفارِهم الباقيةِ وأعظمُها، وهو الرُّكْنُ الرَّكِينْ، والأُسُّ المَتِينْ، الذي لم يتصدَّعْ مِن تراثِ المعتزِلة؛ بل بَقِيَ خالدًا إلى يومِ الناسِ هذا، ولم يستطِعْ أحدٌ أن يُلغِيَهُ مِن مَكتَبَةِ التفسيرِ

---

(١) «مُعجَمُ الأدباء» (١٩/ ١٢٣).   (٢) «ديوانُ الزَّمَخْشَرِيّ» (ص٢١٠).
(٣) ينظر: «مُعجَمُ الأدباء» (١٩/ ١٢٤).

الإسلاميَّة، ولا يستغني عنه - في الأغلبِ - كلُّ مشتغِلٍ بالتفسيرِ ممَّن يُعنَوْنَ بلغةِ القرآنِ ونحوِهِ ونَظْمِه.

وعلى هذا: فصاحبُ هذا الكتابِ المخلِّدِ لمذهبِ الاعتزالِ، لا ينبغي أن يُزحْزَحَ عن مَرتَبةِ الصَّدَارةِ في طَبَقاتِ قومِه؛ ولهذا لم يُبعِدِ الذهَبيُّ رَحِمَهُ اللهُ حين وصَفَ الزَّمَخْشَريَّ في «سِيَرِ أعلامِ النُّبلاءِ» بأنَّه: «**كبيرُ المعتزِلة**»[١].

ومِن تعصُّبِ الزَّمَخْشَريِّ لمذهبِه: أنَّه مجاهِرٌ به؛ ونقَلَ ابنُ خَلِّكانَ عنه: أنَّه كان إذا قصَدَ صاحبًا له، واستأذَنَ عليه في الدخولِ، يقُولُ لمَن يأخُذُ له الإذنَ: قل له: «أبو القاسمِ المعتزِليُّ بالباب»[٢].

قلتُ: ومجاهَرتُهُ بالاعتزالِ ظاهرةٌ في الكتابِ مِن أُولَى صَفَحاتِهِ؛ فإنَّه ذكَرَ في دِيباجتِهِ: أنَّه ألَّف التفسيرَ بِناءً على طلبِ فئةٍ مِن أصحابِهِ العَدْليَّةِ[٣]؛ ولذا كان له في تفسيرِهِ لـ«الكشَّافِ» هَدَفانِ، لا أدري أيُّهما الأكبرُ في ذهنِه:

الأوَّلُ: الكشفُ عن بلاغةِ القرآنِ.

الثاني: الاستدلالُ للاعتزالِ، والدَّعْوةُ إليه.

ومهما يكُنْ، فإنَّ الزَّمَخْشَريَّ - عفا اللهُ عنه - جعَلَ تفسيرَهُ لكتابِ اللهِ تعالى دِيوانًا أو سِجِلًّا يَعرِضُ فيه عقيدةَ أصحابِهِ المعتزِلةِ، منتصِرًا لها، وقسَرَ الآياتِ على ذلك قَسْرًا، وإذا مرَّت به آيةٌ تخالِفُ مذهبَه، لَوَى عُنُقَها، وجعَلَ يدُورُ عليها مِن كلِّ جهةٍ؛ ليُبطِلَ دَلَالتَها، كما يدُورُ السَّبُعُ على فريستِهِ؛ ليُجهِزَ عليها.

---

(١) «سِيَرُ أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٥١). (٢) «وَفَيَاتُ الأعيان» (٥/ ١٧١).

(٣) ينظر: «الكشَّاف» (١/ ١٥).

إنَّ تفسيرَ «الكشَّافِ» يدُورُ في فَلَكِ الاعتزالِ، ولا عجَبَ؛ فقد صرَّح مؤلِّفُهُ بأنَّ «الإسلامَ هو: العَدْلُ، والتوحيدُ، وهو الدِّينُ عند اللهِ، وما عداهُ، فليس عنده في شيءٍ مِن الدِّين»(١)، وقال: «إنَّ أشرَفَ العلوم وأعلاها مَنزِلةً عند اللهِ: علمُ أهلِ العدلِ والتوحيدِ، ولا يَغُرَّنَّكَ عنه كثرةُ أعدائِه؛ فـ:

إنَّ العَرَانِينَ تَلْقَاهَا مُحَسَّدَةً ... وَلَا تَرَى لِلِئَامِ النَّاسِ حُسَّادَا»(٢)

وذكَرَ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [فُصِّلت: ٣٣]، لا ينطبِقُ إلا على أهلِ العَدْلِ والتوحيدِ(٣)، وقال ـ عند قولِهِ سبحانه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] ـ:

«**فإن قلتَ**: «ما المرادُ بأُولي العلمِ الذين عظَّمهم هذا التعظيمَ؛ حيثُ جمَعَهم معه ومع الملائكةِ في الشهادةِ على وَحْدانيَّتِهِ وعَدْلِه؟»:

قلتُ: هم الذين يُثبِتونَ وَحْدانيَّتَهُ وعَدْلَهُ بالحُجَجِ الساطعَهْ، والبراهينِ القاطعَهْ، وهم علماءُ العدلِ والتوحيد»(٤).

إلى غيرِ ذلك مِن ثنائِهِ على طائفتِهِ المعتزِلةِ؛ وهو كثيرٌ.

ويتَّصِلُ بذلك نَقْلُ أقوالِ رجالِ الطائفةِ، ومَدْحُهم:

ومِن ذلك: قولُهُ في تفسيرِ سورةِ الفَجْرِ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ۝١٤﴾ [الفجر: ١٤] ـ: «عن عَمْرِو بنِ عُبَيدٍ رَحِمَهُ اللهُ: أنَّه قرَأَ هذه السورةَ عند بعضِ الظَّلَمةِ(٥)، حتى بلَغَ هذه الآيةَ، فقال: «﴿إِنَّ رَبَّكَ

(١) «الكشَّاف» (١/ ٢٩٧).
(٢) السابق (١/ ٢٧٩).
(٣) السابق (٣/ ٥٩).
(٤) السابق (١/ ٢٩٧).
(٥) في «تفسيرِ القُرْطُبيّ» (٢٠/ ٥٠): أنَّه أبو جعفرٍ المنصورُ، ونقَلَ الخبرَ عن الزَّمَخْشَريّ.

لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾ يا فُلانُ»؛ عرَّض له في هذا النداءِ: بأنَّه بعضُ مَن تُوُعِّدَ بذلك مِن الجبابِرةِ؛ فلِلَّهِ درُّهُ، أيُّ أسَدٍ فَرَّاسٍ كان بين ثوبَيْهِ؟! يدُقُّ الظَّلَمةَ بإنكارِه، ويَقصَعُ[1] أهلَ الأهواءِ والبِدَعِ باحتجاجِه»[2]، وعَمْرُو بنُ عُبَيدٍ هذا قيل عنه: «شيخُ القَدَريَّةِ والمعتزِلة»[3].

ويَظهَرُ: أنَّ التعصُّبَ سِمَةٌ عند جارِ اللهِ؛ فهو لا يَعرِفُ التوسُّطَ؛ فكما كان متعصِّبًا في أصولِ الدِّينِ للاعتزالِ، **فقد كان متعصِّبًا في الفروعِ للإمامِ أبي حَنيفةَ**، وإن كان لا يُغلِظُ على مخالِفِيهِ في الفقهِ، كما يُغلِظُ على المخالِفِينَ في الاعتقاد:

يقولُ في «نوابغِ الكَلِم»[4]: «الجُودُ والحِلْمُ حاتِميٌّ أَحْنَفيّ[5]، والدِّينُ والعِلْمُ حَنِيفيٌّ وحَنَفيّ[6]، وتَّد اللهُ الأرضَ بالأعلام المُنِيفَهْ[7]، كما وَطَّد الحَنِيفيَّةَ بعلومِ أبي حَنيفَهْ[8]، والأئمَّةُ الجِلَّةُ الحَنَفيَّهْ، أَزِمَّةُ المِلَّةِ الحَنِيفيَّهْ»[9].

---

(١) تقولُ: قصَعْتُ الرجُلَ قَصْعًا: إذا صغَّرتَهُ وحقَّرتَهُ، وقَصَعْتُ هامَتَهُ: إذا ضرَبْتَها ببُسْطِ كَفِّك. «الصحاح» (٣/ ١٢٦٦)، مادَّة: (ق ص ع).

(٢) «الكشَّاف» (٣/ ٢٧٠).

(٣) ينظر: «تهذيبُ الكمال» (٢٢/ ١٢٣). وقد طعَنَ فيه مسلِمٌ في «مقدِّمةِ صحيحِه» (ص٢٨)، «بابُ: أنَّ الإسنادَ مِن الدِّين». وينظر: «فتوحُ الغَيْب» للطِّيبيِّ (١٦/ ٤٢٦).

(٤) (ص٢٦٧)، مع شرحِها: «النِّعَم السوابغ» للسعدِ التَّفْتَازانيّ.

(٥) منسوبٌ إلى الأحنفِ بنِ قَيْسٍ التَّمِيميِّ، كان يُضرَبُ بحِلْمِهِ وسُؤْدَدِهِ المَثَل.

(٦) في الكلام لفّ ونشر، أي: الدينُ حَنيفيٌّ والعلمُ حَنَفيٌّ؛ فأما قوله: «الدينُ حَنيفيٌّ» أي: مائلٌ عن الزَّيْغِ والضلالِ؛ فهو ثابتٌ حقٌّ، وقوله: «العلم حَنَفِي» أي: منسوب إلى أبي حنيفَةَ، الإمامِ المعروفِ؛ يريدُ: أنَّ مذهبَ أبي حَنِيفةٌ خيرُ المذاهبِ.

(٧) أي: الجبالِ الشامِخة.

(٨) الحنِيفيَّةُ هي: الملَّةُ؛ أي: الدِّينُ، مرادُهُ: أنَّ اللهَ ثبَّت الدِّينَ بفِقْهِ أبي حَنِيفة.

(٩) **الأَزِمَّةُ**: جمعُ زِمامٍ، وهو الخَيْط، ومِن المجازِ: هو زِمامُ قومِهِ؛ أي: قائدُهم =

ومِن شِعْرِهِ في ذلك قولُهُ:

وَأُسْنِدُ دِينِي وَاعْتِقَادِي وَمَذْهَبِي ... إِلَى حُنَفَا أَخْتَارُهُمْ وَحَنَائِفَا
حَنِيفِيَّةٌ أَدْيَانُهُمْ حَنَفِيَّةٌ ... مَذَاهِبُهُمْ لَا يَبْتَغُونَ الزَّعَانِفَا[1]

وهو - مع إعجابِهِ بإمامِهِ أبي حَنِيفةَ - فإنَّه يوقِّرُ أئمَّةَ المذاهبِ الفقهيَّةِ الأخرى، وينصِّبُ نفسَهُ مدافِعًا عنهم؛ **وآيةُ ذلك**: أنَّه ألَّف كتابًا اختَصَّ بشرحِ ألفاظٍ صدَرَتْ عن الإمامِ الشافعيِّ؛ سمَّاه: «شافيَ العِيّ، مِن كلام الشافِعِيّ»[2]، ونقَلَ في «تفسيرِهِ» كلامَ الشافعيِّ على قولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ۝٣﴾ [النساء: ٣]: بأنَّ المعنى: «أَلَّا تكثُرَ عيالُكم»، وهو ممَّا أُخِذَ على الإمام محمَّدِ بنِ إدريسَ؛ فذهَبَ الزَّمَخْشَريُّ يَبحَثُ عن تأويلٍ له صحيحٍ، ثمَّ قال: «وكلامُ مِثْلِهِ مِن أعلامِ العِلْمِ، وأئمَّةِ الشرعِ، ورؤوسِ المجتهِدِينَ: حقيقٌ بالحَمْلِ على الصحَّةِ والسَّدَادِ، وألَّا يُظَنَّ به تحريفُ «تُعِيلُوا» إلى «تَعُولُوا»؛ وقد رُوِيَ عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه: **«لا تَظُنَّنَّ بكلمةٍ خرَجَتْ مِن في أخيكَ سُوءًا وأنت تَجِدُ لها في الخيرِ مَحمَلًا»**، وكفى بكتابِنا المترجَمِ بكتابِ: «شافي العِيّ، مِن كلامِ الشافعيّ» رضي الله عنه، شاهدًا: بأنَّه كان أعلى كَعْبًا وأطولَ باعًا في علمِ كلامِ العرَبِ؛ مِن أن يَخفَى عليه مِثلُ هذا، ولكنَّ للعلماءِ طُرُقًا وأساليبَ؛ فسلَكَ في تفسيرِ هذه الكلمةِ طريقةَ الكناياتِ»[3].

وإذا قرَأْتَ تفسيرَ «الكشَّافِ»، وجَدتَّ صاحبَهُ يُقبِلُ ويُدبِرُ في نصرةِ نِحْلَةِ الاعتزالِ، وتثبيتِ أصولِ المعتزِلة:

= ومقدَّمُهم وصاحبُ أمرِهم؛ يريدُ: أنَّ الأحنافَ هم سادةُ الدِّين، وأئمَّةُ الناس.
(١) «ديوانُ الزَّمَخْشَريّ» (ص٣٧١).
(٢) ينظر: «السلوكُ، في طبقاتِ العلماء والملوكْ» للجُنْديّ (١/ ١٥١).
(٣) «الكشَّاف» (١/ ٣٤٧).

فمِن ذلك: أنَّه نظَرَ إلى القرآنِ نظرةً عامَّةً، فجعَلَ الآيَ المؤيِّدَ ظاهرُها للمذهبِ الاعتزاليِّ محكَمةً، وتلك التي تخالِفُها متشابِهةً، ثمَّ طَفِقَ يرُدُّ المتشابهَ إلى المحكَمِ في نظرِهِ؛ ليُخضِعَ تفسيرَها للرأيِ الاعتزاليِّ، وهذا النحوُ مِن التفسيرِ: ما يُعرَفُ بالتأويلِ، وهذا نفسُهُ ما صنَعَهُ سلَفُهُ القاضي عبدُ الجبَّارِ الهَمَذانيُّ المعتزِليُّ (ت٤١٥هـ)، وألَّف مِن أجلِهِ كتابَهُ: «متشابِهُ القرآن».

يقولُ الزَّمَخْشَريُّ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ [آل عمران: ٧] ـ: «﴿مُّحۡكَمَٰتٌ﴾: أُحكِمَتْ عبارَتُها بأن حُفِظَتْ مِن الاحتمالِ والاشتباهِ، ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾: مشتبِهاتٌ محتمِلاتٌ، ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ أي: أَصْلُ الكتابِ تُحمَلُ المتشابِهاتُ عليها، وتُرَدُّ إليها.

ومثالُ ذلك: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾ [القيامة: ٢٣]، ﴿لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]»[1].

فأورَدَ شاهدَيْنِ مِن المُحكَمِ في رأيِهِ، ثمَّ أتبَعَ كلَّ واحدٍ منهما بالمتشابِه:

فقولُهُ تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾: مُحكَمٌ عند المعتزِلةِ يُفِيدُ نفيَ رؤيةِ اللهِ مطلَقًا؛ وهذا مِن عقائدِهم.

وقولُهُ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾: مِن المتشابِهِ عند المعتزِلةِ؛ فيؤوِّلُونَهُ بالنِّعْمةِ عندهم؛ أي: نِعَمَ ربِّها ناظرةٌ؛ أي: منتظِرةٌ؛ حتى لا يتعارَضَ مع المُحكَمِ مِن قولِهِ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾.

---

(١) «الكشَّاف» (٢/ ٦٩٤).

وقولُهُ: ﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾: مُحكَمٌ عندهم؛ لأنَّ الأمرَ في الآيةِ عند المعتزِلةِ هو الأمرُ الكَوْنيُّ؛ فالفاحشةُ الواقعةُ ليسَتْ بمشيئةِ اللهِ، ولا خَلْقًا له؛ وهذا تحقيقُ قولِهم بنفيِ القَدَر، وإخراجِ أفعالِ العبادِ عن مشيئتِهِ تعالى.

والصوابُ الذي عليه أهلُ السُّنَّةِ: أنَّ الأمرَ المَنْفيَّ في الآيةِ هو الشَّرْعيُّ؛ لأنَّ الأمرَ الشرعيَّ لا يتعلَّقُ بما يُبغِضُهُ اللهُ، وما يَسخَطُهُ؛ بل بما يُحِبُّهُ مِن الإيمان والطاعات.

وقولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]: مِن المتشابِهِ عند المعتزِلةِ؛ لأنَّ ظاهرَها: أنَّ فِسْقَ العبادِ بأمرِهِ تعالى الكَوْنيِّ؛ فيكونُ بمشيئتِهِ وخَلْقِهِ، وهذا يخالِفُ مذهبَهم في نفيِ القَدَر، ونفيِ خَلْقِ اللهِ أفعالَ العبادِ؛ فيحمِلُونها على الأمرِ الشَّرْعيِّ، ففِسْقُ العبادِ مخالِفٌ لأمرِ اللهِ الشرعيِّ؛ وهذا متَّفَقٌ عليه بين المعتزِلةِ وبين أهلِ السُّنَّة.

والأمرُ في الآيةِ عند أهلِ السُّنَّةِ يحتمِلُ الأمرَيْنِ: الشرعيَّ والكونيَّ؛ لأنَّ الأمرَ عندهم نوعانِ، والإرادةَ نوعانِ؛ كونيَّةٌ وشرعيَّةٌ.

وأمَّا المعتزِلةُ، فليس عندهم إلا الإرادةُ الشرعيَّةُ، والأمرُ الشرعيُّ؛ فأفعالُ العبادِ لا يتعلَّقُ بها أمرُ اللهِ الكونيُّ وإرادتُهُ الكونيَّةُ، لكنْ يتعلَّقُ بها أمرُهُ الشرعيُّ وإرادتُهُ الشرعيَّة.

أمَّا عند أهلِ السُّنَّةِ: فإرادةُ اللهِ الكونيَّةُ عامَّةٌ لكلِّ موجودٍ مِن محبوبٍ ومسخوطٍ، وإرادتُهُ الشرعيَّةُ تختصُّ بما يُحِبُّهُ اللهُ مِن فِعْلٍ وتَرْكٍ:

فالطاعةُ الواقعةُ: تتعلَّقُ بها الإرادتانِ الكونيَّةُ والشرعيَّةُ؛ كإيمانِ المؤمِنِ، وطاعةِ المُطِيع.

والطاعةُ غيرُ الواقعةِ: تتعلَّقُ بها الإرادةُ الشرعيَّةُ، دون الكونيَّةِ؛ كإيمانِ الكافرِ، وطاعةِ العاصي.

والمعصيةُ الواقعةُ: تتعلَّقُ بها الإرادةُ الكونيَّةُ، دون الشرعيَّةِ؛ ككفرِ الكافرِ، ومعصيةِ العاصي.

والمعصيةُ غيرُ الواقعةِ: لا تتعلَّقُ بها أيٌّ مِن الإرادتَيْنِ؛ ككفرِ المؤمِنِ، ومعصيةِ المُطِيع.

كلُّ ذلك مِن عقائدِ أهلِ السُّنَّةِ المقرَّرة.

وممَّا يَظهَرُ على صَفَحاتِ «الكشَّافِ»؛ مِن تأييدِ الاعتزالِ، وتثبيتِ عقائدِه: ما تراه مِن طعنِ مؤلِّفِهِ في الحُكَّامِ الظَّلَمةِ، وتنديدِهِ بهم، وخَلْعِهِ الألقابَ السيِّئةَ عليهم؛ انطلاقًا مِن أحدِ أُصولِ المعتزِلةِ الخمسةِ، وهو: الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكَرِ، ويعنُونَ به: الخروجَ على الحاكمِ الظالِمِ:

فمِن ذلك: قولُهُ ـ عند تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ـ:

«**فإن قلتَ**: «كيف يُفسَّرُ ذكرُ اللهِ بالخُطْبةِ، وفيها ذِكْرُ غيرِ اللهِ؟»:

قلتُ: ما كان مِن ذِكْرِ رسولِ اللهِ ﷺ، والثناءِ عليه، وعلى خلفائِهِ الراشِدِين، وأتقياءِ المؤمِنِين، والموعِظةِ والتذكير ـ: فهو في حكمِ ذِكْرِ اللهِ، فأمَّا ما عدا ذلك مِن ذكْرِ الظَّلَمةِ وألقابِهم، والثناءِ عليهم، والدعاءِ لهم، وهم أَحِقَّاءُ بعكسِ ذلك ـ: فمِن ذِكْرِ الشيطان، وهو مِن ذِكْرِ اللهِ على مَراحِلَ»(١).

وممَّا يدخُلُ في هذا أيضًا: كلامُهُ ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِى شَىۡءٍ﴾ [النساء: ٥٩] ـ قال:

«فإن اختَلَفْتُم أنتم وأُولُو الأمرِ منكم في شيءٍ مِن أمورِ الدِّينِ،

(١) «الكشَّاف» (٣/ ١٨٧).

﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾؛ أي: ارجِعوا فيه إلى الكتابِ والسُّنَّةِ، وكيف تَلزَمُ طاعةُ أمراءِ الجَوْرِ، وقد جنَحَ اللهُ الأمرَ بطاعةِ أُولي الأمرِ بما لا يَبقَى معه شكٌّ؟! **وهو أنْ أمَرَهم أوَّلًا**: بأداءِ الأماناتِ، وبالعدلِ في الحُكْمِ، **وأمَرَهم آخِرًا**: بالرجوعِ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ فيما أشكَلَ.

وأمراءُ الجَوْرِ: لا يؤدُّونَ أمانةً، ولا يحكُمُونَ بعدلٍ، ولا يرُدُّونَ شيئًا إلى كتابٍ ولا إلى سُنَّةٍ؛ إنَّما يتَّبعونَ شَهَواتِهم حيثُ ذهَبَتْ بهم؛ فهم منسَلِخونَ عن صفاتِ الذينَ هم أُولُو الأمرِ عند اللهِ ورسولِه، وأحَقُّ أسمائِهم: اللُّصُوصُ المتغلِّبة»[1].

وقال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة: ١٢٤] ـ: «وقالوا: في هذا دليلٌ على أنَّ الفاسقَ لا يصلُحُ للإمامةِ، وكيف يصلُحُ لها مَن لا يجُوزُ حُكْمُهُ وشهادتُه، ولا تَجِبُ طاعتُه، ولا يُقبَلُ خبَرُه، ولا يُقدَّمُ للصلاة؟!

وكان أبو حَنِيفةَ رَحِمَهُ اللهُ يُفْتي سِرًّا بوجوبِ نُصْرةِ زَيْدِ بنِ عليٍّ رِضْوانُ اللهِ عليهما، وحَمْلِ المالِ إليه، والخروجِ معه على اللِّصِّ المتغلِّبِ المتسمِّي بالإمامِ، والخَلِيفةِ؛ كالدَّوَانِيقيِّ، وأشباهِه، وقالت له امرأةٌ: «أَشَرْتَ على ابني بالخروجِ مع إبراهيمَ ومحمَّدٍ ابنَيْ عبدِ اللهِ بنِ الحَسَنِ؛ حتى قُتِلَ؟!»، فقال: «ليتني مكانَ ابنِكِ!»، وكان يقولُ في المنصورِ وأشياعِهِ: «لو أرادوا بناءَ مَسجِدٍ، وأرادوني على عَدِّ آجُرِّهِ، لَمَا فعَلْتُ»، وعن ابنِ عُيَيْنَةَ: «لا يكونُ الظالمُ إمامًا قَطُّ».

وكيف يجُوزُ نصبُ الظالمِ للإمامةِ، والإمامُ إنَّما هو لكَفِّ الظَّلَمةِ؛ فإذا نُصِّبَ مَن كان ظالمًا في نفسِهِ، فقد جاء المَثَلُ السائرُ: «مَن استرعَى الذئبَ، ظَلَمَ»[2]. اهـ.

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ٣٠).

(٢) السابق (١/ ٢٣٢).

وزيدُ بنُ عليٍّ الذي ذكَرَهُ، هو زيدُ بنُ عليٍّ زَيْنِ العابِدينَ بنِ الحُسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه، وهو أخو محمَّدٍ الباقرِ بنِ عليٍّ، وإليه تنتسِبُ الزَّيْديَّةُ، وكان مِن أهلِ العلمِ والفقهِ والفهمِ في القرآنِ والشجاعة، وإنما ذكَرَهُ الزَّمَخْشَريُّ؛ لأنه كان بمَكَّةَ مجاوِرًا للزَّيْديَّةِ، ومصاحِبًا لهم، وصنَّف كتابَهُ «الكشَّاف» لأجلِهم.

واللِّصُّ المتغلِّبُ المتسمِّي بالإمامِ والخليفةِ الذي ذكَرَهُ الزَّمَخْشَريُّ هو: هِشامُ بنُ عبدِ المَلِك.

والدَّوَانيقيُّ هو: المنصورُ أخو السَّفَّاحِ، سُمِّيَ بذلك؛ قيل: لبُخْلِه، وقد ذكَرَ بعضُ المصنِّفِينَ: أنَّه لم يكن بخيلًا، وذكَرَ مِن عطائِهِ وكرَمِهِ أخبارًا كثيرة.

وأمَّا إبراهيمُ، ومحمَّدٌ، فهما ابنا عبدِ اللهِ بنِ الحسَنِ بنِ الحسَنِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، كانا قد تغيَّبا أيَّامَ السَّفَّاحِ، وأوَّلَ أيَّامِ المنصورِ، ثمَّ ظهَرَ محمَّدٌ أوَّلَ يومٍ مِن رَجَبٍ سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومِئةٍ، ودخَلَ مَسجِدَ المَدينةِ قبل الفجرِ، فخطَبَ حتى حضَرَتِ الصلاةُ، فنزَلَ وصلَّى بالناسِ، وبُويعَ بالمدينةِ طَوْعًا، واستعمَلَ العُمَّالَ، وغلَبَ على المدينةِ والبَصْرةِ، وجَبَى الأموالَ، وكان إبراهيمُ أخوهُ قد صار إلى البصرةِ يدعو إليه، وآخِرُ أمرِهما: أنَّ المنصورَ وجَّه إليهما العساكرَ، وقُتِلَا.

ذكَرَ ذلك أبو حَيَّانَ[1].

وما ذكَرَه الزَّمَخْشَريُّ في وصفِ الوُلاةِ الظَّلَمةِ، إن قيل: إنه حق، فيُجاب عنه بأن السُّنَّةُ جاءت بالأمرِ بالصبرِ على ظُلْمِهم، وتركِ الخروجِ عليهم؛ دَرْءًا للفسادِ العامِّ: بسَفْكِ الدماءِ، وانتهاكِ الأعراضِ، ونَهْبِ

---

(١) «البحرُ المحيط» (١/ ٣٧٨).

الأموالِ؛ وهذا ما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ على مَرِّ الأعصارْ، واختلافِ الأمصارْ؛ عقيدةً يعتقِدُونها، ودِينًا يَدِينُونَ للهِ به؛ فأهلُ السُّنَّةِ إذا رأَوْا ظُلْمَ الحاكمِ وشِدَّةَ سَطْوتِهِ، صَبَرُوا على ظُلْمِهِ، ولم يخرُجُوا عليه؛ لِمَا في الخروجِ مِن المفاسدِ الكبيرة.

هذه شواهدُ ومُثُلٌ على اعتزاليَّاتِ «الكشَّافِ»؛ وهي بَرْضٌ مِن عِدٍّ[1]**، وغَيْضٌ مِن فَيْض، ورَشَاشٌ مِن سَجْلِهِ الآسِنِ، وشَرَارةٌ مِن نارِهِ المستعِرة.**

والمقصودُ: أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ يؤيِّدُ الاعتزالَ بكلِّ ما يستطيعُ مِن فكرٍ وعلمٍ وعقلٍ، ويستعمِلُ اللغةَ والنحوَ وعلومَ البلاغةِ، ويستنجِدُ بكلِّ شيءٍ أمامَه؛ ليصحِّحَ عقيدتَهُ وينصُرَها، **وما زال كذلك حتى جعَلَ يستشهِدُ بكلامِ السائِلينَ ـ أي: الشحَّاذِينَ ـ مِن أهلِ مَكَّةَ:**

فإنَّه قال ـ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٧] ـ: «﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾: ذاتُهُ، والوجهُ يُعبَّرُ به عن الجملةِ والذاتِ؛ ومساكينُ مَكَّةَ يقولونَ: «أين وَجْهُ عَرَبِيٍّ كريمٍ يُنقِذُني مِن الهَوَانِ؟!»[2].

أراد بذلك: نفيَ صفةِ الوجهِ الثابتةِ للهِ تعالى.

وقال ـ في قولِهِ تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] ـ: «وسَمِعْتُ سَرْوِيَّةً[3] مستجدِيَةً بمَكَّةَ وقتَ الظُّهْرِ حين يُغلِقُ الناسُ أبوابَهم، ويأوُونَ إلى مَقائِلِهم، تقولُ: «عُيَيْنَتِي نُوَيْظِرةٌ إلى اللهِ

---

(١) قال الزَّمَخْشَرِيُّ: «بَرْضٌ مِن عِدٍّ، البَرْضُ: الماءُ القليلُ، والعِدُّ: الدائِمُ الذي لا ينقطِعُ؛ أي: هو قليلٌ مِن كثير». «المستقصَى في أمثالِ العَرَب» (٢/ ٣٨٦).

(٢) «الكشَّاف» (٣/ ١٥٣).

(٣) نسبةٌ إلى السَّرْوِ، مَحَلَّةٍ في حِمْيَرَ؛ قاله الطِّيبيُّ في «الحاشية» (١٦/ ١٧٢).

وإليكم»، والمعنى: أنَّهم لا يتوقَّعونَ النِّعْمةَ والكَرامةَ إلا مِن ربِّهم؛ كما كانوا في الدنيا لا يَخشَوْنَ ولا يرجُونَ إلا إيَّاه»(١).

أراد بذلك: نفيَ رؤيةِ اللهِ في الآخِرةِ؛ حيثُ حمَلَ النظَرَ على التوقُّعِ والرَّجَاء.

ومضى على هذا النحوِ يقرِّرُ عقائدَ المعتزِلة، ويَلُمُّ شَعَثَها، ولا يبعُدُ أن يكونَ أعلَمَ أهلِ عصرِهِ بها؛ فإنَّه ذكَرَ في مَطلَعِ «الكشَّافِ»: أنَّ جماعتَهُ العَدْليَّةَ ـ وهم المعتزِلةُ ـ كانوا يراجِعُونَهُ في مسائلِ التفسيرِ، **والتفسيرُ هو أصلُ علومِ الإسلامِ ورأسُها؛** فثبَّت الرجُلُ عقائدَ المعتزِلةِ في «كشَّافِهِ»، وملأ كتابَهُ مِنَ الاعتزال؛ بحيثُ يصدُقُ على «كشَّافِهِ» أن يُسمَّى: «بيتَ المُعتزِلةِ»، و«مَكتَبةَ المُعتزِلةِ»، و«قاموسَ المعتزلة»؛ فالزَّمَخْشَريُّ لم يدَعْ سُورةً مِن سُوَرِ القرآنِ إلا دَسَّ فيها مِن معتقَدِهِ؛ كما يقولُ ابنُ المنيِّر(٢)، ويستعمِلُ الحِيَلَ لذلك(٣)؛ بل إنَّ الزَّمَخْشَريَّ نفسَهُ صرَّح: «بأنَّ الإسلامَ هو: العَدْلُ، والتوحيدُ، وهو الدِّينُ عند اللهِ، وما عدَاهُ، فليس عنده في شيءٍ مِن الدِّين»(٤)، وإذا كان الدِّينُ عندَهُ هو الاعتزالَ، فالواجبُ عليه: أن يُقِيمَ بُنْيانَ «كشَّافِهِ» على هذا الدِّين، وأن يستوعِبَ فيه أصولَ مذهبِهِ؛ ما وجَدَ إلى ذلك سبيلًا، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، اللَّهُمَّ ثَبِّتْنا على السُّنَّة، وأَمِتْنا عليها يا ذا الجَلَالِ والإكرام.

أَلَا فلْيَعلَمْ كلُّ طالبِ علم: أن كثيرًا مِن فوائدِ الزَّمَخْشَريِّ التي يَرَاها في كُتُبِ التفسيرِ مُلتقَطةً مِنَ «الكشَّافِ»، إنما أُخِذَتْ منه بكُلْفة؛ إذِ استُخلِصَتْ هاتيكَ الفوائدُ مِن بينِ فَرْثِ الاعتزالِ ودَمِه؛ فجَزَى اللهُ عنا

---

(١) «الكشَّاف» (٣/ ٢٣٧).
(٢) «الانتصاف، مِن صاحبِ الكشَّاف»، بهامشِ «الكشَّاف» (٣/ ١٣٩).
(٣) السابق (١/ ٥٠٧). (٤) «الكشَّاف» (١/ ٢٩٧).

عُلَماءَ الأُمَّةِ وجَهابِذَتَها الذين استخرَجُوا لنا ما في «الكشَّافِ» مِن الفوائدِ والنِّكَات، وصبَرُوا على قراءتِهِ والنظَرِ في اعتزاليَّاتِهِ الفَجَّةِ وطُعُوناتِهِ المُرَّةِ في أهلِ السُّنَّة، وما أثقَلَ مُطالَعتَها على النفوس! وما ألطَفَ قولَ عبدِ اللهِ بنِ المُبارَكِ رَحِمَهُ اللهُ: «لَأَنْ أَحكِيَ كلامَ اليهودِ والنَّصارَى أَحَبُّ إليَّ مِن أن أَحكِيَ كلامَ الجهميَّة»![1].

وتفسيرُ «الكشَّافِ» مملوءٌ مِن عقائدِ الجهميَّةِ مِن أوَّلِهِ إلى آخِرِه، وحَسْبُكَ بقولِ الإمام، والعلَمِ الهُمَامِ، والجِهْبِذِ الخبيرِ بعقائدِ القومِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في «مقدِّمةِ التفسيرِ» المشهورةِ، حيثُ يقولُ: «وأمَّا الزَّمَخْشَريُّ، فتفسيرُهُ محشُوٌّ بالبدعةِ، وعلى طريقةِ المعتزِلةِ؛ مِن إنكارِ الصفاتِ، والرؤيةِ، والقولِ بخَلْقِ القرآنِ، وأنكَرَ أنَّ اللهَ مُريدٌ للكائناتِ، وخالقٌ لأفعالِ العبادِ، وغيرِ ذلك مِن أصولِ المعتزِلة»[2].

ثمَّ ذكَرَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ أصولَ المعتزِلةِ الخمسةَ؛ وهي:

التوحيدُ، والعَدْلُ، والمَنزِلةُ بين المَنزِلتَيْنِ، وإنفاذُ الوعيدِ، والأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكَر.

وشرَعَ في تفسيرِها:

فذكَرَ أنَّ معنى «التوحيدِ» عندهم: يتضمَّنُ نفيَ الصفاتِ؛ وبيَّن أنَّ هذا إلحادٌ في أسماءِ اللهِ وآياتِه.

وأنَّ معنى «العَدْلِ» عندهم: يتضمَّنُ التكذيبَ بالقَدَرِ؛ وهو: خَلْقُ اللهِ

---

(١) رواهُ الدارِميُّ في «الردِّ على الجهميَّة» (ص٢١)، وأبو داودَ في «مسائلِ الإمامِ أحمدَ» (٢٦٩)، وعبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ في «السُّنَّة» (٢٣)، والبخاريُّ في «خَلْقِ أفعالِ العباد» (ص٨)، وصحَّحه ابنُ القيِّمِ في «اجتماعِ الجيوشِ الإسلاميَّة» (ص١٣٥).

(٢) «مجموعُ الفتاوى» (١٣/ ٣٨٦).

لأفعالِ العبادِ، وإرادتُهُ للكائنات، وقدرتُهُ على كلِّ شيءٍ.

وأمَّا «المَنزِلةُ بين المَنزِلتَيْنِ»، فهي عندهم: أنَّ الفاسقَ لا يُسمَّى: مُؤمِنًا، بوجهٍ مِن الوجوهِ؛ كما لا يُسمَّى: كافرًا؛ فنزَّلوهُ بين مَنزِلتَيْن.

و«إنفاذُ الوعيدِ» عندهم، معناه: أنَّ فُسَّاقَ الملَّةِ مخلَّدونَ في النارِ، لا يخرُجُونَ منها بشفاعةٍ، ولا غيرِ ذلك؛ كما تقولُهُ الخوارجُ.

و«الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكرِ»، يتضمَّنُ عندهم: جوازَ الخروجِ على الأئمَّةِ، وقتالِهم بالسَّيْف.

ثمَّ قال شيخُ الإسلامِ: «وهذه الأصولُ حَشَا بها كتابَهُ بعبارةٍ لا يَهتدِي أكثَرُ الناسِ إليها، ولا لمقاصدِهِ فيها، مع ما فيه مِن الأحاديثِ الموضوعةِ، ومِن قِلَّةِ النقلِ عن الصحابةِ والتابِعِين»[(١)].

فهذه الأصولُ الخمسةُ كانت حاضرةً في ذِهْنِ الزَّمَخْشَرِيِّ وفي قلبِهِ؛ حين كان يكتُبُ «الكشَّافَ»؛ ولهذا جعَلَ يَحمِلُ عليها الآياتِ، ويَقسِرُها عليها قَسْرًا؛ مِن قُرْبٍ أو مِن بُعْدٍ، وقد يغبِّرُ في وجهِ الآيةِ؛ كما يقولُ ابنُ المنيِّرِ[(٢)]؛ فهذا دأبُهُ مع الآيِ: صَرْفُها عن ظاهرِها، وتسويتُها على مذهبِهِ الفاسدِ؛ بحيثُ إنَّه متى لاح له شاردةٌ مِن بعيدٍ، اقتنَصَها، أو وجَدَ مَوضِعًا له فيه أدنى مَجَالٌ، سارَعَ إليه، ولا يهُمُّهُ أن يواجِهَ القارئَ بذلك؛ لأنَّه ـ في الأصلِ ـ إنَّما كتَبَ التفسيرَ لأصحابِه.

ولا يضُرُّهُ أن يكونَ استدلالُهُ بعيدًا عن الحقِّ؛ حيثُ يتعامَى عن أصولِ العلمِ، ويستغفِلُ القارئَ، أو قُلْ: «كأنَّه لم يَعبَأْ بأحدٍ».

والعقلُ لدى الزَّمَخْشَرِيِّ هو المقدَّمُ، وهو عنده قبل النصِّ الشرعيِّ،

---

(١) «مجموعُ الفتاوى» (١٣/ ٣٧٨).

(٢) ينظر: «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (٣/ ٣١).

وهذه طريقةُ عامَّةِ أهلِ البِدَعِ؛ يقدِّمونَ العقلَ على النقلِ، ويَجعَلُونَ دَلَالةَ النصِّ ظنِّيَّةً، ودَلَالةَ العقلِ قطعيَّةً.

ومِن كلامِ الزَّمَخْشَريِّ في ذلك: قولُهُ ـ عند تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف: ١١١] ـ يقولُ: «﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾: يُحْتاجُ إليه في الدِّينِ؛ لأنَّه القانونُ الذي يستنِدُ إليه السُّنَّةُ والإجماعُ والقياسُ، بعد أدلَّةِ العقل»[1].

ويسمِّي العقلَ السُّلْطانَ، ويقولُ: «امْشِ في دِينِك تحت رايةِ السُّلْطانْ، ولا تَقنَعْ بالروايةِ عن فلانٍ وفلانْ؛ فما الأَسَدُ المحتجِبُ في عَرِينِهْ، أعَزَّ مِن الرجُلِ المحتجِّ على قَرِينِهْ، وما العَنْزُ الجَرْباءُ تحت الشَّمْأَلِ البَلِيلْ، أذَلَّ مِن المقلِّدِ عند صاحبِ الدليلْ، ومَن تَبِعَ في أصولِ الدِّينِ تقليدَهْ، فقد ضيَّع وراءَ البابِ المُرْتَجِ إِقْلِيدَهْ[2]، وجامعُ الرواياتِ الكثيرةِ ولا حُجَّةَ عندَهْ، مُقْوٍ[3] أوقَرَ ظَهْرَهُ بالحَطَبِ وأغفَلَ زَنْدَهْ، إن كان للضلالِ أُمٌّ فالتقليدُ أُمُّهْ، قلَّد اللهُ حَبْلًا مِن مَسَدٍ مَن يَقصِدُهُ ويؤُمُّهْ»[4].

ومع هذا التعظيمِ للعقلِ عند الزَّمَخْشَريِّ؛ فإننا نراهُ يقولُ ـ عند تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾ [الفجر: ٧] ـ ما هذا نصُّه: «رُوِيَ أنه كان لعادٍ ابنانِ: شَدَّادٌ وشَدِيدٌ، فملَكَا وقهَرَا، ثم مات شديدٌ، وخلَصَ الأمرُ لشدَّادٍ، فملَكَ الدنيا ودانَتْ له ملوكُها، فسَمِعَ بذكرِ الجَنَّةِ، فقال: «أبني مِثْلَها»، فبنى إِرَمَ في بعضِ صَحَاري عَدَنٍ في ثلاثِ مِئةِ سَنَةٍ، وكان عُمُرُهُ تِسْعَ مِئةِ سَنَةٍ، وهي مدينةٌ عظيمةٌ، قصورُها مِن الذهَبِ والفِضَّة،

---

(١) «الكشَّاف» (٢/١٢٨).
(٢) **الإقليدُ:** المِفْتاح.
(٣) **المُقْوِي:** المسافر.
(٤) «أطواقُ الذَّهَبْ، في المواعظِ والخُطَبْ» (ص٤٦).

وأساطينُها مِن الزَّبَرْجَدِ والياقُوت، وفيها أصنافُ الأشجارِ والأنهارِ المُطَّرِدة، ولما تَمَّ بناؤُها، سار إليها بأهلِ مَمْلَكَتِه، فلما كان منها على مَسِيرةِ يومٍ وليلةٍ، بعَثَ اللهُ عليهم صَيْحةً مِن السماءِ، فهلَكُوا»[(١)].

إن العاقلَ يَربَأُ بنفسِهِ وعقلِهِ أن يصدِّقَ مثلَ هذا الكلامِ، فضلًا عن أن يَحكِيَهُ؛ فكيف بمَن يُورِدُهُ في كتابٍ ألَّفه في تفسيرِ القرآنِ العظيم؟!

ولقد رأيتُ الطاهرَ ابنَ عاشورٍ رَحِمَهُ اللهُ ـ على أَدَبِهِ الجَمِّ ـ يقولُ في «تفسيرِهِ»: «الزَّمَخْشَريُّ دأبُهُ كثيرًا ما يُرغِمُ معانيَ القرآنِ على مُسايَرةِ مَذهَبِهِ، فتَنْزُو عَصَبيَّتُهْ، وتَنْزَوِي عَبْقَرِيَّتُهْ»[(٢)].

وقال ابنُ عاشُورٍ أيضًا؛ حين تعرَّض لخلافٍ بين المفسِّرينَ في إعرابِ آيةٍ: «وسكَتَ عنه صاحبُ «الكشَّافِ»؛ (وهو سكوتٌ مِن ذَهَبٍ)»[(٣)]؛ هكذا وُضِعَتِ الجملةُ بين هلالَيْنِ في «تفسيرِ التحريرِ والتنوير».

ولا بُدَّ هنا مِن أن أُشيرَ إلى مَوقِفِ ابنِ عاشُورٍ مِن الزَّمَخْشَريِّ؛ فإنَّه يُجِلُّهُ، ويعظِّمُهُ، ويعتذِرُ له حيثُ يَجِبُ الاعتذارُ:

ومِن ذلك: قولُهُ: «وفسَّر صاحبُ «الكشَّافِ» المثَلَ هنا بالصفةِ الغَرِيبةِ؛ تشبيهًا لها ببعضِ الأمثالِ السائرةِ، وهو تفسيرٌ بما لا نظيرَ له، ولا استعمالَ يعضُدُه؛ اقتصادًا منه في الغَوْصِ عن المعنى، لا ضعفًا عن استخراجِ حقيقةِ المَثَلِ فيها، وهو جُذَيْلُها المحكَّكْ، وعُذَيْقُها المرجَّبْ، ولكنْ أَحَسَبُهُ صادَفَ منه وقتَ سُرْعةٍ في التفسيرْ، أو شُغْلًا بأمرٍ خطيرْ؛ وكم ترَكَ الأوَّلُ للأخيرْ!»[(٤)].

---

(١) «الكشَّاف» (٤/ ٢٦٩).

(٢) «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (٣/ ١٥٨). (٣) السابق (١٤/ ١٣٩).

(٤) السابق (١٧/ ٣٤٠).

ولمَّا ذكَرَ ابنُ عاشورٍ ـ عند تفسيرِهِ لقولِهِ تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴿٤٦﴾﴾ [مريم: ٤٦] ـ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ يَجعَلُ «المَقصِدَ» أحَدَ المرجِّحاتِ النَّحْويَّةِ عنده ـ: **قال ما نصُّه**: «والتحقيقُ: أنَّه في قُوَّةِ خبرٍ مقدَّمٍ، ومبتدَإٍ مؤخَّرٍ؛ ولهذا نظَرَ الزَّمَخْشَريُّ في «الكشَّافِ» إلى هذا المَقصِدِ، فقال: «قدَّم الخبَرَ على المبتدَإِ في قولِهِ: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾؛ لأنَّه كان أهَمَّ عنده، وهو به أَعْنى».اهـ. ولله دَرُّهْ، وإن ضاع بين أكثرِ الناظِرِينَ دُرُّهْ!»[1].

ومِن تعظيمِ ابنِ عاشورٍ للزَّمَخْشَريِّ وإعجابِهِ به: أنَّه قدَّمه على أبي حَيَّانَ في الذَّوْقِ حين خالَفَهُ في الفرقِ بين «لم»، و«لمَّا»، فقال: «وخالَفَ فيه أبو حَيَّانَ، والزَّمَخْشَريُّ حُجَّةٌ في الذَّوْقِ، لا يُدانِيهِ أبو حَيَّانَ»[2].

ويكبُرُ إعجابُ ابنِ عاشورٍ بالزَّمَخْشَريِّ ويتصاعَدُ؛ حتى يَجعَلَهُ مجدِّدَ المِئةِ السادسة[3]!

ثمَّ يَمضِي مهوِّنًا مِن عقائدِ المعتزِلةِ، زاعمًا أنَّ الخلافَ بينهم ـ أي: الأشاعرةِ ـ وبين المعتزِلةِ: «خلافٌ في أمورٍ خفيفةٍ هي مَجَالٌ للاجتهادِ، ومُثَارةٌ مِن الأدلَّةِ التي تعلَّقوا بها فيما خالَفُونا فيه؛ وتلك الأدلَّةُ ـ وإن كان أكثرُها ضعيفًا ـ فليس فيها مخالَفةٌ للقواطع».

ثمَّ يقولُ ابنُ عاشورٍ: «ولذلك فَهُمْ أقرَبُ المخالِفِينَ لنا في مسائلِ الاعتقادِ، وجميعُ ما خالَفَنا المعتزِلةُ فيه مِن مسائلِ العقائدِ، لا يترتَّبُ عليه: استحلالُ حرامٍ، ولا استباحةُ دمِ المخالِفِ ولا مالِهِ، ولا

---

(١) «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (١٦/ ١١٩).

(٢) السابق (٢٦/ ٢٦٥).

(٣) ينظر: «جَمْهرةُ مقالاتِ ورسائلِ الإمامِ محمَّدٍ الطاهرِ بنِ عاشُورٍ» (١/ ١٦١، ١٦٦).

تكفيرُه»[١]، ثمَّ مضى يعدِّدُ مسائلَ الخلافِ العَقَديَّةَ التي شَذَّ بها المعتزِلة.

وما ذكَرَهُ ابنُ عاشُورٍ مَحَلُّ نظَرٍ، وفيه قصورٌ، وهو بحاجةٍ إلى مناقَشةٍ، ليس هذا مَوضِعَها، وإنَّه لَبَوْنٌ كبيرٌ بين هذا الإطراءِ مِنِ ابنِ عاشورٍ للزَّمَخْشَريِّ، وجَعْلِهِ مِن مجدِّدي دِينِ الأُمَّةِ، وبين قولِ مَن يرى كُفْرَهُ، وأنَّه حاملُ لواءِ المعتزِلةِ؛ كما سيأتي ذِكرُه.

والصوابُ ـ كما هو معلومٌ ـ: وسَطٌ بين الطرفَيْنِ؛ فلا إفراطَ، ولا تفريطَ؛ على أنَّ ابنَ عاشورٍ نفسَهُ شكَّك في تلاقي اعتقادِ الاعتزالِ، والقيامِ بتجديدِ الدِّينِ في ذاتٍ واحدة[٢].

هذا؛ وإنَّ مِن العجَبِ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ حين يخلِّي بين نفسِهِ وما فُطِرَتْ عليه، فإنَّه يكُونُ مع الحقِّ، ويَرجِعُ إليه؛ ومِصْداقُ ذلك: أنَّه لَهِجَ في آخِرِ «الكشَّافِ» بدُعاءٍ طويلٍ، **قال فيه ضارعًا لربِّه**:

«وأسألُهُ بخضوعِ العُنُقِ وخشوعِ البَصَرْ، ووَضْعِ الخَدِّ لجلالِهِ الأعظمِ الأكبَرْ، مستشفِعًا إليه بنُورِهِ الذي هو الشَّيْبةُ في الإسلامْ، متوسِّلًا بالتَّوْبةِ الممحِّصةِ للآثامْ، وبما عُنِيتُ به مِن مُهاجَرتي إليه ومجاوَرتي، ومرابَطتي بمَكَّةَ ومصابَرتي، على تواكُلٍ مِن القُوَى، وتخاذُلٍ مِن الخُطَا.

ثمَّ أسألُهُ بحقِّ صراطِهِ المستقيمْ، وقرآنِهِ المَجِيدِ الكريمْ، وبما لَقِيتُ مِن كَدَحِ اليمينْ، وعَرَقِ الجبينْ، في عمَلِ «الكشَّافِ»...

أسألُهُ تعالى أن يهَبَ لي خاتِمةَ الخيرِ، ويَقِيَني مَصارِعَ السُّوءِ، ويتجاوَزَ عن فَرَطاتي يومَ التَّنَادْ، ولا يَفضَحَني بها على رؤوسِ الأشهادْ، ويُحِلَّني دارَ المُقامةِ مِن فَضْلِهْ، بواسعِ طَوْلِهْ، وسابغِ نَوْلِهْ؛ إنَّه هو الجَوادُ

---

(١) «جَمْهرةُ مقالاتِ ورسائلِ الإمامِ محمَّدِ الطاهرِ بنِ عاشُورٍ» (١/ ١٦٢).

(٢) ينظر: السابق.

الكريمْ، الرَّؤُوفُ الرحيمْ»[1].

فلاحِظْ قولَهُ: «ويُحِلَّني دارَ المُقامةِ [أي: الجَنَّةَ] مِن فَضْلِهْ، بواسع طَوْلِهْ، وسابغ نَوْلِهْ»، مع أنَّه قال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأعراف: ٤٣] ـ: «بسببِ أعمالِكم، لا بالتفضُّلِ؛ كما تقولُ المُبطِلة»[2].

ولو رجَعَ الزَّمَخْشَريُّ إلى معتقَدِهِ، وحقَّق مَذهَبَ المعتزِلةِ هنا، لوجَدَ أنَّ سؤالَهُ الجَنَّةَ مِن اللهِ عَبَثٌ لا فائدةَ فيه؛ لأنَّه:

ـ إنْ كان عاملًا بما كُلِّفَهُ، فهي له حقٌّ واجبٌ؛ كما هو عند المعتزِلةِ؛ فلا يَصِحُّ مِن اللهِ الإخلالُ به؛ لأنَّ اللهَ لا يُخلِفُ وعدَه.

ـ وإنْ لم يكن عاملًا، فليس له حَقٌّ أن يَسْأَلَ اللهَ الجَنَّةَ؛ لأنَّه حينئذٍ يَسْألُ ما لا يستحِقُّ، واللهُ تعالى لا يُخلِفُ وعيدَه؛ هذا مذهبُ المعتزِلة.

فتبيَّن: أنَّ دعاءَ الزَّمَخْشَريِّ هذا اقتَضَتْهُ منه الفِطْرةُ، وهو دليلٌ على أنَّ مَذهَبَ أهلِ السُّنَّةِ هو فِطْرةُ اللهِ التي فطَرَ الناسَ عليها، وأنَّ الخصومَ يَرجِعُونَ إليها؛ يشعُرُونَ أَوْ لا يشعُرُون.

ودعاءُ الزَّمَخْشَريِّ هذا يذكِّرُنا بدعاءِ سَلَفِهِ المعتزِليِّ الجاحظِ؛ فإنَّه قال في دِيباجةِ «البيانِ والتبيينِ»: «اللَّهُمَّ إنَّا نعُوذُ بك مِن فِتْنةِ القَوْل، كما نعُوذُ بك مِن فتنةِ العَمَل، ونعُوذُ بك مِن التكلُّفِ لِمَا لا نُحسِن، كما نعُوذُ بك مِن العُجْبِ بما نُحسِن»[3].

وأقولُ معقِّبًا على كلامِ الجاحظِ: العُجْبُ والتكلُّفُ مِن أفعالِ العبدِ الاختياريَّةِ، وعلى أصولِ المعتزِلةِ ـ قاطبةً ـ فاللهُ لا يَقدِرُ أن يَصرِفَ العبدَ

---

(١) «الكشَّاف» (٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨). (٢) السابق (١/ ٤٨٧).
(٣) «البيانُ والتبيين» (١/ ٣).

عن فعلِهِ؛ إن أراد العبدُ أن يَفعَلَ، ولا أن يَجعَلَهُ فاعلًا؛ إذا شاء العبدُ أَلَّا يَفعَلَ؛ فكيف يقولُ: «نعُوذُ بك مِن العُجْبِ والتكلُّف»؟! ولكنَّ ذلك مِن الجاحظِ ـ وللهِ الأمرُ مِن قبلُ ومِن بعدُ ـ رجوعٌ إلى الفِطْرةِ مِن حيثُ لا يشعُرُ، نعَمْ؛ لو قال: «أعُوذُ باللهِ مِن الجُنُونِ والمصائبِ»، وما أشبَهَ ذلك، فهذا مستقيمٌ على أصولِهم؛ لأنَّ النِّعَمَ والمصائبَ فعلُ اللهِ وخَلْقُهُ؛ على مذهبِ الجميع.

وممَّا ناقَضَ فيه الزَّمَخْشَريُّ مذهبَهُ الاعتزاليَّ في نَفْيِ القَدَرِ: قولُهُ ـ في تفسيرِ قولِهِ تعالى عن يَعْقُوبَ عليه السلام: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾ [يوسف: ٦٨] ـ قال الزَّمَخْشَريُّ: «﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾؛ يعني: قولَهُ: ﴿وَمَآ أُغْنِى عَنكُم﴾ [يوسف: ٦٧]، وعِلْمَهُ بأنَّ القدَرْ، لا يُغْني عنه الحذَرْ»[(١)]؛ فاضطَرَّتْهُ الفطرةُ إلى الإقرارِ بأنَّ الحذَرَ لا يُغْني مِن القَدَرِ؛ فإنَّ مذهبَ القَدَريَّةِ يقتضي أنَّ الحَذَرَ ـ وهو مِن فعلِ العبدِ ـ لا تأثيرَ للقَدَرِ فيه وجودًا ولا عَدَمًا؛ فلا قدرةَ للهِ على فعلِ العبدِ، ولا تعلُّقَ لمشيئتِهِ به؛ فمشيئةُ العبدِ غالبةٌ لمشيئةِ اللهِ عندهم.

وممَّا ناقَضَ فيه مذهبَهُ ـ وهو كثيرٌ في كتابِهِ ـ: قولُهُ: «فبكَرَمِهِ الواسعِ نعُوذُ مِن سَخَطِه، ونَسْألُهُ التوفيقَ فيما يُنجِينا مِن عذابِه»[(٢)].

أقولُ: هاهنا نقَضَ الزَّمَخْشَريُّ مذهبَهُ في القَدَرِ؛ حيثُ سألَ اللهَ التوفيقَ، مع أنَّ أصلَ مذهبِ المعتزِلةِ: أنَّ اللهَ لا يَقدِرُ على هدايةِ أحدٍ، ولا إضلالِه؛ تعالى اللهُ عن قولهم.

وأيًّا ما كان مِن مناقَضةِ الزَّمَخْشَريِّ لمذهبِهِ، فإنَّه يَبقَى معتزليًّا صُلْبًا، وعَدْليًّا قُحًّا، ونحنُ الآنَ لا نحاكِمُ الرجُلَ؛ فقد رجَعَ إلى ربِّه، وما ربُّك بظَلَّامٍ للعَبِيد.

---

(١) «الكشَّاف» (٢/ ١١٩).

(٢) السابق (٢/ ١٥٠).

وكنتُ قديمًا سألتُ عالِمَ الوقتِ شيخَنا الراحِلَ الشيخَ العلَّامةَ الأَثَريَّ أبا عبدِ اللهِ عبدَ العزيزِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ بازٍ ـ تغمَّده اللهُ برَحْمتِهِ ـ عن جملةٍ مِن المصنِّفينَ وما يعتقِدونَهُ مِن المذاهبِ، ومنهم الزَّمَخْشَريُّ، فقال في جملةِ كلامِهِ: «**إنَّه لا ينبغي الترحُّمُ على الزَّمَخْشَريِّ**»؛ سَمِعتُهُ مِن فَلْقِ فيه(١)، في مَنزِلِهِ بالرِّياضِ؛ جوابًا عن سؤالٍ مِنِّي مباشِرٍ إليه(٢)، وكنتُ إذْ ذاكَ في شِرَّةِ الشبابِ(٣)، منقطِعًا إلى دِراسةِ كُتُبِ الاعتقادِ عند أهلِ السُّنَّةِ، وكنتُ أَجِدُ شِدَّةً مِن العلماءِ على الزَّمَخْشَريِّ، ولعلَّ ذلك في مقابِلِ هجومِهِ هو عليهم، وتأويلاتِهِ البعيدةِ؛ ذلك كلُّه مِن بواعثِ السؤال.

قلتُ: ولا يُفهَمُ مِن قولِ شيخِنا ابنِ بازٍ ـ قدَّس اللهُ رُوحَهُ ـ: أنَّه يكفِّرُ الزَّمَخْشَريَّ حين أفتى بتَرْكِ الترحُّم عليه؛ بل لعلَّ هذا عنده مِن جنسِ تركِ الصلاةِ على المبتدِعِ؛ فلا يصلِّي عليه الإمامُ والأعيانُ؛ وهذه مسألةٌ منصوصٌ عليها في كتبِ أهلِ السُّنَّةِ(٤)، والزَّمَخْشَريُّ مُغرِقٌ في الاعتزالِ؛ بل هو إمامٌ داعيةٌ إلى الاعتزالِ؛ كما يقولُ مؤرِّخُ الإسلامِ الذهَبيُّ(٥)، ومَن كان كذلك، فلا يُخَصُّ بدعوةٍ، ولكنْ يُدعَى للعمومِ، فيدخُلُ فيهم؛ فمَن ترَكَ الترحُّمَ على الزمخشْريِّ، فهذا مَنزَعُه.

ثُمَّ إني توجَّهْتُ في ذلك الزمانِ بالسؤالِ نفسِهِ إلى شيخِنا العلَّامةِ

---

(١) قال الأزهريُّ: «اللِّحْيانيُّ: كلَّمَني فلانٌ مِن فَلْقِ فيه، وفِلْقِ فيه؛ والفتحُ أكثر». «تهذيبُ اللغة» (٩/ ١٥٨)، وينظر: «الصحاح» (٤/ ١٥٤٤).

(٢) في الثاني والعشرينَ مِن شوَّالٍ لعامِ (١٤١٩هـ).

(٣) **شِرَّةُ الشبابِ**: حِرْصُهُ ونَشَاطُه. «الصحاح» (٢/ ٦٩٥)، مادَّة: (ش ر ر).

(٤) ينظر مثلًا: «السُّنَّةُ» للخلَّال (٩٤٨)، و«شرحُ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّة» للَّالَكائيّ (١٣٥٩)، و«منهاجُ السُّنَّةِ النبويَّة» (٥/ ٢٣٥).

(٥) ينظر: «مِيزانُ الاعتدال» (٤/ ٧٨).

الشيخِ الكبيرِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ ناصِرٍ البَرَّاكِ ـ متَّعَنا اللهُ بحياتِهِ ـ وكتَبْتُ له ما نصُّه:

«يَعلَمُ فضيلتُكم ما لتفسيرِ «الكشَّافِ» مِن شُهْرةٍ بين المفسِّرين، وأنَّ كثيرًا منهم يَرجِعُ إليه؛ كما لا يَخفَى عليكم عقيدةُ مؤلِّفِهِ الاعتزاليَّةِ، وشِدَّتُهُ على أهلِ السُّنَّة؛ حتى قال ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ: «**الزَّمَخْشَريُّ حاملُ رايةِ المعتزِلةِ إلى النارِ**»[(١)]؛ فهل تَرَوْنَ الترحُّمَ على الزَّمَخْشَريِّ؟ وهل تُوصُونَ بالرجوعِ إلى «الكشَّافِ»، والإفادةِ منه، لا سيَّما في العربيَّة؟»:

فأجاب شيخُنا بقولِهِ:

«**الجوابُ: الحمدُ للهِ وَحْدَه، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وصَحْبِه.**

أمَّا بعدُ: فإنَّ مَذهَبَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في الحُكْم على المَقَالاتِ وأصحابِ المَقَالاتِ يقُومُ على قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقولِهِ سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ [المائدة: ٨].

ولهذا فإنَّ أهلَ السُّنَّةِ لا يقابِلونَ طوائفَ المبتدِعةِ بالظُّلْمِ والعُدْوانِ، كما يَفعَلُ أولئك مع أهلِ السُّنَّةِ؛ عملًا بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢].

وطائفةُ المعتزِلةِ هم ورَثةُ الجهميَّةِ[(٢)]؛ حمَلُوا عنهم بِدْعةَ التعطيلِ

---

(١) «الزواجِرْ، عن اقترافِ الكبائِرْ» (١/ ١٠١).

(٢) قال ابنُ تيميَّةَ: «فالمعتزِلةُ في الصفاتِ مَخَانيثُ الجَهْميَّة»، «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٢٧)، (١٤/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩). وينظر أيضًا: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣١).

لصفاتِ اللهِ، ونتَجَ عن ذلك قولُهم بخَلْقِ القرآنِ، وهم مؤجِّجُو فتنةِ امتحانِ الناسِ بخَلْقِ القرآنِ، وبسببِهم امتُحِنَ أهلُ السُّنَّةِ، خاصَّةً الإمامَ أحمدَ؛ فحاز بسببِ صبرِهِ على المِحْنةِ لقبَ: «إمامِ أهلِ السُّنَّةِ».

وقابَلَتِ المعتزِلةُ الجهميَّةَ في بابِ القَدَرِ؛ فذهَبُوا إلى القولِ بنفيِ القَدَرِ، ونفيِ خَلْقِ أفعالِ العبادِ.

وهذا الشيخُ المسؤولُ عنه ـ الزَّمَخْشَريُّ عفا اللهُ عنه ـ : قد جمَعَ بين البدعتَيْنِ: التعطيلِ، والقَدَرِ؛ أي: تعطيلِ الصفاتِ، ونفيِ القَدَرِ، وقد أفرَغَ في تفسيرِهِ «الكشَّافِ» مضمونَ اعتقادِهِ؛ فأوَّلَ النصوصَ المخالِفةَ له؛ أي: نصوصَ الصفاتِ، ونصوصَ القَدَرِ، تأوَّلَها بما يتَّفِقُ مع مذهبِهِ في القضيَّتَيْنِ، مستعينًا بما أُوتِيَ مِن بَرَاعةٍ في علومِ اللسانِ العَرَبيِّ؛ مِن نحوٍ، وبلاغةٍ، وعلمٍ بالمفرَداتِ.

وقد انصرَفَتْ عنايتُهُ في تفسيرِهِ مِن الجانبِ اللُّغَويِّ، إلى إبرازِ ما في القرآنِ مِن البلاغةِ مِن وجوهِ المعاني والبيانِ والبديعِ؛ وهذا أهَمُّ ما رفَعَ مِن منزلةِ الكتابِ، وصيَّره مَورِدًا لكثيرٍ مِن المفسِّرينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ، وغيرِهم.

فعُلِمَ ـ ممَّا تقدَّم ـ: أنَّ لتفسيرِ «الكشَّافِ» للشيخِ محمودِ بنِ عُمَرَ الزَّمَخْشَريِّ **وجهَيْنِ**؛ **أحدُهما**: مشرِقٌ، **والآخَرُ**: مظلِمٌ:

فالمُشرِقُ: ما فيه مِن بيانٍ لفصاحةِ القرآنِ وبلاغتِهِ.

والمُظلِمُ: ما فيه مِن تحريفِ الآياتِ التي تخالِفُ مذهبَهُ في القَدَرِ والصفاتِ.

وقد تعقبَّه في هذا بعضُ المخالِفِينَ له.

وقد ستَرَ عَيْبَ هذا الكتابِ أمرانِ:

أحدُهما: قُدْرةُ المؤلِّفِ على التعبيرِ الدقيقِ في تأويلِ النصوصِ التي

يتعمَّدُ صَرْفَها عن ظاهرِها؛ فطَوَى تحت ذلك اعتزاليَّاتِهِ في الصفاتِ والقَدَر.

الثاني: هو ما أُشيرَ إليه مِن الوجهِ المُشرِقِ الذي جعَلَ لتفسيرِهِ شُهْرةً بين كتبِ التفسير.

ومِن الإنصافِ: أن نعترفَ للزَّمَخْشَريِّ في ثنائِهِ على الصحابةِ ـ خصوصًا أبا بكرٍ، وعائشةَ؛ رضي الله عنهما ـ وما قام به مِن رَدِّهِ على الرافضةِ في شأنِ عائشةَ؛ كما جاء ذلك في تفسيرِ سورةِ النُّورِ، وصنَّف في هذا البابِ: «خصائصُ العَشَرهْ، الكِرَامِ البَرَرهْ»، وهو مطبوعٌ.

فعُلِمَ ممَّا تقدَّم أمورٌ:

١ ـ أنَّ الزَّمَخْشَريَّ ليس مِن غُلاةِ القَدَريَّةِ الذين كفَّرهم الأئمَّة.

٢ ـ أنَّه ليس مِن أهلِ الفجورِ؛ كبعضِ المعتزِلةِ؛ بل هو ناسكٌ؛ لذلك آثَرَ الجِوارَ عند البيتِ سِنِينَ، وفَرِحَ بذلك، وألَّف هناك تفسيرَهُ؛ كما نصَّ عليه في المقدِّمة.

٣ ـ أنَّه لم يُعرَفْ بمناوَأَةِ أحدٍ معيَّنٍ مِن أئمَّةِ السُّنَّةِ؛ فيما أَعلَم.

٤ ـ أنَّه لا بأسَ بالرجوعِ إلى تفسيرِهِ، والإفادةِ منه فيما أجاد فيه، ولا يُنادَى بهَجْرِهِ واطِّراحِهِ؛ فذلك غيرُ مقبولٍ؛ بل هو مِن الظلمِ الفاضحْ، والتحيُّزِ الواضحْ؛ لكنْ لا ينبغي لكلِّ أحدٍ الرجوعُ إليه؛ فلا يكونُ ذلك إلا لمَن لدَيْهِ معرفةٌ بعقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وخُبْرٌ بما تضمَّنه الكتابُ مِن مخالَفاتٍ؛ ليكُونَ منها على حذَرٍ.

وهذا ما قصَدَ إليه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ؛ حينَ قال رحمه الله: «وأمَّا التفسيرُ [أي: «الكشَّافُ»]، فقد أُولِعَ الناسُ به، وبحَثُوا عليه، وبيَّنُوا دسائسَه، وأفرَدُوها بالتصنيفِ، ومَن رسَخَتْ قدَمُهُ في السُّنَّةِ، وقرَأَ طرَفًا مِن اختلافِ المقالاتِ، انتفَعَ بتفسيرِهِ، ولم يضُرَّهُ ما يُخشَى

مِن دسائسِه»(١).

٥ ـ جوازُ الترحُّمِ عليه؛ ما لم يُظَنَّ في ذلك تعظيمٌ له؛ لأنَّ مِن الدعاءِ ما يَنِمُّ عن التعظيمِ، ولعَلَّ الدعاءَ بالعفوِ أبعَدُ عن إفهامِ تعظيمِ الرجُلِ؛ فإنَّ الدعاءَ بالعفوِ يُشعِرُ بوجودِ مخالَفاتٍ.

وبهذا يُعلَمُ: أنَّ ما قاله ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ في الزَّمَخْشَريِّ: «**إنَّه حاملُ رايةِ المعتزِلةِ إلى النارِ**»(٢) ـ كما سيأتي الكلامُ عليه ـ: أنَّ ذلك خطأٌ مِن الهَيْتَميِّ عفا اللهُ عنه؛ فإنَّ ذلك يتضمَّنُ الشهادةَ له بالنارِ، وأهلُ السُّنَّةِ لا يَشهَدُونَ لمعيَّنٍ مِن أهلِ القِبْلةِ بجَنَّةٍ ولا نارٍ، إلا مَن شَهِدَ له اللهُ ورسولُهُ ﷺ؛ عفا اللهُ عن الهَيْتَميِّ لهذه المقالةِ؛ فإنَّها جُرْأةٌ منه على الغَيْب.

نَسْأَلُ اللهَ أن يَهدِيَنا صراطَهُ المستقيم، وأن يَعصِمَنا مِن القَوْلِ عليه بغيرِ عِلْم؛ إنه سبحانَهُ سميعُ الدُّعَاء، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّد.

أملَاهُ عبدُ الرحمنِ بنُ ناصِرٍ البَرَّاكُ».اهـ

ومِن غريبِ ما مَرَّ بي مِن تحريرِ العلماءِ لعقيدةِ الزَّمَخْشَريِّ وتَبِعاتِها عليه:

ما قرأتُهُ في «المِعْيارِ المُعرِبِ» للوَنْشَرِيسيِّ (ت٩١٤هـ)، وهو مقارنَةٌ بين الحَجَّاجِ، والزَّمَخْشَريِّ، من جهةِ عِظَمِ المعصيةِ؛ **قال الوَنْشَرِيسيُّ**:

«**قيل**: ووقَعَ السؤالُ: «هل الحَجَّاجُ أعظمُ معصيةً مِن الزَّمَخْشَريِّ، أو العكس؟»:

---

(١) «لسانُ المِيزان» (٨/ ٩).

(٢) «الزواجِرْ، عن اقترافِ الكبائِرْ» (١/ ١٠١).

فوقَعَ الجوابُ:

إنْ قلنا: بأنَّ مذهبَهُ يقُودُ إلى الكفرِ، فهو أعظمُ.

وإن قلنا: يقُودُ إلى الفسقِ، فيقَعُ الترَدُّدُ في الترجيحِ؛ لأنَّ معصيةَ الزَّمَخْشَريِّ ممَّا تَرجِعُ إلى الذاتِ الإلٰهيَّةِ، ومعصيةُ الحجَّاجِ بالجوارحِ؛ لكنَّها يتعلَّقُ بها حقُّ المخلوقِين.

وقالت عائشةُ رضي الله عنها: «**ذنبٌ لا يترُكُهُ اللهُ؛ وهو مَظالِمُ العبادِ، وذنبٌ لا يَعبَأُ اللهُ به؛ وهو ما بين العبدِ وخالقِه، وذنبٌ لا يَغفِرُهُ اللهُ؛ وهو الشِّرْكُ به**»؛ وإن كان في صحَّةِ هذا الأثرِ مَقَالٌ ذكَرَهُ عِزُّ الدِّين[1].

والذي عليه الشيوخُ وأئمَّةُ الفتوى: أنَّ الحَجَّاجَ أعظَمُ جُرْمًا؛ لأنَّ أفعالَهُ تدُلُّ على عدَمِ إيمانِهِ مع كثرةِ جُرْأتِهِ على الصحابةِ والتابِعينَ وخِيرةِ هذه الأمَّة. انتهى»[2].

قال مؤلِّفُ الكتابِ عبدُ المُحسِنِ العَسكَرُ ـ لطَفَ اللهُ به ـ: كان بعضُ مشايخِنا يقولُ ـ تعليقًا على هذه الفُتْيا ـ: «هذا السؤالُ والجوابُ مِن الفضولِ؛ لأنَّه لا طائلَ تحته، والرجُلانِ قَدِمَا على اللهِ فيما قدَّما، وسيحكُمُ اللهُ فيهما بحُكْمِهِ العَدْل، وحِكْمتِهِ البالغة، وإذا كان السؤالُ عن معصيتِهما، فما أجاب به الشيخُ الوَنْشَرِيسيُّ وجيهٌ».

ونأتي إلى الحديثِ عن تَوْبةِ الزَّمَخْشَرِيِّ، فنقولُ:

إنَّ بعضَ العلماءِ يرى أنَّ الزَّمَخْشَريَّ تاب مِن اعتزالِهِ، ورجَعَ إلى

---

(١) لعلَّه: عِزُّ الدِّينِ بنُ عبدِ السلامِ، ولم أقفْ على قولِهِ في هذا الأثَرِ في مصنَّفاتِهِ الموجودةِ بين يدَيَّ.

(٢) «المِعْيارُ المُعرِبْ، والجامعُ المُغرِبْ، عن فتاوي أهلِ إفريقيَّةَ والأَنْدَلُسِ والمَغرِبْ» (٤/ ٢٦١).

عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ؛ وعزاهُ ابنُ عاشُورٍ إلى كثيرٍ مِن العلماءِ[١]؛ أعني: القولَ بتوبةِ الزَّمَخْشَريِّ، مع أنَّ ابنَ عاشُورٍ نفسَهُ استبعَدَ هذا الرجوعَ، وعدَّه مِن الأمانيِّ؛ يقولُ: «لا أطمئِنُّ إلى هذه الأمنيَّةِ، ولا أَحسَبُ الزَّمَخْشَريَّ قد رجَعَ عن مَذهَبِ الاعتزالِ، مع كونِهِ مِن أساطينِه»[٢].

وقال السُّيُوطيُّ في ذلك: «ما زِلْنا نَسمَعُ مِن أشياخِنا أنَّ الزَّمَخْشَريَّ رجَعَ عن الاعتزالِ قبل مَوْتِهِ وانخلَعَ، وقد رأيتُ مَقَاماتِهِ، فرأيتُ فيها ما يدُلُّ على ذلك، وهي خمسونَ مَقَامةً؛ كلُّها زُهْديَّاتٌ ونُصْح»[٣].

أقولُ: وجودُ الزهدِ والنصائحِ في مَقَاماتِ الزَّمَخْشَريِّ لا يكفي دليلًا على صحَّةِ توبتِه؛ فالزهدُ والنصحُ موجودٌ عند أهلِ البِدَعِ؛ كما هو عند غيرِهم؛ ألم تَرَ إلى عمرِو بنِ عُبَيدٍ كبيرِ المُعتزِلةِ: كيف تحلَّى بالزهدِ حتى عُرِفَ به، وكان ذا نصيحةٍ للكُبَراءِ غيرَ هيَّاب؟! بل قال الزَّمَخْشَريُّ عنه في تفسيرِ سورةِ الفَجْرِ - عند قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ۝١٤﴾ [الفجر: ١٤] -: «عن عَمْرِو بنِ عُبَيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّه قرَأَ هذه السورةَ عند بعضِ الظَّلَمةِ[٤]، حتى بلَغَ هذه الآيةَ، فقال: «﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ۝١٤﴾ يا فُلانُ»؛ عرَّض له في هذا النداءِ: بأنَّه بعضُ مَن تُوُعِّدَ بذلك مِن الجبابِرةِ؛ فلِلَّهِ درُّهُ، أيُّ أسَدٍ فَرَّاسٍ كان بين ثوبَيْهِ؟! يدُقُّ الظَّلَمةَ بإنكارِه، ويَقصَعُ[٥] أهلَ الأهواءِ والبِدَعِ باحتجاجِه»[٦].

---

(١) ينظر: «جَمْهرةُ مقالاتِ ورسائلِ الإمامِ محمَّدٍ الطاهرِ بنِ عاشُورٍ» (١/ ١٦٢).
(٢) السابق. (٣) «تُحْفةُ الأديب» (١/ ٤١٠).
(٤) في «تفسيرِ القُرْطُبيّ» (٢٠/ ٥٠): أنَّه أبو جعفرٍ المنصورُ، ونقَلَ الخبَرَ عن الزَّمَخْشَريّ.
(٥) تقولُ: قصَعْتُ الرجُلَ قَصْعًا: إذا صغَّرتَهُ وحقَّرتَهُ، وقَصَعْتُ هامَتَهُ: إذا ضرَبْتَها بِبُسْطِ كَفِّك. «الصحاح» (٣/ ١٢٦٦)، مادَّة: (ق ص ع).
(٦) «الكشَّاف» (٣/ ٢٧٠).

وذكَرَ بعضُ المترجِمينَ: أن أبا عبدِ اللهِ الصُّغَيِّرَ المعروفَ بالإِفْرانيِّ (ت١١٥٧هـ)، ألَّف رسالةً في ورَقاتٍ، اسمُها: «طَلْعةُ المشترِي، في ثبوتِ تَوْبةِ الزَّمَخْشَرِي»[١]، ولكنَّا وجدنا الإفرانيَّ نفسَهُ في كتابِهِ: «المَسلَكُ السَّهْلْ، في شرحِ توشيحِ ابنِ سَهْلْ» يسمِّي هذه الرسالة: «طَلْعةُ المشترِي، في التعريفِ بمحمودٍ الزَّمَخْشَري»، فهي في التعريفِ به، لا في بيانِ توبتِه! والدليلُ إذا تطرَّق إليه الاحتمالْ، بطَلَ به الاستدلالْ.

هذا؛ ونقَلَ المَقَّرِيُّ في «نَفْحِ الطِّيبِ»، عن الراعي رَحِمَهُ اللهُ تعالى، قال: «سَمِعتُ شيخَنا أبا الحَسَنِ عليَّ بنَ سَمْعةَ الأَندَلُسيَّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى يقولُ: «شيئانِ لا يَصِحَّانِ: إسلامُ إبراهيمَ بنِ سَهْلٍ، وتَوْبةُ الزَّمَخْشَرِيِّ مِن الاعتزال»[٢].

وقال المَقَّرِيُّ أيضًا في «أزهارِ الرِّياضِ» ـ معقِّبًا على امتناعِ إجازةِ الزَّمَخْشَرِيِّ للقاضي عِيَاضٍ ـ: «ذكَرَ بعضُهم: أنَّه تاب، ويأبى ذلك تصريحُهُ في «كشَّافِهِ» بما خالَفَ السُّنَّةَ جِهارًا؛ فإنَّه لو صَحَّ ذلك، لمَحَاهْ، أو أشهَدَ على نفسِهِ بالرجوعِ عمَّا قصَدَهُ فيه وانتحاهْ، وكثيرٌ مِن الأئمَّةِ أغضى عن اعتزالِهْ، وانتفَعَ بـ «كشَّافِهِ» مع قَصْرِ النظَرِ عن موضعِ التُّهَمةِ واختزالِهْ»[٣].

أقولُ: ونحن ـ وإن كنَّا نَفرَحُ بتوبةِ الزَّمَخْشَرِيِّ ـ فإنَّنا نبيِّنُ أنَّ الذي يَعْنِينا الآنَ هو الحديثُ عن «الكشَّافِ»؛ باعتبارِهِ مَرجِعًا مُعتبَرًا في التفسيرِ، وما زال الناسُ يتداولونَهُ؛ فلا بُدَّ مِن الحديثِ عنه، وبيانِ الحقِّ فيه، والمَوقِفِ منه، وهذا مِن النصحِ للأمَّة.

فأمَّا تَوْبةُ مصنِّفِهِ، فذاك شيءٌ عِلْمُهُ عند الله وهو ـ تعالى ـ عالمُ

---

(١) ينظر: «الأعلامُ» للزِّرِكْليّ (٧/ ٦٧).

(٢) «نَفْحُ الطِّيب» (٣/ ٥٢٤).

(٣) «أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٢٨٢).

السرائرْ، وما تُكِنُّه الضمائرْ، وقد مضى الرجُلُ إلى ربِّه، واللهُ يتولَّاهُ بعَفْوِهِ ورحمتِه، ونرجو أن تُذهِبَ حسَناتُهُ سيِّئاتِه، وإنَّا لَنفرَحُ لكلِّ مسلِمٍ بالخير، ونحنُ - الآنَ - نتكلَّمُ عن كتابِهِ الذي بين أيدي الناسِ، وهو مملوءٌ مِن الاعتزالِ والتجهُّم، وكثيرٌ منه يَخفَى على كثيرٍ مِن الخاصَّةِ، فضلًا عن العامَّة؛ فقد دسَّه فيه مؤلِّفُهُ دَسًّا بمَكْرٍ ماكِرْ، وذكاءٍ باهرْ؛ فانخدَعَ به كثيرٌ مِن العلماءِ والمفسِّرينَ الذين لا يشايِعُونَهُ على عقيدتِه؛ بل يعتقِدُونَ فسادَ قولِهِ - كما يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ - فينقُلُونَ كلامَهُ، وهم لا يهتدُونَ إلى باطلِه(١).

وذكَرَ ابنُ المنيِّرِ في أحدِ تعقُّباتِهِ للزَّمَخْشَريِّ: أنَّ اعتزالَهُ خَفِيٌّ أدَقُّ مِن دَبيبِ النَّمْل؛ يكادُ الاطِّلاعُ عليه أن يكُونَ كشفًا(٢).

ويقولُ حَيْدَرٌ الخوافي(٣) في «حاشيتِهِ على الكشَّافِ»: «لا يهتدي إلى حبائلِ الزَّمَخْشَريِّ إلا واردٌ بعد واردٍ مِن الأذكياءِ الحُذَّاقْ، ولا يتنبَّهُ لمَكايِدِهِ إلا واحدٌ مِن فضلاءِ الآفاقْ، وهذه آفةٌ عظيمَهْ، ومُصيبةٌ جسيمَهْ»(٤).

إنَّ الزَّمَخْشَريَّ يغلِّفُ الاعتزالَ بدَهَاءْ، ويَخلَعُ عليه خِلْعةَ الفصاحةِ ليَرُوجَ على العلماءْ، فضلًا عن الدَّهْماءْ، فإذا قرأتَ كلامَهُ أعجَبَك؛ لأنَّه

---

(١) ينظر: «مجموعُ الفتاوى» (١٣/ ٣٥٩).

(٢) ينظر: «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (٢/ ٦٩).

(٣) المشهورُ بتلميذِ السعدِ التَّفْتازانيِّ، تُوُفِّيَ في حدودِ سنةِ (٨٣٠هـ)، قال عنه السُّيُوطيُّ في «البُغْيةِ» (١/ ٥٤٩): «كان علَّامةً بالمعاني والبيانِ والعربيَّة»، وله «الإفصاحْ، في شرحِ الإيضاحْ»؛ في البلاغةِ، حقَّقه الباحثُ ثَوَابُ بنُ عبدِ اللهِ السُّبَيْعيُّ؛ لنَيْلِ درجَةِ الماجستيرِ في الجامعةِ الإسلاميَّةِ بالمدينةِ النبويَّةِ، وكنتُ عضوًا في لجنةِ المناقَشةِ، ولم يُطبَعِ الكتابُ بعدُ، فيما أعلَم.

(٤) ينظر: «كشفُ الظُّنون» (٢/ ١٤٨٣).

مِن الكلامِ الذي يَملأُ الفَمَ ويعذُبُ في الأُذُنِ وعليه رُوَاءٌ، ولو قدِّرَ أنْ طُرِقَ باليدِ لكان له رَنِينٌ، ولكنْ في داخلِهِ البَلَاءُ والسَّمُّ المُبِينُ:

استمِعْ إلى ما قال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] ـ: «وهذا الاحتجاجُ ـ وأساليبُهُ العجيبةُ التي ورَدَ عليها ـ مُنَادٍ على نفسِهِ بلسانٍ طَلْقٍ ذَلْقٍ[١]: أنَّه ليس مِن كلام البَشَرِ؛ لمَن عرَفَ وأنصَفَ مِن نفسِه؛ فتبارَكَ اللهُ أحسَنُ الخالِقين!»[٢]؛ **أراد: أنَّ القرآنَ مخلوقٌ**[٣].

وهو ما صرَّح به عند قولِهِ تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥﴾ [الزخرف: ٥]؛ فإنَّه قال: «**وخلقه قرآنًا عربيًّا؛ ليَعقِلُوهُ ويَعمَلُوا بمَواجِبِه**»[٤].

ويذكُرُ ابنُ خَلِّكانَ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ أوَّلَ ما صنَّف «الكشَّاف»،

---

(١) يُقالُ: «رجُلٌ طَلْقُ اللسانِ، وطَلِيقُ اللسانِ، ولسانٌ طَلْقٌ ذَلْقٌ، وطَلِيقٌ ذَلِيقٌ، وطُلُقٌ ذُلُقٌ، وطُلَقٌ ذُلَقٌ: أربعُ لغات؛ أي: منطلِقٌ فصيحٌ، والجمعُ: طُلْقٌ، وذُلْقٌ؛ ويقالُ في الفعلِ منه: ذَلَقَ اللسانُ، مِن بابِ: نصَرَ، وفَرِحَ، وكَرُمَ». «الصحاح» (٤/ ١٥١٧)، و«النهاية» (٢/ ١٦٥)، و«تاج العَرُوس»، مادَّة: (ذ ل ق)، (ط ل ق).

(٢) «الكشَّاف» (٢/ ١٣٥).

(٣) قال الطِّيبيُّ ـ بعد أن ذكَرَ الوجوهَ البيانيَّةَ في هذا الاحتجاج ـ: «وحين كانتِ الآيةُ مشتمِلةً على هذه الأساليبِ البديعةِ ـ مع اختصارِها ـ على أبلَغِ ما يكونُ، قال: «وهذا الاحتجاجُ منادٍ على نفسِهِ: أنه ليس مِن كلام البَشَر»؛ وهو كلامٌ عالي المَرتَبةِ؛ لكنَّ تذييلَهُ بقولِهِ: «فتبارَكَ اللهُ أحسَنُ الخالِقينَ!»، وضَعَهُ إلى أسفلِ السافِلينَ!»، قال في «الانتصاف»: «هي كلمةُ حَقٍّ أُريدَ بها باطلٌ؛ **يعرِّضُ فيها بخَلْقِ القرآنِ**؛ فتنبَّهْ لها؛ فما أسرَعَ ما يمُرُّ بك، فتستحسِنُها، وتغفُلُ عما قصَدَهُ بها». «فتوحُ الغَيْب» (٨/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦).

(٤) «الكشَّاف» (٣/ ٧٣).

استفتَحَ الخُطْبةَ بقولِهِ: «الحمدُ للهِ الذي خلَقَ القرآنَ»، فقيل له: «متى تركْتَهُ على هذه الهَيْئةِ، هجَرَهُ الناسُ»، فغيَّره بقولِهِ: «الحمدُ للهِ الذي جعَلَ القرآنَ»، وجعَلَ ـ عند المعتزِلةِ ـ بمعنى: خلَقَ.

ثمَّ قال ابنُ خَلِّكانَ: «ورأيتُ في كثيرٍ مِن النُّسَخِ: «الحمدُ للهِ الذي أنزَلَ القرآنَ»؛ وهذا إصلاحُ الناسِ، لا إصلاحُ المصنِّفِ»[1]؛ وهكذا قال صاحبُ «العِقْدِ الثمين»[2].

قال عبدُ المُحسِنِ العَسكَرُ: النُّسَخُ التي بأيدِينا مِن «الكشَّافِ» جاء فيها: «الحمدُ للهِ الذي أنزَلَ القرآنَ»، ويَظهَرُ أنَّ هذا التغييرَ قديمٌ جِدًّا، ويذكُرُ أبو الفِدَاءِ في «تاريخِهِ»: أنَّ الذي أصلَحَهُ على هذا الوجهِ هم أصحابُه[3].

وفي حاشيةِ السيِّدِ الشَّرِيفِ الجُرْجانيِّ على «الكشَّافِ» ـ تعليقًا على قولِهِ: «الحمدُ للهِ الذي أنزَلَ القرآنَ» ـ قال الشريفُ: «قولُهُ: «أنزَلَ»، يُروَى أنَّه وقَعَ في أُمِّ النُّسَخِ: «خلَقَ»، مكانَ: «أنزَلَ»، ثمَّ غيَّره المصنِّفُ، فإن صَحَّ ذلك، فالتغييرُ لفوائدَ»، ثمَّ ذكَرَ الشريفُ سبعَ فوائدَ؛ منها:

«**الفائدةُ الثانيةُ**: أنَّ كونَ القرآنِ حادثًا أمرٌ شَنِيعٌ عند الخَصْمِ، فأراد أن يكتُمَهُ أوَّلًا، ثمَّ يُظهِرَهُ بعد سَوْقِ مقدِّماتٍ مسلَّمةٍ عنده ومستلزِمةٍ للحدوثِ في نَفْسِ الأمرِ؛ فإنَّ ذلك أقوى في استدراجِهِ إلى التسليمِ مِن حيثُ لا يشعُرُ به»[4].

قلتُ: وسواءٌ ثبَتَ الخبرُ ـ في أنَّ الزَّمَخْشَريَّ هو الذي تراجَعَ عن

---

(١) «وَفَيَاتُ الأعيان» (٥/ ١٧٠).
(٢) «العِقْدُ الثمينْ، في تاريخِ البَلَدِ الأمينْ» لتقيِّ الدِّين الفاسي (٦/ ٣٩).
(٣) «المختصَرْ، في أخبارِ البَشَرْ» (٣/ ١٦).
(٤) «حاشيةُ الشريفِ الجُرْجانيِّ على الكشَّاف» (١/ ٣)، بهامش «الكشَّاف».

«خلَقَ» إلى «أنزَلَ»؛ استدراجًا للخَصْمِ ـ أم لم يثبُتْ ـ: فقد صرَّح هو نفسُهُ بخَلْقِ القرآنِ مرَّتَيْنِ؛ كما تقدَّم قريبًا:

إحداهما: بالقولِ الجَلِيِّ الصريح.

والأخرى: بطريقِ الدَّسِّ الماكر.

وتقدَّم نقلُ كلامِهِ؛ فراجِعْهُ وتدبَّرْه.

ومِن أجلِ هذا الدَّسِّ الماكرِ وأمثالِهِ عند الزَّمَخْشَرِيِّ، قال البُلْقِينيُّ: «**استخرَجْتُ مِن «الكشَّافِ» اعتزالًا بالمَنَاقِيشِ**؛ منها: قولُهُ تعالى في تفسيرِ: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، قال: «وأيُّ فَوْزٍ أعظَمُ مِن دخولِ الجنَّة؟!»؛ **أشار به إلى عدَمِ الرؤية**»(١).

وقال شيخُ الإسلام: «وهذه الأصولُ [أي: أصولُ المعتزِلةِ الخمسةِ] حَشَا بها [أي: الزَّمَخْشَريُّ] كتابَهُ بعبارةٍ لا يَهتدِي أكثرُ الناسِ إليها، ولا لمقاصدِهِ فيها، مع ما فيه مِن الأحاديثِ الموضوعةِ، ومِن قِلَّةِ النقلِ عن الصحابةِ والتابِعِين»(٢).



---

(١) ينظر: «الإتقان» (٦/ ٢٣٤٥)، وعبارةُ الزَّمَخْشَريِّ كما في «الكشَّافِ» (١/ ٣٣٩): «ولا غايةَ للفَوْزِ وراءَ النجاةِ مِن سَخَطِ اللهِ والعذابِ السَّرْمَدْ، ونيلِ رضوانِ اللهِ والنعيمِ المخلَّدْ».

(٢) «مجموعُ الفتاوى» (١٣/ ٣٧٨).

استعانةُ الزَّمَخْشَرِيِّ بعلمِ البلاغةِ في اعتزاليَّاتِه

إنَّ مِن أكبرِ الوسائلِ التي استخدَمَها الزَّمَخْشَرِيُّ لتأويلِ الآيِ، وتطويعِها لخدمةِ عقيدةِ المعتزِلةِ: «**علمَ البلاغةِ**»؛ فإنَّ الرجُلَ لا يَفتأُ يستخدِمُ قواعدَ هذا العلمِ في اعتزالِهِ، حتى وإن كانت لا تطاوِعُهُ، وثَمَّةَ أبوابٌ بلاغيَّةٌ استعان بها الزَّمَخْشَرِيُّ أكثرَ مِن غيرِها:

فمِن ذلك: ما ذكَرَهُ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكيُّ: مِن أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ أكثرُ الناسِ أخذًا بـ«**الاختصاصِ**»؛ لخِدْمةِ مَذهَبِه[1].

قلتُ: والزَّمَخْشَرِيُّ أكثرُهم ـ أو مِن أكثرِهم ـ أخذًا بـ«**المَجَازِ**» لهذا الغرَضِ:

فإنَّه حمَلَ «**صفاتِ اللهِ**» على المجازِ، لا على الحقيقةِ؛ لتوافِقَ أصلَ المعتزِلةِ: التوحيدَ.

كما جعَلَ «**إضافةَ فعلِ الخَلْقِ إلى اللهِ**» مِن قبيلِ المَجَازِ؛ فصرَّح في «أساسِ البلاغةِ» بأنَّ اللهَ لا يُسمَّى خالقًا، إلا مجازًا[2]؛ ليُخرِجَ أفعالَ

---

(١) ينظر: «عَرُوسُ الأفراح» (١/ ٤٢٤)، (ضمنَ «شروحِ التلخيص»). وينظر منه: (٢/ ٣١).

(٢) ينظر: «أساسُ البلاغة» (١/ ٢٨٤)، ومِن العَجَبِ الذي لا ينقضي: أن الزَّمَخْشَرِيَّ جعَلَ قولَهم: «خلَقَ اللهُ الخَلْقَ» مَجَازًا، و«خلَقَ الخَرَّازُ الأَدِيمَ»، و«خلَقَ الخَيَّاطُ الثَّوْبَ» حقيقةً! وهذا مِن طُغْيانِهِ وانتصارِهِ لمذهبِه، ولقد أجاد ابنُ الوَزِيرِ في ردِّ قولِهِ هذا؛ فَلْيُنظَرْ في ذلك كتاباهُ: «العواصمُ والقواصم» (٧/ ٩١)، =

العبادِ عن قُدْرةِ اللهِ ومشيئتِهِ، منزِّهًا اللهَ ـ بزَعْمِهِ ـ عن أن يخلُقَ المعصيةَ والشرَّ؛ وهذا معنى نفيِ القَدَرِ، الذي يُعرَفُ عند المعتزِلةِ بالعَدْلِ؛ حيثُ يزعُمُونَ: أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لهم، ولا مَدخَلَ لغيرِ اختيارِهم فيها؛ فليست أفعالُهم مخلوقةً للهِ تعالى، ولا واقعةً بمشيئتِهِ سبحانه؛ بل بمَحْضِ مشيئةِ العبادِ وقدرتِهم!

وقد وقَعَ المعتزِلةُ في شرٍّ ممَّا فَرُّوا منه؛ إذْ أثبَتُوا في الكونِ خالقِينَ مع الله!

والذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ: أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ للهِ تعالى، وهي أفعالٌ لهم حقيقةً، واقعةٌ بقُدْرتِهم ومشيئتِهم حقيقةً، واللهُ خالِقُهم وخالقُ مشيئتِهم وقُدْرتِهم وأفعالِهم، ولا مشيئةَ لهم إلا بعد مشيئتِهِ سبحانه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: ٢٩](١).

كما لجَأَ الزَّمَخْشَريُّ في نصرةِ مذهبِهِ إلى «**التخييل**»، وقال عنه: «لا تَرَى بابًا في علمِ البيانِ أدَقَّ ولا أرَقَّ ولا ألطَفَ مِن هذا البابِ! ولا أنفَعَ وأعوَنَ على تعاطي تأويلِ المشتبِهاتِ مِن كلامِ اللهِ تعالى في القرآنِ، وسائرِ الكتبِ السماويَّةِ، وكلامِ الأنبياء!»(٢).

وحقيقةُ «**التخييل**» في الكلام: هو الخطابُ الذي يَجعَلُ السامعَ يتخيَّلُ مِن الأمورِ المعنويَّةِ أمورًا حِسِّيَّةً، وليست هي كذلك؛ فما يتخيَّلُهُ

= و«ترجيحُ أساليبِ القرآنْ، على أساليبِ اليونان» (ص١٥١)، ونبَّه ابنُ الوزير ـ أيضًا ـ في هذا الكتاب الأخير (ص١٢) إلى تناقضِ الزمخشريِّ واضطراب منهجِهِ في إجراءِ المجازِ في كتاب الله تعالى.

(١) ينظر: «البلاغةُ في ضوءِ مذهبِ السلَفِ في الاعتقاد» (ص٤٢).

(٢) «الكشَّاف» (٣/ ٣٣).

السامعُ ويتصوَّرُهُ هو خلافُ ما الأمرُ عليه في الواقعِ؛ وهذا مذهبُ الفلاسفةِ في أخبارِ النبيِّ ﷺ عن اللهِ، وعن المَعَادِ، وعن الجَنَّةِ والنار.

وعليه: فلا يجُوزُ نسبةُ التخييلِ إلى كلامِ اللهِ وكلامِ رسولِهِ ﷺ.

وممَّا جعَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِن «التخييلِ»: قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]؛ فإنَّه قال في معناها: «نبَّهَهم على عظَمتِهِ، وجَلَالةِ شأنِهِ على طريقةِ: «**التخييلِ**»، والغرَضُ مِن هذا الكلامِ - إذا أخَذْتَهُ كما هو بجملتِهِ ومجموعِهِ -: تصويرُ عظَمتِهِ، والتوقيفُ على كُنْهِ جلالِهِ لا غيرُ؛ مِن غيرِ ذَهَابٍ بالقَبْضةِ ولا باليمينِ إلى جهةِ حقيقةٍ، أو جهةِ مجازٍ»[(١)].

وقال مثلَ ذلك عند قولِهِ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ قال: «أي: هو جَوَادٌ؛ مِن غيرِ تصوُّرِ يدٍ ولا غُلٍّ ولا بَسْطٍ»، وعاب مَن فسَّر اليدَيْنِ بالنِّعْمةِ، وتأوَّل التثنيةَ: بأنَّه مِن التمحُّل، «ومِن ضِيقِ العَطَنِ والمسافَرةِ عن علمِ البيانِ مَسِيرةَ أعوامٍ»[(٢)].

وتابَعَهُ على «**القولِ بالتخييلِ في جميعِ الصفاتِ**»: العَلَويُّ صاحبُ «الطِّرازِ»، الذي مَرَّ بك خبَرُهُ آنفًا[(٣)]؛ كما تابَعَهُ على «**القولِ بالتخييلِ في بعضِ صفاتِ اللهِ**»: السَّكَّاكيُّ[(٤)]، وابنُ عاشُورٍ[(٥)].

قلتُ: وجَعْلُ نصوصِ الصفاتِ مِن قبيل «**الاستعارةِ التخييليَّةِ**» يقتضي أنَّها لا حقيقةَ لظاهرِها، وليس لها تأويلٌ يخالِفُ ظاهرَها يُرادُ مِن

(١) «الكشَّاف» (٣/ ٣٣).
(٢) السابق (٢/ ٢٣٨).
(٣) ينظر: «الطِّراز» (١/ ٢٣٣).
(٤) ينظر: «مِفْتاحُ العلوم» (ص٤٩٨).
(٥) ينظر: «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (٢٦/ ١٥٧).

المخاطَبِ فَهْمُهُ؛ بل المرادُ: أن يتخيَّلَ السامعُ والمخاطَبُ ما لا حقيقةَ له في الخارجِ، وفي نفسِ الأمرِ؛ كما تقدَّم.

وقد سلَكَ الزَّمَخْشَريُّ بقولِهِ هذا في آياتِ الصفاتِ ـ التي سمَّاها: «آياتِ التشبيهِ» ـ مسلَكَ أهلِ التخييلِ مِن الفلاسفةِ، لا مسلَكَ أهلِ التأويلِ مِن المتكلِّمِينَ النُّفاةِ مِن أصحابِهِ المعتزِلةِ وغيرِهم؛ فهؤلاءِ ـ وإن كانوا على ضلالٍ ـ فإنَّهم خيرٌ منه.

وكما استعان الزَّمَخْشَريُّ بفنِّ «التخييلِ» في تأويلِ الصفاتِ، فقد استعان به ـ أيضًا ـ في تأويلِ طائفةٍ مِن نصوصِ الغَيْبِ، وأحوالِ المَعَادِ، والمُعجِزاتِ، والكلامِ الصادرِ مِن الجنَّةِ والنارِ:

وذلك كقولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ۝٣٠﴾ [ق: ٣٠]، قال: «وسؤالُ جهنَّمَ وجوابُها مِن بابِ التخييلِ الذي يُقصَدُ به تصويرُ المعنى في القلبِ وتثبيتُه»[(١)].

وقد تعقَّبه ابنُ المنيِّرِ قائلًا: «قد تقدَّم إنكاري عليه إطلاقَ التخييلِ في غيرِ ما موضعٍ، والنكيرُ هاهنا أشَدُّ عليه»، إلى أن قال: «إنَّنا مخاطَبونَ باجتنابِ الألفاظِ المُوهِمةِ في حقِّ جلالِ اللهِ تعالى، وأيُّ إيهامٍ أشَدُّ مِن إيهامِ لفظِ التخييلِ؟! أَلَا ترى كيف استعمَلَهُ اللهُ فيما أخبَرَ أنَّه سِحْرٌ وباطِلٌ في قولِهِ: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُواْ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ۝٦٦﴾ [طه: ٦٦]؛ فلا يُشَكُّ في وجوبِ اجتنابِه»[(٢)]، وقال مرَّةً: «فلا وجهَ لحَمْلِهِ على التخييلْ، إلا الاعتقادُ الضئيلْ[(٣)]، وارتكابُ

---

(١) «الكشَّاف» (٣/ ١٣٣).

(٢) «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (٣/ ١٣٣).

(٣) في الأصل: «الاعتقاد الوبي»، والصوابُ ما أثبتُّ؛ كما جاء في طبعة دارِ الكتاب العَرَبي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، وكما تُرشِدُ إليه السَّجْعة؛ =

الهَوَى الوبيلْ»[1]، وقال أيضًا: «ولو فُتِحَ بابُ التأويلِ والمجازِ في أحوالِ المَعَادِ، لتطوَّح الذي يسلُكُ ذلك إلى وادي الضلالةِ والتحيُّزِ إلى فِرَقِ الفلاسفةِ؛ **فالحقُّ**: أنَّا متعبَّدونَ بالظاهرِ ما لم يَمنَعْ مانعٌ»[2].

ولمَّا قال الزَّمَخْشَريُّ في قولِهِ تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: «فيه **أربعةُ أوجُهٍ**:

أحدُها: أنَّ كُرْسيَّه لم يَضِقْ عن السمواتِ والأرضِ؛ لبَسْطتِهِ وسَعَتِهِ، وما هو إلا تصويرٌ لعَظَمتِهِ، وتخييلٌ فقطْ! ولا كُرْسيَّ ثَمَّ، ولا قعودَ ولا قاعدَ!»[3]:

قال ابنُ المنيِّرِ متعقِّبًا: «قولُهُ في الوجهِ الأوَّلِ: «إنَّ ذلك تخييلٌ للعَظَمةِ»، سوءُ أدَبٍ في الإطلاقِ، وبُعْدٌ في الإصرارِ؛ فإنَّ التخييلَ إنَّما يُستعمَلُ في الأباطيلِ، وما ليست له حقيقةُ صِدْقٍ، فإن يكُنْ معنى ما قاله صحيحًا، فقد أخطَأَ في التعبيرِ عنه بعبارةٍ مُوهِمةٍ، لا مَدخَلَ لها في الأدَبِ الشرعيِّ، وسيأتي له أمثالُها ممَّا يُوجِبُ الأدَبُ أن يُجتنَب»[4].

والذي عليه سلَفُ الأمَّةِ وأهلُ السُّنَّة: أنَّ الكُرْسيَّ هو مَوضِعُ قَدَمَي اللهِ ﷻ؛ وهذا ما صحَّ عن ابنِ عبَّاسٍ ﵄[5]؛ ومثلُ هذا لا يُقالُ مِن قِبَلِ الرأيِ؛ فيُعطَى حكمَ المرفوعِ.

= فإنَّ كثيرًا مِن كلامِ ابن المنيِّرِ مسجوع.

(١) «الانتصاف، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (١/ ٣٠٢).

(٢) السابق (٢/ ٣٢٣).

(٣) السابق (١/ ٢٧٨).

(٤) السابق (١/ ٢٧٨).

(٥) رواه ابنُ أبي شَيْبةَ في كتابِ «العرشِ، وما رُوِيَ فيه» (ص٧٩) وعبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ في كتابِ «السُّنَّة» (١/ ٣٠١)، والطَّبَرانيُّ في «المعجَمِ الكبير» (١٢/ ٣٩)، والحاكمُ في «المستدرَكِ» (٢/ ٢٨٢)، وقال: «صحيحٌ على شرطِ الشيخَيْنِ، ولم يخرِّجاه».

وقد انتقَدَ الرازيُّ ـ على جَهْميَّتِهِ ـ الزَّمَخْشَريَّ في حَمْلِهِ كلامَ اللهِ على التخييلِ ولم يرتضِ مَسلَكَهُ، والرازيُّ خيرٌ منه في هذا البابِ؛ فقال: «لو فتَحْنَا هذا البابَ، لانفَتَحَتْ تأويلاتُ الباطنيَّةِ؛ فإنَّهم أيضًا يقولون: «المرادُ مِن قولِهِ: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢]: الاستغراقُ في خِدْمةِ اللهِ تعالى؛ مِن غيرِ تصوُّرِ فِعْلٍ»[(١)].

وصفوةُ القولِ: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ سخَّر البلاغةَ لخدمةِ عقيدتِه؛ ولهذا لم يزَلْ يُثنِي على علمِ البلاغةِ في كتابِهِ بعد تأويلاتِهِ العَقَديَّةِ، وفي طَيِّ كلامِهِ تعريضٌ برسوخِهِ في ذلك العلمِ؛ كقولِهِ: «ومَن أحَسَّ بعِظَمِ مَضارِّ فَقْدِ هذا العلمِ، عَلِمَ مِقْدارَ عِظَمِ منافعِه»[(٢)].

كما أنَّه يرى أنَّ الجهلَ بالبلاغةِ سبَبٌ للضلالِ؛ كقولِهِ: «ومَن لم ينظُرْ في علمِ البيانِ، عَمِيَ عن تبصُّرِ مَحَجَّةِ الصوابِ في تأويلِ أمثالِ هذه الآيةِ[(٣)]، ولم يتخلَّصْ مِن يدِ الطاعنِ إذا عبَثَ به»[(٤)].

ثُمَّ هو يتأسَّفُ على الآياتِ التي فُسِّرَتْ على غيرِ وجهِها الصحيحِ؛ بسببِ الجهلِ بعلمِ البلاغةِ؛ يقولُ: «وكم آيةٍ مِن آياتِ التنزيلْ، وحديثٍ مِن أحاديثِ الرسولْ، قد ضِيمَ وسِيمَ الخَسْفَ بالتأويلاتِ الغَثَّهْ، والوجوهِ الرَّثَّهْ؛ لأنَّ مَن تأوَّل ليس مِن هذا العلمِ في عِيرٍ ولا نَفِيرْ، ولا يَعرِفُ قَبيلًا منه مِن دَبِيرْ»[(٥)].

وكلامُهُ هذا فيه حقٌّ وباطلٌ:

فإن أراد: أنَّ الجهلَ بهذا العلمِ قد يُورِثُ الخطأَ في فهمِ الآياتِ، وفي تفسيرِها، فذلك صحيحٌ.

---

(١) «مفاتيحُ الغَيْب» (٢٢/ ٧). (٢) «الكشَّاف» (٣/ ٢١١).
(٣) يريدُ: قولَهُ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].
(٤) «الكشَّاف» (١/ ٤٢٤). (٥) السابق (٣/ ٣٤).

وإن أراد: أنَّ البلاغةَ تقتضي صحَّةَ مذهبِهِ الاعتزاليِّ، فذلك باطلٌ.

هذا؛ وإلى جانبِ تأويلاتِ الزَّمَخْشَرِيِّ الاعتزاليَّةِ، فإنَّ له جانبًا سيِّئًا آخَرَ؛ أَلَا وهو وقيعتُهُ المُرَّةُ في أهلِ السُّنَّةِ؛ بل في كلِّ مَن يخالِفُهُ في الاعتقاد:

فإنَّه سلَقَهم بلسانِهِ الحادِّ، ورماهم بكلِّ نقيصةٍ؛ ولهذا تراه يسمِّي أهلَ السُّنَّةِ: «مَجُوسَ الأُمَّةِ»(١)، و«النوابِتَ»(٢)، ويَصِفُهم بالمكابَرةِ(٣)، وأنَّهم مفتَرُونَ(٤)، ويَعكِسُونَ الحقائقَ(٥)، ويستدِلُّونَ بالحديثِ المرقوعِ - بالقافِ - أي: المفترَى الموضوعِ(٦)، وأنَّهم يلفِّقُونَ الأكاذيبَ على الرسولِ والصحابةِ والتابِعين(٧)، ووصَفَهم بالحَمِيرِ المُوكَفهْ، وأنَّهم يتستَّرُونَ بـ«البَلْكَفة»(٨)، وهي: كلمةٌ منحوتةٌ مِن قولِ أهلِ السُّنَّةِ عند إثباتِ الرؤيةِ: «بلا كَيْفٍ»؛ كالحَوْقَلةِ، والبَسْمَلة(٩).

فالزَّمَخْشَرِيُّ بعد أن قرَّر عقيدةَ المعتزِلةِ في رؤيةِ اللهِ - عند قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] - قال: «ثمَّ تعجَّبْ مِن المتَّسِمِينَ بالإسلام، المتسمِّينَ بأهلِ السُّنَّةِ والجماعة؛ كيف اتَّخَذوا هذه العظيمةَ مَذهَبًا؟! ولا يغُرَّنَّكَ تستُّرُهم بالبَلْكَفةِ؛ فإنَّه مِن منصوباتِ أشياخِهم(١٠)؛ والقولُ ما قال بعضُ العَدْليَّةِ فيهم:

---

(١) ينظر: «الكشَّاف» (٣/ ٥٧).
(٢) ينظر: السابق (٢/ ٩٤).
(٣) ينظر: السابق (٢/ ١٩٣).
(٤) ينظر: السابق (١/ ٣٢٥).
(٥) ينظر: السابق (٢/ ١٠٩).
(٦) ينظر: السابق (٢/ ٦٠).
(٧) ينظر: السابق (١/ ٤٨١).
(٨) ينظر: السابق (١/ ٥٠٨).
(٩) **النَّحْتُ**: أن يُختصَرَ مِن كلمتَيْنِ فأكثَرَ: كلمةٌ واحدةٌ؛ كقولِهم: «البَسْمَلةُ، والحَمْدَلةُ، والحَوْقَلةُ»، في: «باسمِ اللهِ، والحمدُ لله، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله».
(١٠) يريدُ بـ«**أشياخِهم**»: أئمَّةَ السلَفِ الذين يقولونَ: «إنَّ المؤمِنينَ يرَوْنَ ربَّهم يومَ =

لَجَمَاعَةٌ سَمَّوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً وَجَمَاعَةً حُمُرٌ لَعَمْرِي مُوكَفَهْ[١]
قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا شُنَعَ الْوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالبَلْكَفَهْ»[٢]

وهذانِ البيتانِ للزَّمَخْشَريِّ، وإن لم ينسُبْهما إلى نفسِهِ، فقد تقدَّم: أنَّ عادتَهُ أنَّه لا ينسُبُ الشِّعْرَ إلى نفسِه.

وممَّا يدُلُّ على أنَّهما له: أنَّ كلَّ الذينَ عارَضُوهُ في بَيْتَيْهِ يُضِيفونَ هذا الشِّعْرَ له بلا استثناءٍ؛ فقد تصدَّى له كثيرونَ، فردُّوا عليه في كلامِهِ البَذِيءِ، وكشَفُوا خطأَهُ، وأجابوه نثرًا ونظمًا.

وكثيرٌ مِن الرادِّينَ عليه أشاعِرةٌ، ومعلومٌ: أنَّ الأشاعرةَ يُثبِتونَ رؤيةَ اللهِ تعالى في الجَنَّةِ، لكنَّهم أنكَرُوا لازمَها؛ حيثُ قالوا: «إنَّه تعالى يُرَى، لكنْ لا في جهةٍ»، وزعَموا أنَّ الرؤيةَ مكاشَفاتٌ أو قوَّةٌ يَجعَلُها اللهُ في خلقِهِ، ولا يُشترَطُ فيها عندهم مقابَلةُ المَرْئيِّ، ولا كونُهُ في جهةٍ مِن الرائي؛ وعلى هذا: فهم لا يَرَوْنَ اللهَ بأعيُنِهم[٣].

ومع هذا: فالأشاعرةُ خيرٌ مِن المعتزِلةِ؛ لأنَّهم يُثبِتونَ الرؤيةَ في الجملةِ؛ كما أنَّهم يُثبِتونَ الكلامَ للهِ في الجملة.

وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ السائِرونَ على نهجِ السلَفِ: يَذهَبُونَ إلى أنَّ المؤمِنينَ في الجنَّةِ يرَوْنَ ربَّهم بأبصارِهم عِيانًا مِن فوقِهم؛ كما هو مقتضى

= القيامةِ بأبصارِهم»، كالإمام مالكٍ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، وسُفْيانَ الثَّوْريِّ، والأَوْزاعيِّ، وغيرِهم؛ وعليه تَدُلُّ الأدلَّةُ؛ كما ستَرَى.

(١) قولُهُ: «**حُمُر**»؛ أي: كالحُمُرِ جمعِ حِمَارٍ، و«**مُوكَفة**»؛ أي: موضوعٌ عليها الإِكافُ، وهو البَرْذَعةُ، مبالَغةً في التشبيه.

(٢) «الكشَّاف» (١/ ٥٠٨).

(٣) ينظر: «المواقف» للإيجي (٣/ ١٧٢)، و«شرح المقاصدِ في علم الكلام» للتَّفْتازاني (٢/ ١١٨)، و«بيانُ تلبيسِ الجهميَّة» (٤/ ٤٣٣).

الأدلَّةِ الصريحةِ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ؛ قال جَريرُ بنُ عبدِ اللهِ: «كنَّا عند النبيِّ ﷺ، فنظَرَ إلى القَمَرِ ليلةَ البَدْرِ، فقال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ؛ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»[1].

فالأشاعرةُ يرُدُّونَ قولَ المعتزِلةِ في أنَّ الرؤيةَ ممتنِعةٌ بإثباتِها؛ ولهذا أنكَروا على الزَّمَخْشَرِيِّ كلامَهُ هذا، وقابَلوا هجاءَهُ بالهجاءِ؛ قال المَقَّرِيُّ: «وقد تصدَّى للردِّ عليه مِن أهلِ السُّنَّةِ ﷺ جَمٌّ وافِرْ، وأبدَوْا ما يؤيِّدُ مذهبَهم الظافِرْ، وترَكُوا المبتدِعَ يحُكُّ رأسَهُ بغيرِ أظافِرْ»[2].

فممَّن ردَّ عليه: ابنُ المنيِّرِ بقولِهِ: «انتقَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ في هذا الفصلِ إلى ما تَسمَعُهُ مِن هجاءِ أهلِ السُّنَّةِ، ولولا الاستنانُ[3] بحَسَّانَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ صاحبِ رسولِ اللهِ ﷺ، وشاعِرِهِ والمنافِحِ عنه، ورُوحُ القُدُسِ معه، لقُلْنا لهؤلاءِ المتلقِّبِينَ بـ«العَدْليَّةِ»، وبـ«الناجِينَ»: «سَلَامًا»، ولكنْ كما نافَحَ حَسَّانُ عن رسولِ اللهِ ﷺ أعداءَهُ[4]، فنحن ننافِحُ عن أصحابِ سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ أعداءَهم؛ فنقولُ:

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٩)، ومسلِم (٦٣٣).

(٢) «أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٣٠٣).

(٣) في الأصل: «الاستناد»؛ وهو تحريف؛ والتصويبُ مِن «تفسيرِ القاسِميّ» (٥/ ١٨١)؛ نقلًا عن ابنِ المنيِّر؛ فلعلَّ النسخةَ التي كانت بين يدَيْهِ ﷺ مِن «الانتصاف»، كانت سليمةً محرَّرةً.

(٤) يُشيرُ ابنُ المنيِّرِ إلى ما رواه مسلِمٌ (٢٤٩٠)، عن عائشةَ ﵂؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**اهْجُوا قُرَيْشًا؛ فَإِنَّهُ أَشَدُّ عَلَيْهَا مِنْ رَشْقٍ بِالنَّبْلِ**»؛ فأرسَلَ إلى ابنِ رَوَاحةَ، فقال: «اهْجُهُمْ»، فهجَاهُمْ، فلم يَرْضَ، فأرسَلَ إلى كعبِ بنِ مالكٍ، ثمَّ أرسَلَ إلى حَسَّانَ بنِ ثابتٍ، فلمَّا دخَلَ عليه، قال حَسَّانُ: «قد آنَ لكم أن تُرسِلوا إلى هذا الأَسَدِ الضاربِ بذَنَبِهِ، ثُمَّ أدلَعَ لسانَهُ، فجعَلَ يحرِّكُهُ، فقال: والذي بعَثَكَ بالحقِّ، لَأَفْرِيَنَّهم بلِسَاني فَرْيَ الأَدِيمِ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَعْجَلْ؛ فَإِنَّ** =

وَجَمَاعَةٌ كَفَرُوا بِرُؤْيَةِ رَبِّهِمْ حَقًّا وَوَعْدُ اللَّهِ مَا لَنْ يُخْلِفَهْ
وَتَلَقَّبُوا عَدْلِيَّةً قُلْنَا أَجَلْ عَدَلُوا بِرَبِّهِمُ فَحَسْبُهُمُ سَفَهْ
وَتَلَقَّبُوا النَّاجِينَ كَلَّا إِنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي لَظَى فَعَلَى شَفَهْ»(١)

وقال سعدُ الدِّينِ التَّفْتَازانيُّ ـ عند إيرادِهِ بيتَي الزَّمَخْشَريِّ ـ: «ولقد عُورِضَ ما أنشَدَهُ وأنشَأَهُ مِن الهَذَيانِ؛ قال الإمامُ المحقِّقُ محيي السُّنَّةِ قامعُ البِدْعةِ، كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ ردًّا عليهم:

لَجَمَاعَةٌ كَفَرُوا بِرُؤْيَةِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ حُمُرٌ لَعَمْرِي مُوكَفَهْ
هُمْ عَطَّلُوهُ عَنِ الصِّفَاتِ وَعَطَّلُوا عَنْهُ الفِعَالَ فَيَا لَهَا مِنْ مَنْكَفَهْ
هُمْ نَازَعُوهُ الخَلْقَ حَتَّى أَشْرَكُوا بِاللَّهِ زُمْرَةَ حَاكَةٍ وَأَسَاكِفَهْ
هُمْ غَلَّقُوا أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ الَّتِي هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى العُصَاةِ مُوَكَّفَهْ
وَلَهُمْ قَوَاعِدُ فِي العَقَائِدِ رَذْلَةٌ وَمَذَاهِبٌ مَجْهُولَةٌ مُسْتَنْكَفَهْ
يَبْكِي كِتَابُ اللَّهِ مِن تَأْوِيلِهِمْ بِدُمُوعِهِ المُنْهَلَّةِ المُسْتَوْكِفَهْ!
وَكَذَا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ دُمُوعُهَا مِنْهُمْ عَلَى الخَدَّيْنِ غَيْرُ مُكَفْكَفَهْ!
فَاللَّهُ أَمْطَرَ فِي سَحَابِ عَذَابِهِ وَعِقَابِهِ أَبَدًا عَلَيْهِمْ أَوْكَفَهْ»(٢)

= أَبَا بَكْرٍ أَعْلَمُ قُرَيْشٍ بِأَنْسَابِهَا، وَإِنَّ لِي فِيهِمْ نَسَبًا؛ حَتَّى يُلَخِّصَ لَكَ نَسَبِي»، فأتاه حسَّانُ، ثمَّ رجَعَ، فقال: يا رسولَ اللهِ، قد لخَّص لي نسَبَكَ، والذي بعَثَكَ بالحقِّ، لَأَسُلَّنَّكَ منهم كما تُسَلُّ الشَّعْرةُ مِن العَجينِ، قالت عائشةُ: فسَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ لحَسَّانَ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ؛ مَا نَافَحْتَ عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ»، وقالت: سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «هَجَاهُمْ حَسَّانُ؛ فَشَفَى وَاشْتَفَى».

(١) «الانتصافُ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (١/٥٠٨).

(٢) «حاشيةُ التَّفْتازانيِّ على الكشَّاف» (ق٦٣٠/أ) (مخطوط)، وينظر: «أزهارُ الرِّياض» (٣/٣٠١ ـ ٣٠٢)، وأورَدَ أكثَرَها السُّبْكيُّ في «طبَقاتِ الشافعيَّةِ =

وممَّن عارَضَ الزَّمَخْشَريَّ أيضًا: أبو بكرِ بنُ أحمدَ بنِ خَليلٍ السَّكُونيُّ؛ قال:

شَبَّهْتَ جَهْلًا صَدْرَ أُمَّةِ أَحْمَدٍ وَذَوِي الْبَصَائِرِ بِالْحَمِيرِ الْمُوكَفَهْ
وَزَعَمْتَ أَنْ قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا فَتَسَتَّرُوا بِالْبَلْكَفَهْ
وَرَمَيْتَهُمْ عَنْ نَبْعَةٍ سَوَّيْتَهَا رَمْيَ الْوَلِيدِ غَدَا يُمَزِّقُ مُصْحَفَهْ
وَجَبَ الْخَسَارُ عَلَيْكَ فَانْظُرْ مُنْصِفًا فِي آيَةِ الْأَعْرَافِ فَهْيَ الْمُنْصِفَهْ
أَتَرَى الْكَلِيمَ أَتَى بِجَهْلٍ مَا أَتَى وَأَتَى شُيُوخُكَ مَا أَتَوْا عَنْ مَعْرِفَهْ
وَبِآيَةِ الْأَعْرَافِ وَيْكَ خُذِلْتُمُ فَوَقَفْتُمُ دُونَ الْمَرَاقِي الْمُزْلَفَهْ
لَوْ صَحَّ فِي الْإِسْلَامِ عَقْدُكَ لَمْ تَقُلْ بِالمَذْهَبِ المَهْجُورِ مِنْ نَفْيِ الصِّفَهْ
إِنَّ الْوُجُوهَ إِلَيْهِ نَاظِرَةٌ بِذَا جَاءَ الْكِتَابُ فَقُلْتُمُ هَذَا السَّفَهْ
فَالنَّفْيُ مُخْتَصٌّ بِدَارٍ بَعْدَهَا لَكَ لَا أَبَا لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلَفَهْ[1]

وقد أتمَّ هذه القصيدةَ أخو الناظمِ وابنُ أخيهِ؛ فليُنظَرْ تتميمُهما في كتابِ «التمييزِ» للسَّكُونيِّ[2]، وفي «طبَقاتِ الشافعيَّةِ الكبرى» للسُّبكيِّ[3].

وممَّن عارَضَ الزَّمَخْشَريَّ: قاضي تُونُسَ أبو عليٍّ عُمَرُ بنُ عبدِ الرَّفِيعِ (ت٦٩١هـ)، الذي يقولُ:

= الكبرى» (٩/ ١٢)، وفيها: «هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى المَعَاصِي مُوكَفَهْ»، مكانَ: «هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى العُصَاةِ مُوَكَّفَهْ».

(١) ينظر: «التميزْ، لِمَا أودَعَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنَ الاعتزالِ في تفسيرِ الكتابِ العزيزْ» لأبي عليٍّ السَّكُونيِّ (مخطوط) (ق٥٥/أ ـ ب)، والقصيدةُ أيضًا في «البحر المحيط» (٤/ ٣٨٦)، وذكَرَ بعضَها المَقَّريُّ في «أزهارِ الرِّياض» (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(٢) ينظر: «التمييز» (ق٥٥/أ ـ ب).

(٣) ينظر: «طبَقاتُ الشافعيَّةِ الكبرى» (٩/ ٩ ـ ١١).

جَـوْرِيَّـةٌ وَتَـلَـقَّـبَـتْ عَـدْلِـيَّـةً   وَعَنِ الصَّوَابِ عُدُولُها لِلسَّفْسَفَهْ
نَفَوُا الصِّفَاتِ وَعَطَّلُوا وَتَمَجَّسُوا   وَيُكَابِرُونَ وَشَأْنُهُمْ جَلْبُ السَّفَهْ[1]

ومنهم: العلَّامةُ الجَارَبَرْديُّ (ت٧٤٦هـ)؛ الذي يقولُ:

عَجَبًا لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَسَتَّرُوا   بِالْعَدْلِ مَا فِيهِمْ لَعَمْرِي مَعْرِفَهْ
قَدْ جَاءَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرُونَهُ   تَعْطِيلُ ذَاتِ اللَّهِ مَعْ نَفْيِ الصِّفَهْ[2]

وعارَضَها أيضًا: القاضي الفقيهُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ مرزوقٍ الحَفِيدُ التِّلِمْسانيُّ (ت٨٤٢هـ)؛ فقال:

وَجَمَاعَةٌ عُرِفَتْ لَعَمْرِي بِالسَّفَهْ   وَتَمَسَّكَتْ بِضَلَالِ أَهْلِ الْفَلْسَفَهْ
عَدَلَتْ عَنِ النَّهْجِ الْقَوِيمِ فَلُقِّبَتْ   عَدْلِيَّةً وَعُدُولُهَا عَنْ مَعْرِفَهْ
ضَلَّتْ وَقَالَتْ لَنْ يُرَى رَبُّ الْوَرَى   يَوْمَ الجَزَاءِ فَأُلْزِمَتْ نَفْيَ الصِّفَهْ
هَذَا وَكَمْ مِن زَلَّةٍ زَلَّتْ وَكَمْ   مِنْ مَذْهَبٍ ذَهَبَتْ بِهِ فِي مَتْلَفَهْ
وَكَذَاكَ أَسْلَمَتِ الأُمُورَ لِنَفْسِهَا   هَيْهَاتَ تُنْقِذُ نَفْسَهَا مِنْ مُتْلِفَهْ
كَيْفَ السَّبِيلُ لِصَرْفِهِمْ عَنْ غَيِّهِمْ   وَالْعَدْلُ يَمْنَعُ صَرْفَهُمْ وَالمَعْرِفَهْ[3]

وقولُ الإمامِ القاضي أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عليٍّ الأَجميِّ التُّونُسيِّ، رحمه الله تعالى:

لَهَوَاتِفٌ هَتَفُوا وَظَنُّوا هَتْفَهُمْ   عَدْلًا لَقَدْ بَلَغُوا النِّهَايَةَ فِي السَّفَهْ
زَعَمُوا بِأَنَّ الذَّاتَ قَامَ بِغَيْرِهَا   صِفَةٌ وَفِيهَا أَوْجَبُوا حُكْمَ الصِّفَهْ
خَرَقُوا سِيَاجًا شَادَهُ سَلَفُ الهُدَى   وَتَمَذْهَبُوا بِمَذَاهِبٍ مُسْتَنْكَفَهْ

---

(١) ينظر: «تفسيرُ ابنِ عَرَفةَ» (٣/ ١٥٢)، و«أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٣٠٠).
(٢) ينظر: «فتوحُ الغَيْب» (٤/ ٥٦٤)، و«طبَقاتُ الشافعيَّةِ الكبرى» (٩/ ٩).
(٣) ينظر: «تفسيرُ ابنِ عَرَفةَ» (٣/ ١٥٢)، و«أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٣٠١).

وَأَتَى الأَخِيرُ الغُمْرُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ يَبْغِي الحِجَاجَ مُعَرِّضًا بِالْبَلْكَفَهْ
أَعْنِي الخُوَارَزْمِيَّ[1] ذَا الصَّلَفِ الَّذِي لَمْ يتَّئِدْ مِنْ جَهْلِهِ بِالمَعْرِفَهْ
بَلْ تَاهَ فِي بَيْدَا الْجَهَالَةِ مُعْرِضًا كَحِمَارِ وَحْشٍ فِي مَهَامِهَ مُتْلِفَهْ[2]

وقولُ الفقيهِ أبي زكريَّا يحيى بنِ منصورٍ التُّونُسيِّ، قال الشيخُ ابنُ مرزوقٍ رَحِمَهُ اللهُ: «وفي جوابِهِ تعريضٌ بجوابِ الأَجَميِّ فوقَهُ»:

عَجَبًا لِحَبْرٍ فِي الْبَلَاغَةِ ذَائِقٍ عِلْمَ الْفَصَاحَةِ فَرْدَهُ وَمُؤَلَّفَهْ
جَمَعَ المَعَانِيَ وَالبَيَانَ مُكَشِّفًا أَسْرَارَ قُرْآنٍ بِأَكْمَلِ مَعْرِفَهْ
وَأَضَلَّهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ فَرَاغَ عَنْ سَنَنِ الصَّوَابِ وَحَادَ عَنْهُ وَحَرَّفَهْ
فَأَحَقَّ قُدْرَةَ حَادِثٍ وَأَحَالَ رُؤْ يَةَ وَاجِبٍ أَوْ أَنْ تَكُونَ لَهُ صِفَهْ
مَا ذَاكَ إِلَّا فِعْلُ قَهَّارٍ بِهِ قَوْمٌ ذَوُو رَشَدٍ وَقَوْمٌ فِي سَفَهْ
وَاللَّهَ أَسْأَلُ رَحْمَةً لِجَمِيعِنَا وَدُخُولَنَا فِيمَنْ حَبَاهُ وَشَرَّفَهْ
مُتَوَسِّلِينَ بِأَحْمَدٍ خَيْرِ الْوَرَى صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا نَطَقَتْ شَفَهْ[3]

وقولُهُ: «متوسِّلينَ بأحمدٍ»: هذا مِن التوسُّلِ المُجمَلِ الذي يحتمِلُ حقًّا وباطلًا:

فإن كان المرادُ: التوسُّلَ بذاتِهِ ﷺ، فهو بِدْعةٌ.

وإن كان المرادُ: التوسُّلَ بالإيمانِ به، واتِّباعِهِ، ومحبَّتِهِ ﷺ، فهو حَقٌّ.

وقولُ الفقيهِ أبي محمَّدٍ عبدِ الواحدِ اليَفْرَنيِّ:

قُلْ لِلَّذِي جَمَعَ النِّظَامَ وَخَلَّفَهْ مِنْ بَعْدِهِ لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلَفَهْ

---

(١) الخُوارَزْميُّ، هو: الزَّمَخْشَريّ.
(٢) ينظر: «أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٣٠٠).
(٣) ينظر: السابق (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

أَثْبَتَّ عَدْلَ جَمَاعَةٍ فِي جَوْرِهِمْ ... وَالجَوْرَ أَثْبَتَهُ لَهُمْ نفْيُ الصِّفَهْ
سَتَكُونُ مِنْ تِلْكَ الجَمَاعَةِ يَوْمَ هُمْ ... حُمُرٌ لِغَيٍّ أَوْ لِكَيٍّ مُوقَفَهْ[1]

وأجاب أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عَرَفَةَ المفسِّرُ (ت٨٠٣هـ) بقولِهِ:

لَحُثَالَةٌ سَمَّوْا عَمَاهُمْ مَعْدَلًا ... وَحُثَالَةٌ حُمُرٌ لِكَيٍّ مُوقَفَهْ
قَدْ شَبَّهُوهُ بِالمُحَالِ فَعَطَّلُوا ... وَتَسَتَّرُوا بِالذَّاتِ عَنْ نَفْيِ الصِّفَهْ[2]

ويَشرَحُ ابنُ عَرَفةَ ما ورَدَ مِن كلماتٍ في بيتَيْهِ؛ فيذكُرُ: أنَّ الحُثَالةَ: ما لا خيرَ فيه، وأنَّ عَمَاهم في الدنيا: لمخالَفتِهم الحقَّ، وفي الآخِرةِ: لأنَّهم لا يرَوْنَهُ على مَذهَبِهم، وأنَّ الحمارَ المُوقَفَ لِكَيٍّ لا يُنتفَعُ به، بخلافِ الحمارِ المُوكَفِ[3].

ويعلِّقُ المَقَّرِيُّ على بيتَي ابنِ عَرَفةَ قائلًا: «قولُهُ: «قد شبَّهُوهُ بالمُحَالِ»؛ أي: لقولِهم: «عالمٌ لا بعِلْمٍ»، ونفيُ العلمِ يستلزِمُ أن يكونَ مُحالًا؛ هكذا أُلْفِيَ في بعضِ المقيَّداتِ، واللهُ أعلم»[4].

وأنا إنَّما توسَّعتُ ـ قليلًا ـ في نقلِ هذه القصائدِ؛ لِمَا فيها مِن بيانِ حالِ الزَّمَخْشَريِّ وطائفتِهِ، وما تضمَّنَتْهُ مِن شرحِ عقيدتِهم، لا سيَّما في رؤيةِ اللهِ تعالى، ونَقْضِها، ولأنَّ هذه القصائدَ مفرَّقةٌ في مصادرَ مختلِفة، فرَغِبْتُ في أن يُجمَعَ أهمُّها وأكثَرُها في مكانٍ واحدٍ؛ تسهيلًا للاطِّلاعِ عليها.

---

(١) ينظر: «أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٣٠١).
(٢) «تفسيرُ ابنِ عَرَفةَ» (٣/ ١٥٢). وينظر: «دُرَّةُ الحِجَالْ، في أسماءِ الرِّجَالْ» (٢/ ١٨٥)، و«أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٣٠١)، وبعد البيتَيْنِ في «دُرَّةِ الحِجَالِ» بيتانِ آخَرانِ، وهما:
طَلَبَ الْكَلِيمُ لَهَا دَلِيلَ جَوَازِهَا ... إِذْ يَستَحِيلُ عَلَيْهِ نَفْيُ المَعْرِفَهْ
وَرَدَ الحَدِيثُ مُصَرِّحًا بِوُجُودِهَا ... وَيْلٌ لِمَنْ كَذَّبَ بِهِ أَوْ حَرَّفَهْ
(٣) ينظر: «تفسيرُ ابنِ عَرَفةَ» (٣/ ١٥٢). (٤) «أزهارُ الرِّياض» (٣/ ٣٠١).

هذا؛ والزَّمَخْشَرِيُّ لا يَعبَأُ بمخالِفِهِ أيًّا كان؛ ولهذا لمَّا ساق قولَ مَن يَرَى فناءَ النارِ، وأتبَعَهُ بحديثٍ يُرْوَى مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، وهو لا يَصِحُّ أصلًا، تكلَّم في هذا الصحابيِّ الجليلِ قائلًا: «ما كان لابنِ عمرٍو في سَيْفَيْهِ[١]، ومقاتَلتِهِ بهما عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه: ما يَشغَلُهُ عن تسييرِ هذا الحديث»[٢].

وفي مقابِلِ ذلك يُشِيدُ الزَّمَخْشَرِيُّ بأهلِ طائفتِهِ مِن إخوانِهِ المعتزِلةِ، ويسمِّيهم: «الفرقةَ الناجِيةَ»[٣]، وأنَّهم هم «أهلُ الإسلامِ»، دون غيرِهم[٤].

والرجُلُ - مع تعصُّبِهِ في نِحْلتِهِ الاعتزاليَّةِ، وشِدَّتِهِ على مخالِفِيهِ في الاعتقادِ - **فإنَّه في الفقهِ على خلافِ ذلك؛ فهو متسامِحٌ مع مخالِفِيه، مع تعصُّبِهِ لأبي حَنِيفةَ، كما تقدَّم بيانُه**، ولم يَمنَعْهُ كونُهُ حَنَفيًّا مِن أن يتقبَّلَ مذاهبَ الآخَرين، ورُبَّما أدَّى به الأمرُ إلى ترجيحِ آراءِ مخالِفِيه، على العكسِ مع مخالِفِيهِ في العقيدة؛ فقد سلَكَ معهم أسلوبَ التقريعِ والتسفيهِ والتجريحِ[٥]؛ كما تقدَّم.

وللزَّمَخْشَرِيِّ كلامٌ قبيحٌ في حقِّ نبيِّ اللهِ نُوحٍ عليه السلام - عند تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [هود: ٤٦] - قال: «وجعَلَ سؤالَ ما لا يُعرَفُ كُنْهُهُ جهلًا وغَبَاوةً، ووعَظَهُ ألَّا يعُودَ إليه وإلى أمثالِهِ مِن أفعالِ الجاهِلِين»[٦].

---

(١) يريد بسيفَيْهِ: لِسانَهُ وحُسامَه. «فتوحُ الغَيْب» (٨/ ٢٠٥).
(٢) «الكشَّاف» (٢/ ٩٤). واقرَأْ كلامَ الطِّيبيِّ في الدفاعِ عن هذا الصحابيِّ الجليلِ في «حاشيتِهِ على الكشَّاف» (٨/ ٢٠٥).
(٣) ينظر: «الكشَّاف» (١/ ١٥).
(٤) ينظر: السابق (٢/ ٢٩٧).
(٥) ينظر: «رؤوسُ المسائل» (ص٤٠)؛ مقدِّمة المحقِّق.
(٦) «الكشَّاف» (٢/ ٨٢).

فهذا كلامٌ سيِّئٌ لا يقالُ عن نبيٍّ، فضلًا عن رسولٍ مِن أُولي العَزْم.

ثمَّ إنَّ قولَ الزَّمَخْشَريِّ: «غَبَاوة»، زيادةٌ على لفظِ الآيةِ، والجهلُ ـ سواءٌ أُرِيدَ به عدَمُ العلمِ، أو عدَمُ الطاعةِ ـ لا يستلزِمُ الغباوةَ؛ فالغباوةُ نقصٌ في إدراكِ العقلِ يَنشَأُ عنه عدَمُ الفهمِ، أو سوءُ الفهمِ؛ فاللائقُ الوقوفُ مع النصِّ دونَ زيادة؛ قاله شيخُنا الشيخُ عبدُ الرحمٰنِ البَرَّاكُ في تقريراتِهِ على «الكشَّافِ»، أثناءَ قراءتي إيَّاهُ على سَمَاحتِهِ؛ أعزَّه اللهُ وأَبْقاه.

وللزَّمَخْشَرِيِّ في بعضِ كلامِهِ جُرْأَةٌ؛ فالظاهرُ: أنَّه يَغِيبُ عنه إدراكُهُ وشُعُوره في بعضِ الأحيانِ؛ فما يحسُبُ لمَنِ أمامَهُ حسابًا؛ ولهذا صدَرَتْ منه كلماتٌ بذيئةٌ في حقِّ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ:

كقولِهِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ﴾ [التوبة: ٤٣]: «كنايةٌ عن الجنايةِ؛ لأنَّ العفوَ رادفٌ لها، ومعناه: أخطَأْتَ وبئس ما فعَلْتَ»(١).

وله كلامٌ قريبٌ مِن هذا عند قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ﴾ [التحريم: ١].

قال السُّيُوطيُّ عن هذه الآيةِ: «ومِن ألطَفِهِ ما عاتَبَ اللهُ به خيرَ خلقِهِ بقولِهِ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٣]، ولم يتأدَّبِ الزَّمَخْشَريُّ بأدَبِ اللهِ في هذه الآيةِ؛ على عادَتِهِ في سُوءِ الأدَب!»(٢).

وقال ابنُ المنيِّرِ ـ معلِّقًا على كلامٍ للزَّمَخْشَريِّ تعرَّض فيه

(١) «الكشَّاف» (٢/ ٣٤).
(٢) «الإتقانْ، في علومِ القرآنْ» (٦/ ١٧٠٥).

للنبيِّ ﷺ ـ: «بلَغَ الزَّمَخْشَريُّ مِن سُوءِ الأدَبِ إلى حَدٍّ يُوجِبُ الحدَّ»[١]، وسمَّاه مرَّةً: الجِلْفَ[٢].

وقال الأَلُوسيُّ ـ معلِّقًا على كلامِ الزَّمَخْشَريِّ على آيةِ التوبةِ ـ: «وكم لهذه السَّقْطةِ في «الكشَّافِ» مِن نظائرَ!»[٣].

ولقد انبرى العلماءُ للردِّ على الزَّمَخْشَريِّ، وكشَفُوا اعتزاليَّاتِه:

فقد صنَّف ابنُ المنيِّرِ (ت٦٨٣هـ) كتابَهُ «الانتصافَ»، وهو مطبوعٌ، واستعمَلَ الغِلْظةَ معه في بعضِ المواضعِ، فقَسَا عليه؛ مواجَهةً للزَّمَخْشَريِّ بمثلِ ما قذَفَ أهلَ السُّنَّةِ به؛ ولهذا لَمَّا اختصَرَ عَلَمُ الدِّينِ الأنصاريُّ المعروفُ بابنِ بنتِ العِرَاقيِّ (ت٧٠٤هـ) كتابَ «الانتصافِ» لابنِ المنيِّرِ، في كتابٍ سمَّاهُ: «الإنصافْ، مُختصَرُ الانتصافْ»، حذَفَ منه سِبابَ الزَّمَخْشَريِّ لأهلِ السُّنَّةِ، وسِبابَ ابنِ المنيِّرِ له؛ يقولُ في مقدِّمتِهِ: «وحذَفْتُ ما وقَعَتِ الإطالةُ به؛ مِن نقلِ كلامِ الزَّمَخْشَريِّ على وجهِهِ مِن غيرِ كلامٍ عليه؛ إعجابًا به، واستحسانًا له؛ فإنَّ النُّسَخَ موجودةٌ، وما قابَلَ به سيِّئةَ الزَّمَخْشَريِّ في سَبِّهِ أهلَ السُّنَّةِ بمثلِها»[٤].

وألَّف أبو عليٍّ السَّكُونيُّ (ت٧١٧هـ): «التمييزْ، لِمَا أودَعَهُ الزَّمَخْشَريُّ مِنَ الاعتزالِ في تفسيرِ الكتابِ العزيزْ»، والكتابُ فيه فوائدُ وقواعدُ؛ كقولِهِ: «لفظُ «كَيْ» عند الزَّمَخْشَريِّ مِن اعتزاليَّاتِه؛ فليُحذَرْ منه حيثُ وقَعَ في كلامِه»[٥].

---

(١) «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (٣/ ٢٠٧).
(٢) السابق (٣/ ٢٩٥). (٣) «رُوحُ المَعاني» (١٠/ ١٠٩).
(٤) «الإنصافْ، مختصَرُ الانتصافْ، مِن الكشَّافْ» (١/ ٩٤)، وقد طُبعَ الكتابُ في جائزةِ دُبَيٍّ للقرآنِ في دُبَيٍّ، عام ١٤٣٨هـ.
(٥) «التمييز» (ق ١٢٢/ أ). وقد طُبعَ الكتابُ في دارِ الكتبِ العلميَّةِ طبعةً رديئةً جِدًّا، لا يُوثَقُ بها؛ لِمَا فيها مِن التصحيفِ والتحريفِ، ولقد أَسِفْتُ على اقتنائِها!

وصنَّف القاضي أبو بكرٍ السَّكُونيُّ تصنيفًا سمَّاهُ: «حَسَناتُ الزَّمَخْشَرِيِّ وسيِّئاتُه»، قال عنه أبو حيَّانَ: «لم يَسبِقْهُ إليه سابِقْ، ولا لَحِقَهُ فيه لاحِقْ، تكلَّم فيه على هَفَواتِهِ الاعتقاديَّةِ وغيرِ ذلك مِن العلوم»[١].

واختصَرَ البَيْضاويُّ (ت٦٨٥هـ) «الكشَّافَ»، في تفسيرِهِ: «أنوارُ التنزيلْ، وأسرارُ التأويلْ»، وكان مِن أجلِّ مقاصدِهِ: تجريدُهُ مِن الاعتزالِ، إضافةً إلى تسهيلِ عباراتِهْ، وإبرازِ فوائدِهِ ونِكَاتِهْ.

يقولُ السُّيُوطيُّ في مقدِّمةِ حاشيتِهِ على البَيْضاويِّ التي سمَّاها: «نواهدُ الأبكارْ، وشواردُ الأفكارْ»: «سيِّدُ المختصَراتِ منه: كتابُ «أنوارُ التنزيلْ، وأسرارُ التأويلْ» للقاضي ناصرِ الدِّينِ البَيْضاويِّ، لخَّصه فأجادْ، وأتى بكلِّ مُستجادْ، وماز منه أماكنَ الاعتزالْ، وطرَحَ مواضعَ الدسائسِ وأزالْ، وحرَّر مُهِمَّاتْ، واستدرَكَ تَتِمَّاتْ؛ فبرَزَ كأنَّه سَبيكةُ نُضَارْ، واشتهَرَ اشتهارَ الشمسِ في وسَطِ النهارْ، وعكَفَ عليه العاكِفونْ، ولَهِجَ بذِكْرِ مَحَاسنِهِ الواصِفونْ[٢]، وذاق طَعْمَ دقائقِهِ العارِفونْ، فأكَبَّ عليه العلماءُ والفضلاءُ تدريسًا ومطالَعَهْ، وبادَرُوا إلى تلقِّيهِ بالقَبُولِ رَغْبةً فيه ومسارَعَهْ، ومَرُّوا على ذلك طَبَقةً بعد طبَقَهْ، ودرَجُوا عليه مِن زمَنِ مصنِّفِهِ إلى زمنِ شيوخِنا متَّسِقَهْ»[٣].

وكانت حِدَّةُ الزَّمَخْشَريِّ وتعصُّبُهُ الشديدُ لِنحْلتِهِ سببًا في إغلاظِ العلماءِ القولَ له، والتحذيرِ مِن كتابِهِ؛ حتى قال ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ

---

(١) ينظر: «تُحْفةُ الأديب» (١/ ٤٠٨).

(٢) قال الجَوْهَريُّ: «اللَّهَجُ بالشيءِ: الوَلُوعُ به، وقد لَهِجَ به ـ بالكسرِ ـ يَلهَجُ لَهَجًا: إذا أُغرِيَ به، فثابَرَ عليه». «الصحاح» (١/ ٣٣٩)، مادَّة: (ل هـ ج).

(٣) «نواهدُ الأبكار» (١/ ١٣).

(ت٩٩٤هـ): «**الزَّمَخْشَريُّ حاملُ رايةِ المعتزِلةِ إلى النارِ**»(١)، وقال أبو حَيَّانَ في أثناءِ استدراكِهِ عليه في بعضِ المواضعِ: «وإنَّما هذا منه تحريفٌ لكلامِ اللهِ تعالى، حتى ينصُرَ مَذهَبَهُ... وهذا الرجُلُ [يريدُ: الزَّمَخْشَريَّ] ـ وإن كان أُوتِيَ مِن علمِ القرآنِ أوفَرَ حَظٍّ، وجمَعَ بين اختراعِ المعنى وبراعةِ اللفظْ ـ ففي كتابِهِ في التفسيرِ أشياءُ منتقَدةٌ، وكنتُ قريبًا مِن تسطيرِ هذه الأحرُفِ قد نظَمْتُ قصيدًا في شَغْلِ الإنسانِ نفسَهُ بكتابِ الله، واستطرَدتُّ إلى مدحِ كتابِ الزَّمَخْشَريِّ، فذكَرْتُ شيئًا مِن محاسنِهِ، ثمَّ نبَّهْتُ على ما فيه ممَّا يَجِبُ تجنُّبُهُ، ورأيتُ إثباتَ ذلك هنا؛ لينتفِعَ بذلك مَن يَقِفُ على كتابي هذا، ويتنبَّهَ على ما تضمَّنه مِن القبائحِ؛ فقلتُ ـ بعد ذكرِ ما مدَحْتُهُ به ـ:

وَلَكِنَّهُ فِيهِ مَجَالٌ لِنَاقِدٍ ... وَزَلَّاتُ سُوءٍ قَدْ أَخَذْنَ الْمَخَانِقَا

فَيُثْبِتُ مَوْضُوعَ الْأَحَادِيثِ جَاهِلًا ... وَيَعْزُو إِلَى المَعْصُومِ مَا لَيْسَ لَائِقَا

وَيَشْتِمُ أَعْلَامَ الأَئِمَّةِ ضِلَّةً ... وَلَا سِيَّما إِنْ أَوْلَجُوهُ المَضَايِقَا

وَيُسْهِبُ فِي المَعْنَى الْوَجِيزِ دَلَالَةً ... بِتَكْثِيرِ أَلْفَاظٍ تُسَمَّى الشَّقَاشِقَا

يُقَوِّلُ فِيهَا اللَّهَ مَا لَيْسَ قَائِلًا ... وَكَانَ مُحِبًّا فِي الخَطَابَةِ وَامِقَا

وَيُخْطِئُ فِي تَرْكِيبِهِ لِكَلَامِهِ ... فَلَيْسَ لِمَا قَدْ رَكَّبُوهُ مُوَافِقَا

وَيَنْسُبُ إِبْدَاءَ المَعَانِي لِنَفْسِهِ ... لِيُوهِمَ أَغْمَارًا وَإِنْ كَانَ سَارِقَا

وَيُخْطِئُ فِي فَهْمِ الْقُرَانِ لِأَنَّهُ ... يُجَوِّزُ إِعْرَابًا أَبَى أَنْ يُطَابِقَا

وَكَمْ بَيْنَ مَنْ يُؤْتَى الْبَيَانَ سَلِيقَةً ... وَآخَرَ عَانَاهُ فَمَا هُوَ لَاحِقَا

وَيَحْتَالُ لِلْأَلْفَاظِ حَتَّى يُدِيرَهَا ... لِمَذْهَبِ سُوءٍ فِيهِ أَصْبَحَ مَارِقَا

---

(١) «الزواجِرْ، عن اقترافِ الكبائِرْ» (١/١٠١).

فَيَا خُسْرَهُ شَيْخًا تَخَرَّقَ صِيتُهُ مَغَارِبَ تَخْرِيقِ الصَّبَا وَمَشَارِقَا
لَئِنْ لَمْ تَدَارَكْهُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ لَسَوْفَ يُرَى لِلْكَافِرِينَ مُرَافِقَا»[1]

وسُقتُ كلامَ أبي حيَّانَ ـ على طولِهِ ـ لأهمِّيَّتِهِ، ولِمَا فيه مِن الفوائد.

والذي أُريدُهُ بالتعقُّبِ: هو كلامُ الهَيْتَميِّ؛ إذْ يقولُ: «**الزَّمَخْشَريُّ حاملُ رايةِ المعتزِلةِ إلى النارِ**»[2]؛ فلا شكَّ أنَّ هذا منه تجاوُزٌ في القولِ، وحكمٌ قاطعٌ بالعذابِ، والمعروفُ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: أنَّهم لا يَشهَدُونَ لمعيَّنٍ بجَنَّةٍ أو نارٍ، إلا مَن شَهِدَ له اللهُ ورسولُهُ ﷺ بذلك.

وممَّن عرَضَ للزَّمَخْشَريِّ، و«كشَّافِهِ»: زَرُّوقٌ المالِكيُّ (ت٨٩٩هـ)؛ فقد قال في «النصيحةِ الكافيةِ»: «ويحرُمُ الثناءُ على أهلِ البِدَعِ والأهواءِ؛ كالزَّمَخْشَريِّ وكتابِه»[3].

ومنهم: ابنُ أبي جَمْرَةَ شارحُ «مختصَرِ البخاريِّ» (ت٦٩٩هـ) رحمه الله؛ فإنَّه جزَمَ بتحريمِ النظَرِ في «الكشَّافِ» مطلَقًا؛ سواءٌ أكان الناظرُ عالمًا بالاعتزالِ، أم غيرَ عالمٍ، وعاب على مَن يُوصِي بقراءةِ «الكشَّافِ»؛ بل أنكَرَ تسميتَهُ بهذا الاسمِ؛ لِمَا فيه مِن تزكيتِه.

ثمَّ قال: «الناظِرُ في «الكشَّاف»:

ـ **إن كان عارفًا بدسائسِهِ الاعتزاليَّةِ**: فلا يَحِلُّ له أن ينظُرَ فيه؛ لأنَّه لا يأمَنُ الغَفْلةَ؛ فتَسبِقُ إليه تلك الدسائسُ وهو لا يشعُرُ، أو يَحمِلُ الجُهَّالَ بنظَرِهِ فيه على تعظيمِه.

---

(١) «البحرُ المحيط» (٧/ ٨٥).

(٢) «الزواجِرُ، عن اقترافِ الكبائِرْ» (١/ ١٠١).

(٣) «النصيحةُ الكافية» (ص٧٤).

وأيضًا: فهو يقدِّمُ مرجوحًا على راجحٍ؛ فينبغي للعالِم أن يأنَفَ مِن أن يَصِيرَ سواسًا[١] للمعتزِليِّ؛ وقد قال ﷺ: «**لَا تَقُولُوا لِمُنَافِقٍ: سَيِّدٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْخِطُ اللهَ**»[٢].

وإن كان غيرَ عارفٍ بدسائسِهِ: فلا يَحِلُّ له النظَرُ فيه؛ لأنَّ تلك الدسائسَ تَسبِقُ إليه وهو لا يشعُرُ؛ فيصيرُ معتزِليًّا مركَّبًا».

ثمَّ ختَمَ كلامَهُ بقولِهِ: «وكذلك: كلُّ مَن رفع صاحبَ هذا الكتابِ، فقد أسخَطَ اللهَ في ترفيعِهِ إيَّاه؛ لأجلِ ما هو عليه مِن الاعتقاد»[٣].

ومنهم: تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ أحدُ كبارِ الشافعيَّةِ؛ فقد ذكَرَ ابنُهُ تاجُ الدِّينِ عبدُ الوهَّابِ: أنَّ والدَهُ أقرَأَ «الكشَّافَ»، ثمَّ أمسَكَ عنه، وصنَّف رسالةً في هذا، وَلْنَنقُلْ كلامَ تاجِ الدِّينِ بحروفِه:

يقولُ: «**واعلَمْ**: أنَّ «الكشَّافَ» كتابٌ عظيمٌ في بابِه، ومصنِّفُهُ إمامٌ في فَنِّهِ إلا أنَّه رجُلٌ مبتدِعٌ متجاهِرٌ ببدعتِهِ، يضَعُ مِن قَدْرِ النبوَّةِ كثيرًا، ويُسِيءُ أدبَهُ على أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، والواجبُ: كَشْطُ ما في «الكشَّافِ» مِن ذلك كلِّه.

ولقد كان الشيخُ الإمامُ يُقرِئُهُ [يُريدُ والدَهُ]، فلمَّا انتهى إلى الكلامِ على قولِهِ تعالى في سُورةِ التكويرِ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾﴾، أعرَضَ عنه صَفْحًا، وكتَبَ ورَقةً حَسَنةً سمَّاها: «سبَبُ الانكفافْ، عن إقراءِ الكشَّافْ»، وقال فيها:

---

(١) كذا في الأصل، ولم يتبيَّنْ لي معناها بعدُ.

(٢) رواه الإمامُ أحمدُ في «المسند» (٢٢٩٣٩)، وأبو داود (٤٩٧٧)، عن بُرَيدةَ، عن أبيهِ رضي الله عنه. قال محقِّقو «المسند»: «رجالُهُ ثقاتٌ، رجالُ الشيخَيْن».

(٣) «بَهْجةُ النفوس» لابنِ أبي جَمْرة (١/ ٤٦)، وفي النصِّ تحريفٌ وتصحيفٌ استعَنْتُ عليه بنقلِ ابنِ حَجَرٍ له في «لسانِ المِيزان» (٩/ ٨)؛ وهو فيه أقومُ مِن الأصل.

«قد رأيتُ كلامَهُ على قولِهِ تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وكلامَهُ في سورةِ التحريمِ في الزَّلَّةِ، وغيرَ ذلك مِن الأماكنِ التي أساء أدبَهُ فيها على خيرِ خَلْقِ اللهِ تعالى سيِّدِنا رسولِ اللهِ ﷺ؛ فأعرَضْتُ عن إقراءِ كتابِهِ؛ حياءً مِن النبيِّ ﷺ، مع ما في كتابِهِ مِن الفوائدِ والنُّكَتِ البديعة»(١).

قلتُ: وقد وقَعَ البحثُ مُدَّةً عن هذه الوَرَقةِ التي كتَبَها تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ، فلم أظفَرْ بها، ثمَّ وجَدْناها ـ بعد ذلك ـ كاملةً في ترجمةِ الزَّمَخْشَريِّ في كتابِ «تُحْفةِ الأديبْ، في نحاةِ مُغْني اللبيبْ» الذي نُشِرَ بأَخَرةٍ(٢)، وها أنذا أسُوقُها بتمامِها لأهمِّيَّتِها؛ وفيها كلماتٌ لم تتَّضِحْ لي، نبَّهْتُ عليها في حَواشِيها:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «بسمِ اللهِ الرحمٰنِ الرحيمِ، الحمدُ للهِ الذي هدانا بنبيِّهِ محمَّدْ، وأحسَنَ عاقِبتَنا به وأحمَدْ، وشرَّفَنا باتِّباعِهِ وأسعَدْ، ورفَعَنا فوق كثيرٍ مِن خَلْقِهِ وأصعَدْ، ووفَّقَنا بسُنَّتِهِ إلى أقومِ مَقصَدْ، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ ما أَتهَمَ رَكْبٌ وأَنجَدْ، ولاح قُمْريٌّ وغرَّدْ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا لا يَبِيدُ ولا يَنفَدْ.

وبعدُ: فإنَّ «كتابَ الزَّمَخْشَريّ»، كنتُ قرأتُ منه شيئًا على الشيخِ عَلَمِ الدِّينِ عبدِ الكريمِ بنِ عليّ، اَلْمَشْهورِ بالعِرَاقيّ، في سَنَةِ اثنتَيْنِ وسبعِ مِئةٍ، وكنتُ أحضُرُ قراءتَهُ عند قاضي القضاةِ شمسِ الدِّينِ أحمدَ السَّرُوجيّ، وكان له به عنايةٌ ومَعرِفةٌ، ثمَّ لم أَزَلْ أَسمَعُ دروسَ «الكشَّافِ»

---

(١) «مُعيدُ النِّعَمْ، ومُبيدُ النِّقَمْ» لتاج الدِّين السُّبْكيِّ (ص٨٠).

(٢) الذي أنبَهَني على هذا الكتابِ، وعلى نَصِّ السُّبْكيِّ فيه: أخونا الشيخُ عبدُ الرحمٰنِ بنُ سُلَيمانَ المَيْمان، زاده اللهُ مِن العلمِ والإيمان، وجعلَهُ مبارَكًا أينما كان.

المذكورِ، وأَبحَثُ فيه، ولي فيه غَرَامٌ؛ لِمَا اشتمَلَ عليه مِن الفوائدِ والفضائلِ التي لم يُسبَقْ إلَيْها، والنُّكَتِ البديعةِ والدقائقِ التي بَعْدَ الحصولُ علَيْها، وأتجنَّبُ ما فيه مِن الاعتزالْ، وأتحرَّجُ الكَدَرَ وأَشرَبُ الصَّفْوَ الزُّلَالْ، وفيه ما لا يُعجِبُني؛ مثلُ كلامِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وطلَبَ منِّي مَرَّةً بعضُ أهلِ المدينةِ نُسْخةً مِن «الكشَّافِ»؛ فأشَرْتُ عليه بألَّا يَفعَلَ؛ حياءً مِن النبيِّ ﷺ: أن يُحمَلَ إليه كتابٌ فيه ذلك الكلام، ثمَّ صار هذا الكتابُ يُقرَأُ عليَّ، وأنا أُسفِرُ عن فوائدِهِ وأعومُ به(١)، حتى وصَلَ إلى تفسيرِ سورةِ التحريم، وقد تكلَّم في الزَّلَّةِ؛ فحصَلَ لي بذلك الكلامِ مَغْصٌ(٢)! ثمَّ وصَلْتُ إلى كلامِهِ في سورةِ التكويرِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩﴾ [التكوير: ١٩] إلى آخرِ الآياتِ، والناسُ اختلَفوا في هذا الرسولِ الكريمِ؛ مَن هو؟:

فقال الأكثرون: جِبرِيلُ.

وقال بعضُهم: هو محمَّدٌ ﷺ.

فاقتصَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ على القولِ الأوَّلِ، ثمَّ قال(٣): «وناهِيكَ بهذا دليلًا على جَلَالةِ مكانِ جِبرِيلَ وفضلِهِ على الملائكةِ، ومُبايَنةِ(٤) منزلتِهِ

---

(١) كذا في «تُحْفةِ الأَدِيب»؛ والظاهرُ أنها تحريف.

(٢) في «نواهدِ الأبكار»: «غص».

قال ابنُ دُرَيدٍ: «والمَغْصُ، والمَغَصُ: وجَعٌ يعترِضُ في البطنِ، بتسكينِ الغينِ، وفتحِها: مُغِصَ الرجُلُ، فهو ممغوصٌ، ثمَّ كَثُرَ ذلك في كلامِهم؛ حتى قالوا: «فلانٌ مَغَصٌ مِن المَغَص»: إذا كان ثقيلًا بغيضًا». «جمهرةُ اللغة» (٢/ ٨٨٩). وينظر: «المِصْباحُ المُنِير»، و«تاجُ العَروس»، مادَّة: (م غ ص).

(٣) «الكشَّاف» (٣/ ٢٥٦).

(٤) في الأصل: «مبانة»؛ والمثبَتُ مِن «الكشَّافِ»، و«نواهدِ الأبكار».

بمَنزلةِ أفضلِ الإنسِ[(١)] محمَّدٍ ﷺ؛ إذا وازَنْتَ بين الذِّكْرَيْنِ حين قرَنَ بينهما، وقايَسْتَ بين قولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢١]، وبين قولِهِ: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾ [التكوير: ٢٢]».

فطَرَحْتُ «الكشَّافَ» مِن يَدِي، وأخرَجْتُهُ مِن خَلَدِي، ونوَيْتُ ألَّا أقرَأَهُ[(٢)]، ولا أنظُرَ فيه إن شاء اللهُ تعالى، وكان ذلك يومَ البَوْنِ مِن إقرائي لي[(٣)] يومَ الثلاثاءِ رابعَ عشَرَ جُمادَى الآخِرةِ، سَنَةَ أربعٍ وخمسينَ وسبعِ مِئةٍ؛ وذلك لأنِّي أُحِبُّ النبيَّ ﷺ وأُجِلُّهُ بحسَبِ ما أَوصَى اللهُ مِن مَحبَّتِهِ وإجلالِه، وامتنَعْتُ مِن هذه المُوازَنةِ والمقايَسةِ التي قالها الزَّمَخْشَريُّ؛ ذهَبَ إلى أنَّ الملائكةَ أفضلُ مِن البشَرِ؛ كما تقولُ المعتزِلة.

أَمَا كان هذا الرجُلُ يستحيي مِن النبيِّ ﷺ أن يذكُرَ هذه المقايَسةَ بينه وبين جِبرِيلَ بهذه العبارة؟!

والذي أقولُهُ: إنَّ كتابَ اللهِ المُبِينَ لا مِراءَ فيه، وفيه: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤]، ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠]، وغيرُ ذلك ممَّا القرآنُ طافحٌ به وبتعظيمِه.

وأنا واحدٌ مِن الناسِ، كلُّ ما أنا فيه مِن خيرٍ مِن أمورِ الدنيا والآخِرةِ مِن اللهِ تعالى بواسطةِ النبيِّ ﷺ، وأَعلَمُ أنَّ اللهَ تعبَّدني بذلك،

---

(١) في الأصل: «الألى»، مكان: «أفضلِ الإنس»؛ والمثبَتُ مِن «الكشَّافِ»، و«نواهدِ الأبكار».

(٢) كذا، وفي «نواهدِ الأبكار» (٣/ ٥٠١): «ونوَيْتُ ألَّا أَقرَبَهُ»؛ والمثبَتُ واضحٌ؛ يعني: ألَّا أَقرَأَهُ للطلَّاب؛ أي: شارحًا له.

(٣) كذا في «تُحْفةِ الأَدِيب»؛ ولعلَّها: «له».

وقام جِبرِيلُ عليه السلام يعلِّمُه[١] أكثرَ مِنَّا؛ فما لنا واللهِ حَوْلٌ في هذا المكانِ الضيِّقِ، ولم يكلِّفْنا اللهُ بذلك؛ فحَسْبُ امرِئٍ إذا لم يعترِفْ بفضلِ المَلَكِ على البشَرِ، ولا البشَرِ على المَلَكِ: أن يتأدَّبَ، ويَقِفَ عند حدِّهِ، ويعظِّمَ كُلًّا منهما كما يَجِبُ له مِن التعظيمِ، ويكُفَّ لسانَهُ وقَلْبَهُ[٢] عن فضولٍ لا يَعنِيه، ولم يُكلَّفْ به ولا بعلمِهِ، ويقدِّرَ فيه نفسه أنَّ هذَيْنِ المخلوقَيْنِ العظيمَيْنِ حاضِرانِ وهو بين أيديهما ضئيلٌ حَقِيرٌ، واللهُ تعالى رابعُهم وهو عالِمٌ بما تُخفِي الصدورُ؛ نَسْأَلُ اللهَ العِصْمةَ والسلامةَ بمَنِّهِ[٣] وكَرَمِه.

وجمهورُ أهلِ السُّنَّةِ: على أنَّ الإنسانَ أفضلُ مِن الملائكةِ[٤]، وعلى أنَّ محمَّدًا ﷺ أفضلُ الخَلْقِ؛ وبذلك قال صاحبُ «التَّنْبيهِ»: «وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ خيرِ خَلْقِه»[٥]، وجمهورُ المعتزِلةِ: على أنَّ الملائكةَ أفضل.

وهذه المسألةُ ممَّا لم يكلِّفِ اللهُ العِبادَ مَعرِفتَها؛ حتى لو أنَّ إنسانًا لم تخطُرْ هذه المسألةُ ببالِهِ طُولَ عُمُرِهِ، ومات، لم يَسأَلْهُ اللهُ عنها؛ فالسكوتُ عنها أَسلَم.

والقولُ بأنَّ محمَّدًا ﷺ سيِّدُ الخَلْقِ ينشرِحُ الصدرُ له، وهو الذي نعتقِدُهُ بأدلَّةٍ وفَّقَنا اللهُ لها، ولا نقولُ: «إنَّه يَجِبُ على كلِّ أحدٍ أن يعتقِدَ ذلك»؛ لأنَّ عِلْمَهُ قد يقصُرُ عنه، وإنَّما على أن يكُفَّ لسانَهُ وقلبَهُ عن خلافِهِ، وكما لا يغنيه[٦]، فضلًا عمَّا يجُرُّهُ إلى شيءٍ آخَرَ؛ نسألُ اللهَ العافيةَ!»[٧].

---

(١) كذا قرأتُها.
(٢) في الأصل: «وحَلْقَهُ»؛ والمثبَتُ مِن «نواهدِ الأبكار»؛ وهو الصحيح.
(٣) في الأصل: «منه». (٤) كذا؛ وفيه مناقَشةٌ.
(٥) «التنبيهُ في الفقهِ الشافعي» لأبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ (ص١١).
(٦) كذا في «تُحْفة الأَدِيب». (٧) السابق (١/ ٤٠٠).

انتهَتْ ورَقةُ السُّبْكيِّ، وهي حَسَنةٌ في الجُمْلةِ، خلا أنَّه اقتصَرَ مِن المآخِذِ على ما أخطَأَ فيه الزَّمَخْشَريُّ في حقِّ نبيِّنا ﷺ، دون ما سواه.

وقال الشيخُ حَيْدَرٌ الخوافي في «حاشيتِهِ على الكشَّافِ»[1]: «**وبعدُ**: فإنَّ كتابَ «الكشَّافِ»، كتابٌ عليُّ القَدْرِ رفيعُ الشان، ولم يُرَ مثلُهُ في تصانيفِ الأوَّلينْ، ولم يُرْوَ شبيهُهُ في تآليفِ الآخِرينْ، اتَّفَقَ على مَتَانةِ تراكيبِهِ الرشيقةِ كلمةُ المَهَرةِ المُتقِنينْ، واجتمَعَتْ على رَصَانةِ أساليبِهِ الأنيقةِ أَلسِنةُ الكَمَلةِ المُفلِقينْ، ما قصَّر في تنقيحِ قوانينِ التفسير، وتهذيبِ براهينِه، وتمهيدِ قواعِدِهْ، وتشييدِ معاقدِهْ، وكلُّ كتابٍ بعده في التفسيرْ ـ ولو فُرِضَ أنَّه لا يخلو عن النَّقِيرِ والقِطْمِيرْ ـ إذا قِيسَ به لا تكونُ له تلك الطَّلَاوهْ، ولا تَجِدُ فيه شيئًا مِن تلك الحَلَاوهْ.

على أنَّ مؤلِّفَهُ يَقْتفِي أَثَرَهْ، ويَسْأَلُ خبَرَهْ، وقلَّما غيَّر تركيبًا مِن تراكيبِهِ إلا وقَعَ في الخطإِ والخَطَلْ، وسقَطَ في مَزالِقِ الخَبْطِ والزَّلَلْ.

ومع ذلك كلِّه: إذا فتَّشْتَ عن حقيقةِ الخبَرْ، فلا عَيْنَ منه ولا أَثَرْ؛ ولذلك قد تداوَلَتْهُ أيدي النُّظَّارْ؛ فاشتهَرَ في الأقطارْ؛ كالشمسِ في وسَطِ النهارْ، إلا أنَّه لإخطائِهِ سلوكَ طريقِ الأدَبْ، وإغفالِهِ للإجمالِ في الطَّلَبْ، أدرَكَتْهُ حِرْفةُ الأَدَبْ، ولفَرْطِ تصلُّبِهِ في باطلِ الاعتزالْ، وإخلالِهِ بإجلالِ أربابِ الكمالْ، أصابَتْهُ عَيْنُ الكمالْ، فالتزَمَ في كتابِهِ أمورًا أدهَشَتْ رَوْنقَهُ وماءَهْ، وأبطَلَتْ مَنظَرَهُ ورُوَاءَهْ؛ فتكدَّرَتْ مَشارِعُهُ الصافيَهْ، وتضيَّقَتْ مَوارِدُهُ الضافيَهْ، وتنزَّلَتْ رُتْبَتُهُ العاليَهْ:

منها: كلَّما شرَعَ في تفسيرِ آيةٍ مِن الآيِ القرآنيَّةِ، مضمونُها لا يساعِدُ هَوَاهْ، ومدلولُها لا يطاوِعُ مشتهاهْ، صرَفَها عن ظاهرِها، بتكلُّفاتٍ

---

(١) كما في «كشفِ الظُّنون» (٢/ ١٤٨٣)، وهذه الحاشيةُ لم تُطبَعْ، وانظر وصفَها في «الشقائقِ النُّعمانيَّة» (ص٣٧).

باردَهْ، وتعسُّفاتٍ جامدَهْ، وصَرْفُ الآيةِ بلا نُكْتةٍ عن غيرِ ضرورةٍ عن الظاهرِ تحريفٌ لكلامِ اللهِ سبحانَهُ وتعالى.

ولَيْتَهُ يكتفي بقَدْرِ الضرورة؛ بل يبالِغُ في الإطنابِ والتكثيرْ؛ لئلَّا يُوصَمَ بالعَجْزِ والتقصيرْ؛ فتراهُ مشحونًا بالاعتزالاتِ الظاهرةِ التي تتبادَرُ إلى الأفهامْ، والخفيَّةِ التي لا تُسارِعُ إليها الأوهامْ؛ بل لا يهتدي إلى حَبائلِهِ إلا واردٌ بعد واردٍ مِن الأذكياءِ الحُذَّاقْ، ولا يتنبَّهُ لمَكايِدِهِ إلا واحدٌ مِن فضلاءِ الآفاقْ، وهذه آفةٌ عظيمَهْ، ومُصيبةٌ جسيمَهْ.

ومنها: أنَّه يطعُنُ في أولياءِ اللهِ المرتضَيْنَ مِن عِبادِهْ، ويغفُلُ عن هذا الصُّنْعِ لفَرْطِ عِنادِهْ.

ونِعْمَ ما قال الرازيُّ ـ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] ـ: «خاض صاحبُ «الكشَّافِ» في هذا المَقَامِ في الطعنِ في أولياءِ اللهِ تعالى وكتَبَ هاهنا ما لا يَلِيقُ بالعاقلِ أن يكتُبَ مثلَهُ في كُتُبِ الفُحْشِ، فهَبْ أنَّه اجترَأَ على الطعنِ في أولياءِ اللهِ تعالى؛ فكيف اجترَأَ على كَتْبِهِ مثلَ ذلك الكلامِ الفاحشِ في تفسيرِ كلامِ اللهِ تعالى؟!». وقفت هنا.

ومنها: أنَّه كشَفَهُ بإظهارِ الفضائلِ والكمالاتْ، قائدًا زمامَهُ وساوسُ الأوهامِ والخيالاتْ، وأن يَعرِفَ طَبَقاتُ الآفاقْ: أنَّه ـ مع تبحُّرِهِ في جميعِ العلومِ على الإطلاقْ ـ موصوفٌ بلطائفِ المُحاوَرهْ، ونفائسِ المُحاضَرهْ، أورَدَ فيها أبياتًا كثيرَهْ، وأمثالًا غزيرَهْ، بُنِيَتْ على الهَزْلِ والفُكَاهةُ أساسُهما، وأُوقِدَتْ على المُزَاحِ البارِدِ نِبْراسُهما؛ وهذا أمرٌ مِن الشرعِ والعقلِ بعيدْ، سيَّما عند أهلِ العدلِ والتوحيدْ.

ومنها: أنَّه يذكُرُ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ ـ وهم: الفِرْقةُ الناجيةُ ـ بعباراتٍ فاحشة:

فتارَةً: يعبِّرُ عنهم بالمُجبِرة.

وتارَةً: ينسُبُهم على سبيلِ التعريضِ إلى الكفرِ والإلحاد.

وهذه وظيفةُ السُّفَهاءِ الشُّطَّارْ، لا طريقةُ العُلَماءِ الأبرارْ». اهـ.

قلتُ: وممَّا أُخِذَ على الزَّمَخْشَريِّ أيضًا: إيرادُهُ الأحاديثَ الضعيفةَ والموضوعةَ، وبخاصَّةٍ ما أورَدَهُ في فضائلِ السُّوَرِ؛ فإنَّه عند نهايةِ كلِّ سورةٍ يذكُرُ ما جاء في فَضْلِها، ناقلًا ذلك مِن الحديثِ المَرْويِّ عن أُبَيِّ بن كَعْبٍ ﷺ، وهو حديثٌ لا يثبُتُ؛ كما سيأتي.

ولقد تعرَّض الزَّمَخْشَريُّ لنقدِ الأئمَّةِ والمحدِّثِينَ بسببِ ضَعْفِهِ في الحديثِ، وجعَلَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ مثالًا للمفسِّرينَ الذين ليس لديهم تحقيقٌ في الحديثِ، فقال: «وكالزَّمَخْشَريِّ وغيرِهِ مِن المفسِّرينَ الذين يذكُرُونُ مِن الأحاديثِ ما يَعلَمُ أهلُ الحديثِ: أنَّه موضوعٌ»[(١)]، وقال أيضًا: «ومِثلُ هذا لا يَروِيهِ إلا أحدُ رجلَيْنِ؛ رجُلٌ لا يميِّزُ بين الصحيحِ والضعيف، والغَثِّ والسَّمِين، وهم جمهورُ مصنِّفي السِّيَرِ والأخبارِ وقصصِ الأنبياءِ؛ كالثَّعَالبيِّ، والواحِديِّ، والمَهْدَويِّ، والزَّمَخْشَريّ... وأمثالِهم مِن المصنِّفينَ في التفسيرِ؛ فهؤلاءِ لا يَعرِفُونَ الصحيحَ مِن السقيم، ولا لهم خِبْرةٌ بالمَرْويِّ المنقولِ، ولا لهم خِبْرةٌ بالرُّواةِ النَّقَلةِ؛ بل يَجمَعُونَ فيما يَرْوُونَ بين الصحيحِ والضعيف، ولا يميِّزُونَ بينهما»[(٢)].

وممَّن انتقَدَ الزَّمَخْشَريَّ أيضًا: الحافظُ السَّخَاويُّ؛ فإنَّه ـ لمَّا ذكَرَ أسماءَ جماعةٍ مِن المفسِّرينَ الذين لا يفرِّقُونَ بين الصحيحِ والضعيفِ مِن الأحاديثِ النبويَّةِ، ومِن ذلك: أنَّهم يُثبِتُونَ الحديثَ الطويلَ الموضوعَ في

---

(١) «مِنْهاجُ السُّنَّة» (٧/ ٩١).

(٢) «الردُّ على البَكْري» (١/ ٧٣).

فضائلِ السُّوَرِ، ويَجزِمُونَ برَفْعِهِ إلى النبيِّ ﷺ ـ قال:

«الصوابُ: تجنُّبُ إيرادِ الموضوعِ إلا مقرونًا ببيانِهِ؛ كما تقدَّم، والزَّمَخْشَريُّ أشَدُّهم خطأً؛ حيثُ أورَدَهُ بصيغةِ الجَزْمِ، غيرَ مُبرزٍ لسنَدِهِ، وتَبِعَهُ البَيْضاويُّ، بخلافِ الآخَرينَ؛ فإنَّهم ساقُوا إسنادَه»[1].

ولمَّا سُئِلَ إمامُ اليَمَنِ في عصرِهِ العلَّامةُ محمَّدُ بنُ عليٍّ الشَّوْكانيُّ عن جملةِ مسائلَ؛ منها: حديثُ فضائلِ السُّوَرِ: قال: «أمَّا أحاديثُ فضائلِ القرآنِ سُورةً سُورةً، فلا خلافَ بين مَن يَعرِفُ الحديثَ: أنَّها موضوعةٌ مكذوبةٌ، وقد أقَرَّ واضِعُها ـ أخزاهُ اللهُ ـ بأنَّه الواضعُ لها، وليس بعد الإقرارِ شيءٌ، ولا اغترارَ لمِثْلِ ذِكْرِ الزَّمَخْشَريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لها في آخِرِ كلِّ سُورةٍ؛ فإنَّه ـ وإن كان إمامَ اللغةِ والآلاتِ على اختلافِ أنواعِها ـ فلا يفرِّقُ في الحديثِ بين أصَحِّ الصحيحِ، وأكذَبِ الكَذِبِ، ولا يَقدَحُ ذلك في علمِهِ الذي بلَغَ فيه غايةَ التحقيقِ، ولكلِّ علمٍ رجالٌ، وقد وزَّع اللهُ سبحانه الفضائلَ بين عبادِه.

والزَّمَخْشَريُّ نقَلَ هذه الأحاديثَ مِن «تفسيرِ الثَّعْلَبيِّ»، وهو مثلُهُ في عدَمِ المَعرفةِ بعِلْمِ السُّنَّةِ، وقد أوضَحْتُ الكلامَ على هذا في مؤلَّفِي الذي سمَّيْتُهُ: «الفوائدُ المجموعَهْ، في الأحاديثِ الموضوعَهْ».

وما ذكَرَهُ السائلُ مِن أنَّ للزَّمَخْشَريِّ مؤلَّفًا في غريبِ الحديثِ، فليس ذلك بمُنافٍ لِمَا ذكَرْناهُ مِن عدَمِ علمِهِ بفنِّ الحديثِ؛ لأنَّ المَعرفةَ بفَنِّ الحديثِ هي: تمييزُ الحديثِ الصحيحِ، مِن الحَسَنِ، مِن الضعيفِ، مِن الموضوعِ، وقد صنَّف في علمِ غريبِ الحديثِ جماعةٌ مِن أهلِ العلمِ؛ مِن أوَّلِهم: الإمامُ أبو عُبَيدٍ القاسِمُ بنُ سلَّامٍ، وهو إمامٌ كبيرٌ في

---

(١) «فتحُ المُغيث» (١/ ٣٢٢).

علم السُّنَّةِ مِن أقرانِ ابنِ مَعِينٍ، وابنِ مَهْديٍّ، وعليِّ بنِ المَدِينيِّ، وهكذا صنَّفَ جماعةٌ ممَّن بعدَهُ في ذلك.

والزَّمَخْشَرِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ هو إمامُ اللغةِ الذي لا يُجارَى ولا يُبارَى؛ فتصنيفُهُ في غريبِ الحديثِ واقعٌ مِن الخَبيرِ به؛ فقد يشتمِلُ تصنيفُهُ في هذا على ما لا يشتمِلُ عليه تصانيفُ مَن تقدَّمه، ولا سيَّما وهو ممَّن تكلَّم في تمييزِ حقائقِ اللغةِ مِن مَجازاتِها، وجعَلَ في ذلك مصنَّفًا لا يَقدِرُ عليه غيرُه»[١].

فالشَّوْكانيُّ ـ وإن كان يرى ضَعْفَ الزَّمَخْشَريِّ في الحديثِ ـ فإنَّه يعترِفُ له بالإمامةِ في اللغةِ؛ وهذا مِن إنصافِهِ رَحِمَهُ اللهُ.

وقال الشيخُ محمَّد أبو شَهْبةَ رَحِمَهُ اللهُ: «وممَّا ينبغي أن يُعلَمَ: أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ ـ مع كونِهِ إمامًا في التفسيرِ ـ لا يُرجَعُ إليه في مَعرِفةِ الصحيحِ مِن غيرِهِ؛ إذْ هو ليس مِن رجالِ الحديثِ العارِفينَ لِعِلَلِه، المُبصرِينَ برِجالِه؛ وكم ذكَرَ في «كشَّافِهِ» مِن موضوعاتٍ في قَصَصِ الأنبياءِ وغيرِ القَصَص!»[٢].

والمقصودُ: أنَّ هؤلاءِ العلماءَ يأخُذُونَ على الزَّمَخْشَريِّ ضَعْفَهُ الشديدَ في علمِ الحديثِ، ويحذِّرونَ ممَّا أورَدَهُ في «الكشَّافِ» مِن الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ، لا سيَّما ما يذكُرُهُ في نهايةِ كلِّ سُورةٍ مِن الفضائلِ؛ فقد ذُكِرَتْ هذه الفضائلُ في حديثِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، وهو موضوعٌ بلا شكٍّ؛ كما يقولُ ابنُ الجَوْزيِّ رَحِمَهُ اللهُ[٣].

وحكى شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ اتِّفاقَ أهلِ الحديثِ على ذلك[٤]،

---

(١) «الفتحُ الربَّاني، مِن فتاوى الشَّوْكاني» (٤/ ١٨٩٤).
(٢) «دفاعٌ عن السُّنَّةِ، ورَدُّ شُبَهِ المستشرِقينَ والكُتَّابِ المعاصِرين» (ص١٠٠).
(٣) ينظر: «الموضوعات» (١/ ٢٤٠). (٤) ينظر: «مِنْهاجُ السُّنَّة» (٧/ ٣١١).

وهو حديثٌ طويلٌ؛ فيه: «مَن قرَأَ كذا، فله كذا...»، وقد أخَذَهُ الزَّمَخْشَريُّ، وفرَّقه في نهايةِ تفسيرِهِ لكلِّ سُورةٍ، وتابَعَهُ على ذلك جماعةٌ؛ منهم: البَيْضاويُّ، وأبو السُّعُودِ، فإن كان للزَّمَخْشَريِّ عذرٌ، فلأنَّه ليس له خِبْرةٌ بالحديثِ، ولا بنَقَلتِهِ ورجالِه.

وممَّا أُخِذَ على الزَّمَخْشَريِّ أيضًا: استخفافُهُ بالقُرَّاءِ وجُرْأتُهُ في توهيمِهم[1]، وتخيُّلُهُ أنَّ قراءتَهم إنَّما هي مَحْضُ اجتهادٍ منهم، دون الأخذِ عن إمامٍ؛ وهذه آبِدةٌ عظيمةٌ أُخِذَتْ عليه.

وللعلماءِ رَحِمَهم اللهُ كلامٌ شديدٌ فيمَن يطعُنُ في القراءاتِ أو يرُدُّها، لا سيَّما المتواتِرةُ، حتى صرَّح أبو حَيَّانَ بأنَّ الطعنَ في القراءاتِ أو إنكارَها يقرُبُ مِن الرِّدَّةِ، والعياذُ باللهِ[2].

وذكَرَ أحدُ الباحِثينَ: أنَّ القراءاتِ المتواتِرةَ التي انتقَدَها الزَّمَخْشَريُّ خمسٌ وعشرون قراءةً[3]، واللهُ أعلم.

ومِن القراءاتِ التي هاجَمَها الزَّمَخْشَريُّ وطعَنَ فيها:

قراءةُ ابنِ عامرٍ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]؛ ببناء «زَيَّن» لما لم يسم فاعله «زُيِّن»، ورفعِ «القتلِ»، ونصبِ «الأولادِ»، وخفضِ «الشركاءِ»؛ على إضافةِ «القتلِ» ـ وهو نائبُ فاعلٍ ـ إلى «الشُّرَكاءِ»؛ مِن إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِهِ، و«أَوْلَادَهُمْ»: مفعولُهُ، وهو الفاصلُ بين المتضايِفَيْنِ، وهي قراءةٌ سَبْعيَّةٌ متواتِرة، فلم تُعجِبْ هذه القراءةُ الزَّمَخْشَريَّ؛ لمخالَفتِها القواعدَ

---

(١) ينظر: «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (١٩/ ١٨٣).
(٢) ينظر: «البحرُ المحيط» (٧/ ٣٧).
(٣) ينظر: «الزَّمَخْشَريُّ ومنهجُهُ في توظيفِ القراءاتِ القرآنيَّة» (ص٢٢٤ ـ ٢٤٠).

بزَعْمِه؛ إذْ فُصِلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالمفعولِ؛ وهذا لا يجُوزُ عند البصريِّينَ إلا في نادرِ ضروراتِ الشِّعْر.

وكلامُ البصريِّينَ هذا ليس بصحيحٍ، وخالَفَهم فيه الكوفيُّونَ وجماعةٌ مِن البصريِّين؛ منهم: ابنُ مالكٍ، ولهم شواهدُ على قولِهم مِن كلامِ العرَبِ؛ بل يكفي ورودُ هذه القراءةِ شاهدًا على صِحَّةِ هذا الاستعمالِ، وقواعدُ العرَبيَّةِ تُؤخَذُ مِن القرآنِ، والقرآنُ حاكمٌ على اللغةِ؛ فإذا صَحَّتِ القراءةُ، وجَبَ اتِّباعُها، والأخذُ بها، ولا تُعرَضُ على القواعدِ التي صنَعَها أهلُ النحوِ:

قال الإمامُ أبو عمرٍو الدانيُّ ﷺ: «وأئمَّةُ القراءةِ لا تَعمَلُ في شيءٍ مِن حروفِ القرآنِ على الأَفْشَى في اللغة، والأَقْيَسِ في العرَبيَّة؛ بل على الأثبَتِ في الأَثَر، والأصَحِّ في النقل، والروايةُ إذا ثبَتَتْ، لا يرُدُّها قياسُ عرَبيَّةٍ، ولا فُشُوُّ لُغَةٍ؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ؛ يَلزَمُ قَبولُها، والمصيرُ إليها»[(١)].

ويذكُرُ ابنُ عاشورٍ ﷺ: أنَّ مِن أسبابِ تخطئةِ الزَّمَخْشَريِّ للقُرَّاءِ: أنَّه حصَرَ كلامَ العرَبِ فيما نقَلَهُ نحاةُ البَصْرةِ والكُوفةِ؛ وذلك غيرُ صحيحٍ[(٢)]، وقال ابنُ عاشورٍ أيضًا: «أفرَطَ الزَّمَخْشَريُّ في توهينِ بعضِ القراءاتِ؛ لمخالَفتِها لِمَا اصطلَحَ عليه النحاة؛ وذلك مِن إعراضِهِ عن مَعرِفةِ الأسانيد»[(٣)].

لقد نظَرَ الزَّمَخْشَريُّ في قراءةِ ابنِ عامرٍ للآيةِ المذكورةِ، وحاكَمَها إلى ما قاله البصريُّون، فوجَدَها مخالِفةً لكلامِهم، ثمَّ رَدَّ هذه القراءةَ

---

(١) «جامعُ البيان، في القراءاتِ السبع» للداني (٢/٦٨).
(٢) ينظر: «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (١/ ٦١).
(٣) السابق (١/ ٥٣).

بكلامٍ غيرِ حسَنٍ، وادَّعى أنَّ ابنَ عامرٍ هو الذي قرَأَ بهذه القراءةِ مِن قِبَلِ نفسِهِ، ولم يَرْوِها عن الأئمَّة.

فقال: «وأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]؛ برفعِ «القتلِ»، ونصبِ «الأولادِ»، وجرِّ «الشركاءِ»؛ على إضافةِ «القتلِ» إلى «الشركاءِ»، والفصلِ بينهما بغيرِ الظَّرْفِ ـ: فشيءٌ لو كان في مكانِ الضروراتِ وهو الشِّعْرُ، لكان سَمْجًا مردودًا؛ كما سَمُجَ، ورُدَّ:

.... **زَجَّ الـقَـلُـوصَ أَبِـي مَـزَادَهْ**

فكيف به في الكلامِ المنثورِ؟! فكيف به في القرآنِ المُعجِزِ بحُسْنِ نظمِهِ وجَزَالتِه؟!

والذي حمَلَهُ على ذلك: أنْ رأى في بعضِ المصاحفِ: «شُرَكَائِهِمْ» مكتوبًا بالياء...»[(١)].

وقد دافَعَ العلماءُ عن قراءةِ ابنِ عامرٍ، وصوَّبوها، وردُّوا على الزَّمَخْشَرِيِّ مقالتَه:

قال الصَّبَّانُ: «لمَّا تَبِعَ الزَّمَخْشَريُّ مذهبَهم ـ أي: البصريِّينَ ـ ردَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ، ولا عِبْرةَ برَدِّهِ مع ثبوتِها بالتواتُر»[(٢)].

وقال ابنُ مالكٍ في «الكافيةِ الشافية»:

وَعُـمْـدَتِـي قِـراءَةُ ابـنِ عَـامِـرِ وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ ونَاصِرِ[(٣)]

وأمَّا ابنُ المنيِّرِ، فقد أطلَقَ لقلَمِهِ العِنانْ، في هذا المكانْ، وقال: «لقد رَكِبَ المصنِّفُ في هذا الفصلِ متنَ عَمْياءْ، وتاهَ في تَيْهاءْ، وأنا أَبرَأُ

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ٤٧٢).
(٢) «حاشيةُ الصَّبَّانِ على شرحِ الأُشْموني» (٢/ ٤١٧).
(٣) «الكافيةُ الشافية» مع شرحِها، لابنِ مالكٍ (١/ ٤١).

إلى اللهِ وأُبرِئُ حَمَلةَ كتابِهِ وحَفَظةَ كلامِهِ ممَّا رماهم به؛ فإنَّه تخيَّل أنَّ القُرَّاءَ أئمَّةَ الوجوهِ السبعةِ اختارَ كلٌّ منهم حَرْفًا قرأَ به اجتهادًا، لا نقلًا وسماعًا؛ فلذلك غلَّط ابنَ عامرٍ في قراءتِهِ هذه، وأخَذَ يبيِّنُ: أنَّ وجهَ غَلَطِهِ: رؤيتُهُ الياءَ ثابتةً في «شُرَكائِهم»؛ فاستدَلَّ بذلك على أنَّه مجرورٌ، وتعيَّن عنده نصبُ «أولادَهم» بالقياسِ؛ إذْ لا يُضافُ المصدرُ إلى أمرَيْنِ معًا، فقرَأَهُ منصوبًا.

قال المصنِّفُ[1]: وكانت له مَندُوحةٌ عن نصبِهِ إلى جرِّهِ بالإضافةِ، وإبدالِ الشركاءِ منه، وكان ذلك أَوْلى ممَّا ارتكَبَهُ - يعني: ابنَ عامرٍ - مِن الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه الذي يسمُجُ في الشِّعْرِ، فضلًا عن النثرِ، فضلًا عن المُعجِزِ.

فهذا كلُّه - كما ترى - ظَنٌّ مِن الزَّمَخْشَريِّ: أنَّ ابنَ عامرٍ قرَأَ قراءتَهُ هذه رأيًا منه، وكان الصوابُ خلافَهُ، والفصيحُ سواه، ولم يَعلَمِ الزَّمَخْشَريُّ: أنَّ هذه القراءةَ بنصبِ الأولادِ، والفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه، بها يُعلَمُ ضرورةً: أنَّ النبيَّ ﷺ قرَأَها على جِبريلَ كما أنزَلَها عليه كذلك، ثُمَّ تلاها النبيُّ ﷺ على عدَدِ التواتُرِ مِن الأئمَّةِ، ولم يزَلْ عدَدُ التواتُرِ يتناقَلُونَها ويَقرَؤُونَ بها خَلَفًا عن سَلَفٍ، إلى أن انتهَتْ إلى ابنِ عامرٍ، فقرَأَها أيضًا كما سَمِعَها؛ فهذا معتقَدُ أهلِ الحقِّ في جميعِ الوجوهِ السبعةِ: أنَّها متواتِرةٌ جملةً وتفصيلًا، عن أفصحِ مَن نطَقَ بالضادِ ﷺ.

فإذا عَلِمْتَ العقيدةَ الصحيحةَ، فلا مبالاةَ بعدها بقولِ الزَّمَخْشَريِّ، ولا بقولِ أمثالِهِ ممَّن لحَّن ابنَ عامرٍ؛ فإنَّ المُنكِرَ عليه إنَّما أنكَرَ ما ثبَتَ أنَّه بَرَاءٌ منه قطعًا وضرورةً، ولولا عُذْرٌ: أنَّ المُنكِرَ ليس مِن أهلِ

(١) أي: الزمخشري.

الشَّأْنَيْنِ، أعني: عِلْمَ القراءةِ، وعِلْمَ الأصولِ، ولا يُعَدُّ مِن ذوي الفَنَّيْنِ المذكورَيْنِ، لَخِيفَ عليه الخروجُ مِن رِبْقةِ الدِّين، وإنَّه على هذا العذرِ لفي عُهْدةٍ خَطِرهْ، وزَلَّةٍ مُنكَرهْ، تَزيدُ على زَلَّةِ مَن ظَنَّ أنَّ تفاصيلَ الوجوهِ السبعةِ فيها ما ليس متواترًا؛ فإنَّ هذا القائلَ لم يُثْبِتْها بغيرِ النقلِ، وغايتُهُ: أنَّه ادَّعى أنَّ نقلَها لا يُشترَطُ فيه التواتُرُ، وأمَّا الزَّمَخْشَريُّ، فظَنَّ أنَّها تثبُتُ بالرأيِ غيرَ موقوفةٍ على النقلِ؛ وهذا لم يقُلْ به أحدٌ مِن المسلِمين.

وما حمَلَهُ على هذا الخيالِ إلا التغالي في اعتقادِ اطِّرادِ الأقيسةِ النَّحْويَّةِ؛ فظنَّها قطعيَّةً؛ حتى يرُدَّ ما خالَفَها، ثمَّ إذا تُنُزِّلَ معه على اطِّرادِ القياسِ الذي ادَّعاهُ مطَّرِدًا، فقراءةُ ابنِ عامرٍ هذه لا تخالِفُه».

ثمَّ خرَّج ابنُ المنيِّرِ هذه القراءةَ مِن جهةِ العربيَّةِ، وذكَرَ شواهدَ على ذلك، ثمَّ قال: «فهذه كلُّها نُكَتٌ مؤيَّدةٌ، بقواعدَ منظَّرةٍ، بشواهدَ مِن أقيسةِ العربيَّةِ، تَجمَعُ شملَ القوانينِ النَّحْويَّةِ لهذه القراءةِ، وليس غرَضُنا تصحيحَ القراءةِ بقواعدِ العربيَّةِ؛ بل تصحيحُ قواعدِ العربيَّةِ بالقراءةِ؛ وهذا القَدْرُ كافٍ ـ إن شاء اللهُ ـ في الجمعِ بينهما، واللهُ الموفِّق»[1].

وقال سعدُ الدِّينِ التَّفْتازانيُّ ـ معلِّقًا على قولِ ابنِ المنيِّرِ الآنِفِ: «قولُهُ: «والذي حمَلَهُ...» ـ: «هذا عذرٌ أشدُّ مِن الجُرْمِ؛ حيثُ طعَنَ في إسنادِ القُرَّاءِ السبعةِ ورواياتِهم، وزعَمَ أنَّهم يَقرَؤُونَ مِن عندِ أنفُسِهم، وهذه عادةُ المصنِّفِ؛ يطعُنُ في تواتُرِ القراءاتِ السَّبْعِ، وينسُبُ الخطأَ:

تارَةً: إليهم؛ كما في هذا الموضع.

وتارَةً: إلى الرُّواةِ عنهم.

---

(١) «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (١/ ٤٧١).

وكلاهما خطأٌ؛ لأنَّ القراءاتِ متواتِرةٌ، وكذا المَرْوِيَّاتُ[١] عنهم؛ وهي ما يُستشهَدُ بها، لا لها»[٢].

ومِن هجومِ الزَّمَخْشَرِيِّ على القراءاتِ القرآنيَّةِ، وقلَّةِ تأدُّبِهِ مع القُرَّاء:

قولُهُ على قراءةِ تنوينِ: «سَلَاسِلَ»؛ مِن قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝٤﴾ [الإنسان: ٤]؛ وهي قراءةُ نافعٍ، وهشامٍ، وشُعْبةَ والكسائيِّ؛ مِن السبعةِ، وقرَأَ أبو جعفرٍ مِن العشَرةِ بالتنوينِ وصلًا، وبإبدالِهِ أَلِفًا وَقْفًا، ودونك كلامَ الزَّمَخْشَرِيِّ:

قال: «قُرِئَ: ﴿سَلَٰسِلَا۟﴾؛ غيرَ منوَّنٍ، و«سَلَاسِلًا»؛ بالتنوينِ، وفيه وجهانِ:

أحدُهما: أن تكونَ هذه النونُ بدلًا مِن حرفِ الإطلاقِ، ويُجرَى الوصلُ مُجْرَى الوقف.

والثاني: أن يكونَ صاحبُ القراءةِ به ممَّن ضَرِيَ بروايةِ الشِّعْرِ[٣]، ومَرَنَ لسانُهُ على صرفِ غيرِ المنصرِف»[٤].

قال السَّمِينُ الحَلَبيُّ ـ تعليقًا على كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ ـ: «وفي هذه العبارةِ فَظَاظةٌ وغِلْظةٌ، لا سيَّما على مَشيَخةِ الإسلامْ، وأئمَّةِ العلماءِ الأعلامْ!»[٥].

---

(١) في الأصل: «الرويات»؛ وهو خطأٌ طباعيٌّ.

(٢) «حاشيةُ التَّفْتازَانيِّ على الكشَّاف» (٢/ ٣٥٤). (رسالة دكتوراه، الجزء الذي حقَّقه أستاذُنا الدكتورُ فوزي السيد عبد ربِّه عِيد).

(٣) ضَرِيَ بالشيءِ يَضْرَى ضَرًى، مِن بابِ تَعِبَ، وضَرَاوةً: اعتادَهُ، فهو ضارٍ. «المِصْباح المُنِير»، مادَّة: (ض ر ي).

(٤) «الكشَّاف» (٣/ ٢٣٨). (٥) «الدُّرُّ المَصُون» (١٠/ ٥٢٨).

وقال ابنُ المنيِّرِ متعقِّبًا: «مُعتقَدُهُ: أنَّ القراءةَ المستفيضةَ غيرُ موقوفةٍ على النقلِ المتواترِ عن النبيِّ ﷺ في تفاصيلِها، وأنَّها موكولةٌ إلى اجتهادِ القُرَّاءِ واختيارِهم بمقتضى نظرِهم؛ كما مَرَّ له، وطَمَّ على ذلك هاهنا؛ فجعَلَ تنوينَ «سلاسلَ» مِن قَبيلِ الغلَطِ الذي يَسبِقُ إليه اللسانُ في غيرِ موضعِهِ؛ لتمرُّنِهِ عليه في موضعِهِ، والحقُّ: أنَّ جميعَ الوجوهِ المستفيضةِ منقولةٌ تواتُرًا عنه ﷺ، وتنوينُ هذا: على لغةِ مَن يَصرِفُ في نثرِ الكلامِ جميعَ ما لا ينصرِفُ إلا «أفعَلَ»، والقراءاتُ مشتمِلةٌ على اللغاتِ المختلِفة»[1].

فهذا دَأْبُ الزَّمَخْشَرِيِّ وسبيلُهُ في الحملِ على القراءاتِ؛ إذا خالَفَتِ القواعدَ؛ فهو لا يتوانى في رَدِّها والغَضِّ منها، ويقَعُ في القُرَّاءِ بلا تبصُّر، وكفى بالزَّمَخْشَرِيِّ سُوءًا أن يكونَ مَضرِبَ المَثَلِ في هذا المَهْيَعِ الكَرِيه، وتأمَّلْ كلامَ أبي حَيَّانَ حين رَدَّ على ابنِ عَطِيَّةَ تخطئتَهُ لأحدِ القُرَّاءِ السَّبْعةِ؛ قال أبو حَيَّانَ: «وجَسَارتُهُ هذه لا تَلِيقُ إلا بالمُعتزِلةِ؛ كالزَّمَخْشَرِيِّ؛ فإنه كثيرًا ما يَطعَنُ في نقلِ القُرَّاءِ وقراءتِهم»[2].

هذه نماذجُ مِن كلامِ العلماءِ الجُمْليّ، في جارِ اللهِ الزَّمَخْشَرِيّ، ومنهجِهِ في «كشَّافِهِ»، وبيانِ أخطائِهِ بيانًا على وجهِ العموم.

فأمَّا ردودُهم المفصَّلةُ على زَلَّاتِهِ المتفرِّقةِ في كتابِهِ ـ لا سيَّما اعتزاليَّاتُهُ ـ فهي كثيرةٌ ومبثوثةٌ في كتبِ التفسيرِ خاصَّةً، وليت هاتِهِ الردودَ

---

(١) «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (٤/ ٢٣٨)، وينظر ـ أيضًا ـ تعليقُ ابنِ المنيِّرِ في «الانتصاف» (١/ ٢٠٥) على كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ على قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

(٢) «البحرُ المحيط» (٣/ ١٥٩).

تُجمَعُ وتُطبَعُ في حواشي «الكشَّافِ»، ولو كَبُرَ حجمُ الكتابِ، وحَسْبي أن أنقُلَ منها نصًّا واحدًا للعلَّامةِ المفسِّرِ إسماعيلَ ابنِ كَثِيرٍ ـ معلِّقًا على تفسيرِ الزَّمَخْشَريِّ لقولِهِ تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾ [البقرة: ٧] ـ:

قال ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قلتُ**: وقد أطنَبَ الزَّمَخْشَريُّ في تقريرِ ما ردَّه ابنُ جَرِيرٍ هاهنا، وتأوَّل الآيَةَ مِن خمسةِ أوجُهٍ، وكلُّها ضعيفةٌ جِدًّا، وما جرَّأه على ذلك إلا اعتزالُهُ؛ لأنَّ الختمَ على قلوبِهم ومَنْعَها مِن وصولِ الحقِّ إليها قبيحٌ عنده ـ تعالى اللهُ عنه ـ في اعتقادِهِ، ولو فَهِمَ قولَهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْۚ﴾ [الصف: ٥]، وقولَهُ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝١١٠﴾ [الأنعام: ١١٠]، وما أشبَهَ ذلك مِن الآياتِ الدالَّةِ على أنَّه تعالى إنَّما ختَمَ على قلوبِهم، وحال بينهم وبين الهُدَى، جَزَاءً وِفَاقًا على تَمادِيهم في الباطلِ، وتَرْكِهم الحقَّ؛ وهذا عَدْلٌ منه تعالى حسَنٌ، وليس بقبيحٍ، فلو أحاط علمًا بهذا، لَمَا قال ما قال، واللهُ أعلم»(١).

وثَمَّ أخطاءٌ علميَّةٌ وهَفَواتٌ للزَّمَخْشَريِّ ليس مَنشَؤُها اجتهادَهُ، أو اختيارَهُ لرأيٍ مرجوحٍ، ولكنَّها أخطاءٌ صِرْفةٌ، ولا عجَبَ في ذلك، فهو بشَرٌ كغيرِهِ يُخطِئُ ويُصيبُ، وليس بمعصومٍ.

ومِن تلك الأخطاءِ والأوهامِ: ما نبَّه عليه العلماءُ؛ فمِن ذلك قولُهُ: «وعِدَّةُ المبشَّرينَ مِن الصحابةِ: عَشَرةٌ، لم يُضَمَّ إليهم حاديَ عشَرَ»(٢).

وهذا الكلامُ ليس بصحيحٍ؛ فقد ثبَتَ عن النبيِّ ﷺ: أنَّه شَهِدَ بالجنَّةِ لغيرِ العشَرة:

---

(١) «تفسيرُ القرآنِ العظيم» (١/ ٢٧٠). (٢) «الكشَّاف» (٣/ ٢٠٥).

فمِن أولئكَ: عُكَّاشةُ بنُ مِحْصَنٍ؛ فإن النبيَّ ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ لمَّا ذكَرَ السبعِينَ ألفًا الذين يدخُلُونَ الجَنَّةَ بلا حسابٍ، قام عُكَّاشةُ بنُ مِحْصَنٍ، فقال: أَمِنْهُم أنا يا رسولَ اللهِ؟ قال: «**نَعَمْ**»(١).

ومنهم: عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ ﷺ؛ فقد أخرَجَ مسلِمٌ في «صحيحِهِ»، عن عامرِ بنِ سعدٍ، قال: سَمِعتُ أبي يقولُ: ما سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ لِحَيٍّ يمشي: «**إِنَّه في الجَنَّةِ**»، إلا لعبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ(٢).

ومِن أوهامِهِ: **قولُهُ**: إنَّ أُمَّ مكتومٍ هي جَدَّةُ الصحابيِّ عبدِ اللهِ بنِ أُمِّ مكتومٍ، والصوابُ: أنَّها أُمُّه، واسمُها: عاتكةُ؛ نبَّه على ذلك الشِّهابُ الخفاجيّ(٣).

ومنها: قولُهُ ـ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦﴾ [المؤمنون: ٥، ٦] ـ:

«**فإن قلتَ**: «هل فيه دليلٌ على تحريمِ المُتْعة؟»:

قلتُ: لا؛ لأنَّ المنكوحةَ نكاحَ المُتْعةِ مِن جملةِ الأزواجِ؛ إذا صَحَّ النكاح»(٤).

قال الشيخُ محمَّد أبو زُهْرةَ، متعقِّبًا له: «وأخطَأَ الزَّمَخْشَريُّ ومَن تَبِعَهُ؛ إذْ عدَّها [أي: المُتْعةَ] زواجًا، وما هي بزواجٍ، وما سمَّاها أحدٌ مِن السلَفِ زواجًا»(٥).

فهذا ممَّا استدرَكَهُ العلماءُ على الزَّمَخْشَريِّ، ممَّا لم يُصِبْ فيه، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليم.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٢٠)، ومسلِم (٣٦٧)، عن ابنِ عبَّاسٍ ﷺ.
(٢) أخرجه مسلم (٢٤٨٣).
(٣) ينظر: حاشيتُهُ على البَيْضاويِّ: «عنايةُ القاضي، وكفايةُ الراضي» (٨/ ٣٢٠).
(٤) «الكشَّاف» (٢/ ٢٨٧). (٥) «زَهْرةُ التفاسير» (١٠/ ٥٠٤٨).

مَعَالِمُ القراءة

بيَّنْتُ ـ فيما مضى ـ أهَمَّ ما للزَّمَخْشَريِّ، وأهَمَّ ما أُخِذَ عليه، وسُقْتُ ما تيسَّر مِن كلامِ أهلِ العلمِ، معلِّقًا عليه؛ ليكونَ القارئُ مطَّلِعًا عليه وعالمًا به، والذي يُهِمُّني الآنَ بيانُهُ لقارئِ «الكشَّافِ» أمورٌ:

○ **الأوَّلُ**: أنَّ «الكشَّافَ» بحاجةٍ إلى تحقيقٍ علميٍّ صحيحٍ، بعد جَمْعِ نُسَخِهِ، وهي كثيرةٌ، واختيارِ أفضلِها وأصحِّها، بَدْءًا مِن نُسْخةِ المؤلِّفِ إن وُجِدَتْ، أو مِن نسخةٍ قُرِئَتْ عليه، أو صُحِّحَتْ على نسختِهِ؛ وذلك لأنَّ جميعَ نُسَخِ «الكشَّافِ» المطبوعةَ التي اطَّلَعْتُ عليها فيها تحريفٌ وتصحيفٌ، وأخطاءٌ طِباعيَّةٌ كثيرةٌ(١)، ولا أستبعِدُ السَّقَطَ، وأذكُرُ نموذجًا واحدًا الآنَ:

ففي المطبوعِ مِن «الكشَّافِ» في جميعِ النُّسَخِ التي وقَفْتُ عليها، وهي إحدى عَشْرَةَ نسخةً، بدءًا مِن طبعةِ كَلَكُتَّا ـ التي كانت عام ١٢٧٦هـ، وهي أوَّلُ طبعةٍ للكتابِ فيما أُظُنُّ ـ إلى طبعةِ دارِ الكتابِ العربيِّ ـ كانت عام ٢٠١٢م، بتحقيقِ أبي عبدِ اللهِ الدانيِّ ـ **أقولُ**: في جميعِ النُّسَخِ حاشا

---

(١) ألَّف الشيخُ عثمانُ بنُ منصورٍ التُّونُسيُّ رسالةً عنوانُها: «قَمْعُ الإسرافْ، في تحريفِ تفسيرِ الكشَّافْ»، طُبِعَتْ بمَطبَعةِ المَنَارِ بتُونُسَ، تتبَّع فيها الأخطاءَ الطباعيَّةَ لنسخةِ «الكشَّافِ» الصادرةِ عن المَطبَعةِ التِّجاريَّةِ الكبرى بمِصْرَ عام ١٣٥٤هـ، وقد ناف عدَدُ الأخطاءِ على الألْفِ؛ أفاد ذلك محقِّقُ «البِشْرْ، في نقدِ المقدِّمات العَشْرْ» لعثمانَ بنِ منصورٍ (ص١٤).

طبعتَيْ بُولَاقَ المِصْريَّةِ[١]، وهما نادِرتانِ، تَقرَأُ في جميعِ تلك النُّسَخِ المشارِ إليها في حديثِ المؤلِّفِ عن فوائدِ تفصيلِ القرآنِ وتقطيعِهِ سُوَرًا، قال: «**ومِن فوائدِهِ**: أنَّ الجنسَ اذا انطَوَتْ تحته أنواعٌ، واشتمَلَ على أصنافٍ، كان أحسَنَ وأنبَلَ وأفخَمَ مِن أن يكونَ **بَيَانًا** واحدًا»[٢].

كذا جاء: «**بيانًا واحدًا**»؛ بباءٍ موحَّدةٍ، بعدها ياءٌ مثنَّاةٌ، ثمَّ ألفٌ، بعدها نونٌ، **والصوابُ**: «**بَبَّانًا**»؛ بموحَّدتَيْنِ ثانيتُهما مشدَّدةٌ، و«البَبَّانُ»: هو الشيءُ الواحدُ[٣].

والعجيبُ: أنَّ هذه الكلمةَ المصحَّفةَ جاءت على التصحيفِ أيضًا في مصادرَ أخرى، نقَلَتْ نَصَّ «الكشَّافِ»؛ كـ«تفسيرِ النَّسَفيِّ»[٤]، و«التفسيرِ المُنيرِ» للزُّحَيْليِّ مِن المعاصِرين[٥].

أقولُ: وفي أثناءِ كتابةِ البحثِ، وصَلَتْ إليَّ ـ بفضلِ اللهِ ـ «حاشيةُ الطِّيبيِّ على الكشَّافِ» المطبوعةُ في دُبَيٍّ[٦]، ورأيتُهم وضَعُوا متنَ

---

(١) صدَرَت أُولَاهما: عام ١٢٨١هـ، في مجلَّدَيْنِ بتصحيحِ الشيخَيْنِ: محمَّد قطَّة العَدَويّ، ومحمَّدٍ الصبَّاغ، والثانيةُ صدَرَت: عام ١٣١٨هـ، بتصحيحِ الشيخِ طه بنِ محمودٍ في ثلاثة مجلَّداتٍ، وهي التي اعتمَدتُّها في هذا البحث.

(٢) وهو في نسخةِ بُولَاقَ التي اعتمَدتُّها في: (١/ ١٨٦).

(٣) يقالُ: «هم بَبَّانٌ واحدٌ، وعلى بَبَّانٍ واحدٍ» ـ ويُخفَّفُ ـ أي: على طريقةٍ واحدةٍ؛ كما في «القاموس» «ب ب ب»، وروى البخاريُّ بسندِهِ، في كتاب المغازي، باب غزوةِ خَيبَرَ، (٣٩٩٤، ٣٩٩٥)، عن عُمَرَ رضي الله عنه، قال: «**أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ أَتْرُكَ آخِرَ النَّاسِ بَبَّانًا لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ، مَا فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ، وَلَكِنِّي أَتْرُكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا**»، قال عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْديٍّ: «ببَّانًا؛ أي: شيئًا واحدًا». ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٥٦٠).

(٤) ينظر: «تفسيرُ النَّسَفي» (١/ ٣٠).

(٥) ينظر: «التفسيرُ المُنِير» (١/ ١٧).

(٦) صدَرَ عن جائزةِ دُبَيٍّ الدوليَّةِ للقرآنِ، بتحقيقِ مجموعةٍ مِن الباحِثينَ؛ في سبعةَ عشَرَ =

«الكشَّافِ» في أعلى الصحائفِ، وهو مضبوطٌ بالشكلِ، بحرفٍ بديعٍ، وذكَرَ المحقِّقونَ في المقدِّمةِ: أنَّهم قابَلوا متنَ «الكشَّافِ» على نسخةٍ خطِّيَّةٍ، أحدُ مُجلَّدَيْها مقابَلٌ على نسخةِ المصنِّفِ؛ كما نَصَّ عليه ناسخُها في المقدِّمةِ، وبذلك أسدَوْا خدمةً للعلمِ جليلةً، وأفادُوا أنَّ في المطبوعِ مِن «الكشَّافِ» تحريفاتٍ وأخطاءً.

ومع اعترافي بفضلِهم، فقد تصفَّحتُ أربعةِ مجلَّداتٍ مِن الحاشيةِ، فلم أجِدْهم ذكَرُوا فروقًا في نُسَخِ متنِ «الكشَّافِ»؛ بل لم يذكُرُوا تعليقاتٍ على متنِ «الكشَّافِ» إلا تعليقًا واحدًا في المجلَّدِ الثالثِ (ص٨٥)، وهو تنبيهٌ على خطإٍ في آية.

وبنظرةٍ عَجْلَى في متنِ «الكشَّافِ» في المجلَّدِ الأوَّلِ مِن هذه الطبعةِ، وجَدتُّ في صحيفةِ (٦٩٥) سَقَطًا بمِقْدارِ ثمانِي كلماتٍ، هي التي تراها فوق الخطِّ؛ قال الزَّمَخْشَريُّ:

«**فإنْ قلتَ**: «مِن حَقِّ حروفِ المَعَاني التي جاءت على حرفٍ واحدٍ: أن تُبنَى على الفتحةِ التي هي أختُ السكونِ؛ نحوُ: كافِ التشبيهِ، ولامِ الابتداءِ، وواوِ العطفِ، وفائِهِ، وغيرِ ذلك؛ فما بال لامِ الإضافةِ وبائِها بُنِيَتا على الكسرِ؟»:

قلتُ: أمَّا اللامُ، فللفَصْلِ بينها وبين لامِ الابتداءِ، وأمَّا الباءُ، فلكونِها لازمةً للحرفيَّةِ، والجرِّ».

فما فوق الخطِّ كلُّهُ ساقطٌ مِن «الكشَّافِ» المطبوعِ في دُبَيٍّ بأعلى «حاشيةِ الطِّيبيِّ»(١)، وأرجو أنَّ هذا السَّقَطَ غيرُ متكرِّرٍ مثلُهُ في الكتاب!

= مجلَّدًا، والسابعَ عشَرَ: في الفهارسِ العلميَّة.

(١) وهو موجودٌ في «الكشَّافِ»، طبعةِ بُولَاقَ التي اعتمَدتُّها في هذا الكتاب: (١/ ٢٧).

○ **الثاني**: أنَّه لا ينبغي أن يطالِعَ «الكشَّافَ» إلا مَن كان له مَعرِفةٌ بعقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ومَن له تمييزٌ بين الحقِّ والباطلِ، وبخاصَّةٍ في المسائلِ التي بَنَى عليها المعتزِلةُ أصولَهم، وخالَفوا بها أهلَ السُّنَّة.

وعلى ذلك؛ فلا ينبغي أن يُوصَى بقراءةِ «الكشَّافِ» لعَوَامِّ الناسِ، ولا المثقَّفِين؛ بل ولا على طلَّابِ الجامعةِ، فضلًا عمَّن دُونَهم، ولا أن يُكلَّفوا الرجوعَ إلى «الكشَّافِ»، ولا بالنقلِ عنه؛ بل يَقرَؤُهُ طلَّابُ الدِّراساتِ العُلْيا، وبإشرافِ أساتذتِهم؛ فإنَّه رُبَّما قرَأَهُ إنسانٌ متوسِّطُ الثقافةِ أو التعليمِ، واطَّلَعَ على بِدْعتِهِ، فاستقَرَّتْ في قلبِهِ؛ كما قاله العلماءُ، وسبَقَ بعضُ كلامِهِم.

وأُضيفُ هنا: ما قاله التاجُ السُّبْكيُّ: «**والقولُ عندنا فيه**: أنَّه لا يُسمَحُ بالنظرِ فيه إلا لمَن صار على مِنْهاجِ السُّنَّة، لا تُزَحزِحُهُ شُبُهاتُ القَدَريَّة»[(١)].

وقال السُّيُوطيُّ: «وممَّن لا يُقبَلُ تفسيرُهُ: المبتدِعُ؛ خصوصًا الزَّمَخْشَريَّ في «كشَّافِهِ»؛ فقد أكثَرَ فيه مِن إخراجِ الآياتِ عن وجهِها إلى معتقَدِهِ الفاسدِ؛ بحيثُ يَسرِقُ الإنسانَ مِن حيثُ لا يشعُرُ، وأساء فيه الأدَبَ على سيِّدِ المرسَلِينَ ﷺ في مواضعَ عديدةٍ، فضلًا عن الصحابةِ وأهلِ السُّنَّةِ، وقد أحسَنَ الذهَبيُّ؛ إذْ ذكَرَهُ في «المِيزانِ»، وقال: «كُنْ حَذِرًا مِن كشَّافِه»»[(٢)].

وقال ابنُ حَجَرٍ - معقِّبًا على كلمةِ ابنِ أبي جَمْرةَ السابقةِ -: «وأمَّا التفسيرُ، فقد أُولِعَ الناسُ به، ونقَّبوا عليه، وبيَّنوا دسائسَه، وأفرَدُوها

---

(١) «مُعيدُ النِّعَمْ، ومُبيدُ النِّقَمْ» (ص٨٠).
(٢) «التحبيرْ، في علمِ التفسيرْ» (ص٣٣٠). وينظر كلامُ الذهَبيِّ في: «مِيزانِ الاعتدال» (٤/٣٠٣).

بالتصنيفِ، ومَن رسَخَتْ قَدَمُهُ في السُّنَّةِ، وشَدَا طَرَفًا مِنِ اختلافِ المقالاتِ، انتفَعَ بتفسيرِهِ، ولم يضُرَّهُ ما يُخشَى مِن دسائسِه»[١].

وقال ابنُ خَلْدونَ ـ في أثناءِ حديثِهِ عن التفسيرِ ومصنَّفاتِهِ ـ: «ومِن أحسنِ ما اشتمَلَ عليه هذا الفنُّ مِن التفسيرِ: كتابُ «الكشَّافِ» للزَّمَخْشَريِّ، مِن أهلِ خُوَارَزْمِ العراقِ، إلا أنَّ مؤلِّفَهُ مِن أهلِ الاعتزالِ في العقائدِ؛ فيأتي بالحِجَاجِ على مذاهبِهم الفاسدة؛ حيثُ تعرَّض له في آيِ القرآنِ مِن طُرُقِ البلاغة؛ فصار بذلك للمحقِّقِينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ انحرافٌ عنه، وتحذيرٌ للجمهورِ مِن مَكامِنِه، مع إقرارِهم برسوخِ قَدَمِهِ فيما يتعلَّقُ باللسانِ والبلاغةِ، وإذا كان الناظرُ فيه واقفًا مع ذلك على المذاهبِ السُّنِّيَّةِ، محسِنًا للحِجَاجِ عنها، فلا جرَمَ أنَّه مأمونٌ مِن غوائلِه؛ فَلْيَغْتَنِمْ مُطالَعتَهُ؛ لِغَرَابةِ فنونِهِ في اللسان»[٢].

وقال الصَّفَديُّ: «قال العلماءُ: «مَن نظَرَ في «الكشَّافِ»، ولم يكُنْ عارفًا بالعرَبيَّةِ، وأصولِ الدِّينِ، صار معتزِليًّا»[٣].

إلى غيرِ ذلك مِن كلامِهم في هذا؛ وهو كثيرٌ.

وأضاف ابنُ عَرَفةَ (ت٨٠٣هـ) مفسِّرُ تُونُسَ في عصرِهِ، وشيخُ الإسلامِ في المَغرِبِ[٤]: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ يُخطِئُ على المُعتزِلةِ في تقريرِ عقائدِهم، وذكَرَ أنه «ضعيفٌ في أصولِ الدِّينِ»[٥]، ثم قال: «الزَّمَخْشَريُّ لم تزَلِ الناسُ يقولونَ: «إنه ضعيفٌ في أصولِ الدِّينِ»؛ ولأجلِ هذا لا نَجِدُهُ يخالِفُ ولا يأتي إلا بالمسائلِ المشهورةِ عندهم، وأما المسائلُ التي

---

(١) «لِسانُ المِيزان» (٦/ ٤).
(٢) «مقدِّمةُ ابنِ خَلْدونَ» (ص٣٤٩).
(٣) «نُصْرةُ الثائرْ، على المَثَلِ السائرْ» (ص٢٨٢).
(٤) لقَّبه بذلك الحافظُ ابنُ حَجَرٍ؛ كما في «الضَّوْءِ اللامع» لتلميذِهِ السَّخَاويّ (٩/ ٢٤١).
(٥) «تفسيرُ ابنِ عَرَفةَ» (١/ ٣٧٨)، ويُنظَرُ منه: (٣/ ١٧٥).

قواعِدُها خفيَّةٌ تفتقِرُ إلى مقدِّماتٍ ودلائلَ، فلا يَقدِرُ عليها، ولا يذكُرُها، وإنما علمُهُ النحوُ واللغةُ والبَيَان»[(١)].

فهذه مُشكِلةٌ أُخْرى لدى الزَّمَخْشَريِّ؛ فهو معتزِليٌّ وضعيفٌ في أصولِ دِينِه!

○ **الثالثُ**: أنَّ «الكشَّافَ» بحاجةٍ إلى مَن يرُدُّ عليه اعتزالَه، ويُبطِلُه، ويبيِّنُ فسادَ هذا المَذهَبِ، ردًّا على وَفْقِ منهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ إذْ لا يوجَدُ ردٌّ على هذا المنهجِ القويمِ والصراطِ المستقيمِ فيما أَعلَم.

والموجودُ المطبوعُ مِن الردودِ على «الكشَّافِ»: رَدُّ ابنِ المنيِّرِ، الموسومُ بـ: «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، وردُّ أبي عليٍّ السَّكُونيِّ، المسمَّى: «التمييزْ، لِمَا أَوْدَعَهُ الزَّمَخْشَريُّ مِنَ الاعتزالِ في تفسيرِ الكتابِ العزيزْ»؛ وهما أَشعَريَّانِ ـ أعني: ابنَ المنيِّرِ، والسَّكُونيَّ ـ فلا يمثِّلانِ أهلَ السُّنَّةِ والجماعة[(٢)].

نعَمْ؛ يستفادُ مِن ردِّهما في بيانِ أخطائِهِ في التفسيرِ، وفي مسائلِ الكلامِ؛ كالقَدَرِ، وإنفاذِ الوعيدِ، والتخييلِ الذي يَحمِلُ عليه الزَّمَخْشَريُّ بعضَ آياتِ الصفاتِ، ومسائلِ الآخرةِ، وفي وقيعتِهِ في أهلِ السُّنَّة.

فابنُ المنيِّرِ، والسَّكُونيُّ: يرُدَّانِ على الزَّمَخْشَريِّ فيما خالَفَتْ فيه الأشعريَّةُ المعتزِلةَ، ويسكُتانِ عمَّا اتَّفَقَتا فيه.

---

(١) «تفسيرُ ابنِ عَرَفَةَ» (٤/ ٩١٢).

(٢) ذكَرَ أبو العبَّاسِ البسيليُّ في كتابِهِ: «نُكَتٌ وتنبيهاتٌ في تفسيرِ القرآنِ المَجيد» (٣/ ٦٦٩): أنَّ «عادةَ الشيوخِ [أي: الذين تعقَّبوا الزَّمَخْشَريَّ في اعتزاليَّاتِهِ]: أنَّهم لا يَحمِلُونَ على الاعتزالِ إلا ما هو صريحٌ فيه، وأمَّا المحتمِلُ الذي يوجِّهُهُ السُّنِّيُّ [يريدُ: الأشعريَّ] على مذهبِهِ، والمعتزِليُّ على مذهبِهِ، فلا»؛ ذكَرَ البسيليُّ ذلك عند أحدِ المواضعِ المحتمِلةِ للاعتزالِ في «الكشَّاف».

ومِن المتقرِّرِ المعلومِ: أنَّ ثَمَّةَ اتِّفاقًا بين المعتزِلةِ والأشاعرةِ، في قضايا عَقَديَّةٍ فاصلةٍ، وفي أصولِ الاستدلالِ عليها، وهي مسائلُ التقَتْ فيها الطائفتان، وتوافَقَتْ عليها الفِرْقتان؛ لفظًا ومعنًى؛ وإليك أهمَّ هذه المسائلِ على وجهِ الاختصار:

أوَّلًا: في أصولِ الاستدلال:

١ ـ أنَّ اللهَ تعالى لا يُعرَفُ وجودُهُ إلا بالنظرِ؛ فلا يُعرَفُ بالفِطْرةِ وضرورةِ العقلِ؛ وعلى ذلك: فأوَّلُ واجبٍ على المكلَّفِينَ عند الطائفتَيْنِ: هو مَعرِفةُ اللهِ بالنظَرِ والاستدلالِ على وجودِهِ، لا مَعرِفتُهُ بالفِطْرةِ وضرورةِ العقلِ؛ ممَّا يقتضي الإيمانَ به وتوحيدَه.

٢ ـ النظَرُ والاستدلالُ على وجودِ الصانعِ سبحانه بدليلٍ بِدْعيٍّ؛ وهو حدوثُ الأجسامِ بحلولِ الأعراضِ فيها؛ في سلسلةٍ طويلةٍ مِن الاستدلالِ الدقيقِ على هذه المسألةِ الجليَّةِ، الحاصلةِ بالفِطْرةِ، وبديهةِ العقل.

٣ ـ تقديمُ دَلَالةِ العقلِ على النقلِ عند التعارُض.

٤ ـ ظَنِّيَّةُ أخبارِ الآحاد، وعدَمُ الاحتجاجِ بها في أصولِ العقائد.

ثانيًا: في أصولِ العقيدةِ والتوحيد:

١ ـ عدَمُ ذِكرِ توحيدِ الألوهيَّةِ في أنواعِ التوحيدِ الذي دعَتْ إليه الرسُلُ؛ عليهم السلام.

٢ ـ إثباتُ أسماءِ اللهِ تعالى، وأنَّها أعلامٌ مَحْضةٌ لا تتضمَّنُ وصفًا قائمًا به سبحانه؛ ما عدا الأسماءَ التي تُشتَقُّ مِن الصفاتِ السبعِ الذاتيَّة عند الأشاعرة.

٣ ـ نفيُ قيامِ الصفاتِ الاختياريَّةِ باللهِ تعالى؛ سواءٌ كانت فعليَّةً، أو فعليَّةً ذاتيَّة.

٤ ـ نفيُ تسلسُلِ المخلوقاتِ؛ فهم ينفُونَ دوامَ فاعليَّةِ الربِّ تعالى، وخالقيَّتِه.

٥ ـ نفيُ الجهةِ عن اللهِ تعالى؛ حذَرَ التجسيمِ والتركيبِ؛ ممَّا دعاهم إلى أمورٍ، **منها:**

أ ـ نفيُ عُلُوِّ اللهِ على خلقِهِ العُلُوَّ الذاتيَّ اللائقَ بكمالِهِ وجلالِه، وعظمتِهِ وظهورِه.

ب ـ نفيُ النزولِ الإلٰهيِّ اللائقِ بكمالِهِ وجلالِه، ودُنُوِّهِ وقُرْبِه، وقد يقالُ: «إنَّ هذه داخلةٌ في نفيِ الأفعالِ الاختياريَّة»؛ وإنَّما أفرَدتُّها لأهمِّيَّتِها.

ولَزِمَ مِن اشتراكِ الطائفتَيْنِ في نفيِ الصفاتِ ـ كما تقدَّم ـ اتفاقُهما في مسائلَ مِن جهةِ الحقيقةِ والمعنى، وإنِ اختلَفَتا فيها اختلافًا لفظيًّا؛ منها:

١ ـ القولُ بخَلْقِ القرآنِ؛ فقولُ متأخِّري الأشاعرةِ في معنى قولِ المعتزلةِ؛ إذْ وافَقُوهم على أنَّ كلامَ اللهِ ـ الذي هو القرآنُ ـ المتلُوَّ والمسموعَ، والمحفوظَ والمكتوبَ: مخلوقٌ؛ فليس للهِ في الأرضِ بيننا كلامٌ؛ بل ما في صدورِ الحُفَّاظِ، وألْسِنةِ القُرَّاءِ، ومصاحفِ الكَتَبةِ، إنَّما هو خَلْقٌ مِن خَلْقِه، وصُنْعٌ مِنْ صنعِه؛ تعالى اللهُ عن قولِهما علُوًّا كبيرًا.

وقد صرَّح بالاتِّفاقِ بين الطائفتَيْنِ في هذه المسألةِ: الفَخْرُ الرازيُّ في كتابِهِ: «نهايةِ العقولِ»[1]، وهو مِن أئمَّةِ الأشاعرةِ، كما صرَّح عَضُدُ الدِّينِ الإيجيُّ (ت٧٥٦هـ) في كتابِهِ «المواقفِ» ـ وهو مِن أئمَّةِ

(١) قال ذلك في كتابِهِ: «نهايةِ العقول»، وهو مخطوطٌ، وقد نقَلَ نصَّ كلامِهِ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «التسعينيَّةِ» (٢/٥٩٦ ـ ٦١٨)، ووثَّقه المحقِّقُ مِن كتابِ الرازيّ.

الأشاعرةِ أيضًا ـ أنَّهم ـ أي: الأشاعرةَ ـ لا يُنكِرُونَ قولَ المعتزِلةِ؛ أي: في كَوْنِ القرآنِ مخلوقًا(١).

٢ ـ القولُ بنفيِ رؤيةِ المؤمِنينَ لربِّهم في الآخِرةِ مِن جهةِ العُلُوِّ؛ فهو عند المعتزِلةِ: لا يُرَى مطلَقًا، وعند الأشاعرةِ: يُرَى لكنْ لا مِن جهةِ العُلُوِّ، ولا مِن أيِّ جهةٍ؛ فكأنَّهم نفَوْا صفةَ الرؤيةِ بِرَدِّها إلى صفةِ العلمِ؛ فوافَقُوا المعتزِلةَ في المعنى.

إذَنْ: فأهلُ السُّنَّةِ بحاجةٍ إلى ردٍّ على «الكشَّاف»؛ وأقترِحُ هنا لذلك اقتراحَيْنِ اثنَيْن:

* **أوَّلُهما**: أن يقُومَ أحدُ علماءِ السُّنَّةِ المعاصِرينَ بالردِّ على «الكشَّافِ»، أو أن يُقسَّمَ «الكشَّافُ» بين ثُلَّةٍ مِن طلَبةِ الدِّراساتِ العُلْيا النابِهِينَ للردِّ عليه، في جامِعاتِ أهلِ السُّنَّة، ويكونَ للطالبِ مُشرِفانِ؛ **أحدُهما**: شَرْعيٌّ، **والآخَرُ**: نَحْويٌّ بلاغيٌّ؛ لأنَّ المؤلِّفَ دَسَّ كثيرًا مِن اعتزالِهِ مِن طريقِ البلاغةِ، وهي الجهةُ نفسُها التي أُعجِبَ الناسُ مِن أجلِها بـ«الكشَّافِ»، ولا بُدَّ أن يُفيدَ هؤلاءِ ممَّن عُنِيَ بالردِّ على الزَّمَخْشَريِّ؛ كابنِ المنيِّرِ (ت٦٨٣هـ)، والسَّكُونيِّ (ت٧١٧هـ)، والطِّيبيِّ (ت٧٤٣هـ)، وأبي حَيَّانَ (ت٧٤٥هـ)، وغيرِهم(٢).

فإن لم يتيسَّرْ تنفيذُ ذلك، فإلى الاقتراحِ:

* **الثاني**: وهو أن يتولَّى أحدُ علماءِ السُّنَّةِ اختصارَ «الكشَّافِ»،

---

(١) ينظر: «المواقفُ في علم الكلام» (ص٢٩٤).

(٢) قُدِّمَتْ رسالةُ ماجستيرٍ في كلِّيَّةِ أصولِ الدِّينِ بجامعةِ الإمام، بعنوانِ: «المسائلُ الاعتزاليَّةُ في تفسيرِ الكشَّافِ، في ضوءِ ما ورَدَ في كتابِ الانتصافِ لابنِ المنيِّرِ، عرضٌ ونقدٌ» لصالحِ بنِ غُرْم الله الغامديِّ، والباحثُ لم يتناوَلْ مِنِ اعتزاليَّاتِ الزَّمَخْشَريِّ إلا ما تعرَّض له ابنُ المنيِّرِ، وسكَتَ عمَّا عداه! وهو كثيرٌ، والرسالةُ طُبِعَتْ في مجلَّدَيْنِ بدارِ الأندلُسِ بحائل، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

وتنقيتَهُ مِن الاعتزالِ، والاختصارُ أحدُ فنونِ التأليفِ السبعةِ التي لا يؤلِّفُ عاقلٌ عالمٌ إلا في واحدٍ منها؛ كما يقولُ ابنُ حزمٍ[1].

ومِن العجَبِ: أنَّني ـ على ما قرأتُ عن مختصَراتِ «الكشَّافِ» ـ لم أَجِدْ أحدًا مِن أهلِ السُّنَّةِ اختصَرَ «الكشَّافَ»؛ على كثرةِ ما اختصَرُوا مِن الكُتُبِ الأخرى، لا سيَّما الكُتُبُ المعدودةُ في الأصول.

نعَمْ؛ وجَدتُّ في ترجمةِ محمَّدِ بنِ مسعودِ بنِ محمودِ بنِ أبي الفَتْح، قُطْبِ الدِّينِ الفاليِّ (بالفاء)، المعروفِ بالشقَّارِ السِّيرَافيِّ (تُوُفِّيَ بعد ٧١٢هـ)[2]: أنه اختصَرَ «الكشَّافَ» في مصنَّفٍ سمَّاه: «تقريبَ التفسير»، ولم أر أحدًا مِن المفسِّرينَ أشار إليه أو ذكَرَهُ إلا ابنَ عاشُورٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنه نقَلَ عنه مرَّتَيْنِ[3]، وأنا لم أَقِفْ على هذا المختصَر، وما نقَلَهُ عنه ابنُ عاشُورٍ هو في مسائلِ التفسير؛ فلا يُنبِئُ عن عقيدةِ صاحبِه.

فتبقَى الحاجةُ ماسَّةً إلى مَن يختصِرُ «الكشَّافَ» مِن علماءِ أهلِ السُّنَّةِ ممَّن يعتقِدُ عقيدةَ السَّلَفِ، ويستَلُّ منه اللطائفَ التفسيريَّهْ، والتحقيقاتِ اللُّغويَّهْ، والأوجُهَ البيانيَّهْ، والمُلَحَ الأدَبيَّهْ؛ لتكونَ قِطْفًا دانيًا للمُجْتنِين، ومَنهَلًا عَذْبًا للوارِدِين، ويَطَّرِحُ ما عدا ذلك مِن بِدَعِ المؤلِّفِ وأخطائِه.

○ **الرابعُ**: أنَّ علمَ البلاغةِ ـ وهو الأساسُ الذي بَنَى عليه الزَّمَخْشَريُّ تفسيرَهُ، ونفَذَ مِن خلالِهِ لتأييدِ اعتزالِهِ ـ هذا العلمُ: بريءٌ كلَّ البَرَاءةِ مِن البِدْعةِ والاعتزالِ بَرَاءةَ الذِّئْبِ مِن دمِ ابنِ يَعقُوب، وبراءةَ الشمسِ مِن اللَّمْس؛ وما أكثَرَ ما ضِيمَ هذا العِلْمُ! كما يقولُ

---

(١) ينظر: «فَضْلُ الأندلس» (٢/١٨٦)، (ضمنَ «مجموعِ رسائلِ ابنِ حَزْم»).

(٢) ينظر: «الأعلامُ» للزِّرِكْليّ (٧/٩٦).

(٣) ينظر: «تفسيرُ التحريرِ والتنوير» (١٨/ ٣٠)، (٢٣/٣٢٦).

عبدُ القاهر[(١)]؛ فإنَّ البلاغةَ مِن علومِ الآلةِ التي وُضِعَتْ لخدمةِ علومِ الشريعةِ، لا لهَدْمِها؛ فالبلاغةُ كعلمِ النحوِ، وعلمِ أصولِ الفقهِ، ومصطلَحِ الحديثِ، والزَّمَخْشَريُّ ـ وإن استغَلَّ علمَ البلاغةِ في نُصْرةِ مذهبِهِ، كما تقدَّم بيانُهُ، مع ما هو عليه مِن الجدالِ، وحُسْنِ الخِلَابة ـ: فإنَّه لا حُجَّةَ له في ذلك، وهو محجوجٌ بكلِّ ما استنصَرَ به مِن هذا العلمِ في باطلٍ؛ بل الذي أَجزِمُ به ـ ويَجزِمُ به كلُّ مَن درَسَ هذا العلمَ: البلاغةَ ـ: أنَّه علمٌ يؤيِّدُ الحقَّ، وينصُرُ مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ في أبوابِ الاعتقادِ؛ وذلك أنَّ البلاغةَ ـ مِن حيثُ هي وصفٌ للكلامِ ـ إنَّما تقَعُ في الآياتِ على ما يراهُ أهلُ السُّنَّةِ، لا ما يراهُ المعتزِلة.

والزَّمَخْشَريُّ ـ عفا اللهُ عنه ـ لتعصُّبِهِ الشديدِ لنِحْلتِهِ، لا يُبالي في أن يرُدَّ الحقَّ، وأن يتعامَى عن الأصولِ الصحيحةِ، وما تقتضيهِ قواعدُ البلاغةِ الواضحةُ، ومسلَّماتُها المعروفةُ؛ ولهذا تَجِدُهُ يراوِغُ عند النصوصِ التي تُبطِلُ مذهبَه، ويستعمِلُ أسلوبَ اللَّفِّ والدَّوَرانِ ـ كما يقالُ ـ ليضلِّلَ القارئَ:

ومِن أوضحِ الشواهدِ في ذلك: أنَّه قال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ [البقرة: ١٦٧] ـ: «﴿هُمْ﴾»[(٢)] بمَنزِلتِهِ في قولِه:

هُـمُ يَفْـرِشُـونَ الـلِّبْـدَ كُـلَّ طِـمِـرَّةٍ ....[(٣)]

---

(١) ينظر: «دلائلُ الإعجاز» (ص٦).

(٢) يريدُ: ضميرَ الفصلِ في الآية.

(٣) البيتُ للمعذَّلِ بنِ عبدِ اللهِ اللَّيْثيِّ؛ كما في «دِيوانِ الحَماسة ـ مع شرحِ التِّبْريزيّ ـ» (٢/ ٣٥٩).
والبيتُ بتمامِه:
هُـمُ يَـفـرِشُـونَ الـلِّـبْـدَ كُـلَّ طِـمِـرَّةٍ وَأَجْـرَدَ سَـبَّـاحٍ يَـبُـذُّ الـمُـغَـالِـيَـا
قال الطِّيبيُّ: «**يُفْرِشُونَ اللِّبْدَ**»: بضمِّ الياءِ روايةُ المَرْزُوقيِّ؛ أي: يَجعَلونَ اللِّبْدَ فراشًا لظهرِ كلِّ طِمِرَّةٍ؛ أي: رَمَكةٍ وثَّابةٍ، وكلِّ فَحْلٍ كريمٍ سبَّاحٍ في عَدْوِهِ، =

فـي دَلَالـتِـهِ عـلـى قُـوَّةِ أمـرِهـم فـيـمـا أُسنِـدَ إلـيـهـم، لا عـلـى الاختصاص»[١].

فالزَّمَخْشَريُّ يَجعَلُ مجيءَ الضميرِ المسنَدِ إليه: «هم»، المسبوقِ بالنفي: «ما»، والمخبَرِ عنه باسمِ الفاعلِ: «بخارِجِينَ»: يَجعَلُ غرَضَهُ التقويةَ، لا الاختصاصَ.

والـذي عـلـيه الـبلاغيُّونَ بـاتِّـفـاقٍ: أنَّ مثلَ هـذا الـتركيبِ يُفيدُ الاختصاصَ[٢]؛ فيكونُ المعنى: هؤلاءِ الكفَّارُ غيرُ خارِجينَ مِن النار؛ فيَلزَمُ منه خروجُ غيرِهم ممَّن دخَلَ النارَ، وهو غيرُ كافرٍ.

وهذا خلافُ معتقَدِ المعتزِلةِ؛ فإنَّهم يرَوْنَ: أنَّ أصحابَ الكبائرِ لا يخرُجُونَ مِن النارِ؛ ولهذا لجَأَ الزَّمَخْشَريُّ ـ كما ترى ـ إلى القولِ بأنَّ تقديمَ الضميرِ هنا ليس للاختصاصِ، وإنَّما هو ـ عنده ـ للتقويةِ والتأكيد.

وهذا تراجُعٌ مِن الزَّمَخْشَريِّ عن القاعدةِ البلاغيَّةِ المشهورةِ التي

= غلَّابٍ لمُبارِيه، سبَّاقٍ في الرِّهانِ، يحُوزُ قصَبَ التقدُّم.

«**يَبُذُّ المُغَالِيَا**»: إن ضمَمْتَ الميمَ، جاز أن يُرادَ به: السهمُ نفسُهُ، أو فرسٌ يُغالِيهِ، وجاز أن يُرادَ به: الرافعُ يدَهُ بالسهم؛ يُريدُ به أقصى الغاية؛ يُقالُ: «بيني وبينَهُ غَلْوةُ سَهْم»؛ كما يُقالُ: «قِيدَ رُمْحٍ»، و«قابَ قَوْسٍ»، وإنْ فتَحْتَ الميمَ، يكونُ جمعًا للمَغْلاةِ، وهي السهمُ يُتَّخَذُ للمغالاةِ، والمعنى: يَسبِقُ السهمَ في غَلْوَتِهِ، والمرادُ: أن سعيَهم مقصورٌ على تعهُّدِ الخيلِ وخِدْمتِها، والتفرُّسِ على ظهورِها.

وروايةُ الكتابِ [يعني: «الكشَّاف»]: «**يَفْرِشُونَ**» بفتحِ الياء؛ أي: يَفرِشُ اللِّبْدَ على كلِّ طِمِرَّةٍ؛ فحذَفَ الجارَّ؛ يُقالُ: فرَشْتُ ساحتي الآجُرَّ وبالآجُرِّ». «فتوحُ الغَيْب» (٣/ ١٨٦).

(١) «الكشَّاف» (١/ ٢٤٣).

(٢) حكى الاتِّفاقَ الطِّيبيُّ في «حاشيتِهِ على الكشَّاف» (٣/ ١٨٧).

قرَّرها هو نفسُهُ في مواضعَ مِن «تفسيرِه»؛ كقولِهِ ـ عند آيةِ البقَرةِ في المؤمنينَ: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [البقرة: ٤] ـ: «إنَّ تقديمَ «هُمْ» تعريضٌ بأهلِ الكتابِ، وأنَّهم لا يُوقِنونَ بالآخِرة»[١].

ولهذا قال البَهاءُ السُّبْكيُّ ـ عَقِبَ إيرادِهِ كلامَ الزَّمَخْشَريِّ هذا ـ: «وهي دَسِيسةُ اعتزالٍ؛ لأنَّه لو جعَلَها[٢] هنا للاختصاصِ، لَزِمَهُ تخصيصُ عدَمِ خروجِ الكفَّارِ؛ فيَلزَمُ خروجُ أصحابِ الكبائرِ مِن المسلِمين؛ كمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ، والزَّمَخْشَريُّ أكثرُ الناسِ أخذًا بالاختصاصِ في مثلِ هذا وغيرِهِ مِن قواعدِ البيانيِّينَ، فإذا عارَضَهُ الاعتزالُ، فَزِعَ مِن قواعدِهم إليه»[٣].

ولقد أجاد ابنُ المنيِّرِ في الردِّ على الزَّمَخْشَريِّ في هذا الموضعِ، وألزَمَهُ بما قاله في مواضعَ أخرى ممَّا يخالِفُ قولَهُ هنا، مع اتِّفاقِ التركيب:

استمِعْ إليه يقولُ ـ بعد أن أورَدَ كلامَ الزَّمَخْشَريِّ ـ:

«قال أحمدُ: قال محمودٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هم» هاهنا بمنزلتِهِ في قولِهِ: هُمُ يَفْرِشُونَ. . .»، إلخ:

قال أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أشَدُّ ما أخفى في هذه الكلماتِ معتقَدًا، ورب صدره كلمات[٤] فهو ينفُسُ عن نفسِهِ خِناقَ الكِتْمانْ، بما ينفُثُهُ منه في بعضِ الأحيانْ، وكَشْفُ ذلك أن يُقالَ: لمَّا استشعَرَ دَلَالةَ الآيةِ لأهلِ السُّنَّةِ على أنَّه لا يُخلَّدُ في النارِ إلا الكافرُ، وأمَّا العاصي ـ وإن أصَرَّ على الكبائرِ ـ فتوحيدُهُ يُخرِجُهُ منها ـ ولا بُدَّ ـ وفاءً بالوَعْد.

ووجهُ الدَّلَالةِ منها على ذلك: أنَّه صدَّر الجملةَ بضميرٍ مبتدَإٍ، ومثلُ

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ١٠٥).

(٢) الضميرُ في «جعَلَها» يعودُ على فائدةِ تقديمِ المسنَدِ إليه.

(٣) «عَرُوسُ الأفراح» (١/ ٤٢٤)، (ضمنَ «شروحِ التلخيص»).

(٤) كذا في الأصل؛ ولعلَّ وجهَها: «ورُبَّما صدَرَتْ عنه كلماتٌ».

هذا النظمِ يقتضي الاختصاصَ والحصرَ لغةً، **وستمُرُّ للزَّمَخْشَرِيِّ مواضعُ يستدِلُّ فيها على الحصرِ بذلك:**

فقد قال ـ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ هُمۡ يُنشِرُونَ ۝٢١﴾ [الأنبياء: ٢١] ـ: إنَّ معناه: لا يُنشِرُ إلا هم، وإنَّ المُنكَرَ عليهم ما يَلزَمُهم مِن حصرِ الألوهيَّةِ فيهم.

وكذلك يقولُ في أمثالِ قولِهِ: ﴿وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٣﴾ [النمل: ٣]: إنَّ معناه الحصرُ؛ أنَّه لا يُوقِنُ بالآخرةِ إلا هم.

فإذا ابتنَى الأمرُ على ذلك، لَزِمَ حصرُ نفيِ الخروجِ مِن النارِ في هؤلاءِ الكفَّارِ، دون غيرِهم مِن الموحِّدين.

لكنَّ الزَّمَخْشَريَّ يأبى ذلك؛ فيُعمِلُ الحالَ مِن معارَضةِ هذه الفائدةَ بفائدةٍ تَتِمُّ له على القاعدةِ؛ فيَجعَلُ الضميرَ المذكورَ يُفيدُ تأكيدَ نسبةِ الخلودِ إليهم؛ لاختصاصِهِ بهم، وهم عنده بهذه المَثابةِ؛ لأنَّ العُصاةَ وإن خُلِّدُوا على زعمِهِ، إلا أنَّ الكفَّارَ أحقُّ بالخلودِ، وأدخَلُ في استحقاقِهِ منهم.

فسبحانَ مَنِ امتحَنَهُ بهذه المِحْنةِ على حِذْقِهِ وفِطْنتِه! واللهُ وليُّ التوفيق»[(١)].

وشاهدٌ آخَرُ ـ أيضًا ـ على مخالَفةِ الزَّمَخْشَريِّ صراحةً لقواعدِ البلاغةِ؛ إذا كانت تنقُضُ مذهبَهُ، وتُفسِدُ عليه عقيدتَهُ؛ وهو ما ذكَرَهُ البَهاءُ السُّبْكيُّ حين تحدَّث عن إفادةِ الاسم للثبوتِ؛ فإنَّه قال: «لَيْتَ شِعْري! ماذا يَصنَعُ الزَّمَخْشَريُّ في أنَّه لا يَزَالُ يصرِّحُ بدَلَالةِ الاسمِ على الثبوتِ والاستقرارِ ـ ولا شكَّ أنَّ المرادَ بالثبوتِ والاستقرارِ: ثبوتُ المَصدَرِ الذي يُشتَقُّ منه الاسمُ ـ ثمَّ يقولُ: «إنَّ أسماءَ اللهِ سبحانه مشتقَّاتٌ لا

---

(١) «الانتصافْ، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (١/ ٢٤٣).

تستلزِمُ صدقَ أصلِها؟!»؛ فأيُّ ثبوتٍ عنده في نحوِ: «عليمٍ»، و«سميعٍ»؛ إذا كان يُنكِرُ أصلَ العلمِ، والسمعِ؟! ولكنَّه لا يزالُ يستعمِلُ القواعدَ البيانيَّةَ ما لم تغط[1] عليه للبدعةِ الاعتزاليَّة، فيَعدِلُ عنها»[2].

وحاصلُ اعتراضِ السُّبْكيِّ على الزَّمَخْشَريِّ في تصريحِهِ أنَّ الاسمَ يدُلُّ على الثبوتِ والاستمرارِ: أنَّ قولَ الزَّمَخْشَريِّ هذا لا يستقيمُ مع مذهبِهِ في نفيِ الوصفِ المشتقِّ منه الاسمُ؛ فإنَّه لا معنَى لدَلَالةِ الاسمِ على الثبوتِ إلا ثبوتُ ما دَلَّ عليه مِن المعنى؛ فلا معنَى لدَلَالةِ «عليمٍ» على الثبوتِ إلا ثبوتُ العِلْمِ للمسمَّى.

ونقولُ: لمَّا استشعَرَ الزَّمَخْشَريُّ مناقَضةَ تقريرِهِ: أنَّ الاسمَ يدُلُّ على الثبوتِ لمذهبِهِ في نفيِ الوصفِ، قال: «إنَّ أسماءَ اللهِ مشتقَّاتٌ لا تستلزِمُ صدقَ الأصل»؛ فلا يَلزَمُ بزَعْمِهِ ـ مثلًا ـ اشتقاقُ «عليمٍ» مِن العلمِ: ثبوتُ العلمِ؛ وهذه دعوى لم يُسنِدْها الزَّمَخْشَريُّ إلى قائلٍ، ولم يُقِمْ عليها دليلًا، والجوابُ عنها بالمنعِ، **فنقولُ**: بل الاشتقاقُ يدُلُّ على صدقِ الأصلِ إمَّا مطلَقًا، وإمَّا في مَحَلِّ النزاعِ؛ على أقلِّ تقدير.

فالزَّمَخْشَريُّ ـ كما ترى ـ يتعسَّفُ في مخالَفةِ القواعدِ؛ لخِدْمةِ مَذهَبِه؛ بل قد يخالِفُ الجماهيرَ:

وممَّا يُذكَرُ له في ذلك: اختيارُهُ في «الكشَّافِ»: أنَّ «لَنْ» تُفيدُ تأبيدَ النفيِ؛ لتدُلَّ على امتناعِ رؤيةِ اللهِ المذكورِ في قولِهِ تعالى لموسى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فإنَّه قال ـ عند هذه الآية ـ:

«**فإن قلتَ**: «ما معنى «لَنْ»؟:

قلتُ: تأكيدُ النفيِ الذي تُعطِيهِ «لا»؛ وذلك أنَّ «لا» تَنفِي

---

(١) كذا في الأصل؛ ولعلَّ وجهَها: «ما لم تعكِّرْ».

(٢) «عَرُوسُ الأفراح» (٢/ ٣١)، (ضمنَ «شروحِ التلخيص»).

المستقبَلَ، تقولُ: «لا أَفعَلُ غدًا»، فإذا أكَّدتَّ نَفْيَها، قلتَ: «لن أَفعَلَ غدًا»(١).

ثم كان مِن الزَّمَخْشَرِيِّ ـ كما يقولُ شيخُ مشايخِنا، العلَّامةُ محمَّد عبد الخالقِ عُضَيمة(٢) ـ: أنْ فسَّر التوكيدَ بما يُفيدُ معنى التأبيدِ، وأنَّ مَنْفيَّ «لن» مستحيلُ الوقوعِ عقلًا؛ فقال ـ عند قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣] ـ قال: «و«لن» أختُ «لا»؛ في نفيِ المستقبَلِ، إلا أنَّ «لن» تَنفِيهِ نفيًا مؤكَّدًا، تأكيدُهُ هاهنا: الدَّلالةُ على أنَّ خَلْقَ الذُّبابِ منهم مستحيلٌ منافٍ لأحوالِهم، كأنَّه قال: «مُحَالٌ أن يخلُقُوا»(٣)، قال أبو حَيَّانَ معلِّقًا على ذلك: «وهذا القولُ الذي قاله في «لن» هو المنقولُ عنه أنَّ «لن» للنفيِ على التأبيد»(٤).

قلتُ: وسائرُ النحاةِ على خلافِ ذلك؛ فـ«لن» عندهم لتأكيدِ النفيِ، لا لتأبيدِهِ، ولو كانت للتأبيدِ، لم تَجِئِ التَّغْيِيَةُ بـ«حتَّى» بعدها في مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٢٢]، ولم يُقيَّدْ منفيُّها باليومِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ۝٢٦﴾ [مريم: ٢٦]؛ ولهذا قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الكافيةِ الشافية»:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ«لَنْ» مُؤَبَّدَا ... فَقَوْلَهُ ارْدُدْ، وَخِلَافَهُ اعْضُدَا(٥)

وأشار ابنُ مالكٍ في «شرحِهِ»: إلى أنَّه يعني الزَّمَخْشَرِيّ.

---

(١) «الكشَّاف» (١/ ٥٠٧).

(٢) «دِراساتٌ لأسلوبِ القرآن»، القِسْم الأوَّل، المجلَّد الأوَّل (ص٦٣٣).

(٣) «الكشَّاف» (٢/ ٢٨٥). وينظر أيضًا: (٢/ ٧٩، ٢١٢).

(٤) «البحرُ المحيط» (٦/ ٣٩٠).

(٥) «الكافيةُ الشافيةُ»، مع شرحِها للناظم (٣/ ١٥١٥). وينظر أيضًا: «شرحُ التسهيل» له (٤/ ١٤).

فهذا ما يذكُرُهُ الكثيرُ عن اختيارِ الزَّمَخْشَرِيِّ في إفادةِ «لن» للتأبيد.

والحقيقةُ: أنَّه ليس أوَّلَ مَن قال ذلك؛ بل صرَّح به قبله القاضي عبدُ الجبَّارِ المعتزليُّ (ت٤١٥هـ) في «شرحِ الأصولِ الخَمْسةِ»[١]، كما نسَبَهُ في كتابِهِ «متشابِهِ القرآنِ» إلى شيوخِهم؛ أي: المعتزِلة[٢].

كما وجَدتُّ أيضًا عالمًا قبل الزَّمَخْشَرِيِّ جزَمَ بأنَّ «لن» للتأبيدِ، وهو معاصِرٌ لعبدِ الجبَّارِ، ذلكم هو أبو منصورٍ ابنُ الجَبَّانِ (كان حيًّا سَنَةَ ٤١٦هـ)، وحديثُهُ عن «لن» في كتابِهِ «شرحِ الفصيحِ في اللغة»[٣]، ويقالُ: إنَّه كان معتزِليًّا[٤]، وقد طُبِعَ كتابُهُ المذكورُ سَنَةَ ١٩٩١م في العراق.

فتبيَّن بهذا التفصيلِ: أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ مسبوقٌ بهذا القولِ في «لن»، وأنَّ الذين سبَقُوهُ إليه هم أسلافُهُ المعتزِلة.

○ **الخامسُ**: وممَّا أنبِّهُ عليه أيضًا ـ وهو تتميمٌ لِمَا ذكَرْتُهُ آنفًا ـ: أنَّ عباراتِ الزَّمَخْشَرِيِّ ـ على سَلاسَتِها وقُوَّتِها ـ سَهْلةٌ مأنوسةٌ في مُجمَلِها، واضحةٌ في مُرادِها، يَفهَمُها القارئُ المتوسِّطُ؛ **هذا في الغالب**.

وقد يَعرِضُ في كلامِهِ لمصطلَحاتٍ بلاغيَّة، وقد يُجمِلُ القولَ ويُوجِزُ في بعضِ تحليلاتِهِ البيانيَّة؛ فيصعُبُ فَهْمُ مرادِه؛ ليترُكَ للقارئِ فُرْصةً كي يتأمَّلَ ويعاوِدَ القراءةَ؛ وهذا يَعرِفُهُ قُرَّاؤُهُ؛ وحينئذٍ يراجِعُ الباحثُ الحواشيَ التي وُضِعَتْ عليه، ولا سيَّما حاشيةُ الطِّيبيِّ الموسومةُ بـ«فتوح الغَيْب»، وقد طُبِعَت أخيرًا، وطَبْعُها غَنِيمةٌ؛ فإنَّها أجلُّ حواشي «الكشَّافِ» على الإطلاقِ، فإن لم يَجِدُوا فيها ما يَشفِي، فأُوصِي بمراجَعةِ المفسِّرينَ مِن

---

(١) ينظر: «شرحُ الأصولِ الخَمْسة» (ص٢٦٤).
(٢) ينظر: «متشابِهُ القرآن» (١/ ٢٩٦).
(٣) ينظر: «شرحُ الفَصِيح في اللغة» (ص١١٠).
(٤) ينظر: مقدِّمةُ المحقِّق (ص٢٥).

أتباعِ مدرسةِ «الكشَّافِ» الذين سلَكُوا طريقتَهُ، وعُنُوا بالبلاغةِ القرآنيَّة؛ فإنَّ لهم اهتمامًا ببيانِ مُبهَماتِهْ، وتوضيحِ إشاراتِهْ، وبَسْطِ مُوجَزاتِهْ، ولا سيَّما أصحابُ حواشي البَيْضاويِّ؛ كابنِ التمجيدِ (ت نحو ٨٨٠هـ)، والشيخ زادَهْ (ت٩٥١هـ)، والشِّهابِ الخَفَاجيِّ (ت١٠٦٩هـ)، والقُونَويِّ (ت١١٩٥هـ)؛ لأنَّ هؤلاءِ يعالِجونَ عباراتِ «أنوارِ التنزيلِ» للبَيْضاويِّ، وهو تفسيرٌ مختصَرٌ مِن «الكشَّاف»:

فمِن ذلك: أنَّ الزَّمَخْشَريَّ قال ـ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١] ـ: «ولا ترى ترغيبًا في الجهادِ أحسَنَ ولا أبلَغَ مِن هذه الآية»(١).

ثمَّ جاء بعده الشِّهابُ الخَفَاجيُّ، وساق عبارةَ «الكشَّاف»، وأردَفَها بقولِهِ: «لأنَّه أبرزَهُ في صورةِ عَقْدٍ، عاقِدُهُ ربُّ العِزَّة، وثَمَنُهُ ما لا عَيْنٌ رأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خطَرَ على قلبِ بَشَر، ولم يَجعَلِ المعقودَ عليه كَوْنَهم مقتولِينَ فقطْ؛ بل إذا كانوا قاتِلينَ أيضًا؛ لإعلاءِ كلمتِهِ، ونصرِ دينِهِ، وجعَلَهُ مسجَّلًا في الكتبِ السماويَّةِ، وناهيكَ به مِن صَكٍّ، وجعَلَ وعدَهُ حقًّا، ولا أحَدَ أَوْفَى مِن واعِدِه، فنسيئتُهُ أقوى مِن نقدِ غيرِه، وأشار إلى ما فيه مِن الرِّبْحِ والفَوْزِ العظيمِ، وهو استعارةٌ تمثيليَّةٌ؛ صوَّر جهادَ المؤمِنين، وبَذْلَ أموالِهم وأنفُسِهم فيه، وإثابةَ اللهِ لهم على ذلك الجنَّةَ: بالبيعِ والشراءِ، وأتى بقولِهِ: ﴿يُقَـٰتِلُونَ﴾، إلخ، بيانًا لمكانِ التسليم، وهو المَعرَكةُ، وإليه الإشارةُ بقولِهِ ﷺ: «**الجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ**»(٢)، ثمَّ أمضاهُ بقولِهِ: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝٩﴾» [غافر: ٩](٣).

---

(١) «الكشَّاف» (٢/ ٢١٦).

(٢) رواه البخاري (٢٨١٨)، ومسلم (١٧٤٢)، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي أَوْفَى رضي الله عنهما.

(٣) «حاشيةُ الشِّهابِ على البَيْضاويِّ»، المسمَّاةُ: «عناية القاضي، وكفاية الراضي» (٤/ ٣٦).

وبعدُ؛ فهذه كلماتٌ كاشفةٌ عن «كشَّافِ الزَّمَخْشَريّ»، وكم كنَّا نَوَدُّ لو أنَّ مؤلِّفَهُ قصَرَهُ على بلاغةِ القرآنِ، ولم يتعرَّضْ فيه لغيرِ ذلك مِن انتصارِهِ لِنِحْلةِ الاعتزالِ ممَّا شان كتابَه.

وهذه أُمنِيَّةٌ قديمةٌ تمنَّاها قبلي ابنُ المنيِّرِ في «الانتصافِ»؛ يقولُ معلِّقًا على بعضِ كلامٍ للزَّمَخْشَرِيِّ: «فلَيْتَ الزَّمَخْشَرِيَّ لم يتحدَّثْ في تفسيرِ القرآنِ إلا مِن حيْثُ عِلْمُ البيانْ؛ فإنَّه فيه أفرَسُ الفُرْسَانْ، لا يُجارَى في مَيْدانِهْ، ولا يُمارَى في بَيَانِهْ»[1].

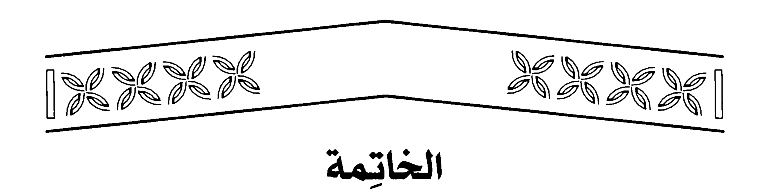
هذا؛ وحيثُ عُنِيَ العلماءُ بتفسيرِ «الكشَّافِ»، وأشادوا بصاحبِهِ، ووصَفُوهُ بأنَّه: «**أكبرُ دارسٍ لبلاغةِ القرآنِ**»، فإنَّ هذا لا يَعنِي أنَّه أتى على جميعِ ما فيه مِن وجوهِ البلاغةِ، وأسبابِ الفصاحةِ؛ فهذا لا يتأتَّى لأحد، ولا يزعُمُهُ زاعم، وكتابُ اللهِ مِعْطاءٌ؛ لا تنقضي عجائبُه، ولا تَنفَدُ أسرارُه.

وكم أعجَبَني قولُ السَّكَّاكيِّ، حين أفاضَ وأبدَعَ في ذِكْرِ الخصائصِ البلاغيَّةِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: ٤٤]!

قال بعد ذلك ـ في مَبحَثِ الفصاحةِ والبلاغةِ ـ: «وللهِ دَرُّ شأنِ التنزيلِ! لا يتأمَّلُ العالِمُ آيةً مِن آياتِهِ إلا أدرَكَ لطائفَ لا تسَعُ الحصرَ، ولا تَظُنَّنَّ الآيةَ مقصورةً على ما ذكَرْتُ؛ فلعلَّ ما ترَكْتُ أكثرُ ممَّا ذكَرْتُ؛ لأنَّ المقصودَ لم يكن إلا مجرَّدَ الإرشادِ لكيفيَّةِ اجتناءِ ثَمَراتِ علمَي المعاني والبيان»[2].

---

(١) «الانتصاف، مِن صاحبِ الكشَّافْ»، بهامشِ «الكشَّاف» (١/ ٦٢٨).
(٢) «مِفْتاحُ العلوم» (ص٤٢١).



الخاتِمة

ثَمَّةَ أمورٌ أذكِّرُ بها هنا، مذيِّلًا بها هذا الكتاب، ومذكِّرًا بأهمِّ ما فيه:

١ ـ أنَّ لتفسيرِ «الكشَّافِ» منزِلةً لا تُدفَعُ بين كتبِ التفسير.

٢ ـ أنَّ أهمَّ ما تميَّز به الزَّمَخْشَريُّ: عنايتُهُ ببلاغةِ القرآنِ البالغةِ حدَّ الإعجاز.

٣ ـ أنَّ مِن أكبرِ الأسبابِ في إجادتِهِ في التفسيرِ البلاغيِّ: سَعَةَ اطِّلاعِهِ على تُراثِ العرَبِ؛ شِعْرِهِ ونَثْرِهِ، وتمكُّنَهُ مِن علومِ العربيَّةِ؛ النحوِ، والبلاغةِ، والأدبِ، وما أُوتِيَهُ مِن الحِسِّ الأدبيِّ، والقَريحةِ الصافيةِ، وحُسْنِ الإبانةِ عمَّا يريدُ مِن المعاني.

٤ ـ أنَّه لا يَصِحُّ القولُ بهَجْرِ «الكشَّافِ»، وتَرْكِ الرجوعِ إليه؛ كما ذهَبَ إليه بعضُ العلماءِ؛ فهذا مِن الإسرافِ في الحُكْمِ، ولو قلنا بذلك، فلن يَسلَمَ لنا مِن مصنَّفاتِ العلماءِ إلا القليلُ:

مَـنْ ذَا الَّـذِي مَـا سَـاءَ قَـطْـ ـطُ وَمَنْ لَـهُ الْحُسْنَى فَقَطْ؟![1]

---

(١) هذا بيتٌ للحَريريِّ مِن أبياتٍ له جِيَادٍ ذكَرَها في «المَقَامةِ الشِّعْريَّة»؛ أوَّلُها:

سَـامِـحْ أَخَـاكَ إِذَا خَـلَـطْ ... مِـنْـهُ الإِصَـابَـةَ بِـالـغَـلَـطْ
وَتَـجَـافَ عَـنْ تَـعْـنِـيـفِـهِ ... إِنْ زَاغَ يَـوْمًـا أَوْ قَـسَـطْ
وَاحْـفَـظْ صَـنِـيـعَـكَ عِـنْـدَهُ ... شَـكَـرَ الـصَّـنِـيـعَـةَ أَمْ غَـمَـطْ

«مقاماتُ الحَريري» (ص٢٢٩ ـ ٢٣٠).

٥ ـ أنَّ مؤلِّفَهُ وظَّف كتابَهُ لخدمةِ مذهبِهِ الاعتزاليِّ، مستعينًا بعلومِ الآلةِ وغيرِها.

٦ ـ أنَّه لا بُدَّ مِن الردِّ على اعتزاليَّاتِهِ ردًّا على وَفْقِ منهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، أو اختصارِ الكتابِ وتنقيتِهِ مِن المخالَفاتِ الاعتزاليَّةِ وغيرِها؛ حتى يُنتفَعَ به.

وهناك مسائلُ وفوائدُ جرى التنبيهُ عليها في طيَّاتِ الصحائف، نسألُ اللهَ أن يعفُوَ عن الزَّمَخْشَريِّ، ويتجاوَزَ عنَّا وعنه بمَنِّه.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ ومَنِ اتَّبَع

الفهارس

- فهرس الآيات والقراءات.
- فهرس القراءات.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأرجاز.
- فهرس الفوائد ورؤوس المسائل.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾	٤	١٩٠
﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	٧	١٧٦
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾	١٦	٨٥
﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾	١٩	٨٤
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾	٢٦	٩٧، ١٧٥
﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	١٢٤	١١٥
﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾	١٢٤	١٠٣
﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾	١٣٨	٤٩
﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾	١٤٣	١٠٤
﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾	١٥٥	١٠٣
﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	١٦٧	١٨٨
﴿وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾	١٩٧	٢٩
﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾	٢٥٥	١٤٣
سورة آل عمران		
﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾	٧	١١٢
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾	١٨	١٠٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾	١٩	٩
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٣١	٧٩
﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾	٣١	١٦٢
﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾	١٨٥	١٣٨
سورة النساء		
﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾	٣	١١١
﴿وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ﴾	٣٤	٧٦
﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾	٥٩	١١٤
﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٩٢	٨٩
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٧٥
﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾	١٧٠	١٦٢
سورة المائدة		
﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾	٢	١٢٨
﴿مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾	٤	٨٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	٨	١٢٨
﴿وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا﴾	٢٢	١٩٣
﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ﴾	٤٧	١٠٥
﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾	٥٤	٨٠
﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾	٥٤	١٦٥
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	٦٤	١٤١، ١٤٤
﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾	١٠٠	١٠١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنعام		
﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾	٢٩	٥١
﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾	٩١	٩٤
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾	١٠٣	١١٢
﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١١٠	١٧٦
﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾	١٥٢	١٠٦، ١٢٨
﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾	١٦٥	١٠٤
سورة الأعراف		
﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾	٢٨	١١٢، ١١٣
﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٤٣	١٢٥
﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا﴾	١٣٧	٩٠
﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾	١٤٣	١٤٥
﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾	١٤٣	١٩٢
سورة التوبة		
﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾	٤٣	١٥٤
﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ﴾	٤٣	١٥٤
﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾	٤٣	١٦٠، ١٦١
﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَـٰتِلُونَ﴾	١١١	١٩٥
سورة هود		
﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾	٤٤	٨٨، ١٩٦
﴿قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾	٤٦	١٥٣
﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ﴾	٩١	٩٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾	٢٦	٧٧
﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم﴾	٦٧	١٢٦
﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾	٦٨	١٢٦
﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	١١١	١٢١
سورة الرعد		
﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾	٣٣	١٣٦
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً﴾	٣٨	٢٢
سورة إبراهيم		
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	١٣	٩٠
﴿وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾	١٤	٩٠
﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾	٢٢	١٠١
سورة الإسراء		
﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾	١٦	١١٢
﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا﴾	١٦	١١٣
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾	٢٣	٨٥
سورة الكهف		
﴿بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾	٦	٥٢
سورة مريم		
﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾	٢٦	١٩٣
﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾	٣٠	٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾	٤٦	١٢٣
سورة طه		
﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾	١٢	١٤٤
﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾	٦١	٨٨
﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾	٦٦	١٤٢
﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا﴾	٧٠	٨٣
سورة الأنبياء		
﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾	٢١	١٩١
﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ﴾	٣٢	٨٢
سورة الحج		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾	٧٣	١٩٣
سورة المؤمنون		
﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ﴾	٥	١٧٧
﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾	٦	١٧٧
سورة النور		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ﴾	٢٣	٩١
﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	٢٤	٧٧
﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾	٢٥	٧٧
﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾	٢٥	٧٧
﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾	٥٤	١٦٢
سورة الفرقان		
﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	٦	٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشعراء		
﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾	٣	٧٤
﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾	١٠، ١١	٨٣
سورة النمل		
﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾	٣	١٩١
سورة العنكبوت		
﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾	٥٦	٢٨، ٩٠
سورة الأحزاب		
﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	٢١	١٦٢
﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ﴾	٢٧	٩٠
سورة الصافات		
﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	٩٦	١٠٠
سورة الزمر		
﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾	٥٦	١٠٥
﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾	٦٧	١٤١
سورة فصلت		
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾	٣٣	١٠٩
سورة الشورى		
﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾	٢٤	٨٦
سورة الزخرف		
﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾	٥	١٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة ق		
﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾	٣٠	١٤٢
سورة الرحمن		
﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٧	١١٧
سورة الصف		
﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾	٥	١٧٦
سورة الجمعة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾	٩	١١٤
سورة التغابن		
﴿فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾	٦	٨٣
سورة التحريم		
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾	١	١٥٤
سورة الملك		
﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾	٢	١٠٣
سورة نوح		
﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾	١	١٠٥
سورة القيامة		
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾	٢٢	١١٧
﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٣	١١٢، ١١٧
سورة التكوير		
﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	١٩	١٥٩، ١٦١، ١٦٢
﴿ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾	٢٠	١٦٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾	٢١	١٦٢
﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾	٢٢	١٦٢
﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	٢٩	١٤٠
سورة الفجر		
﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾	٧	١٢١
﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾	١٤	١٠٩، ١١٠، ١٣٣
سورة الشرح		
﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾	٧	٨٢
سورة الناس		
﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾	٢	٤٥

فهرس القراءات

الآية	رقمها	القارئ	الصفحة
سورة الإنسان			
﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلالًا وَسَعِيرًا﴾	٤	نافع، وهشام، وشُعْبة والكسائي	١٧٤

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الراوي/ القائل	الصفحة
إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر	جرير بن عبد الله	١٤٧
إنه في الجنة	عامر بن سعد	١٧٧
اهجوا قريشًا؛ فإنه أشد عليها من رشق بالنبل	عائشة	١٤٧
تزوجوا الودود الولود؛ إني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة	أنس بن مالك	٢٢
الجنة تحت ظلال السيوف	عبد الله بن أبي أوفى	١٩٥
ذنب لا يتركه الله؛ وهو مظالم العباد، وذنب لا يعبأ الله به؛ وهو ما بين العبد وخالقه، وذنب لا يغفره الله؛ وهو الشرك به	عائشة	١٣٢
كان رسول الله ﷺ يأمر بالباءة، وينهى عن التبتل نهيا شديدًا	أنس بن مالك	٢٢
لا تقولوا لمنافق: سيد؛ فإن ذلك يسخط الله	بريدة	١٥٩
من أذنب ذنبًا، ثم تاب منه، قبلت توبته، إلا من خاض في أمر عائشة	ابن عباس	٧٧
من آذى جاره، ورثه الله داره	-	٩٠
من استطاع الباءة، فليتزوج؛ فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع، فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء	-	٢٢
نعم [جوابًا لسؤال: أمنهم أنا يا رسول الله؟]	عكاشة بن محصن	١٧٧
يا زيد الخيل، كل رجل وصف لي وجدته دون الصفة إلا أنت	زيد الخيل	١٦
يا زيد الخيل، كل رجل وصف لي وجدته دون الصفة إلا أنت؛ فإنك فوق ما وصفت	-	١٦

فهرس الأعلام

إبراهيم بن سهل: ١٣٤
إبراهيم بن عبد الله بن الحسن: ١١٥
إبراهيم النخعي: ٧٥
ابن الأثير: ٤١، ٥٩، ٧٤
ابن أبي الإصبع المصري: ٥٧
ابن الأنباري: ١٥
ابن باز = عبد العزيز بن عبد الله بن باز
ابن التمجيد: ١٩٥
ابن تيمية: ٤٣، ٧٠، ٧٩، ١٠١، ١١٩، ١٣٥، ١٦٦، ١٦٨
ابن جرير: ٣٦، ٤٣، ٧٤
ابن أبي جمرة: ١٥٨، ١٨٢
ابن جني: ٤٤
ابن الجوزي: ١٦٨
ابن الحاجب: ٥١، ٧٠
ابن حجر: ٣٢، ٩٢، ١٣٠، ١٨١
ابن حجر الهيتمي: ١٢٨، ١٣١، ١٥٦، ١٥٨
ابن خلدون: ٣١، ٤٠، ١٨٢
ابن خلكان: ١٥، ١٠٨، ١٣٦
ابن الطيب الفاسي: ٦٩
ابن عاشور: ٢٥، ٢٩، ٣٣، ٤٠، ٤٨، ٧٢، ٩٨، ١٠٥، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٣، ١٤١، ١٧٠، ١٨٧
ابن عامر: ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣
ابن عباس: ٧٧، ١٤٣
ابن عرفة: ١٠٤، ١٥٢، ١٨٢
ابن عطية: ٦٧، ٦٨، ١٠٤
ابن عيينة: ١١٥
ابن قتيبة: ٣٦
ابن القرية: ٣٤
ابن القيم: ٤٣
ابن كثير: ٢٤، ٧٠، ١٧٦
ابن مالك: ١١، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥١، ١٧٠، ١٧١، ١٩٣
ابن مرزوق الحفيد التلمساني: ١٥٠
ابن المعتز: ٥٨
ابن معين: ١٦٨
ابن منظور: ٧٤
ابن المنير: ٩٣، ١١٨، ١٢٠، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٦
ابن مهدي: ١٦٨
ابن هشام: ٥١، ٦٩
ابن الوزير: ٥٢، ٦٣
ابن يعيش: ٧٠

ابن بنت العراقي: ١٥٥
أبي بن كعب: ١٦٦، ١٦٨
أحمد (الإمام): ٢٢، ١٢٩
أحمد = ابن المنير
أحمد الحوفي: ٦٢
أحمد السروجي: ١٦٠
أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني: ١٧
أحمد مطلوب: ٥٧
أبو إسحاق الشاطبي: ٧٤
إسعاف النشاشيبي: ٦٢
إسماعيل بن كثير: ١٧٦
أم مكتوم: ١٧٧
الأمين الشنقيطي: ٧٢
أنس بن مالك: ٢٢
البخاري: ٩٥، ٩٦
بدر الدين ابن مالك: ٥٨
البديع: ٩٣
البراك = عبد الرحمن بن ناصر البراك
البرهان البخاري: ١٧
البقاعي: ٣٨، ٣٩
أبو بكر بن أحمد بن خليل السكوني: ١٤٩، ١٥٥، ١٥٦
أبو بكر الصديق: ٧٨
أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد الأندلسي: ٤٨
البلقيني: ١٣٨
بندار: ٢٠
بهاء الدين السبكي: ١٣٩، ١٩٠
البيضاوي: ٨، ٣١، ٥٢، ١٥٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٩٥
تاج الدين عبد الوهاب: ١٩٥
التاج السبكي: ١٨١
تقي الدين السبكي: ١٢، ١٥٩، ١٦٠
الثعالبي: ١٦٦
الثعلبي: ١٦٧
الجاحظ: ٨٤، ١٢٥، ١٢٦
الجاربردي: ١٥٠
جرير بن عبد الله: ١٤٧
جميل العظم: ١٤
الجنداري: ٣٨
الجندي: ٧٠
أبو حاتم: ٢٠
الحاج خليفة: ٩، ٣٢، ٦٩
الحاكم الجشمي: ٣٧، ٣٨
الحجاج: ١٣١
الحجوي: ٢٥
الحريري: ٩٣
حسان بن ثابت الأنصاري: ١٤٧
الحسن البصري: ٣٤، ٧٩
أبو الحسن علي بن سمعة الأندلسي: ١٣٤
حمزة: ٨٢
أبو حنيفة: ١١٠، ١١١، ١١٥
أبو حيان: ٢٤، ٣٨، ٤٣، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٩٣، ٩٤، ١٠٤، ١١٦، ١٢٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٩، ١٧٥، ١٨٦، ١٩٣
حيدر الخوافي: ١٣٥، ١٦٤

الخطابي: ٢٧
الخطيب القزويني: ٤١، ٥٩
درويش الجندي: ٦٢
الدماميني: ١٠٥
الدوانيقي: ١١٥، ١١٦
الذكي النحوي = محمد بن الفرج أبو عبد الله المالكي
الذهبي: ١٤، ١٠٨، ١٢٧، ١٨١
الرازي: ٦٥، ٨١، ١٤٤، ١٦٥
الراعي: ١٣٤
زاده: ١٩٥
الزبيدي: ٧٥
الزجاج: ٣٨، ٣٩
زروق المالكي: ١٥٨
زكريا القزويني: ٩٢
زيد الخيل: ١٦
زيد بن علي: ١١٦
الزيلعي: ٣٢
السبكي: ٦١، ١٤٩
السخاوي: ١٦٦
السعد التفتازاني: ٧٠، ٧٢
سعد الدين التفتازاني: ٩٩، ١٤٨، ١٧٣
أبو السعود: ٣١، ١٦٩
السكاكي: ٣٥، ٣٦، ٤١، ٥٨، ٥٩، ١٤١، ١٩٦
السلسيلي المصري: ٤٨
السمعاني: ١٥
السمين الحلبي: ٥٢، ١٧٤
سيبويه: ٣٤، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٤٩، ٥٠
السيد الشريف الجرجاني: ١٣٧
السيوطي: ١٥، ٦١، ٦٥، ٦٦، ١٣٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٨١
الشافعي: ١١١
شداد بن عاد: ١٢١
شديد بن عاد: ١٢١
الشريف ابن الشجري: ١٥، ١٦
الشقار السيرافي: ١٨٧
شمس الدين الأصفهاني: ٣٨
الشهاب الخفاجي: ٥٢، ١٧٧، ١٩٥
الشهرستاني: ٦٣
الشوكاني: ١٦٨
صالح المقبلي: ٦٣
الصبان: ١٧١
صدر الأفاضل الخوارزمي: ٧٠
الصفدي: ٢٠، ٢١، ٦٤، ١٠١، ١٠٣، ١٨٢
صلاح الدين الصفدي = الصفدي
طاش كبري زاده: ٩٢
أبو طالب: ٨٢
الطاهر ابن عاشور: ١٢٢، ١٢٣
أبو طاهر السلفي: ١٦، ١٧، ٩٧
الطيبي: ٣٢، ٣٨، ٨٧، ١٨٦
عاتكة: ١٧٧
عاد: ١٢١
عائشة: ٧٦، ٧٧، ١٣٢
العباس: ٨٢
عبد الجبار: ٦٣، ١٩٤
عبد الجبار الهمذاني: ١١٢
عبد الحق الهاشمي: ٩٥

عبد الرحمن بن ناصر البراك: ١٢، ٨٠، ١٢٨، ١٣١، ١٥٤
عبد العزيز بن عبد الله بن باز: ١٢٧
عبد الفتاح أبو غدة: ٣٦
عبد القاهر الجرجاني: ٤٢، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ١٨٨
عبد الله بن أم مكتوم: ١٧٧
عبد الله الأمين بن محمد الأمين الشنقيطي: ٢٤، ٧٢
عبد الله بن أبي أوفى: ١٩٥
عبد الله بن سلام: ١٧٧
أبو عبد الله الصغير الإفراني: ١٣٤
عبد الله بن عمر: ٤٧، ١٥٣
عبد الله بن المبارك: ١١٩
أبو عبد الله محمد بن علي الأجمي: ١٥٠
عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: ٤٦
أبو عبيد القاسم بن سلام: ١٦٧
العراقي: ١٦٠
عز الدين: ١٣٢
عضد الدين الإيجي: ٦٠، ١٨٥
عكاشة بن محصن: ١٧٧
علم الدين الأنصاري: ١٥٥
علم الدين عبد الكريم بن علي: ١٦٠
العلوي: ٤١، ٥٩، ٧٠، ١٤١
علي بن حمزة بن وهاس الحسني: ٢٨
علي بن خلف: ٥٨
أبو علي السكوني: ١٤٩، ١٥٥، ١٨٣، ١٨٦
علي بن أبي طالب: ١٥٣
أبو علي عمر بن عبد الرفيع: ١٤٩
أبو علي الفارسي: ٢٠، ٤٤
علي بن المديني: ١٦٨
عمر بن الخطاب: ١١١
أبو عمرو الداني: ١٧٠
عمرو بن عبيد: ١١٠، ١٣٣
عياض: ١٦، ٤٦، ١٣٤
الفاضل اليمني: ٦٣
فخر الدين: ٤٢، ٦٤
الفخر الرازي: ٦٤، ١٨٥
الفرزدق: ٨٨
الفيروزآبادي: ٨، ٣٢
القاضي عياض = عياض
قطب الدين الفالي: ١٨٧
القونوي: ١٩٥
كمال الدين المظفر: ١٤٨
محب الدين أفندي: ٩٧، ٩٨
محمد بن إبراهيم آل الشيخ: ٦٣
أبو محمد ابن عطية: ٣٤
محمد بن إدريس = الشافعي
محمد الأمين الشنقيطي: ٢٤، ٧٢
محمد الباقر بن علي: ١١٦
محمد أبو زهرة: ١٧٧
محمد أبو شهبة: ١٦٨
محمد بن صالح العثيمين: ٢٥، ٤٤
أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية: ٦٧
محمد عبد الخالق عضيمة: ٦٦، ١٩٣
محمد بن عبد الله بن الحسن: ١١٥
أبو محمد عبد الواحد اليفرني: ١٥١

محمد بن عرفة: ١٥٢
محمد بن علي الشوكاني: ١٦٧
محمد بن الفرج أبو عبد الله المالكي؛ الذكي النحوي: ١٨
محمد بن مسعود بن محمود: ١٨٧
محمد أبو موسى: ٥١، ٥٤، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٩٥
محمد الناشد الحلبي: ٣٦
محمود بن جرير الضبي: ١٤، ١٠٦
مسلم بن الحجاج: ٤٦
المطرزي: ٧٤
المعذل الليثي: ١٨٨
المقري: ١٦، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٢
المنصور: ١١٥، ١١٦
أبو منصور ابن الجبان: ١٩٤
أبو منصور الأزهري: ٢٧
المهدوي: ١٦٦
موسى عليه السلام: ٧٥
ناصر الدين البيضاوي = البيضاوي
النسفي: ٣١
النووي: ٤٦
هشام الشرقاوي: ٥٩
هشام بن عبد الملك: ١١٦
الواحدي: ٢٧، ٣٦، ١٦٦
الالوسي: ٤٧، ٦٥، ١٥٥
الونشريسي: ١٣١، ١٣٢
ياقوت الحموي: ١٤، ١٠٦
يحيى بن حمزة = العلوي
يحيى بن القاسم اليمني: ٣٢
يحيى بن منصور التونسي: ١٥١
يحيى بن وثاب: ٧٥
يحيى بن يحيى التميمي: ٤٦
يعقوب بن شرين الجندي: ١٧

فهرس الأشعار

البيت	البحر	القائل	الصفحة
❑ الهمزة ❑			
يَـرْمُـونَ بِـالـخُـطَـبِ الـطِّـوَالِ وَتَـارَةً ... وَحْـيَ الـمُـلَاحِـظِ خِـيـفَـةَ الـرُّقَـبَـاءِ	الكامل	-	٨٤
❑ الباء ❑			
فَـإِنِّـيَ مِـنْـهُـمْ آمِـنٌ وَعَـلَـيْـهِـمُ ... وَأَعْـقَـابُـهُـمْ أَرْجُـوهُـمُ لِـلْـعَـوَاقِـبِ	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	٢٢
وَحَسْبِي تَصَانِيفِي وَحَسْبِي رُوَاتُهَا ... بَنِينَ بِهِمْ سِيقَتْ إِلَيَّ مَطَالِبِي	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	٢٢
إِذَا الأَبُ لَمْ يَأْمَنْ مِنِ ابْنِ عُقُوقَهُ ... وَلَا أَنْ يَعُقَّ الْإِبْنُ بَعْضَ النَّوَائِبِ	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	٢٢
❑ الخاء ❑			
خَلَوْتُ بِهِ وَالْكَوْنُ كَاللَّيْلِ مُظْلِمٌ ... وَلَكِنَّهُ لَيْلٌ عَنِ النُّورِ يُسْلَخُ	الطويل	-	١٠
❑ الدال ❑			
.... زَجَّ الـقَـلُـوصَ أَبِـي مَـزَادَهْ	الكامل	-	١٧١
إِنَّ الـعَـرَانِـيـنَ تَـلْـقَـاهَـا مُـحَـسَّـدَةً ... وَلَا تَـرَى لِـلِـئَـامِ الـنَّـاسِ حُـسَّـادَا	البسيط	-	١٠٩

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَلَوْلَا ابْنُ وَهَّاسٍ وَسَابِغُ فَضْلِهِ رَعَيْتُ هَشِيمًا وَاسْتَقَيْتُ مُصَرَّدَا	الطويل	الزَّمَخْشَرِيّ	٢٨
❑ الراء ❑			
وَلَقَدْ لَهَوْتُ بِطَفْلَةٍ مَيَّالَةٍ بَلْهَاءَ تُطْلِعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا	الكامل	-	٩١
كَانَتْ مُسَاءَلَةُ الرُّكْبَانِ تُخْبِرُنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ دُؤَادٍ أَطْيَبَ الخَبَرِ	البسيط	-	١٥
حَتَّى الْتَقَيْنَا فَلَا وَاللَّهِ مَا سَمِعَتْ أُذْنِي بِأَحْسَنَ مِمَّا قَدْ رَأَى بَصَرِي	البسيط	-	١٥
قَدْ عَرَفْنَاكَ بِاخْتِيَارِكَ إِذْ كَا نَ دَلِيلًا عَلَى اللَّبِيبِ اخْتِيَارُهْ	الخفيف	-	٩٣
وَأَسْتَكْثِرُ الْأَخْبَارَ قَبْلَ لِقَائِهِ فَلَمَّا الْتَقَيْنَا صَغَّرَ الخَبَرَ الخُبْرُ	الطويل	-	١٥
وَأَبْرِزْ كَرِيمَاتِ الْقَوَافِي وَغَيْرَهَا فَمِنْهُ اسْتَفَدْنَا الْعِلْمَ وَالنَّظْمَ وَالنَّثْرَا	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	١٠٧
فَقُلْتُ لِطَبْعِي هَاتِ كُلَّ ذَخِيرَةٍ فَمِنْ أَجْلِهِ مَا زِلْتُ أَدَّخِرُ الذُّخْرَا	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	١٠٧
❑ الطاء ❑			
مَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطْ طُ وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطْ	الكامل	-	١٩٧
❑ الفاء ❑			
إِنَّ التَّفَاسِيرَ فِي الدُّنْيَا بِلَا عَدَدٍ وَلَيْسَ فِيهَا لَعَمْرِي مِثْلُ كَشَّافِي	البسيط	الزَّمَخْشَرِيِّ	٢٩

البيت	البحر	القائل	الصفحة
إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الهُدَى فَالْزَمْ قِرَاءَتَهُ فَالجَهْلُ كَالدَّاءِ وَالكَشَّافُ كَالشَّافِي	البسيط	**الزَّمَخْشَرِيّ**	٢٩
وَرَمَيْتَهُمْ عَنْ نَبْعَةٍ سَوَّيْتَهَا رَمْيَ الْوَلِيدِ غَدَا يُمَزِّقُ مُصْحَفَهْ	الكامل	**السَّكُونيُّ**	١٤٩
وَأَضَلَّهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ فَرَاغَ عَنْ سَنَنِ الصَّوَابِ وَحَادَ عَنْهُ وَحَرَّفَهْ	الكامل	**يحيى بنِ منصورٍ التُّونُسيِّ**	١٥١
وَاللَّهَ أَسْأَلُ رَحْمَةً لِجَمِيعِنَا وَدُخُولَنَا فِيمَنْ حَبَاهُ وَشَرَّفَهْ	الكامل	**يحيى بنِ منصورٍ التُّونُسيِّ**	١٥١
كَيْفَ السَّبِيلُ لِصَرْفِهِمْ عَنْ غَيِّهِمْ وَالْعَدْلُ يَمْنَعُ صَرْفَهُمْ وَالمَعْرِفَهْ	الكامل	**ابنِ مرزوقٍ الحَفِيدُ**	١٥٠
جَمَعَ المَعَانِيَ وَالبَيَانَ مُكَشِّفًا أَسْرَارَ قُرْآنٍ بِأَكْمَلِ مَعْرِفَهْ	الكامل	**يحيى بنِ منصورٍ التُّونُسيِّ**	١٥١
عَدَلَتْ عَنِ النَّهْجِ الْقَوِيمِ فَلُقِّبَتْ عَدْلِيَّةً وَعُدُولُهَا عَنْ مَعْرِفَهْ	الكامل	**ابنِ مرزوقٍ الحَفِيدُ**	١٥٠
أَتَرَى الْكَلِيمَ أَتَى بِجَهْلٍ مَا أَتَى وَأَتَى شُيُوخُكَ مَا أَتَوْا عَنْ مَعْرِفَهْ	الكامل	**السَّكُونيُّ**	١٤٩
عَجَبًا لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَسَتَّرُوا بِالْعَدْلِ مَا فِيهِمْ لَعَمْرِي مَعْرِفَهْ	الكامل	**الجَارَبَرْديُّ**	١٥٠
أَعْنِي الخُوَارَزْمِيَّ ذَا الصَّلَفِ الَّذِي لَمْ يَتَّئِدْ مِنْ جَهْلِهِ بِالمَعْرِفَهْ	الكامل	**أبو عبدِ اللهِ الأَجَميِّ**	١٥١
وَتَلَقَّبُوا عَدْلِيَّةً قُلْنَا أَجَلْ عَدَلُوا بِرَبِّهِمُ فَحَسْبُهُمُ سَفَهْ	الكامل	**ابنُ المنيِّرِ**	١٤٨

البيت	البحر	القائل	الصفحة
مَـا ذَاكَ إِلَّا فِـعْـلُ قَـهَّـارٍ بِـهِ قَـوْمٌ ذَوُو رَشَـدٍ وَقَـوْمٌ فِـي سَـفَـهْ	الكامل	**يحيى بنِ منصورٍ التُّونُسيِّ**	١٥١
جَـوْرِيَّـةٌ وَتَـلَـقَّـبَـتْ عَـدْلِـيَّـةً وَعَنِ الصَّوَابِ عُدُولُها لِلسَّفْسَفَهْ	الكامل	**عُمَرُ بنُ عبدِ الرَّفِيعِ**	١٥٠
إِنَّ الْـوُجُـوهَ إِلَـيْـهِ نَـاظِـرَةٌ بِـذَا جَاءَ الْكِتَابُ فَقُلْتُمْ هَذَا السَّفَهْ	الكامل	**السَّكُونيُّ**	١٤٩
نَفَوُا الصِّفَاتِ وَعَطَّلُوا وَتَمَجَّسُوا وَيُكَابِرُونَ وَشَأْنُهُمْ جَلْبُ السَّفَهْ	الكامل	**عُمَرُ بنُ عبدِ الرَّفِيعِ**	١٥٠
لَهَـوَاتِفٌ هَـتَفُوا وَظَنُّوا هَـتْـفَـهُـمْ عَدْلًا لَقَدْ بَلَغُوا النِّهَايَةَ فِي السَّفَهْ	الكامل	**أبو عبدِ اللهِ الأَجَميِّ**	١٥٠
وَجَمَاعَةٌ عُرِفَتْ لَعَمْرِي بِالسَّفَهْ وَتَمَسَّكَتْ بِضَلَالِ أَهْلِ الْفَلْسَفَهْ	الكامل	**ابنِ مرزوقٍ الحَفِيدُ**	١٥٠
وَتَـلَـقَّـبُـوا الـنَّـاجِـيـنَ كَـلَّا إِنَّـهُـمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي لَظَى فَعَلَى شَفَهْ	الكامل	**ابنُ المنيِّرِ**	١٤٨
مُتَوَسِّلِينَ بِأَحْمَدٍ خَيْرِ الْوَرَى صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا نَطَقَتْ شَفَهْ	الكامل	**يحيى بنِ منصورٍ التُّونُسيِّ**	١٥١
فَـأَحَـقَّ قُـدْرَةَ حَـادِثٍ وَأَحَـالَ رُؤْ يَةَ وَاجِبٍ أَوْ أَنْ تَكُونَ لَهُ صِفَهْ	الكامل	**يحيى بنِ منصورٍ التُّونُسيِّ**	١٥١
زَعَـمُـوا بِأَنَّ الذَّاتَ قَامَ بِغَيْرِهَا صِفَةٌ وَفِيهَا أَوْجَبُوا حُكْمَ الصِّفَهْ	الكامل	**أبو عبدِ اللهِ الأَجَميِّ**	١٥٠
ضَلَّتْ وَقَالَتْ لَنْ يُرَى رَبُّ الْوَرَى يَوْمَ الجَزَاءِ فَأُلْزِمَتْ نَفْيَ الصِّفَهْ	الكامل	**ابنِ مرزوقٍ الحَفِيدُ**	١٥٠

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قَدْ جَاءَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرُونَهُ تَعْطِيلُ ذَاتِ اللَّهِ مَعْ نَفْيِ الصِّفَهْ	الكامل	الجَارَبَرْدِيُّ	١٥٠
أَثْبَتَّ عَدْلَ جَمَاعَةٍ فِي جَوْرِهِمْ وَالجَوْرَ أَثْبَتَهُ لَهُمْ نفْيُ الصِّفَهْ	الكامل	أبو محمَّدٍ عبدِ الواحدِ اليَفْرَنيِّ	١٥٢
قَدْ شَبَّهُوهُ بِالمُحَالِ فَعَطَّلُوا وَتَسَتَّرُوا بِالذَّاتِ عَنْ نَفْيِ الصِّفَهْ	الكامل	محمَّدُ بنُ عَرَفَةَ	١٥٢
لَوْ صَحَّ فِي الْإِسْلَامِ عَقْدُكَ لَمْ تَقُلْ بِالمَذْهَبِ المَهْجُورِ مِنْ نَفْيِ الصِّفَهْ	الكامل	السَّكُونيُّ	١٤٩
وَجَبَ الْخَسَارُ عَلَيْكَ فَانْظُرْ مُنْصِفًا فِي آيَةِ الْأَعْرَافِ فَهْيَ المُنْصِفَهْ	الكامل	السَّكُونيُّ	١٤٩
لَحُثَالَةٌ سَمَّوْا عَمَاهُمْ مَعْدَلًا وَحُثَالَةٌ حُمُرٌ لِكَيٍّ مُوقَفَهْ	الكامل	محمَّدُ بنُ عَرَفَةَ	١٥٢
سَتَكُونُ مِنْ تِلْكَ الجَمَاعَةِ يَوْمَ هُمْ حُمُرٌ لِغَيٍّ أَوْ لِكَيٍّ مُوقَفَهْ	الكامل	أبو محمَّدٍ عبدِ الواحدِ اليَفْرَنيِّ	١٥٢
هُمْ نَازَعُوهُ الخَلْقَ حَتَّى أَشْرَكُوا بِاللَّهِ زُمْرَةَ حَاكَةٍ وَأَسَاكِفَهْ	الكامل	كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ	١٤٨
وَكَذَا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ دُمُوعُهَا مِنْهُمْ عَلَى الخَدَّيْنِ غَيْرُ مُكَفْكَفَهْ	الكامل	كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ	١٤٨
وَأَتَى الأَخِيرُ الغُمْرُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ يَبْغِي الحِجَاجَ مُعَرِّضًا بِالْبَلْكَفَهْ	الكامل	أبو عبدِ اللهِ الأَجَميِّ	١٥١
قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا شُنَعَ الْوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالبَلْكَفَهْ	الكامل	الزَّمَخْشَرِيِّ	٩٨، ١٤٦

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَزَعَـمْـتَ أَنْ قَـدْ شَـبَّـهُـوهُ بِـخَـلْـقِـهِ وَتَـخَـوَّفُـوا فَـتَـسَـتَّـرُوا بِـالْـبَـلْـكَـفَـهْ	الكامل	السَّكُونيُّ	١٤٩
خَرَقُوا سِيَاجًا شَادَهُ سَلَفُ الهُدَى وَتَمَذْهَبُوا بِمَذَاهِبٍ مُسْتَنْكَفَهْ	الكامل	أبو عبدِ اللهِ الأَجَميّ	١٥٠
وَلَـهُـمْ قَـوَاعِـدُ فِـي الـعَـقَـائِـدِ رَذْلَـةٌ وَمَـذَاهِـبٌ مَـجْـهُـولَـةٌ مُـسْـتَـنْـكَـفَـهْ	الكامل	كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ	١٤٨
هُمْ عَطَّلُوهُ عَنِ الصِّفَاتِ وَعَطَّلُوا عَنْهُ الفِعَالَ فَيَا لَهَا مِنْ مَنْكَفَهْ	الكامل	كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ	١٤٨
فَـالـلَّـهُ أَمْـطَـرَ فِـي سَـحَـابِ عَـذَابِـهِ وَعِـقَـابِـهِ أَبَـدًا عَـلَـيْـهِـمْ أَوْكَـفَـهْ	الكامل	كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ	١٤٨
يَبْكِي كِتَابُ اللَّهِ مِن تَأْوِيلِهِمْ بِدُمُوعِهِ المُنْهَلَّةِ المُسْتَوْكِفَهْ	الكامل	كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ	١٤٨
هُمْ غَلَّقُوا أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ الَّتِي هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى العُصَاةِ مُوَكَّفَهْ	الكامل	كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ	١٤٨
لَـجَـمَـاعَـةٌ سَـمَّـوْا هَـوَاهُـمْ سُـنَّـةً وَجَـمَـاعَـةٌ حُـمُـرٌ لَـعَـمْـرِي مُـوكَـفَـهْ	الكامل	الزَّمَخْشَرِيِّ	٩٨، ١٤٦
لَـجَـمَـاعَـةٌ كَـفَـرُوا بِـرُؤْيَـةِ رَبِّـهِـمْ وَلِـقَـائِـهِ حُـمُـرٌ لَـعَـمْـرِي مُـوكَـفَـهْ	الكامل	كمالُ الدِّينِ المظفَّرُ	١٤٨
شَبَّهْتَ جَهْلًا صَدْرَ أُمَّةِ أَحْمَدٍ وَذَوِي الْبَصَائِرِ بِالْحَمِيرِ الْمُوكَفَهْ	الكامل	السَّكُونيُّ	١٤٩
وَكَذَاكَ أَسْلَمَتِ الأُمُورَ لِنَفْسِهَا هَيْهَاتَ تُنْقِذُ نَفْسَهَا مِنْ مُتْلِفَهْ	الكامل	ابنِ مرزوقٍ الحَفِيدُ	١٥٠

البيت	البحر	القائل	الصفحة
بَلْ تَاهَ فِي بَيْدَا الْجَهَالَةِ مُعْرِضًا كَحِمَارِ وَحْشٍ فِي مَهَامِهَ مُتْلِفَهْ	الكامل	أبو عبدِ اللهِ الأَجَمِيّ	١٥١
هَذَا وَكَمْ مِن زَلَّةٍ زَلَّتْ وَكَمْ مِنْ مَذْهَبٍ ذَهَبَتْ بِهِ فِي مَتْلَفَهْ	الكامل	ابنِ مرزوقٍ الحَفِيدُ	١٥٠
إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ	الطويل	الفَرَزْدَقِ	٨٩
وَجَمَاعَةٌ كَفَرُوا بِرُؤْيَةِ رَبِّهِمْ حَقًّا وَوَعْدُ اللَّهِ مَا لَنْ يُخْلِفَهْ	الكامل	ابنُ المنيِّرِ	١٤٨
فَالنَّفْيُ مُخْتَصٌّ بِدَارٍ بَعْدَهَا لَكَ لَا أَبَا لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلَفَهْ	الكامل	السَّكُونِيُّ	١٤٩
قُلْ لِلَّذِي جَمَعَ النِّظَامَ وَخَلَّفَهْ مِنْ بَعْدِهِ لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلَفَهْ	الكامل	أبو محمَّدٍ عبدِ الواحدِ اليَفْرَنِيِّ	١٥٢
وَبِآيَةِ الْأَعْرَافِ وَيْكَ خُذِلْتُمُ فَوَقَفْتُمُ دُونَ الْمَرَاقِي الْمُزْلَفَهْ	الكامل	السَّكُونِيُّ	١٤٩
عَجَبًا لِحَبْرٍ فِي الْبَلَاغَةِ ذَائِقٍ عِلْمَ الْفَصَاحَةِ فَرْدَهُ وَمُؤَلَّفَهْ	الكامل	يحيى بنِ منصورٍ التُّونُسِيِّ	١٥١
حَنِيفِيَّةٌ أَدْيَانُهُمْ حَنَفِيَّةٌ مَذَاهِبُهُمْ لَا يَبْتَغُونَ الزَّعَانِفَا	الطويل	الزَّمَخْشَرِيَّ	١١١
وَأُسْنِدُ دِينِي وَاعْتِقَادِي وَمَذْهَبِي إِلَى حُنَفَا أَخْتَارُهُمْ وَحَنَائِفَا	الطويل	الزَّمَخْشَرِيَّ	١١١

❑ القاف ❑

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَأَلَذُّ مِنْ نَقْرِ الْفَتَاةِ لِدُفِّهَا نَقْرِي لِأُلْقِي الرَّمْلَ عَنْ أَوْرَاقِي	الكامل	الزَّمَخْشَرِيَّ	٢١

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَتَمـايُـلِـي طَـرَبًـا لِـحَـلِّ عَـوِيـصَـةٍ أَشْـهَـى وَأَحْـلَـى مِـنْ مُـدَامَـةِ سَـاقِـي	الكامل	**الزَّمَخْشَرِيّ**	٢١
وَصَـرِيرُ أَقْلَامِي عَلَى صَفَحَاتِهَا أَحْـلَـى مِـنَ الـدَّوْكَـاءِ وَالْـعُـشَّـاقِ	الكامل	**الزَّمَخْشَرِيّ**	٢١
سَـهَـرِي لِتَنْقِيحِ الْعُلُومِ أَلَذُّ لِي مِنْ وَصْلِ غَـانِيَـةٍ وَطِيـبِ عِـنَـاقِ	الكامل	**الزَّمَخْشَرِيّ**	٢١
حَثَثْتُ مِنَ اقْصَى الـمَغْرِبَيْنِ رَكَائِبِي لِأُبْصِرَ مَنْ فِي كَفِّهِ شُعْلَةُ الحَقِّ	الطويل	**الذَّكِيُّ**	١٨
فَمَا زِلْتُ فِي عَشْوَاءَ أَخْبِطُ لَا أَرَى يَـقِـيـنًـا وَلَا دِيـنًـا يُـزَيَّـنُ بِـالـصِّـدْقِ	الطويل	**الذَّكِيُّ**	١٨
إِلَـى أَنْ بَـدَا عَـلَّامَـةُ الـدَّهْرِ مُـشْرِقًا فَلَا غَرْوَ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ مِنْ شَرْقِ	الطويل	**الذَّكِيُّ**	١٨
لَـقَـدْ رُزِقَـتْ مِـنْـهُ الـمَـغَـارِبَـةُ الْـهَـوَى مَـوَدَّةَ شَـيْـخٍ وَاحِـدِ الْـغَـرْبِ وَالـشَّـرْقِ	الطويل	**الزَّمَخْشَرِيّ**	١٨
فَـدَيْـتُ الإِمَـامَ الـمَـغْـرِبِـيَّ الَّـذِي لَـهُ فَضَائِلُ شَتَّى مَا تَفَرَّقْنَ فِي خَلْقِ	الطويل	**الزَّمَخْشَرِيّ**	١٨
وَيُـخْـطِـئُ فِـي فَـهْـمِ الْـقُـرَانِ لِأَنَّـهُ يُـجَـوِّزُ إِعْـرَابًـا أَبَـى أَنْ يُـطَـابِـقَـا	الكامل	**أبو حَيَّانَ**	١٥٧
وَكَـمْ بَيْنَ مَنْ يُؤْتَى الْبَيَانَ سَلِيقَةً وَآخَـرَ عَـانَـاهُ فَـمَـا هُـوَ لَاحِـقَـا	الكامل	**أبو حَيَّانَ**	١٥٧
وَيَـنْـسُـبُ إِبْـدَاءَ الـمَـعَـانِـي لِـنَـفْـسِـهِ لِـيُـوهِـمَ أَغْـمَـارًا وَإِنْ كَـانَ سَـارِقَـا	الكامل	**أبو حَيَّانَ**	١٥٧

البيت	البحر	القائل	الصفحة
فَيَا حُسْرَهُ شَيْخًا تَخَرَّقَ صِيتُهُ … مَغَارِبَ تَخْرِيقِ الصَّبَا وَمَشَارِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٨
وَيَحْتَالُ لِلْأَلْفَاظِ حَتَّى يُدِيرَهَا … لِمَذْهَبِ سُوءٍ فِيهِ أَصْبَحَ مَارِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
لَهُ أَدَبٌ جَزْلٌ وَعِلْمٌ مُرَقَّقٌ … وَشُعْلَةُ فَهْمٍ دُونَها خَطْفَةُ البَرْقِ	الطويل	الزَّمَخْشَرِيِّ	١٨
وَيُسْهِبُ فِي المَعْنَى الْوَجِيزِ دَلَالَةً … بِتَكْثِيرِ أَلْفَاظٍ تُسَمَّى الشَّقَاشِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
لَئِنْ لَمْ تَدَارَكْهُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ … لَسَوْفَ يُرَى لِلْكَافِرِينَ مُرَافِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٨
وَيُخْطِئُ فِي تَرْكِيبِهِ لِكَلَامِهِ … فَلَيْسَ لِمَا قَدْ رَكَّبُوهُ مُوَافِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
يُقَوِّلُ فِيهَا اللَّهَ مَا لَيْسَ قَائِلًا … وَكَانَ مُحِبًّا فِي الخَطَابَةِ وَامِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
وَلَكِنَّهُ فِيهِ مَجَالٌ لِنَاقِدٍ … وَزَلَّاتُ سُوءٍ قَدْ أَخَذْنَ الْمَخَانِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
وَيَشْتِمُ أَعْلَامَ الأَئِمَّةِ ضِلَّةً … وَلَا سِيَّما إِنْ أَوْلَجُوهُ المَضَايِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
فَيُثْبِتُ مَوْضُوعَ الْأَحَادِيثِ جَاهِلًا … وَيَعْزُو إِلَى المَعْصُومِ مَا لَيْسَ لَائِقَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧

❑ اللام ❑

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَيَرَى عُرُوقَ نِيَاطِها فِي نَحْرِهَا … وَالمُخَّ فِي تِلْكَ العِظَامِ النُّحَّلِ	الكامل	-	٩٧

البيت	البحر	القائل	الصفحة
فَمَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطُّ وَمَنْ لَهُ الْـ ـمَحَاسِنُ قَدْ تَمَّتْ سِوَى خَيْرِ مُرْسَلِ	الطويل	-	١٢
فَـلَا بُـدَّ مِـنْ عَـيْـبٍ فَـإِنْ تَـجِـدَنَّـهُ فَسَامِحْ وَكُنْ بِالسَّتْرِ أَعْظَمَ مُفْضِلِ	الطويل	-	١٢
اِغْـفِـرْ لِـعَـبْـدٍ تَـابَ مِـنْ فَـرَطَـاتِـهِ مَـا كَـانَ مِـنْـهُ فِـي الـزَّمَـانِ الأَوَّلِ	الكامل	-	٩٧
يَا مَنْ يَرَى مَدَّ البَعُوضِ جَنَاحَهَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ البَهِيمِ الأَلْيَلِ	الكامل	-	٩٧
لَنَا مِنْ بَنَاتِ الفِكْرِ نَسْلٌ بِهَا نَسْلُو	الطويل	-	٢١
وَأَنْتَ الشَّهِيرُ بِخَفْضِ الْجَنَاحِ فَـلَا تَـكُ فِـي رِفْـعَـةٍ أَجْـدَلَا	المتقارب	**الزَّمَخْشَرِيّ**	٩٨

❑ الميم ❑

البيت	البحر	القائل	الصفحة
خَـلَـوْتُ بِـهِ وَبَـاطِـنُـهُ سَـلِـيـمُ بِـلَا دَنَـسٍ وَظَـاهِـرُهُ كَـلِـيـمُ	الوافر	-	١٠

❑ الياء ❑

البيت	البحر	القائل	الصفحة
هُـمُ يَـفْـرِشُـونَ الـلِّـبْـدَ كُـلَّ طِـمِـرَّةٍ وَأَجْـرَدَ سَـبَّـاحٍ يَـبُـذُّ الـمُـغَـالِـيَـا	الطويل	**المعذل الليثي**	١٨٨

فهرس الأرجاز

البيت	القائل	الصفحة
وَمَـنْ رَأَى الـنَّـفْـيَ بِــ لَـنْ مُـؤَبَّـدَا ... فَـقَـوْلَـهَ ارْدُدْ، وَخِـلَافَـهُ اعْـضُـدَا	ابنُ مالكٍ	١٩٣
وَعُــمْــدَتِــي قِــراءَةُ ابــنِ عَــامِــرِ ... وَكَـمْ لَـهَـا مِـنْ عَـاضِـدٍ ونَـاصِـرِ	ابنُ مالكٍ	١٧١

فهرس الفوائد ورؤوس المسائل

الفائدة ورأس المسألة	الصفحة
• **الأزهري:**	
- من جهل لسان العرب وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها، جهل جمل علم الكتاب	٢٧
• **الأشاعرة:**	
- أهم المسائل والقضايا التي اتفقوا عليها مع المعتزلة، واتفقوا في أصول الاستدلال عليها	١٨٤
- خير من المعتزلة؛ لأنهم يثبتون الرؤية في الجملة ويثبتون الكلام لله في الجملة	١٤٦
- عندهم تناقض في بعض المسائل	١٠٢
- لزم اشتراكهم مع المعتزلة في نفي الصفات، اتفاقهما في مسائل من جهة الحقيقة والمعنى	١٨٥
- يثبتون رؤية الله تعالى في الجنة	١٤٦
• **أهل السنة:**	
- إذا رأوا ظلم الحاكم وشدة سطوته، صبروا على ظلمه، ولم يخرجوا عليه؛ لما في الخروج من المفاسد الكبيرة	١١٧
- أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وهي أفعال لهم حقيقة، واقعة بقدرتهم ومشيئتهم حقيقة	١٤٠
- جمهورهم على أن الإنسان أفضل من الملائكة	١٦٣
- لا يقابلون طوائف المبتدعة بالظلم والعدوان، كما يفعل أولئك مع أهل السنة	١٢٨
- مذهبهم ترك الصلاة على المبتدع؛ فلا يصلي عليه الإمام والأعيان	١٢٧
- مذهبهم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها	١٢٥

الفائدة ورأس المسألة — الصفحة

- يذهبون إلى أن المؤمنين في الجنة يرون ربهم بأبصارهم عيانًا من فوقهم؛ كما هو مقتضى الأدلة الصريحة من الكتاب والسنة ١٤٦

- **ابن باز (العلامة عبدالعزيز بن عبد الله بن باز):**
  - لا ينبغي الترحم على الزمخشري ١٢٧

- **البراك (العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك):**
  - أهل السنة لا يقابلون طوائف المبتدعة بالظلم والعدوان، كما يفعل أولئك مع أهل السنة ١٢٨
  - الزمخشري ليس من أهل الفجور؛ كبعض المعتزلة، بل هو ناسك؛ لذلك آثر الجوار عند البيت سنين ١٣٠
  - الزمخشري ليس من غلاة القدرية الذين كفرهم الأئمة ١٣٠
  - طائفة المعتزلة ورثة الجهمية حملوا عنهم بدعة التعطيل لصفات الله ١٢٨
  - لا بأس بالرجوع إلى تفسير الكشاف، والإفادة منه فيما أجاد فيه، ولا ينادى بهجره واطّراحه؛ فذلك غير مقبول، بل هو من الظلم الفاضح، والتحيز الواضح ١٣٠
  - لتفسير الكشاف وجهان؛ أحدهما مشرق، والآخر مظلم ١٢٩
  - يجوز الترحم على الزمخشري؛ ما لم يظن في ذلك تعظيم له؛ لأن من الدعاء ما ينم عن التعظيم، ولعل الدعاء بالعفو أبعد عن إفهام تعظيم الرجل ١٣١

- **البلقيني:**
  - استخرجت من الكشاف اعتزالًا بالمناقيش ١٣٨

- **البيضاوي:**
  - أعظم مصنف في التفسير دارت عليه أكبر حركة علمية هو: تفسير البيضاوي؛ الذي هو مختصر من الكشاف ٨

- **التحرير والتنوير:**
  - ورد فيه اسم الزمخشري وكتابه الكشاف في أكثر من (١٠٠٠) مرة ٧٢

- **ابن تيمية (شيخ الإسلام):**
  - أصول فقه المعتزلة خير من أصول فقه الأشاعرة وأصول دين الأشاعرة خير من أصول دين المعتزلة ١٠١

الفائدة ورأس المسألة | الصفحة

- الكشاف محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة... بعبارة لا يهتدي أكثر الناس إليها، ولا لمقاصده فيها ١١٩، ١٢٠

• ابن جني:
- تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه؛ وهو ما أسماه: تجاذب المعاني والإعراب ٤٤

• حاجي خليفة ـ الحاج خليفة:
- ينبغي في اسمه أن يقال: الحاج خليفة (حاشية) ٩

• ابن حجر الهيتمي:
- الزمخشري حامل راية المعتزلة إلى النار. كذا قال وهو خطأ منه ١٢٨، ١٣١

• أبو حيان الأندلسي:
- تعقب ابن مالك في اتهامه الزمخشري بعدم معرفة سيبويه وكتابه ٥٠
- كتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص. مقارنًا بين المحرر والكشاف ٦٨
- ممن انتفع بالزمخشري، وقسا عليه ٦٥
- نقل عن الكشاف في البحر المحيط أكثر من (٣٠٠٠) مرة، أكثرها منقول للفائدة منه، والتكثر به ٦٨

• حيدر الخوافي:
- لا يهتدي إلى حبائل الزمخشري إلا وارد بعد وارد من الأذكياء الحذاق ١٣٥

• ابن خلدون:
- أكثر تفاسير المتقدمين غفل من البلاغة، حتى ظهر الزمخشري ٤٠
- المشارقة على فن البلاغة أقوم من المغاربة ٤٠
- المفسرون أحوج الناس إلى فن البلاغة ٤٠

• الذهبي:
- وصف الزمخشري بأنه كبير المعتزلة ١٠٨

• الرازي:
- تراه إذا تكلم في سائر العلوم غير مقلد لأحد، فإذا جاء المعاني والبيان، قلد الزمخشري؛ قاله الصفدي ٦٤

الفائدة ورأس المسألة	الصفحة
ـ على انتقاده للزمخشري، ورد اسم الكشاف ومؤلفه في مفاتيح الغيب أكثر من (٩٠٠) مرة	٦٤
ـ ما عنده من البلاغة في تفسيره، منقول من الزمخشري؛ قاله العلامة أبو موسى	٦٤
● الزمخشري:	
ـ قد يتظارف بأدبياته ومحفوظاته	٩١
ـ إجادته في تفسيره راجعة إلى تبحره في علوم العربية، وتمكنه منها؛ وترسمه خُطا الإمام عبد القاهر الجرجاني	٤١، ٤٢، ٥٤
ـ أخذ من الزجاج وانتفع باختياراته، وقد صرح باسمه في قرابة خمسين موضعًا من الكشاف	٣٩
ـ إذا وجدنا الشعر في الكشاف غير منسوب، ولم نعرف صاحبه ـ مع كثرة البحث ـ فإننا نغلب الظن بأنه من نظمه	٩٨
ـ أسرار التنزيل ورموزه في كل باب بالغة من اللطف والخفاء حدًّا يدق عن تفطن العالم، ويزل عن تبصره	٨٣
ـ اعترف له كثير من العلماء بالفضيلة في بلاغة القرآن، وكانوا يلقبونه بالعلامة وقالوا: إن تصانيفه كلها غرر، واعتمدوا تفسيره مرجعًا في ذلك	٤١
ـ أفاد أيما إفادة من علم عبد القاهر	٥٥
ـ أوَّل كل ما خالف مذهبه من الآيات، وصرح في الكشاف أن الدين الحق هو الاعتزال فحسب	٩
ـ أول من استعمل مصطلح الإلهاب والتهييج	٥٧
ـ بنى تفسيره على علم البلاغة	٣١
ـ تضلعه من النحو أعانه على فهم أسرار التراكيب وبلاغة الأساليب	٤٧
ـ تعرض لنقد الأئمة والمحدثين بسبب ضعفه في الحديث	١٦٦
ـ تفرد بذكر «البخاع» وتبعه جماعة من اللغويين؛ لثقته واطلاعه في اللغة	٧٤
ـ تفسيره الكشاف من أعظم الكتب المصنفة في بلاغة القرآن	٨
ـ جعل الآيات المؤيد ظاهرها للمذهب الاعتزالي محكمة، وتلك التي تخالفها متشابهة	١١٢
ـ حدته وتعصبه الشديد لنحلته سببًا في إغلاظ العلماء القول له، والتحذير من كتابه	١٥٦

الفائدة ورأس المسألة | الصفحة

- حين أراد تعزيز مذهب إعرابي في آية؛ قال: وهو قول نحوي سيبوي؛ يعني: أنه قول قوي ٤٩
- ردود العلماء المفصلة على زلاته المتفرقة في كتابه، كثيرة ومبثوثة في كتب التفسير خاصة، وليتها تجمع وتطبع في حواشي الكشاف ١٧٥، ١٧٦
- السبب في إعراضه عن الزواج إقباله على العلم ٢١
- سخر البلاغة لخدمة عقيدته ١٤٤
- سلك في المفصل الطريقة القاعدية التقريرية، وفي تفسير القرآن، وجد نفسه في مواضع يخالف ما قرره سابقًا في مفصله ٤٣
- صرح بخلق القرآن مرتين ١٣٦، ١٣٧
- صنف الكشاف في سنتين وأربعة أشهر، أشار إليها بمدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ٢٩
- صنف الكشاف وهو مجاور بمكة ٢٨
- علم البلاغة عنده هو أكبر الوسائل إلى إدراك الإعجاز ٣٤
- علم النحو والإعراب هو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان ٤٧
- ألف كتابه الكشاف بأخرة من حياته، أي: فيما بين الستين والسبعين من عمره ٢٧
- ألف الكشاف لجماعته المعتزلة العدلية ٢٤
- قال عنه الحجوي: اندثرت آثار المعتزلة إلا تفسيره الكشاف ٢٥
- قد يقول: قال بعض العدلية، أي: المعتزلة، ويقصد بذلك نفسه ٩٧
- كان إمام عصره من غير مدافع، تشد إليه الرحال في فنونه ١٥
- كان له في الكشاف هدفان؛ الكشف عن بلاغة القرآن، والاستدلال للاعتزال، والدعوة إليه ١٠٨
- كان معتزًّا بكونه من علماء العربية ٤٦
- كان يرى أن في ترك الزواج أمانًا من عقوق الأولاد، وهي دعوى لا تسلم له ٢٢، ٢٣
- كتابه الكشاف أحد أشهر كتب التفسير بالرأي ٢٤
- كتابه المفصل من أشهر كتب النحو بعد سيبويه؛ لما فيه من الترتيب والتبويب، ومزج النحو بالصرف ٤٣

الفائدة ورأس المسألة	الصفحة

- كثير من الأسرار البلاغية، والنكات البيانية المتداولة في كتب المفسرين بعده، هي - في الحقيقة - مأخوذة عنه ٩٤
- كثيرًا ما يرغم معاني القرآن على مسايرة مذهبه، فتنزو عصبيته، وتنزوي عبقريته؛ قاله ابن عاشور ١٢٢
- الكشاف هو أشهر مصنفاته على الإطلاق ١٤
- كل من بعده عيال عليه في البلاغة واللغة يأخذون من كلامه ٢٥
- كم من المصطلحات البلاغية واللطائف البيانية التي نسبت إلى رجال، والزمخشري أبو عذرتها، وممتطي صهوتها ٥٧
- لا يرفض أصل تحريف التكليم؛ لأن مذهبه نفي الكلام عن الله ٧٥
- لا يعبأ بمخالفه أيًّا كان ١٥٣
- لتعصبه الشديد لنحلته، لا يبالي في أن يرد الحق، وأن يتعامى عن الأصول الصحيحة، وما تقتضيه قواعد البلاغة الواضحة، ومسلماتها المعروفة ١٨٨
- لجأ في نصرة مذهبه إلى التخييل ١٤٠
- لم يدع سورة من سور القرآن إلا دس فيها من معتقده ١١٨
- لم يذكر عبد القاهر إلا مرة واحدة، على كثرة ما أفاد من علمه ٥٥
- لما أتم تفسير الكشاف، وضعه في الكعبة في مدة الحج بقصد أن يطالعه العلماء الذين يحضرون الموسم ٢٩
- لما كان عارفًا بالنحو، تيسر له في تفسيره ما لا يتيسر لغيره ٤٢
- له أمالٍ أملاها على بعض الآيات سارت بها الركبان، ولعلها التي تسمى في بعض المصادر بـ الكشاف القديم ٣٠
- له قدرة على التحليل وتلمس البلاغات، في الصيغ ومألوف الاستعمالات ٨٧
- له كلام قبيح في حق نبي الله نوح عليه السلام وفي حق النبي ﷺ ١٥٣، ١٥٤
- له معجم فارسي عربي ١٩
- له مقامات أدبية حاكى فيها البديع والحريري، وتشهد بفصاحته ٩٣
- لو فلَّيت القرآن كله، وفتشت عما أوعد به من العصاة، لم تر الله تعالى قد غلظ في شيء تغليظه في إفك عائشة رضوان الله عليها ٧٦

الفائدة ورأس المسألة	الصفحة

- ليس مقلدًا للمعتزلة في مسألة الإعجاز؛ إذ يرى أنه معجز بنظمه، وما فيه من الإخبار بالغيوب ٥٢
- ما زال يعالج البلاغة في تفسيره؛ حتى أتى بإضافات مهمة تحسب له في تاريخ هذا العلم ٥٧
- متسامح مع مخالفيه في الفقه، مع تعصبه لأبي حنيفة ١٥٣
- مجاهرته بالاعتزال ظاهرة في الكتاب من أولى صفحاته ١٠٨
- معتزلي جلد، وقد رسخ الاعتزال في قلبه ١٠٦
- معجب بإمامه أبي حنيفة ويوقر أئمة المذاهب الفقهية الأخرى ١١١
- معروف بشدة متابعته لسيبويه؛ قاله ابن عاشور ٤٩
- مما يذكر له تعظيمه لآيات الله الكونية، وذمه الغفلة عنها ٨٢
- مما يُذكر له تعظيمه للشريعة، والأمر والنهي، والوعد والوعيد ٧٨
- مما يذكر له ردوده على الرافضة، ونقض استدلالاتهم بالقرآن ٨١
- مما يذكر له مصاولته لغلاة الصوفية بالرد عليهم، وتكذيب دعاواهم ٧٩
- من إجلاله لسيبويه وتمجيده له قوله في ترجيح اختياره: وهو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حذام ٤٩
- من استنباطاته اللافتة... ٨٤
- من إشاراته البلاغية المستملحة... ٨٤
- من أقواله: العرب نبع صلب المعاجم، والغرب مثل للأعاجم ١٩
- من أقواله: فرقك بين الرطب والعجم، هو الفرق بين العرب والعجم ١٩
- من أقواله: لا طريق إلى تحفظ العلوم إلا ترديد ما يراد تحفظه منها، وكلما زاد ترديده، كان أمكن له في القلب، وأرسخ في الفهم، وأثبت للذكر، وأبعد من النسيان ٨٩
- من أقواله: لغة العرب أفصح اللغات، وبلاغتها أتم البلاغات ١٩
- من أقواله: لم نجد فيما درنا وداروا، أعون على قهر النفس، وعصيان الشهوة، وأجمع للقلب المتلفت، وأضم للهم المنتشر، وأحث على القناعة، وأطرد للشيطان، وأبعد من كثير من الفتن، وأضبط للأمر الديني في الجملة ـ من سكنى حرم الله، وجوار بيت الله ٩٠
- من أقواله: من لم يتدبر، فهو كالأعمى الذي سواء عليه جنح الليل الدامس، وضحوة النهار الشامس ٨٩

الفائدة ورأس المسألة | الصفحة

ـ من تعصبه لمذهبه وجهره به أنه كان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب ١٠٨
ـ من تعظيمه لسيبويه وتوقيره له: أنه حين ذكر وجهًا نحويًّا ضعيفًا ـ من اختيارات سيبويه ـ لم يسمه باسمه ٤٩
ـ من جهوده في العربية: أنه صنف معجمًا لغويًّا، أجاد فيه وأبدع ٤٥
ـ من حق مفسر كتاب الله الباهر، وكلامه المعجز: أن يتعاهد في مذاهبه بقاء النظم على حسنه، والبلاغة على كمالها، وما وقع به التحدي سليما من القادح ٤٧
ـ من دلائل البلاغة لديه حسن اختياره لأقوال البلغاء وشعر الشعراء، وانتقائه لأطايب الحكم وروائع المثل ٩٢
ـ من عاداته في الكشاف ٩٦
ـ من العجب أنه حين يخلي بين نفسه وما فطرت عليه، فإنه يكون مع الحق، ويرجع إليه ١٢٤
ـ من قوته في العربية، وتعظيمه لها: أنه ليس بمقلد لأصحابه المعتزلة فيما يتعلق بمسائل العربية؛ قاله الشهاب في حاشيته على البيضاوي ٥٢
ـ من مكانته أنه كان كلما حل في بلد، اجتمع عليه علماؤها وكبراؤها ١٤
ـ من يتناول التفسير ولا يد له في علم العربية: أنه قد يلحد في آيات الله وهو لا يشعر ٤٧
ـ المؤمن إذا لم يتسهل له العبادة في بلد هو فيه، ولم يتمش له أمر دينه كما يحب، فليهاجر عنه إلى بلد يقدر أنه فيه أسلم قلبًا ٢٨
ـ ناقض مذهبه الاعتزالي في نفي القدر، في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ﴾ ١٢٦
ـ نظم القرآن هو أم الإعجاز والقانون الذي وقع عليه التحدي ٣٣
ـ نقل أفكار الشيخ عبد القاهر من النظر إلى التطبيق ٥٤
ـ هل تاب عن الاعتزال؟ ١٣٢
ـ هو أحد العلماء العزاب ٢١
ـ هو أكبر دارس لبلاغة القرآن من المفسرين ٣١
ـ هو الذي أدخل على خوارزم مذهب المعتزلة ١٠٧

الفائدة ورأس المسألة	الصفحة

- هو الذي قسم البلاغة التقسيم الثلاثي المعروف: المعاني، والبيان، والبديع ٥٨
- هو الرائد في باب البلاغة القرآنية وحامل لوائها، ومشيد بنائها ٢٥
- هو في أصله أعجمي ولكنه أحب العرب ولغتهم ١٨
- هو مخترع مصطلح التهكم ٥٧
- وضع كتاب ربيع الأبرار جمامًا واستراحة لقارئ الكشاف ٦١
- ولقد جربنا وجرب أولونا، فلم نجد ـ فيما درنا وداروا ـ: أعون على قهر النفس، وعصيان الشهوة، وأجمع للقلب المتلفت، وأضم للهم المنتشر، وأحث على القناعة، وأطرد للشيطان، وأبعد من كثير من الفتن، وأضبط للأمر الديني في الجملة ـ: من سكنى حرم الله، وجوار بيت الله ٢٨
- يتعسف في مخالفة القواعد؛ لخدمة مذهبه ١٩٢
- يجل الصحابة ﭫ ويرد على الروافض، ويبطال شبههم التي يثيرونها في الطعن على الصحابة ٧٦
- يحمد له استشهاده بالحديث النبوي؛ وهو من أوائل المستشهدين بالحديث في النحو ٤٥
- يراعي المعاني في إعراب القرآن، فقد يختار رأيًا إعرابيًّا كان ذهب إلى خلافه سابقًا؛ لأن المعنى يأبى خلافه ٤٤، ٤٥
- يرى أن الجهل بالبلاغة سبب للضلال ١٤٤
- يسمي المعتزلة الفرقة الناجية وأنهم هم أهل الإسلام، دون غيرهم ١٥٣
- يطعن في القراءات القرآنية، إذا خالفت القواعد النحوية، حتى قيل: إن القراءات المتواترة التي انتقدها الزمخشري: خمس وعشرون قراءة ٩٩، ١٧٤
- يغلب على شعره أنه من شعر العلماء ١٨
- يغلف الاعتزال بدهاء، ويخلع عليه خلعة الفصاحة ليروج على العلماء ١٣٥
- يقدم العقل على النص الشرعي، ويسمي العقل السلطان ١٢١
- يكثر من عبارة: ألا ترى؟! ليطلعك على إعجاز القرآن الباهر، وجمال أسلوبه العجيب ٥٦
- يكثر في الكشاف من قول: فإن قلت، قلت ٥٦
- ينبغي أن يعد ـ بعد عبد القاهر ـ في صدر الواضعين لعلم البيان ٥٨

الفائدة ورأس المسألة	الصفحة
- يورد في الكشاف أبياتًا من نظمه ومقطعات، ولكنه لا ينسبها لنفسه ولا لمعين غيره	٩٧
• **الزيدية:**	
- عمدتها الوحيد هو كشاف الزمخشري	٦٣
- من عنايتهم بالكشاف أن لهم فيه إسنادًا متصلًا بالقراءة إلى مصنفه حتى اليوم	٦٤
- هم معتزلة في كل الموارد إلا في شيء من مسائل الإمامة؛ قاله العلامة صالح المقبلي	٦٣
- يرون في الأصول رأي المعتزلة؛ حذو القذة بالقذة	٦٣
• **سيبويه:**	
- بعض العرب يقول: م الله لأفعلن؛ يريد: ايم الله	٤٩
• **السيوطي:**	
- سيد مختصرات الكشاف كتاب أنوار التنزيل، وأسرار التأويل للقاضي ناصر الدين البيضاوي	١٥٦
• **الشنقيطي:**	
- كان كثير الرجوع إلى الكشاف	٧٢
- كان يأنس بترجيحات الزمخشري واختياراته	٢٥
- ورد اسم الزمخشري وكتابه في أضواء البيان (٢٤٠) مرة،	٧٢
• **ابن عاشور:**	
- ألف التحرير والتنوير على منهج الزمخشري، وقد ترسم فيه خطاه	٤٠
- موقفه من الزمخشري؛ يجله، ويعظمه، ويعتذر له حيث يجب الاعتذار	١٢٢
• **عبد القاهر الجرجاني:**	
- لو لم يوجد عبد القاهر، لما كان الكشاف على هذا الوجه الذي نراه؛ ذكره العلامة أبو موسى	٥٤
• **العرب:**	
- جنس العرب أفضل من جنس العجم	١٨
• **ابن عرفة:**	
- الزمخشري يخطئ على المعتزلة في تقرير عقائدهم، ولم تزل الناس يقولون: إنه ضعيف في أصول الدين	١٨٢

الفائدة ورأس المسألة | الصفحة

• **علي بن سمعة أبو الحسن الأندلسي:**
ـ شيئان لا يصحان: إسلام إبراهيم بن سهل وتوبة الزمخشري من الاعتزال؟ ١٣٤

• **أبو علي السكوني:**
ـ ألف التمييز، لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، والكتاب فيه فوائد وقواعد ١٥٥
ـ لفظ كي عند الزمخشري من اعتزالياته؛ فليحذر منه حيث وقع في كلامه ١٥٥

• **القرآن الكريم:**
ـ القرآن استوعب جميع شعب البلاغة التي يحتملها اللسان العربي ٣٣
ـ القرآن حاكم على النحو ٤٥

• **الكشاف:**
ـ أجل حواشي الكشاف وأكبرها وأغزرها فائدة: حاشية الطيبي ٣٢
ـ أحد المصادر الكبرى التي استقى منها السكاكي في المفتاح والخطيب القزويني في الإيضاح ٥٨، ٥٩
ـ أهل السنة بحاجة إلى الرد عليه ١٨٦
ـ أول تفسير يصل إلينا، هدفه الكشف عن بلاغة القرآن ٣٧
ـ بحاجة إلى تحقيق علمي صحيح ١٧٨
ـ الحاجة ماسة إلى من يختصره من علماء أهل السنة ممن يعتقد عقيدة السلف، ويستل منه اللطائف التفسيرية، والتحقيقات اللغوية، والأوجه البيانية، والملح الأدبية ١٨٧
ـ دراسات عنه ٦٢
ـ صرح كثير من أفاضل أهل السنة بمرجعية الكشاف في فنونه ٢٥
ـ ألفه الزمخشري بعد تأليفه المفصل ٤٣
ـ فيه أمر جلل أذهب بهجته، وأفسد حسنته، أعظمه ما دسه فيه من أصول المعتزلة ١٠٦
ـ كان دافعًا للعلوي إلى تأليف كتاب الطراز الذي يعد أحد أهم المصادر البلاغية ٥٩، ٦٠
ـ كان من العلماء من يقرئه في المساجد والمدارس ٦٢

الفائدة ورأس المسألة **الصفحة**

- لم أر كتابًا صنفه صاحب مذهب بدعي لإخوانه في مذهبه، ثم استفاد منه غيرهم من مخالفيهم، وطار صيته في الأقطار شرقًا وغربًا، كما رأيت في كشاف الزمخشري ٢٦
- له عدة مزايا ٧٣، ٧٥، ٧٦
- له مدخل هو كتاب الطراز للعلوي، وله استراحة واستجمام هو كتاب ربيع الأبرار للزمخشري ٦٢
- ما يزال المفسرون منذ ألفه الزمخشري حتى يومنا هذا، يرجعون إليه، على اختلاف مذاهبهم ٦٤
- مملوء من عقائد الجهمية من أوله إلى آخره ١١٩
- من نظر فيه ولم يكن عارفًا بالعربية، وأصول الدين، صار معتزليًّا ١٨٢
- نقل ابن الأثير كثيرًا عنه في الجامع الكبير ٥٩
- هو وكر المعتزلة ١٠٧
- يصدق عليه أن يسمى: بيت المعتزلة، ومكتبة المعتزلة، وقاموس المعتزلة ١١٨
- يعد كتاب الطراز للعلوي مدخلًا ومرقاة لفهم الكشاف ٦٠

• **اللغة العربية:**
- هي أفضل اللغات وأوسعها وأكملها ١٩

• **ابن مالك:**
- اتهم الزمخشري بعدم معرفة سيبويه وكتابه، وانتصر أبو حيان للزمخشري ٥٠
- إذا كانت العلوم منحة إلهيه، ومواهب اختصاصيه، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ١٢
- على فضله، وحسن أدبه ـ كان مغرمًا بنقد الزمخشري، والاستدراك عليه، ويعتبره نحويًّا صغيرًا ٥٠

• **مسلم [صاحب الصحيح]:**
- النكتة في إيراده مقولة يحيى بن أبي كثير: لا يستطاع العلم براحة الجسم ٤٦

• **المعتزلة:**
- «جعل» عندهم بمعنى «خلق» ١٣٧
- أهم المسائل والقضايا التي اتفقوا عليها مع الأشاعرة، واتفقوا في أصول الاستدلال عليها ١٨٤

الفائدة ورأس المسألة	الصفحة
- جمهورهم على أن الملائكة أفضل من الإنسان	١٦٣
- لزم اشتراكهم مع الأشاعرة في نفي الصفات، اتفاقهما في مسائل من جهة الحقيقة والمعنى	١٨٥
• **المغني للقاضي عبد الجبار:**	
- أكثر مجلداته الخطية في اليمن	٦٣
• **من غريب اللغة:**	
- الكوسج: هو القليل شعر اللحية، وقيل: هو الخفيف اللحية من العارضين	٣٦
• **ابن المنير:**	
- اعتزال الزمخشري خفي أدق من دبيب النمل؛ يكاد الاطلاع عليه أن يكون كشفًا	١٣٥
- بلغ الزمخشري من سوء الأدب إلى حد يوجب الحد، وسماه مرة: الجلف	١٥٥
- صنف كتابه الانتصاف للرد على الزمخشري، وكشف اعتزالياته، واستعمل الغلظة معه في بعض المواضع، فقسا عليه؛ مواجهة للزمخشري بمثل ما قذف أهل السنة به	١٥٥
- ليت الزمخشري لم يتحدث في تفسير القرآن إلا من حيث علم البيان؛ فإنه فيه أفرس الفرسان، لا يجارى في ميدانه، ولا يمارى في بيانه	١٩٦
• **ابن الوزير:**	
- الاحتراز من الخطإ النادر لا يجب، والتبحر في العلم لا يعصم منه	٥٢
- لم يزل علماء العربية يخطئ بعضهم بعضًا، بل قد يغلط العربي في عربيته	٥٢
• **الونشريسي:**	
- قارن بين الحجاج والزمخشري في عظم المعصية!	١٣١
• **يحيى بن أبي كثير:**	
- لا يستطاع العلم براحة الجسم	٤٦
• **فوائد متفرقة:**	
- أحسن الجواب وأوقعه: ما كان مشتقًّا من السؤال، ومنتزعًا منه	٥٦
- الاختصار أحد فنون التأليف السبعة	١٨٧

الفائدة ورأس المسألة	الصفحة
- إرادة الله الكونية عامة لكل موجود من محبوب ومسخوط، وإرادته الشرعية تختص بما يحبه الله من فعل وترك	١١٣
- التخييل في الكلام هو الخطاب الذي يجعل السامع يتخيل من الأمور المعنوية أمورًا حسية، وليست هي كذلك	١٤٠
- التفسير أصل علوم الإسلام ورأسها	١١٨
- السكوت عن مسألة المفاضلة بين الملائكة والبشر، أسلم؛ لأنها مما لم يكلف الله العباد معرفته	١٦٣
- صار النحو في يد جار الله الزمخشري مصباحًا يستضيء به؛ ليكشف عن أسرار الجمال في اللغة	٥٤
- علم البلاغة بريء كل البراءة من البدعة والاعتزال	١٨٧
- لا أعلم أن أحدًا صنف في عادات سيبويه، ولا ابن جرير؛ وهما حريان بذلك	٩٦
- لا محذور من قول الزمخشري بأن الله تعالى يختبر الخلق؛ لأن المراد اختبار حقائقهم؛ لتظهر للوجود	١٠٤
- لا يجوز نسبة التخييل إلى كلام الله وكلام رسوله ﷺ	١٤١
- لم أجد أحدًا من أهل السنة اختصر الكشاف	١٨٧
- لم أر من كتب عن عادات الزمخشري في كتابه	٩٦
- ما غاص أحد في الكشاف غوصةً، إلا أخرج درة؛ قاله النشاشيبي	٦٢

ثبت المصادر والمراجع(١)

١ ـ **الإتقان، في علوم القرآن**: جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، المدينة، ١٤٢٦هـ.

٢ ـ **أساس البلاغة**: جار الله الزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٣ ـ **الأشباه والنظائر في النحو**: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤ ـ **إعجاز سورة الكوثر**: جار الله الزمخشري، تحقيق حامد الخفاف، دار البلاغة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٥ ـ **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**: مصطفى صادق الرافعي، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤٦هـ.

٦ ـ **الانتصاف، من صاحب الكشاف**: ناصر الدين ابن المنير، بهامش الكشاف.

٧ ـ **البحر المحيط في التفسير**: أبو حيان النحوي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٩هـ.

٨ ـ **بديع القرآن**: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.

٩ ـ **البرهان، في علوم القرآن**: بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٠ ـ **بغية الوعاه، في طبقات اللغويين والنحاة**: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

١١ ـ **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

---

(١) ما كان دون تاريخٍ، فهو هكذا في الأصلِ، ولْيُعلَمْ أنَّ هذا الثَّبَتَ خاصٌّ بهذا البحثِ في طبعتِهِ الأُولى، ولم أُثبِتْ فيه ما رجَعْتُ إليه بعد ذلك مِن المصادرِ والمراجعِ لكثرتِها.

١٢ ـ **البلاغة، تطور وتاريخ**: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر.

١٣ ـ **البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد**: أ.د. عبد المحسن العسكر، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

١٤ ـ **بهجة النفوس وتحليها، بمعرفة ما لها وما عليها = شرح مختصر صحيح البخاري**: أبو محمد بن أبي جمرة الأندلسي، مطبعة الصدق الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.

١٥ ـ **البيان والتبيين**: أبو عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٦ ـ **التحبير، في علم التفسير**: جلال الدين السيوطي، د. فتحي فريد، دار المنار، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

١٧ ـ **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٨ ـ **تحفة الأديب، في نحاة مغني اللبيب**: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. حسن الملخ، ود. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.

١٩ ـ **التسعينية**: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد العجلان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٠ ـ **تفسير التحرير والتنوير**: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م.

٢١ ـ **التفسير المنير**: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٢ ـ **تفسير القرآن العظيم**: عماد الدين ابن كثير، تحقيق د. حكمت بن بشير بن ياسين، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ.

٢٣ ـ **تفسير النسفي**: عبد الله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٢٤ ـ **التفسير والمفسرون**: د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ.

٢٥ ـ **التمييز، لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز**: أبو علي السكوني، مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (٤٩٠٢).

٢٦ ـ **تنزيل الآيات، على الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف**: محب الدين أفندي، مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨١هـ.

٢٧ ـ **جمهرة مقالات ورسائل محمد الطاهر ابن عاشور**: جمعها محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٢٨ ـ **حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف**: الجزء الذي حققه فوزي السيد عبد ربه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٩هـ.

٢٩ ـ **حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف**: مخطوط في الخزانة العامة بالرباط برقم (٦١٣)، ولدي مصورة منها.

٣٠ ـ **حاشية الشهاب الخفاجي، على تفسير البيضاوي**: مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨٣هـ.

٣١ ـ **الحاكم الجشمي، ومنهجه في التفسير**: عدنان محمد زرزور، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢ ـ **حسن الصنيع، في علم المعاني والبيان والبديع**: محمد البسيوني البيباني، المكتبة المحمودية، مصر، ١٣٥٦هـ.

٣٣ ـ **الخصائص**: أبو الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٣٤ ـ **خطوات التفسير البياني للقرآن الكريم**: الدكتور محمد رجب البيومي، مجمع البحوث الإسلامية، مصر، ١٣٩١هـ.

٣٥ ـ **الدر المصون، في علوم الكتاب المكنون**: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٦ ـ **دلائل الإعجاز**: عبد القاهر الجرجاني، قرأه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٧ ـ **ديوان الزمخشري**: شرح فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٨ ـ **ربيع الأبرار، ونصوص الأبرار**: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٩ ـ **الرد على البكري**: شيخ الإسلام ابن تيمية، الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٠ ـ **الزمخشري ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية**: عبد الرحيم مرزوق، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، مرقومة على الآلة الكاتبة، ١٤١٠هـ.

٤١ ـ **الزواجر، عن اقتراف الكبائر**: أحمد بن حجر الهيتمي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ.

٤٢ ـ **السنة**: أبو بكر الخلال، تحقيق د. عطية الهلالي، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٣ ـ **سير أعلام النبلاء**: شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٤٤ ـ **شرح الأصول الخمسة**: القاضي عبد الجبار، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٤٥ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: أبو القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٦ ـ **شرح الفصيح في اللغة**: أبو منصور الجبان، تحقيق د. عبد الجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٤٧ ـ **شرح المفصل، الموسوم بـ التخمير**: صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٤٨ ـ **شرح صحيح مسلم**: أبو زكريا النووي، دار الريان، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٩ ـ **شفاء العليل، في إيضاح التسهيل**: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور عبد الله بن علي البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة، ١٤٠٦هـ.

٥٠ ـ **صحيح البخاري**: ضبطه د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، اليمامة للطباعة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.

٥١ ـ **صحيح مسلم**: وقف على طبعه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، تركيا.

٥٢ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود الطناحي وزميله، هجر للطباعة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٥٣ ـ **الطراز، المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**: يحيى بن حمزة العلوي، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ.

٥٤ ـ **عروس الأفراح، في شرح تلخيص المفتاح**: بهاء الدين السبكي، ضمن شروح التلخيص، مطبعة بولاق، مصر، ١٣١٧هـ.

٥٥ ـ **العلماء العزاب**: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.

٥٦ ـ **العواصم والقواصم، في الذب عن سنة أبي القاسم**: محمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٧ ـ **فتح الباري، شرح صحيح البخاري**: الحافظ ابن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٥٨ ـ **فتوح الغيب، في الكشف عن قناع الريب**: شرف الدين الطيبي، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، طبع جائزة دبي الدولية للقرآن، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٥٩ ـ **فضل الأندلس**: أبو محمد بن حزم، ضمن مجموع رسائل ابن حزم، تحقيق د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.

٦٠ ـ **فيض نشر الانشراح، من روض طي الاقتراح**: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات والإسلامية، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦١ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل**: جار الله الزمخشري، مطبعة بولاق، مصر، الطبعة الثانية، ١٣١٨هـ.

٦٢ ـ **لسان الميزان**: الحافظ ابن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٦٣ ـ **متشابه القرآن**: القاضي عبد الجبار، تحقيق د. عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة.

٦٤ ـ **المدارس النحوية**: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

٦٥ ـ **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**: محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، ودار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٦٦ ـ **معجم الأدباء**: ياقوت الحموي، طبعة دار المأمون، مصر، الطبعة الأخيرة.

٦٧ ـ **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**: د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ.

٦٨ ـ **معيد النعم، ومبيد النقم**: تاج الدين السبكي، طبع ليدن، ١٩٠٨م.

٦٩ ـ **مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.

٧٠ ـ **مفاتيح الغيب = تفسير الرازي**: فخر الدين الرازي، المطبعة البهية المصرية، مصر، ١٣٥٧هـ.
٧١ ـ **المفصل في علم العربية**: جار الله الزمخشري، دار نشر الكتب الإسلامية، باكستان.
٧٢ ـ **مقدمة ابن خلدون**، تصوير دار الفكر، بيروت.
٧٣ ـ **مناهل العرفان، في علوم القرآن**: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٧٤ ـ **منهاج السنة النبويه، في نقض كلام الشيعة القدريه**: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
٧٥ ـ **المواقف في علم الكلام**: عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت.
٧٦ ـ **الموضوعات**: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٧هـ.
٧٧ ـ **ميزان الاعتدال**: الذهبي، تحقيق علي بن محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.
٧٨ ـ **النصيحة الكافية**: شهاب الدين الفاسي زروق، ضبط نصه قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، مكتبة الظلال، الأحساء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٧٩ ـ **النظم القرآني، في كشاف الزمخشري**: د. درويش الجندي، دار نهضة، مصر، ١٩٦٩م.
٨٠ ـ **نفح الطيب، من غصن الأندلس الرطيب**: أحمد المقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٨١ ـ **نواهد الأبكار، وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي، على تفسير البيضاوي**: تحقيق أحمد حاج محمد عثمان، ومحمد كمال علي، وأحمد بن عبد الله بن علي الدروبي؛ (ثلاث رسائل دكتوراه غير منشورة) جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.
٨٢ ـ **وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان**: أحمد بن خلكان، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
مداخل سيرته	١٣
اسمه ونسبه	١٣
طلبه للعلم	١٣
مصنفاته	١٤
اعتزاله	١٤
مكانته في العلم	١٤
شعره	١٨
حبه للعرب والعربية	١٨
عزوبته	٢١
منزلة الكشاف، وسبب تأليفه	٢٤
إبداع الزمخشري	٤١
عادات الزمخشري في الكشاف	٩٥
نقد الكشاف	١٠٦
استعانة الزمخشري بعلم البلاغة في اعتزالياته	١٣٩
معالم القراءة	١٧٨
الخاتمة	١٩٧
الفهارس	١٩٩
ـ فهرس الآيات	٢٠١
ـ فهرس القراءات	٢٠٩

الموضوع	الصفحة
ـ فهرس الأحاديث والآثار	٢١٠
ـ فهرس الأعلام	٢١١
ـ فهرس الأشعار	٢١٦
ـ فهرس الأرجاز	٢٢٦
ـ فهرس الفوائد ورؤوس المسائل	٢٢٧
ـ ثبت المصادر والمراجع	٢٤١
ـ فهرس الموضوعات	٢٤٧